







Lembert

Libe

pharmacie



وقت دفعه الكتابه السعيا فظا
المهم
كبري

تاقا و ابرهم غادرس
١٧٥٠



بإطلاقه الخفي

والجلی

7

ولوالديه

ولوالديه

بترکان زاده

الحمد لله الذي نص حبيبه على الشاء على من تفقه في الدين
خصه بارادة الله تعالى به خير او وراثه الانبياء والمرسلين صلوات
الله وسلامه عليهم اجمعين والذين اتبعوهم باحسان الى يوم الدين
وبعد فان الصلاة اصل العبادة ومدار السعادة فطوبى لمن
اعتلى بفهم فوائدها اعلامها المعلقة واعتنى بنظم فرائد احكامها
المحكمه كالفاضل سديد الدين الكاشغري حيث الف فيها
متنا شريفاجامعا لما يتناه الطالبون والكمال ابراهيم الحلبي
حيث شرحه شرحا لطيفا حاويا لما يستغنى به الراغبون والله
در هذا التحرير حيث وشحهما بحلى الجواهر مما لا بد منه
للاصاغر والاكابر وبهذا صار منية المصلى منية وغنية المتلى
غنية فسبحان من بيده خزائن الالاء يختص برحمته من يشاء
كتبه الفقير الى ربه الصمد محمد

اسعد ابن الامام احمد غفر

ذنوبهما وسر

عبوبهما

م

الحمد لله على كل حال وعلى كل زمان وصلى
الله على سيدنا محمد واهل بيته هذا كتاب مقبول عند
اربابه ومشمول على نكات مزايا ومعاني مقبولة عند اربابه
حرره الفقير حسن

طربزوني غفرله

ولو والديه

م

فهرست الجلد الاول

مطلب ثبوت فرضية الصلاة بالكتاب ١٨	بحث الحمد والصلاة وبعد والديساجة ١٢	٥
مطلب ثبوت فرضية الصلاة بالاجماع واختلاف ثبوت الفرائض في اي وقت فرض الصلوات والزكاة والصوم والحج ٢٦	مطلب حديث بنى الاسلام على خمس وبيان اول ثبوت الفرائض في اي وقت فرض الصلوات والزكاة والصوم والحج ٢٣	مطلب ثبوت فرضية الصلاة بالسنة ٢١
مطلب بيان سنن الوضوء ٣٩	مطلب فرائض الوضوء فرض بمكة مع الصلاة وكذا الغسل ٣٣	مطلب شرائط الصلاة ستة الطهارة من الحدث ٣١
بيان اداب الوضوء ومندوباته ومستحباته وفضائله وبيان آداب الاستنجاء ٤٨	النية المستنونة في الوضوء ٤٦	واستعمال السواك وتخليل الاصابع ٤١

بيان اداب الجلوس وعدم التكلم بكلام الدينا والدعوات في اثناء الوضوء ٤٨	بيان اداب استعمال السواك تفصيلا وشرب الماء قائما عقيب الوضوء ٦٠	بيان المناهي والمكروهات في الاستنجاء والوضوء ٦٨
بيان الاغتسال والطهارة الكبرى ٧٤	والمستهانة بنت تسع ٧٨	بيان جنى جامع امرأة هل يجب عليها الغسل ام لا ٨٢
بيان فرائض الغسل ٨٤	بيان سنن الغسل كالوضوء والنية في الغسل والوضوء سنة ٩١	لا يجوز للمجنب والخائض والنفساء قراءة القرآن ولامس المصحف ٩٧
يكراه قراءة القرآن والدعاء في الخلاء والمغتسل والحمام ١٠٤	فصل في التيمم وشروطه خمس ١٠٥	بيان التيمم بسور الحمار والبغل وسور الفرس ونبيذ التمر ١١٥

مسئلة العاري وكذا الاسير في دار الحرب والمحبوس ١١٩	يجوز التيمم بالتراب والحجر والرمل وغيرها وما لا يجوز به ١٢٢	وجد تسمية البخاري والمسلم باصحيحين ١٢٩
مطلب فروع ١٣١	فصل في بيان احكام المياه ١٣٩	فصل في بيان احكام الحياض ١٥٠
فصل في بيان احكام المسح على الخفين ١٦٢	مطلب في بيان المسح على الجيرة ١٨٠	مطلب فروع ١٨٧
فصل في بيان نواقض الوضوء ١٨٨	مطلب بيان صاحب الجرح وصاحب العذر ١٩٩	مطلب بيان القهقهة والمباشرة الفاحشة ٢١٠

فصل في بيان النجاسة الحقيقية ٢١٧	مطلب قوله واما النجاسة الخفيفة ٢٢٢	مطلب وكل اهاب داغ فقد طهر ٢٣١
قوله فصل في البئر ٢٣٥	اذا طهرت البئر طهرت الآلات ٢٥٠	فصل في بيان احوال الاسثار ٢٥٤
مطلب في بيان النجاسة الخفيفة ٢٦٦	في بيان الشرط الثاني للصلاة ٢٦٨	الطهارة عن النجاسة وكيفية تطهيرها ٢٦٨
في بيان ظاهر الرواية وغير ظاهر الرواية وبيان فرقهما ٢٧٨	مطلب الدم الباقي في العروق طاهر والدم الغير السائل ودم الشهيد طاهر ٣٠٣	مطلب بيان المسك والزباد وطهارته ٣٠٤

مطلب فروع شتى ٣١٧	واما الشرط الثالث فهو ستر العورة ٣٢٨	مطلب فروع في بيان مسائل ستر العورة ٣٤٢
واما الشرط الرابع في بيان استقبال القبلة ٣٤٤	مطلب بيان فروع مسائل الاستقبال ٣٥٨	واما الشرط الخامس فهو بيان الوقت للصلاة ٣٦١
اعلم ان اول من صلى الفجر والظهر والمغرب والعصر ٣٦٤	مطلب اول من صلى صلاة العشاء وبيان اول من صلى صلاة الوتر ٣٦٨	واما الاوقات المكروهة فخمسة ٣٧٤
بيان اوقات الكراهة اثنا عشر بل ثمانية عشر ٣٨٦ واما الشرط السادس فهو النية ٣٩١	مطلب نية التراويح ونية الجمعة ونية ما بعد الجمعة من الظهر وسنة الجمعة ٣٩٣	بيان المستحب في النية وبيان النية بالقلب فقط في الصلاة ٣٩٥

وقف
وقف

وقف
وقف





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرح صدور العارفين بنور الهداية
والايمان وزينها بحلية السعادة والايقان وشرفها باركان
الصلاة التي هي افضل اعمال الصالحين وازكى خصال
الموحدين ودرج قصر العارفين نشهد الله تعالى بوحدانيته
ورسالة نبيه ونحمده على توفيقه باستخدامه في فرائضه ونوافله
ونصلي ونسلم بافضل الصلاة واكمل التحيات على سيدنا
محمد المصطفى واحمد المجتبي وعلى آله الطاهرين واصحابه
الكاملين والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين * اما بعد
فلما كانت المقدمات المقررة لذوى الالباب ان سعادة
الدارين ونيل درجاتها انما هو بتحلية الظاهر بالاعمال الصالحة
الدينية بعد تزكية النفس بالعقايد الاسلامية وكانت الصلاة
في الفقه ذروة سنام الايمان وعمدة قيام الاركان التي هي
معراج المؤمنين ومناجاة رب العالمين في حق العبادات
وخدمة الطاعات سيما الشرح المسمى بابراهيم الحلبي

على

على مذهب امامنا الحنفى الذى هو سراج الملة والدين ومقتدى
اهل اليقين بواه الله تعالى على غرف الجنان وافاض علينا
سبحال فيضه باسمه الديان وكان هذا الشرح مرغوبا
فيما بين الانام ومقبولا عند علماء الكرام وموضوعا على
الرؤس بين العباد وقلادة دربين الزهاد كثير الاستعمال
في المصر والقرى وفي الفوائد لدى الاكابر والصغرى غير محتاج
الى التفصيل والتبيين لكنه فيه لغات كثيرة يحتاج
فيها الى كتب اللغات ومع هذا يقرأ في المدارس والقرى وقبعة
المفازة ورؤس الجبال لا يجدون فيها الا لات فبقى اكثر
المعلمين متحيرا في كشف المرادات وهذا الفقير الذليل
الى عفوره الجليل المعترف بعجزه وتقصيراته تراب اقدام
العارفين وخادم نعال النقشبندى الواصلين قليل العلم والعرفان
كثير السهو والنسيان غريق في بحر الذنوب والعصيان اراد
تحشية بعض ما يتعلق بجواهر كلماته وترشيح بعض مجملاته
وترجمت اكثر لغاته بالتركية لئلا يحتاج الى سائر الاكات ونفعا
للعام والخاص بين العباد وسميته حلية الناجي على الشرح
الحلبي طلبا لوجه ربنا الكريم ورجاء لغفرانه العليم لنا
ولو الديننا وجميع الموحدين عفا الله تعالى ما وقع من الزلل
والخطايا عنا وعن جميع الناطرين المنصفين والقارئین
تفضلا بفاتحة الكتاب لروح مرتبه القصير والمرجو منهم
باصلاح ما اطلعوا من الخطايا والزلل فان الانسان من لوازمه
السهو والخلل سيما عند كونه مبتلي بانواع الافك والبهتان
بحقوق العصر وحسود الزمان والله تعالى ولي العفو والتوفيق

وهو حسبي ونعم الرقيق * قال الشيخ الشارح رحمه الله تعالى
 متينا * بسم الله الرحمن الرحيم اقتداء بأسلوب الكتاب المجيد
 وعملا بما وقع عليه الاجماع وامثالا لحديث الابتداء وهو قوله
 صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بسم الله
 فهو ابتر رواه ابو داود عن ابي هريرة رضي الله عنه ~~كذا~~
 في شرح البسملة وفي شرح المشكاة لعل القاري حيث قال
 كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتر
 اي قليل البركة او معدومها وقيل انه من البتر وهو القطع
 قبل التمام والكمال رواه الخطيب بهذا اللفظ في كتابه الجامع
 انتهى والابتر في اللغة مقطوع الذنب وفي هذا المقام كناية
 عن النقصان في الثواب ثم جاء البسملة للملابسة عند الرجوع
 نحو دخلت عليه بتياب السفر وللاستعانة عند البيضاوي
 نحو كتبت بالقلم وهو الراجع عند الفحول وهو حرف جارة
 موضوعة لافضاء معاني الافعال الى الاسماء فلا بد له من متعلق
 مذكور او مقدر عام ان لم توجد قرينة الخصوص وههنا المقدر
 فعل خاص والقرينة ما يتحقق بعد التسمية اي ءالف مثلا والاسم
 من الاسماء المحذوفة الاعجاز عند البصرية كيدودم فاشتقاقه
 من السمو بمعنى الارتفاع واما عند الكوفية فاشتقاقه من
 السمة بمعنى العلامة فاصله ح وسم حذفت الواو تبعا لبسم
 وزيدت همزة الوصل في اوله للابتداء والله اسم للذات الواجب
 الوجود المستجمع لجميع الصفات اصله اله فحذفت الهمزة
 على غير القياس فعوض عنها الالف واللام وقيل غير ذلك
 ثم لما كانت الجلالة دالة على العظمة المستلزمة للقهر ذكر

كذا في بحر الافكار
 على المولى الخبالي

بعدها وصفا دالا على الجميل لتدل على سبقة رحمته على
 غضبه فقال الرحمن الرحيم فيكون من باب الاحتراس وهو
 ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه فلا يرد
 توهم الاستدراك وهما صفتان مشبهتان مأخوذتان من رحم
 كالغضبان من غضب واورد عليهما بان الصفة المشبهة
 لا تبني الا من فعل لازم فكيف يشقان من رحم وهو متعد
 اجيب بان الاشتقاق انما كان بعد ما نقل الى باب حسن وهو
 مطرد في باب المدح والذم صرح به في المفتاح واطلاقيهما
 عليه تعالى باعتبار الغايات التي هي فعل الاحسان دون المبادي
 التي هي انفعالات وهي في اللغة رقة القلب فيراد بهما المحسن
 المتفضل بالاختيار فيكون مجازا من باب اطلاق السبب على
 المسبب قوله الحمد لله معناه اللغوي هو الوصف بالجميل
 الاختياري على جهة التعظيم والاصطلاحى فعل يبنى عن
 تعظيم المنعم بسبب كونه منعمًا سواء كان باللسان او بالجنان
 او بالاركان وهو معنى الشكر الاصطلاحى واللغوي هو
 صرف العبد جيع ما انعم الله عليه الى ما خلق له ثم ان لام الحمد
 اما الجنس اي حقيقة الحمد من حيث هي هي مستحقة لله تعالى
 فلام لله للاستحقاق او مختصة له فلام لله للاختصاص على
 الاختلاف والجنس راجع عند اهل المعاني لكونه اصلا مغنيا
 عن القرينة ولكونه مناسبا لدخوله الذي هو جنس الحمد واما
 للاستغراق بقرينة المقام اي كل فرد من افراد الحمد لله تعالى
 اذا الحمد في الحقيقة كله له تعالى بواسطة او بغير واسطة كما قال
 الله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله ذكره البيضاوي واما للعهد

الخارجي وهو اولى من كونها للاستغراق عند الاصوليين والمعنى
الفرد الكامل الذي هو جده تعالى على ذاته وصفاته او جدا لانباء
او الراسخين على اختلاف تختص به تعالى كما في التحقيق فقوله
المجد مرفوع بالابتداء وخبره لله اصله حدث جدا او احد جدا
حذف فعله وجوبا وادخل عليه لام التعريف لافادة الدوام
فرفع لكونه جملة اسمية قوله الذي جعل اه هو بمعنى صير
ولا يحسن جعله بمعنى خلق وسمى وشرع قوله العباد اه
هي مصدر من عبد عبادة وعبداء من الباب الاول وهي
ما يتقرب به الى الله تعالى اعتقادا او عملا او اركانا وقد يعرف
بفعل المكلف على خلاف هو نفس تعظيما لله تعالى اي
جعل كل فرد من افراد عبادة او العباد المعهودة كلها قوله
مفتح السعادة المفتح بفتح الميم اسم مكان او مصدر ميمي بمعنى
الفتاح كانه اذا عبد العباد حق العبادة فتح السعادة فيها
او بكسرهما اسم آلة والسعادة هي الدولة العظمى ضد الشقاوة
وفيهما استعارة مكنية على كل الوجوه وهي اي المكنية تشبيد
السعادة بالشئ النفس العزيز الذي من شأنه ان يخزن في البيت
او الصندوق وازافة المفتح اليها تخيلية وحاصله جعل العبادة
مفتح باب بيت السعادة السرمدية التي هي الجنة ورؤية الرحان
على حذف المضافين فيها ولم يذكرهما حذرا عن تنازع
الاضافات واما تشبيه السعادة بالبيت في صيانة صاحبه
عن المكاره ففيه تلميح الى ان مبنى الاسلام على خمس شرائط
وهي الشهادتان والصلاة والصوم والزكاة والحج لان اركان
البيت عبارة عن الجدران الاربعة مع السقف ثم ان السعادة

قسمان دنيوية ادناها سلامة النفس والمال عن اسباب حنة
التعرض واعلاها النيل بالكرامات الخارقة للعادة واخروية
ادناها النجاة عن الخلود في النار واعلاها الاستغراق بمشاهدة
جمال الرحان قوله ومطمح السيادة المطمح اسم مكان
من الطمح وهو النظر مع رفع العين اي جعل العبادة محل
ارتفاع شجرة السيادة وهي بالتركية اولولق ومحل ارتفاع
النظر الى المجد والشرف كناية عن كونها وسيلة اليها والسيادة
وان تناولت بمفهومها الدنيوية والاخروية الا ان النسب
جملها على الدنيوية فقط لان الحسني والزيادة خاصة بالاخروية
قطعا والسعادة عام لهما فتضمن هذا الكلام بهذا الاعتبار الجمع
من الصنائع البديعة ولهذا الاعتبار الدقيق اختار في السيادة
الطمح وفي الحسني اللمع لان الدنيوية حاضرة يناسبه ارتفاع
النظر والاخروية غائبة يناسبه اللمع الذي هو النظر الخفيف
قوله وملمع الحسني والزيادة اسم مكان من اللمع بمعنى الاشارة
اي العبادة وهي المنظر الذي ينظر منه الى الحسني المعهودة
وهي الجنة والزيادة المعهودة وهي جمال الله تعالى وهما
المذكوران في القرآن الكريم للذين احسنوا الحسني وزيادة
فقول التحرير هذا تلميح ملبح واقتباس لطيف بتغيير يسير
زيادة اللام في الزيادة فالحاصل انه تشبيه العبادة باربعة اشياء
على اسلوب الترقى قوله وجعل الصلاة عمود قيامها العمود
بفتح العين بمعنى الاسطوانة اي قيام العبادة حيث اثبت للصلاة
عمودا وهو من لوازم الخيمة شبه العبادة المشتملة للصلاة بالخيمة
في الحفظ عن الموزيات على طريق الاستعارة بالكناية وازافة

القيام اليها تخيلية وايضا ففة العمود الى القيام ترشيحية وفيها
 براعة استهلال واعتناء بشانها فلذا خص الصلاة بالذكر
 من بين الاركان الخمسة واختار لفظ القيام لرعاية ايها
 التناسب لان القيام بالمعنى الغير المراد ههنا يناسب الصلاة
 لانه ركنها وفيه اعتبار مناسبة للحديث الآتي وهو حديث الصلاة
 عماد الدين اه ويمكن ان يكون القيام من قامت الدابة اذا وقف
 او قامت السوق اذا نفقت لان العبادة تستقر بالصلاة وتروج
 بها لقوله تعالى واقم الصلوة ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر
 قوله وذروة بالضم او الكسر اعلى الشيء قوله سنامها بفتح السين
 المهملة اللحم النامي في ظهر الابل والمراد بسنامها اعلاها اما
 مجازا مر سلا بعلاقة الاطلاق والتقييد او استعارة مصرحة
 بعلاقة الرفة والمراد بذروة سنامها اعلى اعاليها باحد الطريقتين
 ولا يبعد جعل الضمير استعارة مكنية لتشبيه العبادة بالابل
 في كونها مدارا لقطع مسافة المراتب الاخروية كما ان الابل مدار
 لقطع المسافة الدنيوية قوله وعمدة احكامها العمدة المتكئة
 والمنكبة والاحكام جمع حكم وهو خطاب الله تعالى المتعلق
 بافعال المكلفين بالاعتناء او التخيير واحكام العبادة ههنا آثار
 العبادة فان العبادة عبارة عن التذلل وهو امر قلبي وله آثار
 ظاهرة متفاوتة والصلاة رأسها واساسها ومنكاؤها قوله
 والصلاة والسلام جمع بينهما امثالا للامر الوارد في قوله تعالى
 صلوا عليه وسلموا تسليما والصلاة بالالف قالوا ولبس بحسن
 ورسوم المصحف لا يقوم حجة اذا صلها صلوة بفتح اللام ويحتمل
 السكون اذ كلتا هما يستحق قلب الواو الفا كما علم في محله كذا

في الصيام على القاضي والصلاة اسم مصدر يوضع موضع المصدر
 يحى بمعنى الدعاء والرجة والاستغفار وحسن الناء من الله تعالى
 على رسوله وعبارة عن الاركان المعلومة والافعال المخصوصة
 في الشرع ومعناه الناء الكامل وقيل هو التعظيم فالمعنى
 اللهم عظمه في الدنيا باعلاء ذكره وابفاء شريعته وفي الآخرة
 بتضعيف اجرة وتسفيعة في امته والجمهور على انه في الدعاء
 حقيقة وفي غيره محاز وقوله السلام اسم مأخوذ من التسليم
 وقيل مصدر ثلاثي اى جعل الله تعالى اياه سالما عن كل مكروه
 قوله على افضل خلقه ذاتا ووصفا والخلق بمعنى المخلوق
 والاضنا فدلا استغراق الحقيق قوله سيدنا مأخوذ من ساديسود
 سيادة بالتركية اولواق واصل السيد اما على وزن فعيل
 والشاهد له جمعه على سيائد مثل تبيع وتبايع وافيل وافائل
 واما على وزن فعلة والشاهد جمعه على سادة كسرى وسراة
 ولا نظير لهما يدل على ذلك وهو مجرور صفة مادحة او مرفوعة
 او منصوبة على المدح فيكون تلميحا الى قوله صلى الله عليه وسلم
 اناسيد ولد ادم يوم القيمة واول من ينشق عنه القبر واول شافع
 واول مشفع بتشديد الفاء اى مقبول الشفاعة رواه مسلم
 عن ابى هريرة رضى الله عنه كذا في ابن ملك شرح المشرق
 وفي رواية غير مسلم ولا فخر قوله محمد عطف بيان لسيدنا
 او بدل او مرفوعة على انه خبر لمبتدأ محذوف قوله الذى جعلت
 في الصلاة اظهر لان المراد بالاول وهو قوله والصلاة المعنى اللغوي
 ولثانية الشرعية قوله قرء عينيه اى سروره صلى الله
 عليه وسلم ونور عينيه والقرة مصدر قريقر من باب ضرب او علم

بمعنى برد وقره العين برودتها اود معتها الباردة وهى كناية
 عن السرور لان دمة السرور باردة ودمة الحزن حارة
 فالمعنى جعلت الصلاة سبب سرورها اومن قبيل رجل عدل
 وهو انسب بالمقام لانه ابلغ وهذا تلخيص الى قوله صلى الله عليه وسلم
 حب الى من الدنيا الطيب والنساء وجعلت قره عيني في الصلاة
 وليكن الحرير قدوم واخر رعاية السجع اولا رادة القصر بالنسبة
 الى كونها افضل وانما كانت القره فيها لانها مناجاة
 الرب تعالى فهى فوق المقامات كلها قوله وعلى اله واصحابه
 انما اعا د كلمة على لتفيد نوع استقلال الكلام وردا للشيعة
 حيث التزموا تركه على لروايتهم الحديث الموضوع وهو من فصل
 بينى وبين آى على لم ينل شفاعتى واصل الآى اهل بدليل اهيل
 عند سيويه فى التصغير فابدال الهاء ابتداء الفالم يحى فى
 موضع آخر حتى يقاس عليه واما قلبها بعد قلب الهمزة فشائع
 هذا عند البصريين واما عند الكوفيين فاصله اول بفتح الهمزة
 والواو لان الانسان يؤل الى اهله فابدلت الواو الفاتحة كها
 وانفتاح ما قبلها وعليك بالقول الاول وفى الطحاوى آى الرجل
 اهله وعباله وآله ايضا اتباعه وقيل آله ذريته وقال بعضهم
 ومنهم فمن الاسلام آى الرسول من هو على دينه وملته الى يوم القيمة
 سواء كان له نسب اولم يكن فابو لهب وابو جهل لبسا من آله
 قبل هذا القول اصح ذكره القرطبي فى تفسيره وفى شرح المسلم
 وهو المختار فالخاصل ان الآى يطلق على اثني عشر معنى كما
 فى القاموس وخص استعماله فى الاشراف واطلاقه على
 آل فرعون باعتبار الشرف الدينوى فقط او استعماله فيهم

١٠ وانما قال من رأى ولم ينال
 انسان لان الشيخ ابن الحجب
 صرح بان الصحابي يكون
 من الملائكة والجن ولفظ
 من لدوى العلم فبذلك
 من لدوى والمراد بالروية
 ايضا والمراد بالروية
 الملائكة لا يخرج الا على
 كابن ام مكتوم رضى الله
 عنه كذا فى الكلبوى على
 عقائد الدوائى منه
 كتمه وتمام وهى مخفف
 صاحب تشديد العين الذى
 هو معنى صاحب ايضا كذا
 فى الكلبوى تفصيلا منه
 ٦ وهو جمع صاحب معنى
 سواء كان جمع الصاحب
 لفظا كما ذهب اليه البعض
 اولم يكن كما ذهب اليه

على سبيل التهكم وايضا خص فى العقلاء فلا يقال آى الاسلام
 وآى مكة وقوله واصحابه بالجر عطف على الآى والصحابي ٣ هو من
 رأى النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنات على الايمان به عم
 سواء كان فى حال البلوغ او قبله او بعده طال صحبته او لا ذكره
 الجلال الدوائى وشرط بعضهم طول الصحبة ستة اشهر
 فصاعدا واليه ذهب الاصوليون وشرط بعضهم مع الطول رواية
 حديث عند صلى الله عليه وسلم ثم ان الاصحاب جمع صاحب
 والفا على يجمع على افعال كما صرخ به سيويه ومرضى عند الرضى
 وقوله ان محشرى وقال بعضهم والتحقيق انه جمع صاحب بكسر العين
 وهو مخفف من صاحب يحذف الالف او جمع صاحب بالسكون
 كفرخ وافرأخ ونهر وانهار اسم جمع كذا فى شرح البسمة قوله
 من معدن الدين بكسر الدال المهملة منبت الجواهر من الذهب
 وغيره اراد به سيدنا صلى الله عليه وسلم الذى هو معدن الدين
 فى كونه مأخذه ومقره على الاستعارة التصريحية والقرينة
 الاضافة الى الدين وهو وضع آلهى سائق لذوى العقول
 باختيارهم المحمود الى ما هو خير بالذات وتضمن تشبيه الدين
 بالذهب والفضة فيكون استعارة بالكناية وقرينتها مصرحة
 من قبيل ينقضون عهد الله قوله بلجند الباء متعلق بكلمة فازوا
 والضمير راجع الى المعدن اى فاضله وهو العمل الصالح اى نالوا
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم بركن الدين الذى هو كالفضة
 من العمل الصالح قوله وعينه اى ورع كذا الذى كالذهب
 من الاعتقاد الخاص فيكونان استعارتين مصرحتين بجامع الصفا
 والكمال مرشحتين باستعارة معدن الدين كما انها مرشحة بهما قدم

البعض الآخر فى مثل ركب
 وراكب ولم يجعله جمع
 صاحب من اول الامر لان
 فاعلا لا يجمع على افعال
 عند الجمهور وان خالفهم
 ان محشرى فى مثل شاهد
 واشهاد وصاحب واصحاب
 كذا فى حاشية الكلبوى
 على عقائد الجلال الدوائى
 وذكر عن الميدانى ان هذا
 الجمع عزيز فى الكلام جدا
 واصله الجبين والعين
 الى ضميرهما كاضافة اليه
 الى الله والمضافان ترشيدان
 كل ان المعدن ترشيد
 التشبيهين والعطف
 من عطف الضميمة على
 الضميمة

اليمين على العين لرعاية السمع ولا ترقى من الأدنى إلى الأعلى والمراد
من اليمين أوائل حالات الأصحاب ومن العين تكميل طبقاتهم
والمقصود من الأول علم اليقين ومن الثاني عين اليقين يدل
عليه التعبير بالعين قوله وبعد فيقول أصل العبارة مهما يكن
من شيء بعد من الفراغ عن البسملة والحمدلة والتصلية فذن مهما
يكن من شيء طلبا للاختصار وقيم اما مقامه وحذف اما ايضا لمزيد
الاختصار وقيم الواو مقامه واما لفظ بعد فله حالتان اما الاضافة
او القطع فان كان مضافا فهو معرب على حسب اقتضاء
العوامل من النصب والجر ولا يجر فرفوعا على الظرفية وان كان
مقطوعا عن الاضافة فلا يخلو اما ان يكون المضاف اليه منصوبا
او منسيا فان كان منسيا فهو معرب ايضا فحورب بعد كان
خيرا من قبل وان كان منصوبا فينبى على الضم وبها قرئ قوله
تعالى لله الامر من قبل ومن بعد الآية وما وقع بعد الخطبة وهو
طرف زمان قطع عن الاضافة مبنى على الضم والواو لا ابتداء
اول عطف القصة على القصة ٩ او غير ذلك كما في كليات ابي البقاء
قوله المفتقرة الى رحمة ربه الغنى اثر الغنى من صفاته تعالى والفقر
من صفات نفسه تلميح الى قوله تعالى والله الغنى واتم الفقراء
واظهار التذلل والتضرع والاحتياج اليه تعالى قوله ابراهيم
بن محمد بن ابراهيم الحلبي صفة لابراهيم الاول واليها نسبة
والحلب بلدة من بلاد العرب قوله والقاصرين اي همهم
دون القاصدين والعازمين والمراد بغنية المتعالي هو الشرح
الكبير للشارح قوله الملاة فاحيت ان اختصر من فرائد دلائله
الفاء سببية لان ما قبلها سبب لما بعده واما اضافة الفرائد من قبيل

٦ قوله تعالى فمن حاجك
فيه من بعد ما جاءك من
العلم قبل تعالوا الآية
٨ وعطف القصة على
القصة هو عطف جمل
متعددة مسوقة لغرض
جمل متعددة مسوقة لغرض
آخر مناسبة بينهما من غير
نظر الى كون الجمل خبرية
او انشائية
٥ بناء على ما بينه السيد
الشريف ناقلا عن صاحب
الكشاف كما في السلكوني
على الخيات

اضافة المشبه به الى المشبه والفرائد جمع فريدة وهي الدرة الكبيرة
الشفافة اي بعض الدلائل الموردة لاثبات مسائل المتن فكلية
من التبعية لثبوت بعض الدلائل في هذا المختصر كما ستقف
ان شاء الله تعالى قوله وازيد في فوائد مسائله عطف على اختصار
والفوائد جمع فائدة وهي الغرض المترتب على المسائل قوله
تسهيلا للطالبين باظر الى الاختصار قوله وتنويلا للراغبين
اي اعطاء لهم ناظرا الى الزيادة قوله والله سبحانه هو المستعان
على كل مراد منه المبدأ واليه المعاد كلمة سبحانه جملة معترضة
تزيهية بين المبدأ والخبر اذ اصله اسبح الله تسبيحا بمعنى
انه الله تعالى وابروه عما يقول المشركون تزيها حذف فعله
وجوبا وقيم اسم المصدر مقامه والمستعان اسم المفعول مأخوذ
من استعون استعانة بمعنى طلب العون والنصرة وكذا المراد اسم
مفعول مأخوذ من اراد ارادة بمعنى المقصود واصيله ارود اروادا
من باب الافعال اجوف واوى فنقلت حركة الواو الى الزاء
في المصدر وحذف الواو ثم عوضت التاء عن المحذوف في آخره
فصار ارادة وقوله المبدأ والمعاد مصدران ميمان والضميران في منه
واليه راجعان الى الله تعالى والظرفان قدما المحصر قوله
وهو حسبي ونعم الوكيل اي الله محسبي وكافي وجملة نعم عطف
اما على جملة هو حسبي والمخصوص وهو لفظه الله محذوف واما
على حسبي اي وهو نعم الوكيل فالمخصوص هو الضمير المتقدم
على ما صرح به المفتاح وغيره في نحو زيد نعم الرجل المخصوص زيد
وعلى كلا التقديرين قد عطف الانشاء على الاخبار منعه البيانون
وابن مالك وابن عصفور في شرح الايضاح واجازه الصغار

وجامعة مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين آمنوا بعهده بقوله تعالى
 أعدت للكافرين في سورة البقرة وبشر المؤمنين في الصف فيه
 كلام طويل في محله قوله وآله أي أهله اه والاحسن أن يقول
 أتباعه المؤمنين قوله أعلموا خطاب عام لمن يطلب الاستفادة
 وأصل الخطاب أن يكون لمعين ٧ وقد يترك ٨ إلى غير المعين ليعم
 كل مخاطب نحو قوله تعالى ولوترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم
 أي ناكسون رؤسهم سقط النون بالاضافة أي لا يريد الله بقوله
 ولوترى مخاطبا معينا قصدا إلى تفضيع حال المجرمين بل يريد به
 كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب قوله
 وفقكم الله أي جعلكم موفقين لطاعته جلة معترضة د عائية
 بين الفعل ومفعوله وخبر لفظا وإنشاء معنى والتوفيق جعل
 الله تعالى فعل عبادته موافقا لما يحبه ويرضاه وقيل خلق القدرة
 على الطاعة وقيل خلق الطاعة واطلاق التوفيق ليعم كل ما
 يطلب له التوفيق من مصالح الدنيا والآخرة ولما توهم الاستغناء
 عن الدعاء بالتوفيق لنفسه وهو خلاف التوفيق عطف نفسه
 بقوله وإيانا قوله وإياهم الأنواع أي أنواع العلوم بالنسبة إلى المخاطبين
 المعتقدين بالحق وهم المؤمنون فقط فلا يردان مسائل الاعتقاد
 أهم من غيرها لأنها الأساس لأن أهميتها بالنسبة إلى كافة المكلفين
 والدليل على أهمية الصلاة قوله تعالى وما خلقت الجن والانس
 الا ليعبدون يفيدان العبادة هي المقصودة الأصلية وما عداها
 من المعاملات وسائل ثم الأهم منها هي الصلاة تشمل وجوبها وكثرة
 تكررها قوله جمع مقبوس اسم فاعل من اقتبس أي اخذ القبس بفتح
 القاف والباء وهو قطعة من نار مشعلة قوله شبه العلم بالنور اه الانسب

لان الخطاب هو توجيه
 الكلام الى حاضر فيكون
 الخطاب معينا والتوجيه
 القاء الكلام الى
 الغير
 على تضمين معنى العادل
 فلذلك عدى بالي

لسابق كلامه تشبيه العلم بالنار لا بالنور والاخذ من ذلك النار
 نعم لو خلا النار من الدخان وفرط الحرارة صار محض نور كذا
 في البياض اوى والمستفاد من كتب اللغات ان المقبوس بمعنى المستفيد
 ثم ان تشبيه العلم بالنور ضمني وتشبيه الطالبين بالمقبوسين
 صريح بنى عليه استعارة مصرحة بعبارة وهي المقبوسين قوله
 أي انتقيت تفسر لا تنقطت يعني لحضت واخذت خياره وافضله
 بمعنى اقواه واحكمه قوله وما لا بد لهم أي للمصلين منه أي مما
 كثر وقوعه من المسائل واحتا جوا اليه في كثير من احوال الصلاة
 قوله من مصنقات المتقدمين متعلق بالتنقط واسم مفعول بمعنى
 الكتب المؤلفدة مأخوذ من صنف تصنيفا والمتقدمون هم الامام
 الاعظم ابو حنيفة وتلامذاته ومن قبلهم من المجتهدين قوله
 ومن مختارات المتأخرين جمع مختار اسم مفعول من باب
 الافتعال بمعنى المختص والمفتى به والاقوى عند المتأخرين
 في تأليفاتهم وهي نحو الهداية لبرهان الدين علي المرغيناني
 والمحيط للكرماني وشرح مختصر الطحاوي لشيخ الاسلام
 علي بن محمد الاسيحاوي بكسر الهمزة واسكان السين المهملة
 وكسر الباء الموحدة بعد ها ياء مثناة فحيم بعدها الف ثم
 ياء موحدة قبل ياء النسبية والغنية بالغين المضمومة في اكثر النسخ
 وهي غنية الفقهاء وبالقياس المكسورة في بعضها وهي
 قنية الفتاوى للزاهدي والمثقف للسيد ابي شجاع والذخيرة
 للشيخ برهان الدين وفتاوى الامام الفخر الدين قاضيان
 وجامعية وغيرها قوله وسميته عطفا على التنقط قبل
 ملاحظة الحكم بالسببية المستفادة من كلمة لما فلا يرد ان التسمية

أي الجامع الصغير والجامع
 الكبير لقاضيان

لست مسببة منها أي من الاستفادة من لما فان المسبب
الالتقاط والتسمية معا قوله أي قصده وهو الالتقاط والاولى
ان يقال ان يجعله بارجاع الضمير الى الالتقاط بمعنى الملتقط
خذرا عن التطويل قوله أي لذاته بطريق اطلاق اسم الوجه
على الذات مجازا من سلا لان الوجه جارحة مخصوصة وجزء
من الذات والحقيقة محال في حقه تعالى فيراد به الذات لكن
الاحسن ان يفسر أي لرضاه قوله ومكفرا اسم فاعل من كفر
من باب التفعيل أي ان يجعله سببا للتكفير اشارة الى
ان هذا مجاز عقلي باسناد فعل التكفير الى سببه كما في انبت الربيع
القول لان المكفر في الحقيقة هو الله تعالى والتأليف سبب له
قوله أي بتفخذه اه اشارة الى ان عفوه تعالى ومغفرته وادخال
جنه بفضل وكرمه لا باستحقاقنا اياه خلافا للمعتزلة
في ان ادخال المطيع الى الجنة والعاصي الى النار واجب عليه تعالى
وهذا خطأ منهم لان الله تعالى مالك الملوك على الاطلاق
يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد على عباده لا معقب لحكمه
والاستحقاق مناف لهذا قوله بتشديد الياء المفتوحة جمع
استاذ اذا صله استاذين حذف النون وادغم الياء المتكلم وما وقع
في بعض النسخ ولا ساندى بتأخير التاء الى ما بعد الالف خطأ
من النسخ لان الياء لا يكون مشددا كذا في ابن آطه وي
ويمكن التوجيه لهذه النسخة بان يكون اساندى جمع استاذ
بالاضافة الى ياء المتكلم بلا تشديد لانه كما يجمع بالواو والنون
يجمع ايضا بالجمع التكسير وهو الاساندى والمعنى أي ولمن علمني
العلم والخير قوله خطاب عام وهذا مجاز كالاول بوجهين

الاول الخطاب للغائب والثاني تركه لغير معين الا ان العلم بفرضية
الصلوة فرض عين على كل مكلف فلهذا افرد الثاني أي
اعلم ايها الطالب لمعرفة احكام الصلوة قوله بان الصلوة
وهي في اللغة مطلق الدعاء بالخير وفي الشريعة عبادة ذات
قراءة وركوع وسجود والمراد بها ههنا الصلوة المعهودة التي
هي احد اركان الاسلام فاللام فيها للعهد الذهني ولهذا صرح
الحكم بقوله فريضة قوله فريضة أي مفروضة مقطوع
بالحكم بها والفرض المطلق الكامل في الشرع ما ثبت لزومه
بدليل قطعي أي موجب للعلم الضروري وحكمه انه يكفر
بجاحده وينسب تاركه بالاعتذار وما ليس كذلك فهو فرض
مقيد لا مطلق فغيه قصور في الفرضية فلا يكفر جاحده كالغرائض
الثابتة بالاجتهاد دون الاجماع وينقسم الفرض الى فرض عين
وهو ما يلزم كل احد ممن فرض عليه اقامته وفرض كفاية
وهو ما يلزم اقامته على جملة المفروض عليهم فاذا فعله البعض
سقط عن الباقيين والصلوة من القسم الاول قوله ثابتة
بالكتاب يجوز ان يكون صفة لفريضة أي ثبت تلك الفريضة
بالكتاب أي بالقرآن فان الكتاب علم له عند الفقهاء بغلبة
الاستعمال وان يكون خبرا ثانيا لان وهو الراجح لما سيجيء عند
الاستدلال بالسنة قوله والسنة أي وثابتة بالسنة المنقولة عند
صلى الله عليه وسلم يعني ان دليل ثبوت فرضية الصلوة كتاب
الله تعالى وحديث النبي عليه السلام قوله أي بقول اجتهاد
المجتهدين اشارة الى ان المراد بالامة الكاملة وهم المجتهدون
لا المطلقة لان كلام العوام كالهوام ثم لا يخفى ان فرضية

الصلاة حكم واحد لا بد له من دليل واحد فقط والمص رح
 اورد من الكتاب خمس ادلة واورد من السنة كذلك فاحدها دليل
 فقط وما بقى منها تأكيد واعتراض عليه بان الدليل لا بد منه واما
 التأكيد فليس يلزم اجيب بان في كل واحد منها ملاحظة
 الدليلية او نقول ان فرضية الصلاة اقوى وأكد فلا بد
 من تأكيد دليلها قوله اما الكتاب وهو القرآن المنزل على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم المنقول عنه عليه السلام متواترا ابتداء بالكتاب
 لقوته لثبوت بالتواتر قوله فانه امر اى قوله اقيموا امر حاضرا مأخوذ
 من اقام يقيم اقامة من باب الافعال اصله اقوموا بفتح الهمزة
 وكسر الواو فنقلت حركة الواو الى القاف الساكنة فقلت
 الواو ياء لتسكونها وانكسار ما قبلها فصار اقيموا بمعنى داوموا
 وواظبوا على الصلوات في مواقيتها بمحذ ودها واركانها كذا
 في المعالم قوله وهو يقتضى الوجوب لان الامر اذا خلا
 عن القرائن الصارفة يحكم بوجوبه على الصحيح قوله والمراد
 باقامتها اداؤها اى الصلاة عبر عنه بالاقامة لان القيام بعض
 اركانها كذا نقل عن الكشف وايضا ان الشئ اذا اريد
 اداؤه اقيم اولا ثم يؤدى فذكر الاقامة واريد منها الاداء مجازا
 من سلا بذكر اللازم او السبب وارادة معادله وفيه اشكال
 لان القيام صفة المصلى الذى هو الفاعل لصفة الصلاة التى
 هى المفعول والحال ان القيام اللازم من الاقامة يجب ان يكون
 صفة المفعول كما يقال ائت زيدا اى جعلته قائما فالقيام
 صفة زيد لصفة المتكلم وقيل المراد باقامتها تعديل اركانها
 وحفظ فرائضها وسننها وادائها من ان يقع فيها زيغ وفساد

مطلب
 ثبوت فرضية الصلاة
 بالكتاب

مأخوذ

مأخوذ من اقام العود اذا قومها او المراد بها الدوام عليها
 والمحافظة فيها من قامت السوق اذا نفقت اى راجت متاعها
 فى البيع والشراء واقامها لان الصلاة اذا حوفظ عليها
 كانت كالشئ الراجح المرغوب فيه واذا تركت وضعت
 كانت كالشئ الكاسد الغير المرغوب قوله اى صلوا لله
 لى لرضائه قائمين هذا من المتن وقع تفسيرا من المص وكذا
 التفسير الا ترى بقوله اى فرضا موقتا من المتن وقوله قوموا
 امر حاضرا من قام يقوم اصله اقوموا بضم الهمزة والواو
 فنقلت حركة الواو الى القاف الساكنة فاسقط الهمزة من اوله
 لاستغناء عنها فصار قوموا بمعنى صلوا من قبيل ذكر الجزء ٩
 وارادة الكل ومعنى قائمين بطريق ذكر الكل وارادة
 الجزء فان القنوت ان تذكر الله قائما وقيل قوموا لله فى الصلاة
 خاشعين او مطيعين القيام قيل لادليل من الكتاب على
 فرضية القيام فى الصلاة الا هذه الآية وعلى هذا يحمل القيام
 على حقيقته فهذا القول اولى ثمان هذه الآية آخر الآية
 التى اشار اليها بقوله تعالى حافظوا على الصلوات الخ وتقدمها
 لعله اشارة الى انها دليل مستقل على ثبوت الفرضية قوله وقوله
 تعالى حافظوا اى داوموا عليها فى اوقاتها فيكون المراد من قوله
 وقوموا حقيقة القيام ليدل على فرضية القيام فيها والحقيقة
 اولى من المجاز والتأسيس خير من التأكيد قوله والصلاة
 الوسطى بضم الواو على وزن فعلى تأنيث الاوسعة معنى
 الوسطى الوسطى بين الصلاة اى الفضلى لزيادة فضلها
 مأخوذ من قولهم للافضل الاوسط وانما عطف على الصلوات

٩ كالركعة للقيام والقرعة
 والركوع والسجود وفيه
 قوله تعالى لا تقم فيه ابدا
 اى لاتصل وقوله عليه
 السلام من قام رمضان
 ايماننا اى تصديقا بالله تعالى
 وبوحدا بربه واحسابا
 اى رجاء الثواب فى مقابلته
 غفيرة ما تقدم من ذنبه
 اى من احب ليا به
 بالعبادة
 فى القيام جزء من القنوت
 فى قوله تعالى جعلوا
 اى اصابعهم فى آذانهم
 انا ملهمهم جمع وتقولون
 رأس الاصبع وتقولون
 قضيعة السارق اى يده تله

بطل يق عطف الخاص على العام لانفرادها بالفضل قوله
وهي صلوة العصر وهو الاصح الذي عليه الجمهور لما رواه
الشيخان عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
يوم الخندق شغلونا عن الصلاة الوسطى اي الفضلى صلاة العصر
بدل او عطف بيان ملاء الله قبورهم ويوتهم نارا قال
شارح المشكاة هذا دعاء عليهم بعذاب الدارين قاله يوم الاحزاب
سنة اربع من الهجرة كذا في ابن ملك قوله وقيل غير ذلك
نقل الشارح في الكبير اثني عشر قولاً في حق الصلاة الوسطى
ونقل السيوطي عشرين قولاً فيها قوله وخضها بعد التعميم
لزيادة شرفها حيث يجتمع فيها اي في وقت العصر ملائكة الليل
والنهار كما ورد في الحديث قوله او الاهتمام بها اي بصلاة
العصر اذ هي مظنة التكاسل عنها الظاهر ان هذا ملحق
من الاطراف فانه على الاهتمام وفاعل الاهتمام هو الله تعالى ولا يقال
في حقه ظن التكاسل هكذا قيل لكنه يدفع بان يقال ان كونه
مظنة التكاسل بالنسبة الى العباد او بان المظنة بمعنى المحل والمعنى
اذ هي واقع في محل التكاسل بقرينة السياق قوله لكونها اي
صلاة العصر في وقت كثرة الاشغال جمع شغل فيه اربع لغات
بفتح الشين وضمتها مع حركة العين المعجمة وسكونها فيهما بمعنى
المصدر من باب فتح ويجي بمعنى الاشياء الشاغلة وما في بعض
النسخ من الاشتغال على وزن الافتعال لعلة سهو من النسيان
قوله اي سبحوا الله تسبيحاً في هذه الاوقات اقامة للمصدر مقام
الفعل المحذوف وجوبا على قول من قال ان المراد من التسبيح
الصلاة لاشتمالها عليه ومنه ما في البخاري من قول عائشة رضي

فأريت النبي عليه السلام يسبح سبحه الضحى واني لا سبحها
فيكون اخرها بالصلاة في هذه الاوقات فالجلالة مفعول
سبحوا منصوبا بدون اللام قوله علي ما روى عن ابن عباس
رضيهما يعني ان التسبيح في الآية مجاز عن الصلوة بذكر الجزء
وارادة الكل والقرينة ما روى عن ابن عباس رضي الله عنه قوله
تمسكون صلاة المغرب اه مأخوذ من امسى بمعنى من باب الافعال
والهمزة للدخول قوله وتصبحون مأخوذ من اصبح الرجل
اذا دخل في الصباح والمراد ههنا صلاة الفجر قوله متصل
بقوله اه لم يقل عطف قيل لانه لبس بمعطوف فليأمل
وقوله حين تمسكون اي حين تدخلون المساء قوله وحين
تصبحون اي حين تدخلون في الصباح قوله وله الحمد في
السموات اي حمد الملائكة في السموات وحمد المؤمنين والملائكة
في الارض وقوله وعشيا اي صلوا في العشي وحين تظهرون اي
حين تدخلون في الظهر قوله اعتراض بينهما اي بين المعطوف
وهو عشيا وبين المعطوف عليه وهو حين تمسكون قوله اي
فرضا موقتا هذا من المتن كما سبق بيانه والمراد من الكتاب
ههنا الفرض كما في قوله تعالى وكتبنا عليهم وقوله تعالى كتب
عليكم الصيام فلذا فسر المص رح بقوله اي فرضاً موقتا
اي محدودا باوقات لا يجوز اخراج الصلوة عن وقتها والاية
ظاهرة الدلالة على المراد قوله واما السنة فاروى اه لما فرغ
من بيان الادلة من الكتاب شرع في بيان الادلة النابتة بالحديث
اي فاروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين اي البخاري
والمسلم رجهما الله تعالى سميا بهما لان اصح الكتب بعد القرآن

البخاري ثم المسلم في المختار كما سيجي البيان في حقه في بحث
 التميم ان شاء الله تعالى وراويه ابن عمر رضي الله عنه كذا في ابن ملك
 قوله قال بنى الاسلام اى الايمان من آمن يؤمن ايمانا من باب
 الافعال وهو التصديق اجالا بكل ما ثبت بالقسط باخبار
 النبي عليه السلام به مما يتعلق بذات الله تعالى واهل المبدأ
 والمعاد وسائر الاحكام والكفر انكار شئ من ذلك وهما
 واحد عند اهل السنة خلافا للحنابلة والظاهرية لنا قوله تعالى
 ان الدين عند الله الاسلام ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل
 منه الاية فاندفع ما يقال ان هذه الخمس اسلام فيلزم بناء
 الشئ على نفسه وجه الاندفاع ان هذه الخمس اعمال وهى
 خارجة عن حقيقة الايمان ولما فسر الشارح الاسلام بالايمان
 لم يلزم بناء الشئ على نفسه وانما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم
 بلفظ الاسلام تعليماً بانهما واحد ففيه حجة على من قال انهما
 متغايران نعم قد يذكر ويراد به المعنى اللغوي وهو الانقياد
 والطاعة كما في قوله تعالى قل لم تؤمنوا الاية قوله على خمس
 اى خمس عبادات وهذا البناء باعتبار القوة والضعف حتى
 لو وجد كله قوى الايمان ولو انتقص ضعف الايمان ٨ قوله
 شهادة ان لا اله الا الله بجزء شهادة وان تخففة من المثقلة
 واسمها ضمير الشأن المحذوف ولا نافية للجنس وآله اسمها وخبرها
 محذوف اى موجود والا بحرف الاستثناء والله من فواع بدلا
 من محل اسم لا ويجوز ان يكون بدلا من الضمير المستتر في الخبر
 وما عداه غير جائز قوله وان محمداً رسول الله عطف على
 ان لا اله الا الله فهذه الشهادة واحدة من الخمس قوله واقام

الصلاة اى اقامتها من اقام يقيم اصله اقوام بكسر الهمزة
 فنقلت حركة الواو الى القاف الساكنة وحذفت الواو فصار
 اقام قدمت الصلاة لانها اول ما فرض بعد الايمان في ليلة
 الاسراء سابع عشر من شهر رمضان قبل الهجرة بسنة ونصف
 كذا نقله الحاشية عن الدر قوله وايتاء الزكاة مأخوذ
 من اتي يؤتى من باب الافعال والاياء اصله اتياء فنقلت
 الهمزة الساكنة الى الياء ونقلت الياء الاخيرة همزة لوقوعها
 بعد الالف الزائدة وهو بمعنى الاعطاء بالتركية ويرمك
 والزكاة اصلها زكاة مثل طلبة ناقص واوى فنقلت الواو الفا
 لجر كمها وانفتاح ما قبلها وهى في اللغة النماء والطهارة وفي الشريعة
 جزء معين من مال الغني غينه الشرع او قيمته ويطلق على
 اعطاء الزكاة تطهير الماله فرضت في السنة الثانية من الهجرة
 قبل فرض رمضان وقرنت بالصلاة في اثنين وثمانين موضعاً
 في القرآن كذا في الحاشية قوله ودوم شهر رمضان الاضافة
 ظرفية اى صوم الصائم في شهر رمضان وهو في اللغة الامساك
 مطلقاً وفي الشرع الامساك عن المفطرات الثلث الاكل
 والشرب والجماع من الصبح الصادق الى الغروب بنية القربة
 فرض بعد صرف القبلة الى الكعبة لعشر في شعبان في ثمانية
 عشر شهراً بعد الهجرة كذا نقل عن الدر المختار قوله
 وحج البيت الحرام خامسة الحج في اللغة القصد وفي الشريعة
 عبارة عن قصد مخصوص الى مكان مخصوص في زمان مخصوص
 والاضافة فيه من اضافة المصدر الى المفعول والبيت علم
 الكعبة المشرفة بغلبة الاستعمال قوله من استطاع اليه سبيلاً

٣ اى الاسلام والايمان

٧ ولو لم يوجد كل الخمس
 كان الايمان اضعف
 ولو وجد الكل باكمل وجوه
 ومنها كان اقوى وهذا
 على ان الاقرار باللسان
 مبنى بركن بل شرط
 لثبت بركن والحديث
 لاجراء الاحكام والحقين
 يؤيده وهو مذهب الحقين
 منها معاشر اهل السنة
 كذا في ابن ابي عمير

مأخوذة من باب الاستفعال أصله استطوع فمن طوع فقلت
حركة الواو الى الطاء وقلبت الواو الفالكون سيكونها غير اصلية
والاستطاعة بمعنى القدرة والطاقة في اللغة قوله محله اي
محل من في من استطاع الرفع لانه فاعيل الحج المضاف الى
مفعوله واليه متعلق بسببلا والاستطاعة عند الجمهور
القدرة على الزاد والراخلة الفاضلتين عن الجوامع الاصلية
واللوازم الشرعية لما روى الحاكم عن انس رضي في قوله تعالى
ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا قيل
يارسول الله ما السبيل قال ازاد والراخلة قال الحاكم صحيح
على شرط الشيخين ولم يخرجاه وعند مالك القدرة على
المشي وكسب القوت ثبت فرضية الحج بقوله تعالى ولله على
الناس الح تزلت في سنة تسع من الهجرة كذا في شرح الكثر
تزيلعي والذر قوله فهي اي الصلوة علامة لوجوده اي
الايمان في القلب والعلامة في الشرع ما يعرف به الوجود من غير
ان يتعلق به وجوب ولا وجود فاذا كانت الصلوة علامة
للايمان فوجودها يعرف به وجود الايمان من غير ان يكون
وجوده بها فلا يلزم من وجوده وجود الصلوة فلا يدل
عدمها على عدم الايمان اذ لا ملازمة بينهما كذا في الكبير
قوله باعتبار الظاهر متعلق بوجوده حتى اوصلي كافر في الوقت
على سبيل الكمال بان صلى بالجماعة فحكم في الظاهر باسلامه
وان لم يكن كذلك في الحقيقة واشير بالظاهر بان الصلوة
لبست علامة في الحقيقة لان الايمان امر قلبي واعتقادي
لا يعرف وجوده ولا عدمه قوله الصلوة عماد الدين فمن اقامها

فقد اقام الدين ومن تركها فقد هدم الدين فيه استغارة
بالكناية وهي تشبيه الدين بالحكمة مع ذكر المشبه وارادة المشبه به
ادعاء وثبات العماد الذي هو من لوازم المشبه به تخيلية ووجه
الشبه بينهما هو الاحراز والحفظ لمن هو فيه وفيه تشبيه الصلاة
بالعماد الذي ادعى ثبوته للدين وهو تشبيه محسوس بمعقول
اي موهوم على مذهب السكاكي وقوله عليه السلام فمن اقامها
فقد اقام الخ شبه الاقامة بالاقامة والهدم بالترك كما ان الحجة
تقام باقامة عمودها وتهدم بترك اقامتها فلذا جاء الامر بالصلوة
غالبا بلفظ الاقامة في الكتاب والسنة والدين في اللغة الجزاء
والمكافاة يقال ذاته دينا بكسر الدال اي جازاه وبمعنى الطاعة
والعادة والطريق وفي الشرع وضع الهي سائق لذوى العقول
باختيارهم المحمود الى ما هو خير بالذات فوضع كالجنس
فيشمل الالهى وغيره والهي اخرج غيره كالأوضاع
الصناعية وغيرها مما شرع للكفار شياطينهم وسائق لذوى
العقول احتراز عن افعال الحيوانات وباختيارهم اشارة الى
انه تعالى اعطاهم الاختيار في اتيان المشروعات وتركها
ليكون عبادة او عصيانا والحمد صفة مادحة تشير الى ان
التكليف حسن كما هو المذهب الصحيح كذا في الكبير قال
النووي انه منكر باطل وقال ابن حجر ليس كذلك كذا
في الكوكب المنير قوله ياسباغ بكسر النهمزة وفتح الباء
الموحدة اي باتمسام وضوءه واكمله على وجد السنة قوله اي
بان يغفر له ذنوبه اشار بهذا التفسير ان الجاري محذوف قياسا
في ان فتكون ان وما بعدها في محل التصب ويجوز ان يكون

شرح الجامع الصغير
شمس الدين
الشيخ
العلفي

محلها الرفع بعطف البيان لعهد بل هو الاولى وتتمام الحديث
ومن لم يفعل فليس له على الله عهد ان شاء غفر له وان شاء
عذبه رواه ابو داود وغيره عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قوله
واما لفظ الفرق فليس اه وهو موجود في نسخ الصغير دون
الكبير قيل لم يوجد في الكبير فما وجد في الصغير حشو قوله
وهو اى الترك اعتقاد انكار وجوبها اى فرضيتها اذ الوجوب
ههنا بمعنى الفرض او المراد بالكفر كفران النعمة او التخليط
والتشديد على تركها او ان فعله فعل اهل الكفر او انه يستحق
عقوبة اهله وهو القتل وما ذكره الشارح مذهب الجمهور
كما صرح به في الكبير قوله واما اجماع الامة الخ وهو لغة
لمعنيين الاول العزم يقال اجع فلان على كذا بمعنى عزم
فيتصور من واحد والثاني الاتفاق يقال اجع القوم على كذا
اى اتفقوا والمراد بالاتفاق الاشتراك في الاعتقاد او القول او الفعل
وعرفا اتفاق المجتهدين من امة محمد صلى الله عليه وسلم
في عصر على حكم شرعى اجتهدى وقيل على امر من الامور
كذا في الاصول قوله على فرضيتها اى الصلوات الخمس
قوله من غير تكثير منكر بفتح النون وكسر الكاف ومده بمعنى
التغيير اى من غير تغيير احد ولا منازعة من منزع يعتد به
في فرضية الصلاة على المكلفين ولا في كونها خمسا عليهم في كل
يوم ولا في اعداد ركعاتها وهذا الاجماع بالمعنى القوى او الشرعى
قطعى الثبوت مستمر الى يومنا هذا عصرا بعد عصر وايضا
الاجماع ثابت على اكفار الجاحدين بفرضية الصلوة او بشئ
من اعداد ركعاتها فلا يرد ما قيل ان الاجماع لغوى بمعنى

مطلب
بيان ثبوت فرضية الصلاة
بالاجماع

الاتفاق لا شرعى اذا لاجماع الشرعى اتفاق اهل الحل والعقد
في عصر واحد على حكم فان هذا من قلة التدبر لان وجود
اهل الحل في هذا الاجماع بطريق الاولى في عصر واحد
او اكثر ولا عبرة باتفاق العوام نعم وقع الاختلاف في وجوب
العشا على قوم لا يوجد وقتها عندهم ففى جامع القدورى ورد
فتوى في زمن برهان الاثمة عليه وكان فيها انا لا نجد وقت
العشا في بلدنا فان الشمس كما تغرب يطلع الفجر من الجانب
الآخر فهل علينا صلاة العشا فكتب في الجواب انه ليس عليكم
صلاة العشا وهكذا افق الامام ظهير الدين وحكى الزاهدى
هذا في شرحه من غير عزو الى شئ وقال فيه وبلغنا انه
ورد هذه الفتوى من بلاد بلغاريا بان الفجر يطلع فيها قبل
غيوبة الشفق في اقصر ليالى السنة على شمس الاثمة الحلوانى
فاقضى بقضاء العشا ثم وردت تلك الفتوى بخوارزم على الشيخ
البقالى فافقى بعدم الوجوب فبلغ جوابه الحلوانى فارسل من
يسأله في جماعة بجامع خوارزم فقال ما تقول في من اسقط
من الصلوات الخمس واحدة هل يكفر واحس به الشيخ فقال
ما تقول في من قطع يده من المرفق اور جلاه من الكعبين
كم فرائض وضوئه قال ثلث لفوات محل الرابع قال وكذلك
الصلاة الخامسة فبلغ جوابه الى الحلوانى فاستحسنه ووافقه
فيه انتهى واختاره صاحب الكافي في الكيز لعدم سبب
الوجوب وهو الوقت واختار غيره الوجوب ورجحه ودليه
مذكور في حلية المجلى شرح منية المصلى من اراده
فليراجع اليه قوله وكان ذلك اى اجماع الامة من لدن

الرسول صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا اجماعا شرعيا قوله
واجتماع المسلمين حجة قطعية ولا اعتبار بغيره من انكر ذلك من
الخواارج والشيعة لدليل في المتن قوله لقوله صلى الله عليه وسلم
لا يجتمع امتي على الضلالة فان معنى هذا الحديث مشهور
بل متواتره اسانيد كثيرة من رواية جماعة من الصحابة بالفاظ
مختلفة قوله جمع شريطة بمعنى الشرط والمراد به ههنا ما لا تصح
الصلاة بشيء من الاشياء الا بتقدمه اى بتقدم الشرط عليها
اى على الصلاة والمستثنى منه محذوف والاستثناء مفرغ
والشرط مصدر شرط بشرط من الباب الاول او الثانى
وهو في اللغة العلامة اللازمة وفي الشرع ما يتعلق به
الوجود دون الوجوب اى يتوقف عليه وجود الشيء ولا يلزم
من وجوده وجود الشيء ولا عده قوله صفة موصحة وميمنة
لمعنى الشرط هذا اجواب لسؤال مقدر وهو انه لما كان
المراد من الشرط هذا المعنى كان قوله قبلها زائدا لافائدة فيه
قوله جمع فريضة بمعنى الفرض وهو في اللغة التقدير والقطع
وفي الشرع ما ثبت بدليل قطعي وفرض الصلاة ما لاصححة
لها بدونه اعم من ان يكون قبلها او فيها ركعا او غيره قوله
والمراد به اى بالفرض ما لاصححة للصلاة بدونه ولعل مراده
ما لم يطلق عليه اسم الشرط ولا الركن كترتيب القراءة على
القيام والركوع على القراءة والسجود على الركوع والقعدة
على السجود والسلام على القعدة فان هذه الترتيب كلها
فروض لا تصح الصلاة بدونها وليست بركان ولا شروط
قوله سوى الشرائط جواب لما يتوهم من عطف الشيء على

نفسه وبيان لصحة العطف بقريضة تقابل العموم والخصوص ٩
ولو قال وسوى الاركان لكان اولى اذ الفرض كما يعم الشرط
كذلك يعم الركن وكانه اكتفى باستثناء الشرط قوله واركانا
عطف على احدهما جمع ركن بضم الراء وسكون
الكاف من باب دخل او علم هو في اللغة الجانب الاقوى يقال
فلان يأوى الى ركن شديد وفي الاصطلاح الجزء الذاتي الذي
تركب المباهية منه ومن غيره كالقيام والقراءة والركوع
والسجود وهو داخل في الفرض قوله وواجبات عطف على
احدها جمع واجب وهو في اللغة من الوجوب بمعنى السقوط
سمى به لانه ساقط عنا علمه وتعلينا عمله او من الوجوب وهو
الاضطراب سمي به لتردده واضطراره في الثبوت وفي الشرع
ما ثبت بدليل فيه شبهة وحكمه ان يفسق تاركه ولا يكفر
بما حده وتركه في الصلاة لا يفسدها بل ان تركه سهوا يجب عليه
سجود السهو اى يجب السجود بسبب السهو فلاضافة فيه
من قيل اضافة المسبب الى السبب وان تركه عمدا تصح
الصلاة مع النقصان ولا يجب سجود السهو لان ترك الواجب
وقع قصدا فيجب اعادتها وان لم يعدها يكون فاسقا وآثما قوله
وسننا عطف على احدها ايضا جمع سنة وهي في اللغة
الطريقة والسيرة حسنة كانت او سيئة بدليل ما رواه مسلم
عن جرير رضي الله عنه من سن في الاسلام سنة حسنة وهي
ما خوزة من السنن بفتحين يعني من اتي لطريقة مرضية
يقتدى به فيها فله اجره اى اجر عمله واجر من عمل بها اى
ومثل اجر من عمل بتلك الطريقة من غير ان ينقص من اجورهم

٩ فان العام اذا ذكر مع
الخاص يراد به ما وراء
الخاص

شيء ودين سن في الاسلام سنة سبعة كان عليه وزره اي وزر عمله
 ووزر من عمل بها اي تلك الطريقة السبعة من بعده ٧
 من غير ان ينقص من اوزارهم شيء كذا في ابن ملك شرح
 المشارق وفي الشرع الطريقة المرضية المسلوكة في الدين
 من غير الزام على سبيل المواظبة فقوله من غير الزام احتراز عن
 الفرض والواجب وعلى سبيل المواظبة عن النفل كذا قيل
 وحكمها ان يطالب المكلف باقامتها من غير افتراض ولا وجوب
 ويكون فاعله مثابا نائلا للشفاعة وتاركه محروما عنها
 قوله وان تركه تكون الصلاة مكروهة كراهة تنزيه ولو تركه
 سهوا فلا كراهة لهما ولا يوجب سجود السهو بتركه وكذا
 عمدا لان سجود السهو يلزم من ثلثة اشياء من ترك الواجب
 وتأخيره وتأخير الفرض عن موضعهما قوله وادابا جمع ادب
 وهو في اللغة الطرف وحسن تناول مأخوذ من ادب بحسن
 ادبا فهو ادب كذا في القاموس وفي الخلاصة والسنة ما واطب
 عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه والواجب اكمال
 الفرض والسنن اكمال الواجب والاداب اكمال السنن انتهى قوله
 وهو دون رتبة السنة فلا كراهة في تركه اصلا تحريمية او تنزيهية
 قوله وكراهية بتخفيف الباء عطف على احدها اي واعلم
 ان للصلاة كراهية وهي مصدر كره يكره كراهة وكراهية وهي
 على قسمين تحريمية وهي قريبة الى الحرام تحصل بترك
 الواجب وتنزيهية وهي قريبة الى الحلال تحصل بترك السنة
 قوله ومنها هي جمع منهي اسم مكان وهو محل النهي والمراد
 به ما يفسد الصلاة فيها من الافساد من باب التفعيل كالتكلم

لا يفي من بعد ممات من سننها
 هذا دفع لما يؤولونهم ان ذلك
 الاجر يكتب له ما دام حيا
 كذا في ابن ملك

بكلام الدنيا والاكل والشرب في الصلاة ويمكن ان يكون
 جمع منهي كرمي من نهى ينهى من باب علم اصله منهوى فقلت
 الواو ياء لاجتماع الواو والياء وادغم الياء في الباء وكسر الباء
 ليصح بناء الياء فيها فصار منها ولما ذكر المص رح ما لزم
 في الصلاة اجالا اراد بيان تفصيله بقوله اما قوله اما الشرائط
 التي قبل الصلاة المجمع عليها فستة ٩ ادخل الناء فيد مع ان
 الشرائط جمع شريطة وهي مؤنث فلا تطابق بين المبتدأ
 والخبر اجيب بان الناء بالنظر الى ان الشريطة بمعنى الشرط
 فيجوز ان يراعى في مثله اللفظ والمعنى قوله الطهارة اي الاول
 الطهارة من الحدث وهي مأخوذة من طهر طهارة من السباب
 الاول او الخامس في اللغة مطلق النظافة والزاهة من الوصف
 الحكيمى الشرعى من نواقض الوضوء وغيرها وفي الشرع
 نظافة شرعية من جنس نجاسة منع الشرع جواز الصلاة
 معها الا بعذر والحدث في اللغة اذا اغنى الغوط وفي الشرع
 ما يوجب الغسل كالجنابة والحيض والنفاس والاحتلام
 والوضوء كالحدث عند ارادة الصلاة قوله تسمى النجاسة
 الحكمية وهي التي حكم الشارع بنجاسته قوله والطهارة
 اي والثاني الطهارة من النجاسة الحقيقية قوله وستر العورة
 اي والثالث ستر العورة وهو في اللغة كل خلل ينبغي ازالته
 وفي الشرع كل موضع من البدن منع الشرع جواز الصلاة
 مع كشفه بلا ضرورة قوله واستقبال القبلة اي والرابع استقبال
 القبلة التي امر الشرع بالتوجه اليها قوله والوقت اي
 والخامس دخول وقت الصلاة قوله والنية اي والسادس

مطلب
 بيان شرائط الصلاة
 ٩ واما تكبير الافتتاح فقيل
 شرط فيكون الشرائط
 سبعا وقيل ركن سبعا
 ان شاء الله تعالى

النية من نوى ينوى نية وهي في اللغة بمعنى العزم والقصد
وفي الشرع قصد الفعل لوجه الله تعالى لقوله صلى الله عليه
وسلم إنما الأعمال بالنيات أخرجه الأئمة الستة عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه كذا في شرح جامع الصغير قوله أما الطهارة
من الحدث قدمها لكونها أهم الشروط وأصلها حتى
لا تجوز الصلاة بدونها أصلاً ولكونها تقدم عادة على غيرها
ويرد عليه بان الوقت أيضاً لا يسقط ولا تجوز الصلاة بدونه
ويجاب بأنه ليس من الشروط التكليفية ويرد عليه استقبال
القبلة والنية ويجاب بان الاستقبال لأجل الصلاة لا يكون إلا
عند إرادة الشروع فيها لا قبلها فيقتضي تقديم الطهارة
عليه وإن النية عند الاستقبال أو بعده فالمقدم عليه مقدم
عليها قوله فالأغسل وموجبه اسم الفاعل من الإيجاب
بمعنى المقتضى بالفرضية أي شرط وجوبه مبتدأ أو عطف
على ضمير يسمى وقوله الحدث الأكبر خبره أو بالنصب
عطف على مفعول يسمى قوله الحدث الأكبر وهي الجنابة
الحاصلة من الجماع والاحتلام والحيض والنفاس وغيرها قوله
والوضوء عطف على الأغسال بضم الواو والضاد مصدر
وضوء كحسن والوضوء في اللغة بمعنى النظافة والحسن تقول
وضوء الرجل من باب ظرف أي صار وضئاً وتقول توضع
مهموز اللام للصلاة ولا يقال توضع بالياء في اللغة الفصيحة
ويفتح الواو ما يتوضأه من الماء والتراب وفي الشرع الغسل
والمسح في أعضاء مخصوصة فالأغسال والوضوء كل منهما
هو الطهارة الواجبة قوله وموجبه اسم الفاعل أيضاً

مطلب
الطهارة من الحيات

من الإيجاب

من الإيجاب أي شرط وجوب الوضوء قوله الحدث الأصغر
مثل البول والتغوط والضرت قوله هي التيم أصلاً من يعم
من باب التفعّل في اللغة بمعنى القصد وهو خلف الوضوء
وبيان كلفه سيحى أن شاء الله تعالى قوله وليس للغسل أه
جواب سؤال ورد على قول المص رح وهو أن المص بين الصلاة
واجباً فلم يبين للغسل والوضوء واجباً وفي الكبير قيل لو كان
لهما واجب لزم مساواتهما للصلاة وهما تابعان للأصل وهو
الصلاة قوله أما فرائض الوضوء قدم بيانه على الطهارة
الكبرى لوقوعه هكذا في النص القرآني ولأنه كالجزء بالنظر
إلى الغسل ولكثرة تكرره تقتضي الاهتمام والاهتمام يوجب
التقديم قوله والوضوء على الوضوء لانه نور على نور لما رواه
أبو داود والترمذي عن ابن عمر رضي عنهما من توضأ على طهر كتب له
عشر حسنات قال الدميري استأذنه ضعيف أي من جدد
وضوءه وهو على طهر الوضوء الذي صلى به فرضاً أو نفلاً
فإن لم يصل بالوضوء الأول صلاة ما فلا يستحب تجديد الوضوء
وقوله كتب له عشر حسنات أي بسبب الوضوء الجديد
كذا في الكوكب المنير شرح الجامع الصغير قوله وبعد انشاد
الشعر أي قرأة الشعر الذي هو كلام موزون مقفى صادر
على القصد قوله فاربعة كما قال تعالى يا أيها الذين آمنوا قيل
فيه التفات والا لقل آمنتم لكن هذا عند السكاكي كافي
تطاول ليلك بالأمم خاطب الشاعر نفسه فحريداً وأما عند المشهور
فليس فيه التفات لأن الالتفات عندهم هو التعبير عن معنى
يعطى من المتكلم أو الغيبة أو الخطاب بعد التعبير عنه بأخر ٩

٩ والغيبة والخطاب في
الآية كل منهما في موضعه
ولا ينفك والعدول عنه خروج
عن سنن العربية لأن ضمير
الموصول يجب أن يكون
غائباً في الاستعمال لعوده
إلى اسم ظاهر فلا يعود إليه
إلى ضمير الغائب ولذا نسب
إلى محذوف القياس قول على
أنا الذي ستمنى أي حيدرة
كذا في الكبير

منها قوله اي اذا اردتم القيام الى الصلاة هذا تفسير لقتم
وهي الجمع المخاطب للماضي اصله قومتم فقلبت الواو الفا
فحذفت الالف لاجتماع الساكنين وضمت القاف للدلالة
على الواو المحذوفة فصارت قتم وقوله اردتم من الارادة بكسر
الهمزة وفتح الراء من باب الافعال اصله اردتم اجوف واوى
فنقلت حركة الواو الى الراء وحذفت الواو لاجتماع الساكنين
فصار اردتم كقوله تعالى فاذا قرأت القرآن اي اذا اردت القراءة
فاستعذ بالله اي قل اعوذ بالله من الشيطان الرجيم امر
من الاستعاذة من باب الاستفعال اصله استعوذ فاعلله
ظاهر فعبر عن ارادة الفعل بالفعل وهو الصلاة والقراءة لانه
مسبب عن الارادة فاقم المسبب مقام السبب فذكر المسبب
للابتداء السببية او اللزومية بينهما مجازا مرسل قوله وانتم
محمد ثون كذا عن ابن عباس رضى او اذا قتم من النوم
لان النوم دليل الحدث فحينئذ يكون قوله اذا قتم على حقيقته
واعلم ان اهل السير اجمعوا على ان الغسل والوضوء فرضا
بمكة مع فرض الصلاة بتعليم جبرائيل عليه السلام وانه
صلى الله عليه وسلم لم يصل الا بوضوء فانحل اشكال من
قال ان آية الوضوء مدنية اجماعا والصلاة فرضت بمكة
فيلزم ان يكون الصلاة بغير طهارة الى وقت النزول قوله
فاغسلوا وجوهكم والوجوه جمع وجه قوله الغسل بفتح
الغين الاسالة من السيل اجوف ياتي اصله اسبال فاعلله
ظاهر والاسالة بالتركية اقتمق قوله وحد الوجه ما بين
قصاص الشعر بالحر كات الثلث في القاف والضم اعل وفتح

المهملة مضاف الى الشعر بفتح الشين المعجمة اي ما ينتهي
اليه منبت الشعر من اعل الجبهة عادة سواء نبت فيه شعر
اولا واسفل الذقن والذقن بالفتحين بالتركية اي
حكا بركدكى يركه آك ديزلر جمعي اذ فان كلور واسفل
الذقن نهايته قوله وشحمتى الاذنين ثنية شحمة سقط
النون بالاضافة وشحمة الاذن بالتركية قولاقده كويه
اصدقلى يومشوق ير قوله وايدىكم الى المرافق والايدي
جمع يد محذوفة الاعجاز كدم اصله يدى على وزن فعل
بسكون العين ناقص ياتي لانه يجمع على ايدي بمسند الياء الاخيرة
فان قيل مقابلة الجمع بالجمع يقتضى اتقسام الاحاد على الاحاد
كقولهم ركب القوم دوابهم وتقلدوا سيوفهم فيفيد
وجوب غسل يد واحدة من كل مكلف قلنا يمكن ان يثبت
وجوب غسل اليد الاخرى بدلالة النص لتساوى اليدين
او بفعل الرسول صلى الله عليه وسلم المتواتر واجماع الامة
والمرافق جمع مرفق بكسر الميم وفتح الفاء وبالعكس بالتركية
قوله اولان ديزسكه ديزلر قوله وامسحوا برؤوسكم امر حاضر
من مسح بمسح من باب قطع والرؤس جمع رأس بالفتح
فالسكون وتعريفه ذكر في الشرح قوله وارجلكم الى الكعبين
والارجل جمع رجل بكسر الزاء وسكون الجيم وهي القدم
قرئ في السبعة بالنصب والجر والمشهور ان النصب بالعطف
على وجوهكم والجر على الجوار برؤوسكم والصحيح ان الارجل
معطوفة على الرؤس في القرائتين ٩ ونصبها على المحل في رؤوسكم
وجر القراءة على اللفظ فيها وذلك لامتناع العطف على وجوهكم

للفصل بين الغاطف والمعطوف عليه بحمالة اجنبية والاصل
ان لا يفصل بينهما بمفرد فضلا عن الجملة كما في الكبير تفصيله
واشار الشارح اليه بقوله والصحيح ما ذكرناه في الشرح ٩
الكبير قوله وجوز الشيعة المسح على لارجل بلا خف
وهم طائفة من الفرق الضالة شايعوا عليا اي بايعوه وقالوا
انه الامام بعد النبي صلى الله عليه وسلم تمسكوا بهذه القراءة
بالجرو وعطفوا على لفظ رؤسكم قوله ويرده ما في الصحيحين
اي البخاري والمسلم وكذا يرد اجماع الصحابة على وجوب
الغسل قوله ويل للاعقاب اي العذاب الشديد او واد
في جهنم للاعقاب اي اصحاب الاعقاب التي لم يمسه الماء
وبقيت يابسة وهي جمع عقب بفتح العين وكسر القاف بالتركية
اباغك مؤخرى كه اوجكه ديمكدر وقرأ الحسن وارجلكم برفع
اللام بمعنى وارجلكم مغسولة وقوله تلوح من لاح بلوح اي
يظهر بيوستها بعدم اصابة الماء قوله العظمان النائتان
تثنية العظم بالتركية كيك والنائتان تثنية الناقى مهور
اللام مأخوذة من نأيتنا من الباب النالت بمعنى الارتفاع اي
المرتفعان وام يتعرض لبيان المرفقين لانه سبق آتيا قوله
خلا قال فرية على ان الغاية لا تدخل في المعنى مطلقا عنده
قلنا ليس على اطلاقه بل الغاية المدلولة بكلمة الى اذا كانت
لد الحكم بان كان صدر الكلام لا يتناول الغاية لا تدخل
في المعنى كما في اتموا الصيام الى الليل لان الصيام لا يتناول الليل
وان كانت الغاية لاسقاط ما ورائها بان كان صدر الكلام
يتناول الغاية وما بعدها فيشذذ تدخل في المعنى والآية وكذا

قوله وارجلكم الى الكبيرين من هذا القبيل اذ اليد تشمل
من رؤس الاصابع الى الابط بالتركية قولن لفهم الصحابة
ذلك في آية التيمم في الابتداء مع انهم من اهل اللسان وايضا
ان ذكر الغاية لا بد له من فائدة وهي اما مد الحكم اليها
او اسقاط ما ورائها والاول يحصل في اليد بدون الذكر اي
ذكر الغاية لان اليد اسم لذلك العضو الى الابط فتعين
الناس في وجوب دخول الغاية تحت المغيا قوله وكذا ما بين
العدارين تثنية العذار بكسر العين المهملة وفتح الذال المعجمة
زمام الفرس بالتركي يولار وباشلخي وانسانك قولاني او كنده
انجه لحية به ديرلر يجب غسل البياض الذي بين العذار والاذن
وهو قول ابي حنيفة ومحمد رح ولا يجب عند ابي يوسف رح
لوجود الحائل ولهما انه لا شعر عليه فبقى على ما كان والخذ
بالحاء المعجمة بالتركية يكاف قوله واما الحية فعن ابي حنيفة رح
اي فررى عن الامام الاعظم وهو تفصيل لاجال ذهني كانه
قبيل قد عرفنا ما ذكرته فاقول في الحية فقال اماه قوله
وصححه حيث قال في شرح الجامع الصغير انها الاصع ووجهها
ان غسل البشرة لما سقط لعدم المواجهة اولعسره وجب
مسح سائرهما كالجيرة قال الشارح وانظر الروايات عن ابي حنيفة رح
قال شارح التنوير هذا هو المرجوع اليه وما عداه مرجوع
عنه قال الشارح واما ما استرسل منها فلا يجب الخ هذا
اذا كان مستورا بالشعر واما اذا كان باديا يرى بان كان
الشعر قليلا خفيفا كالكوث فيجب عليه غسل ما تحته هو
المختار كذا نقل عن الدر قال في الكبير وعن ابي يوسف رح

على قدر الحاجة حذرا عن
الاسراف النهي عنه
فالتقييد بالغاية ارادة
الظن ظان بحسب ان
الرجل ممسوحة لان المسح
لم تضرب له غاية في الشريعة
كذا في الكبير والجاهلية

٩ وهو عطفه على الرأس
في قراءة النصب على الحبل
وفي قراءة الجبر على لفظ
رؤسكم لكن هذا لا يصح
الا بعد تأويل المسح على
طريق عموم المجاز بما يطلق
عليه المسح لئلا يلزم الجمع
بين الحقيقة والمجاز في
المعطوف والمعطوف عليه
والقرينة تقيده بقوله الى
الكعبين فان المسح الحقيقي
لا يعني بشئ المسح لا
الارجل الى التيمم على
لاجل التمسك بالالتصية على
وجوب تقليل صب الماء
في غسل الرجل والاقتصار

سقوط المسح أصلا وهو أيضا رواية عن أبي حنيفة رَح قولة
 وقال مالك واحد مسح الكل فرض لان الرأس في الآية ذكر
 مطلقا فيجوز على إطلاقه مع ان الباء في رؤسكم صلة قولة
 قال الشافعي اه لان الباء في الآية للتبعيض فيكون في اداء الفرض
 مسح ادنى جزء من الرأس ولو بعض شعره قولة وقد حققنا
 الدليل في الشرح حاصله ان اصابة اليد المبتلة بشرة او ثلث
 شعرات لا تسمى مسحاً في اللغة ولا في العرف ولا في الشرع كما
 ذهب اليه الشافعي والحكم بزيادة الباء خلاف الاصل كما
 ذهب اليه المالك واحد ودليلنا ان الاستيعاب لو كان فرضاً
 لما تركه النبي صلى الله عليه وسلم في وقت ما وقد تركه
 فعلى هذا كان الباء للاصاق فيكون الآية مجعلاً فلا بد
 من البيان من المجمل فين النبي صلى الله عليه وسلم بحديث
 المغيرة اقول ان كون الباء للتبعيض مجاز ولا يصحار اليه الا
 اذا امتنع الحقيقة مع انه لا قرينة له وقوله الكناسة بالضم
 بالتركية سورندي قولة وفيه لما ذكرنا في الشرح وهو
 ان الباء للاصاق ومعنى المسح امر ارشئ على شيء ولا شك ان المراد
 بالشيء الاول ههنا هو اليد لانها آلة التطهير واليد تقارب
 ربع الرأس في المقدار فاذا امرت ادنى امرار بحيث يسمى
 مسحاً حصل المسح المراد من الآية وهو الربع فكان مسح
 الربع ادنى ما يطلق عليه اسم المسح المطلوب من الآية
 وظهر بهذا عدم صحة الرواية التي صححها بعض اصحابنا من
 التقدير بثلث اصابع نظرا الى ان الواجب الصاق اليد والاصابع
 الخمس اصلها وثلث اصابعها ولا اكثر حكم الكل

كما ذكر في الاصول قولة او ثلث اصابع هذا مبني على تصحيح بعض
 اصحابنا قولة بخلافه ان بناء على ان الماء لا يعطى له حكم
 الاستعمال مادام في محله وجمع الرأس محل المسح حتى اذا مسح
 رأسه باصبع واحد ومدّها حتى صار كثلث اصابع جاز عنده
 ولا يجوز عندنا وقولهم ولا اكثر حكم الكل في حيز المنع
 لان هذا المسح من المقدرات الشرعية وفيها يعتبر عين ما
 قدر كذا في الكبير قولة ذواتان تشية ذوابة بفتح الذال
 المعجمة والواو قطعاً من الشعر بالتركية صاج بلوكي قولة
 لمعة بضم اللام وسكون الميم القطعة وههنا ما بقى من اليوسفة
 في اعضاء الوضوء ولم يصبها الماء قولة قبلها من بلة عضو
 آخر لا يجوز لان كلا من مواضع الوضوء يغير الاخر قولة
 واما سننه بضم السين جمع سنة بمعنى الطريقة وانما لم يتعرض
 بيان عددها لما فيه من الاختلاف بخلاف فرائض الوضوء
 فانها اربعة بالنص قولة فلا يغس بغير النون على ما
 في الكبير من ان النون وقع في رواية البرار ولبست في رواية
 الصحيحين بالتركية دا لدرمق وفي الصحيحين ايضا من حديث
 عبد الله بن زيد بن عاصم انه عليه السلام غسل كفيه ثلاثا
 يعني في ابتداء الوضوء فاول الحديث وهو النهي يقتضي
 وجوب الغسل وآخره وهو فانه لا يدري اين بابت يقتضي
 استحباب الغسل لانه يشير الى توهم انها بابت على نجاسة
 ومن توهم نجاستها يستحب له غسلها فقلنا بامر وسط بين
 الوجوب والاستحباب وهو سنة ثم غسلها وان كان فرضاً
 لكن تقديم غسلها الى الرسغ سنة يتوب عن الفرض كالفاتحة

تتوب عن الواجب بخبر التعيين وتتوب عن الفرض بالنص
 وذكر الاناء في الحديث بناء على عادتهم فلهم اتوا
 جمع تور وهو اناء يشرب منه على ابواب المساجد يتوضئون
 منها والشرط في الحديث خرج مخرج العادة فلا يعمل
 بمفهومه اجماعا فبسن غسل اليدين في اول الوضوء مطلقا
 لانها آلة التطهير كذا في الكبير قوله ويصيب من الصب
 بالتركية ذوكك قوله ويدلك من ذلك بالتركية اوه له ملك
 قوله وتسمية الله عطف على غسل اليدين اي ذكر اسم الله
 تعالى قولاً لقوله عليه السلام لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء
 لمن لم يذكر اسم الله عليه رواه ابوداود وضعف بالانقطاع
 وهو غير ضار عندنا بعدالة الرواة وثقتهم كالارسل قوله
 والمراد نفي الكمال اي الفضيلة كما في قوله عليه السلام
 لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد هذا جواب لما لك لانه قال
 التسمية في اول الوضوء فرض لقوله عليه السلام لا وضوء لمن
 لم يسم الله تعالى ان قول مالك زيادة بالخبر الواحد على النص
 بان فرض الوضوء اربعة وما شرط ٩ التسمية فيه قوله قبل
 كشف الغورة فان كشف قبل التسمية للاستنجاء او كان في محل
 النجاسة سمي بقلبه فقط كذا في ابن آطهوى قوله كذا
 الخلاف اي كالتسمية الاختلاف في وقت غسل اليدين قال
 بعضهم غسل اليدين قبل الاستنجاء وقال بعضهم بعده
 والاصح ان المتوضي يغسلهما مرتين قبل الاستنجاء وفي ابتداء
 الوضوء قوله فذكرها في خلال الوضوء اي في اثنائه من الذكر
 بضم المعجمة بمعنى التفكير قوله لا تحصيل السنة لان محل التسمية

٨ بمعنى انهما يعنيان غناء
 الفرض كما انهما يعنيان غناء
 السنة والواجب فلا يرد
 انهما اي ابتداء الغسل
 والفتحة اذا كانا ثابتين
 عن الفرض فابن اصل
 السنة والواجب هو
 ٤ والحديث المنقطع هو
 ما يكون في اسناده رجل
 غير معلوم ولم يبين اسمه
 من رواية اخرى
 ٥ فلو شرطنا التسمية بالخبر
 الواحد لاستغنا النص
 الواحد فلو كان فان قلت
 بالخبر الواحد فان قلت
 ما وجد ان التسمية واجبة
 على الذبيحة قلت انها واجبة
 من الكتاب

في الوضوء ابتداءه وقد فانت لان الوضوء عمل واحد لا يتجزى
 فبشرط التسمية عند ابتداءه بخلاف الاكل لان كل لقمة
 من الاكل فعل مبتدأ فلم يفت وقته فيمكن تحصيل السنة
 في الباقي لقوله عليه السلام اذا اكل احدكم فمسي ان يذكر
 اسم الله على طعامه فليقل بسم الله اوله وآخره رواه ابوداود
 والترمذي ولا حديث في الوضوء كذا في الكبير لكن
 الاصح ان التسمية مستحبة في الوضوء لان المواظبة لم تشتهر
 من رسول الله عليه السلام لان السنة ما واطب عليه النبي
 صلى الله عليه وسلم كذا في ابن ملك ومن السنة السواك اي
 استعماله لان السواك والمسواك اسم للخشبة المرة المتعينة وانما
 يسن استعماله لانه عليه السلام كان يواظب عليه وعند فقده
 يعالج بالاصبع وفي الخلاصة ينال بالاصبع ثواب السواك واما
 وقته فقبل قبل الوضوء وقبل حالة المضمضة قوله والمضمضة
 والاستنشاق اعلم ان المضمضة ليس غسل الفم بل هو عبارة
 عن ادارة الماء في الفم والاستنشاق هو عبارة عن جذب الماء
 بالنفس قوله بمائتين جديدين بان يأخذ المتوضي لكل مرة
 ماء جديدا في المضمضة وكذا في الاستنشاق عندنا لما روى
 انه عليه السلام فعل كذا وقال الشافعي يأخذ المتوضي
 كفا من ماء يمضمض ببعضه ويستنشق ببعضه ثم يفعل ثانيا
 وثالثا كذلك والشافعي تمسك ايضا ان الفم والانف عضوان
 كذا في شرح مجمع البحرين ولنا ايضا ان الفم والانف عضوان
 مستقلان فلا بد لهما من ماء جديد قوله لما روى الستة
 وهي البخاري والمسلم والترمذي وابوداود سليمان بن الاشعث

واحد بن شعيب النسائي ومالك بن انس بن مالك رحمهم الله تعالى كذا قيل قوله وفيه اي فيما روى او الحديث او الحكاية مضمض اي النبي صلى الله عليه وسلم واستنشق واستنثر ثلاثا قوله واستنثر الاستنثار بالثاء المثناة الممدودة بعدها راء اخراج الماء من انفه بالتركي سومكرمك بعد الاستنشق بثلاث غرفات ٧ جمع غرفة وهي بفتح الغين المعجمة اخذ الماء بالكف مرة وبالضم اسم للماء المعروف قوله وروى الطبراني اه هذا الحديث صريح دال على ان المضمضة الثلاث والاستنشق الثلاثة بماء جديد مستقل قوله الى ما تحت الشارب والحاجبين اذا ستر ما تحتها لان غسل الشارب والحاجبين فرض لا يتقال حكم ما تحتها اليهما قوله فكان اي الاتصال قوله وتخليلها وهي بالخاء المعجمة جعل الشيء في الوسط وكون التخليل سنة قول ابي يوسف رح واما عندهما فستحب وكيفية على وجه السنة ان يدخل الاصابع بعد التلث بين شعرات الحية من الاسفل الى الفوق بحيث يكون جهة كف اليد الى الخارج وظهرها الى جهة التوضي قوله وفي رواية جاز عند ابني حنيفة ومحمد رحمهما الله اي لو فعل لا ينسب الى البدعة كما يبدع ما سمح الخلق لان السنة اكمل الفرض في محله وداخل الحية لبس بمحمل الفرض كذا في شرح الهداية ومن السنة تخليل الاصابع لانه اكمل الفرض في محله كذا في شرح الهداية قوله كثيفة بالثاء المثناة اي غليظة بالتركي قالك وصيق قوله لزم غسل ما تحتها اي ما تحت الحية لان حكم ما تحتها لم ينتقل اليها قوله مع الترك في بعض

والغرفات بفتح الغين
والراء جمع غرفة مصدر
بمعنى من واحدة

مطلب
تخليل الاصابع

الافاق تعلما للجواز واما ترك الامة فان دائما كان انما والا لا قوله والادلة على عدم التلث كاحاديث عثمان وابن عباس رضي تدل على انه عليه السلام مسح رأسه مسح واحدة كما فصل في الكبير منها ما روى ان عثمان رضي توضع بالمقاعد فغسل وجهه ثلاثا ويديه ثلاثا ومسح رأسه مرة واحدة وغسل رجله ثلاثا وقال هكذا توضع رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في الاختيار وفي فتاوى قاضيخان ثم مسح رأسه فرضا وسنة بماء واحد مرة واحدة وقال الشافعي يمنع ثلث مرات بثلاث مياه جديدة وعندنا لو فعل ذلك لا يكره ولا يكون سنة ولا ادبا انتهى * وفي الخلاصة التلث بماء بدعة وقال البعض لا بأس به انتهى والاوجه انه يكره قوله مرفوعات اي غير موضوعة على الرأس كي لا يصيب بالها الى الرأس قوله الى القفا اي جانب المؤخر من الرأس قوله ثم يضع كفيه اه اي من جانب المؤخر قوله ومسح الاذنين ايضا سنة اي بماء بقي من الرأس كاستيعاب الرأس وعند الشافعي بماء جديد له ما روى انه عليه السلام اخذ لاذنيه ماء جديدا * ولما روى انه عليه السلام اغترف غرفة من ماء فمسح بها رأسه واذنيه وقال عليه السلام الاذانان من الرأس فيحمل ما رواه الشافعي على انه لم يبق في كفيه بله قوله وقد استوفينا الكلام عليه في الشرح وحاصله ان الماء مادام في العضو لم يكن مستعملا اتفاقا فلو وضع الماسح كفيه واصابعه على مقدم رأسه ومداهما الى قفاه على وجه يستوعب جميع الرأس ثم مسح اذنيه باصبعيه جاز ولا يكون الماء مستعملا بهذا لان الاستيعاب بماء

واحد لا يكون الا بهذا الطريق وما قاله بعضهم من انه يحس في كفيه تحريزا عن الاستعمال لا يفيد شيئا اذ لا بد في المسح من وضع الكف ومده فان كان الماء مستعملا بالوضع الاول وكذا بالثاني فلا يفيد تأخير مع ان الضرورة داعية الى الوضع والمد لان فيهما اقامة السنة وهي الاستيعاب فلا يكون الماء مستعملا قوله فلا بد ان يأخذ لهما ماء جديد لعدم بقاء بلة في اصبعيه بمس العمامة هي بكسر العين بالتركي صارق ولو فرض بقاؤها لكانت مستعملة فلا بد من ماء جديد ايضا للاذنين قوله بظهور الاصابع جمع ظهر والاصابع جمع اصبع ومن القاعدة المقررة في الاصول انه اذا قابل الجمع بالجمع يراد به انقسام الاحاد الى الاحاد قوله بماء جديد ان لم يبق عليها بلة وهو الظاهر قوله باقية اه فيه خفا سيما في وقت الحر الشديد وقلة الماء فلا يبعد ان يراد بقوله بماء جديد المسح بماء جديد على تقدير ذهاب البلة بالمس او الجف فحينئذ لا يرد اعتراض الشارح قوله يكون فعله اولى من تركه اذ ليس في هذه الاقاويل القول بالكراهة قوله وهو الاصح لرواية فعله عليه السلام في بعض الاحاديث دون غالبها فافاد عدم المواظبة وهو دليل الاستحباب ومسح الحلقوم بدعة غير مشروعة كذا في الكبير قوله وتخليل الاصابع سنة اما في اليدين فبان يشبك بينهما او بان يضع اليد فوق اليد ويخلل بالاصابع واما في الرجلين فما ذكره الشارح واستدل على سنته بقوله عليه السلام خللوا اصابعكم قبل ان يخللها نار جهنم قال مفتي الثقلين كان ينبغي ان يكون واجبا نظرا

الى صيغة الامر الا انه لا مدخل للوجوب في الوضوء لانه شرط للصلاة فيكون الوضوء تبعا للصلاة فلو قلنا بالوجوب هناك كما في الصلاة لتساوى التبع الاصل قوله وانما يكون التخليل سنة بعد وصول الماء لانه اذا لم يصل بان كانت الاصابع منضمة يكون التخليل واجبا ولو غمس في الماء الجاري او الغدير اجزأه عن التخليل قاله في السراج قوله وتكرار الغسل الى الثلث سنة ايضا لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليه على ما في الاحاديث الصحيحة مع الترك في بعض الاحيان على ما روى في الشرح قوله ويكره الزيادة على الثلث لما روى عن عمر بن شعيب عن ابيه عن جده ان رجلا اتاه صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله كيف الطهور فدعا عليه بماء في اناة غسل كفيه ثلاثا ثم غسل وجهه ثلاثا ثم غسل ذراعيه ثلاثا ثم مسح برأسه ثم ادخل اصبعيه السباحتين في اذنيه ومسح بابهاميه على ظاهر اذنيه وبالسباحتين باطن اذنيه ثم غسل رجليه ثلاثا ثلاثا ثم قال عليه السلام هكذا الوضوء فمن زاد على هذا او نقص فقد اساء وظلم وفي لفظ الحديث لا ينماجة تعدى وظلم وللنساء اساء وتعدى وظلم وهو حديث صحيح رواية الثقات يدل على كراهة الزيادة والنقصان والمراد بكراهة الزيادة الزيادة على الثلث مع اعتقاد سنة الزيادة واما ان زاده اطمانينة القلب عند الشك او بينة وضوء آخر فلا كراهة فيه لانه صلى الله عليه وسلم امر بترك ما يريه الى ما لا يريه بقوله عليه السلام دع ما يريبك الى ما لا يريبك كذا في الكبير والكافي وقصر الشارح على

الضرورة المذكورة تصريح بان في غيرها مكروه ومنه الوضوء على الوضوء من غير توسط عمل مقصود ولو سجدة التلاوة ونقل عن الدر لا بأس بتكرار الوضوء بل هو نور على نور كذا في ابن آطه وى حاشية على الحلبي وكذا المراد بکراهة النقصان اعتقاد سنية النقصان ومعنى فقد تعدى الى آخره اى جاوز حد السنة في الزيادة وظلم حقها في النقصان قوله والنية وهى في اللغة توجه القلب نحو العمل اى البدأ بالنية سنة مؤكدة في الوضوء وفي الشرع قصد القلب بالوضوء او برفع الحدث او بامثال الامر وليست بفرض عندنا خلافا للثلاثة لقوله عليه السلام الاعمال بالنيات ومعنى الحديث لهم صحة الاعمال بالنيات * ولنا ان معناه ثواب الاعمال او حكمها بالنيات والحكم نوعان دنيوى كالصحة واخرى كالثواب والثاني مراد بالاجماع فاذا قيل حكم الاعمال ويراد به الثواب صدق الكلام فلا دلالة له على الصحة قوله وليس بفرض رد للشافعي اذ هو ذهب على فرضية الترتيب في الوضوء مستدلا بقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم فيفرض تقديم غسل الوجه وكذا البواقي مرتبا اذ تقديم غسل الوجه مع عدم الترتيب في الباقي خلاف الاجماع قلنا ان العطف بالواو باجماع اهل اللغة انها لمطلق الجمع ولا تعرض فيها للترتيب بل الاتيان بمجموع هذه الجملة من الغسل والمسح كما يقال للعبد اذا دخلت السوق فاشتر خبزا ولحما وزيتا فلو اشترى اولا بايها اراد لا يعد مخالفا لامر سيده بل فعل ما امر به فالمراد به فاغسلوا هذا المجموع فلا دلالة على التقديم وكذلك الترتيب بين المضمضة

مطلب
النية السنوية في الوضوء

والاستنشاق

والاستنشاق سنة ايضا وكذلك بين الاستنشاق وغسل الوجه وبين اليمين واليسار ولا خلاف في سنته كذا في الكبير وغيره قوله والدلك ايضا سنة حتى لو سال المتوضئ الماء على اعضاء وضوءه صح وضوءه لانه يقال لغة وعرفا غسل اعضاءه لان حقيقة الغسل لا تتوقف على ذلك لقول العرب غسل المطر الارض وليس ذلك الا الاسالة خلافا لما لك واحد اذ عندهما الدلك فرض ومحل الخلاف فيما اذا وصل الماء حتى لو لم يصل فالدلك لازم اتفاقا واما ازالة الدرن والوسخ بالتركي كيرياس فليس بلازم اتفاقا قوله والموالة يعنى الموالة بين اعضاء الوضوء في الغسل بلا تجفيف العضو السابق بسبب مكث وغيره سنة ايضا عندنا وعند مالك فرض قوله لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم مع الترك احيانا ولا دليل يعتمد على فرضيتها لانهم صرحوا بان المواظبة بلا ترك دليل الوجوب ومع الترك مرة او مرتين دليل السنة قوله ولا يفصل الا بعذر كان في ماؤه فحصى لطالبه لا ينقطع السنة كذا في الدرا ايضا وقيل الموالة ان لا يفصل بين العضوين بعمل آخر وهكذا الغسل كذا في ابن آطه وى قوله واما ادائه ومندوباته ومستحباته وفضائله كله بمعنى ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مرة وتركه اخرى وما احبه السلف رحمهم الله قوله ان يتأهب اى يتهيأ ويحضر قوله في وقت غير مهممل اى في اوقات الصلاة والوقت المهممل من طلوع الشمس الى الظهر قال ابن آطه وى كذا فيما رأينا من نسخ الصغير والكبير لكن الصواب اسقاط هذا القيد كما سقط من نسخ التنوير والغرر لان وضوء

مطلب
بيان اداب الوضوء اجمالا

صاحب العذر ينتقض بخروج الوقت فقط عند أبي حنيفة
 وشيخنا رحمه الله تعالى وبدخوله أيضا عند أبي يوسف رح
 وبدخوله فقط عند زفر رح وقد عرفت ان الخروج من خلاف
 العلماء مستحب وان صاحب العذر اذا تأهب في الوقت المهيأ
 ينتقض وضوءه بدخول الظهر عند أبي يوسف وزفر رح
 انتهى قوله لان فيه أي في التأهب الذي في ضمن ان يتأهب
 ونظيره قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى والضمير راجع الى
 العدل قوله قطع طمع الشيطان أي قطع رجائه واميدته مع
 الانتظار قوله من تشبته عنها بالشاء المثلثة أي تأخير الشيطان
 للمصلي المتأهب عن الصلوة أي عن وقتها المستحب او تركه كراهة
 الصلوة عن وقتها وكل واحد منهما بوسوسته واغوائه
 قوله ازالة الجوى وهو الغائط او النجاسة بغسل أو مسح
 بحجر ونحوه وهذا سنة قل النجاسة في المخرج او كثر ولوزادت
 على قدر الدرهم حتى لو صلى بها جازت صلاته لان المخرج
 وما فيه من النجاسة ساقط عن الاعتبار بلا كراهة ذكره
 في الدر كذا في حاشية ابن آطه وي قوله الى يمين القبلة
 بان يكون يسار المتوجه الى القبلة قوله اولى يسارها بان يكون
 يمين المتوجه الى القبلة قوله ترك ادب ومكروه اه هذا مناف
 لما ذكر في اول الكتاب من انه لا كراهة بترك الادب الا ان يقال
 ان الكراهة ذكرت ههنا مطلقا فيصرف الى الكمال وهو
 الكراهة التحريمية قوله واما حالة البول او التغوط الخ أي
 استقبال القبلة او استدبارها في هاتين الحالتين مكروه
 فحرمهما سواء كانا في الخلاء بالماء بيت التغوط بالتركي كنف

اوفي الصحراء هذا عندنا خلافا للشافعي في الاول قيل وكذا
 يكره البول والتغوط في الماء والظل الذي يستراح فيه
 والطريق وتحت الشجرة المثمرة والتكلم عليهما والبول قائما الا
 لعذر قوله ويرخي عن الارخاء وهو الارسال على حال
 بالتركي قوي ويرمك قوله مقعده أي دبره قوله مبالغة
 في التنظيف أي زيادة في تطهير موضع النجاسة قوله الا
 ان يكون صائما أي ومستنجيا بالماء لان الاستنجاء المذكور
 اعم من ان يكون بالماء او غيره كما نبه عليه فلو كان مستنجيا
 بغير الماء فالتوسع والارخاء على حالهما وان كان صائما كما يشيره
 قوله كيلا تنفذ قوله كيلا تنفذ البلة أي كيلا تصل البلة
 بالتركي ياشلق الى داخل الدبر قوله فيفسد صومه الفاء للعطف
 أي كيلا يفسد صومه قوله لذلك أي لاجل خوف نفوذ الماء
 وفساد الصوم حين تنفس حالة الاستنجاء قوله وفيه نظر
 أي في قول الفقهاء ينبغي ان لا يتنفس * اقول مراد الفقهاء
 ان لا يتنفس تنفسا غليظا فلو تنفس به لوصل غالبا الى الداخل
 شيء فاندفع النظر يؤيده قوله على انهم بمعنى مع انهم قالوا
 قوله مع ما فيه أي مع ما في عدم تنفس الانسان حرج أي
 غير ممكن لان ثبوت الحياة انما هو بالتنفس قوله موضع الحقنة
 أي داخل الدبر قوله وقيلما يكون أي لا يوجد وصول الماء الى
 موضع الحقنة بالتنفس الا نادرا ولو وصل لاورث داء عظيما
 كذا في ابن آطه وي قوله او دونها أي غير الاجار كالخرقة
 والرمل والتراب مبالغة في التنظيف لما روى ابن ماجه عن طلحة
 ابن نافع اخبرني ابو ايوب وجابر بن عبد الله وانس بن مالك

لما نزلت فيه رجال يحبون ان يتطهروا قال النبي صلى الله عليه وسلم يا معشر الانصار ان الله تعالى قد اثنى عليكم في الطهور فاطهروكم قالوا نتوضأ للصلاة ونغتسل من الجنابة ونستنجي بالماء قال عليه السلام هوذا كم فعلكموه وسنده حسن والغسل بالماء في الاستنجاء وان كان ادبا قد اديت به سنة فان ازالة النجوس مطلقا سنة لا على سبيل التعيين من كونه بالحجر او بالماء وكون الاستنجاء بالماء ادبا مطلقا قائم مقام السنة صرح به في الكبير قوله وانما يكون ادبا اذا لم يتجاوزاه لان النجاسة على المخرج تكون قليلة وبعد المخرج ايضا من البطن عندهما فكانت معفو لدفع المخرج قوله فغسله سنة عندهما واجب عند محمد ربح بناء على ان المخرج كالباطن عندهما وكالظاهر عند محمد رحمه الله كذا في حاشية حلي لابن ابي عمير والمجاورة اسم الفاعل اي النجاسة المتجاوزة قوله على قدر الدرهم اي وزنا وههنا تفصيل وهو ان النجاسة اذا كانت غير ما يع فيقدر بالدرهم واذا كانت ما يعا فيقدر بعرض الكف والدرهم على ما ذكره محمد في المبسوط وزن مثقال وهو عشرون قيراطا والقيراط مقدار خمس شعيرات قوله واجب وذلك لان القليل من النجاسة عفو لدفع المخرج وقدر الدرهم لان محل الاستنجاء مقدر بالدرهم واعتبر بذلك الدرهم اي في نجاسة ما وراء المخرج لان النجس في نفس حلقة المخرج ساقط العبرة فكان المخرج طاهرا حكما لانه في حكم الباطن عندهما لكن غسله ادب لما تقدم من ثناء تعالى على الانصار بسببه فبقى ما وراءه فان كان اقل من قدر الدرهم فهو عفو خلافا

لنفر والشافعي فبسن غسله للخروج عن الخلاف مع ندب الشرع الى التحرز عن النجاسة مطلقا وعدم الوجوب لدفع المخرج ولا خرج في السنة كذا في الكبير وروى عن انس كان النبي صلى الله عليه وسلم يدخل الخلاء فاجل انا ٩ وغلالم نحوى اداوة بكسر الهمزة بالتركي سفرده صوقا تلان مطرة قاب من ماء وعذرة بالتركي اوجي دمورلي اوزن اغاج عصا كي فيستنجي بالماء متفق عليه في فية المواظبة وهي تقييد السنة وان كان قدر الدرهم فقد قل المخرج فقرب الى ما يفرض غسله بحيث اوزيد على الدرهم ادنى جزء يفرض غسله فقرب حكمه الى حكم الفرض فيكون غسله واجبا وهذا عندهما وعند محمد ربح يجب الغسل وان كان اقل من قدر الدرهم لانه يزيد على قدر الدرهم بالنظر الى المخرج * قال في الاختيار وهو الاحوط كذا في الكبير قوله حتى ينقيه من النجاسة او الانقاء بمعنى التطهير وقوله وينظفه تحطيف تفسير قوله في الاحليل بالتركي ذكر دلو كي مخرج البول معنائه قوله انه قد ظهر ولو بمرارة او مرتين فان الآراء مختلفة وكذا المقاعد قرب مقعد يطهر بالمرتين مع ان الآخر لا يطهر بالثلث وكذا وجود النجاسة فيها مختلف يحتاج طهارة بعضها الى اثنين وبعضها يحتاج الى اكثر قوله كما في كل نجاسة اي كما يقدر الثلث في كل نجاسة غير مبرئة بالتركي كقولهم قوله وقيل بسبع لانه اقصى ما قدره في الحديث في غسل النجاسة كما في ولوغ الكلب بالتركي كليك دل اوجيله صوايحه سي وچناغي قوله حتى يعود من اللينة الى الخشونة اي يغسل المستنجي موضع الاستنجاء

٩ يعني انا اجل الاداوة
والغلام العذرة او اجل انا
العذرة والغلام الاداوة

الى ان يعود من اللينة الى الخشونة والليننة بالتركي يمشق
والخشونة قاطيلق غسلده مبالغه سبيله وقال بعضهم يغسل
حتى يزول الرايحة من البدن والمخرج كذا في آطه وى قوله
عن الاستمعاى اى عن ادخال الاصبع في الدبر * قيل ان الغاسل
لو غسل بالرؤس لكان مبالغاً في التنظيف سيما اذا لم يقص
الظفر كما يشهد به التجربة قوله ليس فيه عدد مسنون
من ثلث او سبع او غير ذلك فالمعتبر في اقامة السنة عندنا هو
الانتقاء لا العدد فان حصل بحجر واحد كفاه وان لم يحصل
بالثلث زاد عليه وعند الشافعي لا بد في اقامة السنة من ثلث
مسحات وان حصل الانتقاء بدونها وان لم يحصل الانتقاء
الا بالاربع يستحب له الخامس ليكون وثراً لا طلاق ما روى
البيهقي من حديث ابي هريرة رض ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال انما انا لكم مثل الوالد اذا ذهب احدكم الى الغائط
اى الى محل التغوط والتبول وهو كناية عن العذرة فلا يستقبل
القبلة ولا يستدبرها بغائط ولا بول ويستنجي بثلث اجار ونهى
عن الروث بفتح الراء وسكون الواو بالتركي آث وقاثر واشك
ترسى والرمة بكسر الراء وتشديد الميم عظام بالية بالتركي
چورمش مك جمعى ريم كلوز يكسر الراء وفتح الميم الاولى
واما الرمة بضم الراء وتشديد الميم ايضا فمعنى الحبل البالية
بالتركي چورمش ايب كذا في الصحاح ونهى عن ان يستنجي الرجل
بيمينه ولنا ما روى ابوداود وابن حبان في صحيحه من حديث
ابي هريرة رض عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اكل محل
فليوتر من فعل فقد احسن ومن لا فلا حرج ومن استنجى

فليوتر من فعل فقد احسن ومن لا فلا حرج الحديث وهو
حديث حسن وقد اجعنا على ان عين ما ذكر في ذلك
الحديث من تعدد الاجار غير مراد حتى لو استنجى بحجر له
ثلث احرف اى طرف وجانب جاز وكذا لومسح بحجر ثم غسله
ونشفه ثم مسح به جاز في الصحيح من مذهب الشافعي فيحمل
على الغالب اذ الغالب ان الانتقاء بالثلث يحصل بالمقصود هو
الانتقاء كذا في الكبير قوله في كيفية الاستنجاء اه فان قلت
هذا مبني على ان العدد ثلث وقد نفى العدد المسنون قلت
المنفى مسنونة العدد لانفس العدد ونفى المسنونة لا يستلزم
نفى العدد وهذه الكيفية مبنية على نفس العدد لا على مسنونة
الثلث حتى لو كان الاجار اربعا او اثنين فكيفية الاستنجاء باقية
كذلك كذا في آطه وى قوله يدبر بالحجر الاول من الادبار وهو
بالتركي طاشى اردينه كدرمك قوله ويقبل من الاقبال
وهو في التركي طاشى اوكونه كتورمك قوله خصبتان
بضم الخاء المعجمة ثنية خصبة وهى مثل بيضة عند الذكر
قوله متدليتان من اتدلى من باب التفعّل لا من الادلاء كما
في عبارة الدراية الصحيحة كذا في آطه وى وجه التدلى ان بدن
الانسان اذا تصادف الصيف تنبسط بسبب الحرارة والتدلى
بالتركي اوزه مق وصرقق قوله بتلطخان ثنية يتلطخ من
التلطخ وهو في التركي بولسحق قوله ولا كذلك اى لا تدليان
اى الخصبتان ولا يتلطخان لواقبل بالحجر الاول في الشتاء
لان بدن الانسان تنقبض بسبب البرد قوله والمرأة تفعل اه
لعدم التلطخ في حق المرأة قوله في الشتاء كلمة في متعلقة بالفعل

الذي في قوله ما يفعله الرجل والظرف في الزمان متعلق
بالفعل الاول قوله فوق ما يبلغ في الصيف وكان
الماء البارد لا يقطع النجس في البرد كما يقلعه في وقت الحر قوله
وفيها اي في فتاوى قاضيخان وقوله بماء سخن بضم السين
وسكون الخاء المعجمة بالتركي اسنى واصحى قوله كان بمنزلة من
اه لان الماء الحار يصل بسبب حرارته مبالغة فيحصل النظافة
الكاملة قوله الا ان ثوابه اه لان اجر الاعمال على قدر
التعب لقوله صلى الله عليه وسلم افضل الاعمال اجرها
وقوله عليه السلام اجر كم على قدر تعبكم قوله بالخرقة بعد
الغسل اي بخرقة طاهرة بعد غسل المقعد بالماء وان لم يكن له
خرقة يحفظه بيده فيه اشعار بانه لا يمسح بثوبه قوله قبل ان يقوم
اه انما قال هذا لانه لو قام قبل المسح لاصاب الماء الى موضع
آخر قوله ليرول اثر الماء المستعمل اقول لا يصير الماء مستعملا
ما لم ينفصل عن العضو على قول او ما لم يستقر في مكانه بعد
الانفصال على قول فلا وجه لهذه العلة قوله والتجفيف قيل
الاولى ان يقول او التجفيف لان ما يكون من الادب المسح بالخرقة
او التجفيف لا المجموع اجيب بان التجفيف ذكر بعد الغسل
بالماء فلماذا جمع بينهما ويمكن ان يراد بان الواو بمعنى او قوله
كان الضرورة وهي قضاء الحاجة وهو داع الى الكشف
قوله الله احق اه اسم التفضيل من حق يحق اصله احق
فادغم القاف الاولى في الثانية بمعنى الابق والاحرى وقوله
ان يستحي مجهول من استحي استحياء بالتركي او ظمق
او اوطندر مق اي الله الابق واخرى من غيره بان يستحي الانسان

مطلب
بيان آداب الوضوء
والدعوات فيه

منه تعالى في كشف عورته وقت خلوته قوله بان يهيئ له
وضوءه الباء متعلق بالمنى والوضوء بفتح الواو اسم الماء وهو
مراد ههنا وبالضم فعل التوضي قوله وهو لا ينافي الادب
اي صب الخادم لا ينافي الادب بل هو الادب اذا كان بطيب
نفس ومحبة بدون امر وتكليف كيف وقد قال الله تعالى تعاونوا
على البر والتقوى فابرى في النسخ من لفظ الترك حشو مفسد
كذا في ابن اطهوى وهذا القول توفيق بين قول الفقهاء
من التولى وقول الوبري وبين الحديثين المذكورين في الشرح
وما سنح بقلب الفقير ان الامر للخادم والولد والتلميذ جائز للتربة
بل هو انسب للعاقبة الحميدة لان اكثر الكمال حاصل بالتربة
كما هو المشاهد فليتأمل حق التأمل قوله ان يجلس اه لعل
ذكر الجلوس اتفاني اخرج مخرج العادة بتعود الناس بالعود
في التوضي اذ القائم فيه كالجالس في رعاية الادب كذا في ابن
اطهوى قوله باقى الاعضاء اي اعضاء الوضوء قوله وهو
اي خير المجالس ما اي مجلس استقبال فيه القبلة قوله لانه
عبادة اه ان توضع بنية القرية او مقدمة لو بدونها والجال
انه لا مانع من الاستقبال بخلاف الاستنجاء فان فيه مانعا من
الاستقبال وهو كشف العورة فلا يرد انه ايضا عبادة او مقدمة
لها مع انه نهى عن الاستقبال حالة الاستنجاء كذا في ابن اطهوى
قوله ان يكون جلوسه اه لئلا يصبب اليه ماء مستعمل فلو وجد
الاحتراز باى وجه كان لحصل الادب فارتيقاع المكان
اتفاني ايضا فلذا قال كمال الدين ومن الادب حفظ ثيابه قاله
في الدر وهو اشمل قوله عروة الابق بضم العين المهملة

٩ اي يحضر من احضر
احضار من باب الافعال
وهي من باب التفعيل
يعنى من الادب ان لا يصاب
من احد خدمة الوضوء
مثل احضار الماء وصبه
والنديل وغيرها
الى التهيؤ للوضوء

وسكون الراء بالتركي ابريق قولبي قوله يغترف منه اي ان كان
 اناء كبيرا مثل الجب فيغترف بيده اليمنى فيتوضأ بيمينه قوله
 على عروته اي على عروة الابريق لا على رأسه لئلا يقع الماء
 المستعمل فيه قوله بكلام الدنيا للاحتراز عن خلط شوايب
 الدنيا في الوضوء اذ هو مقدمة العبادة وهي انما تعتد بحضور
 القلب وحضور القلب انما يحصل في العبادة اذا وجد الحضور
 في الوضوء يقول بعض الصالحين اذا حضر القلب في الوضوء
 يحضر في الصلاة واذا دخل السهو فيه دخلت الوسوسة
 في الصلاة فيكون تحصيل الحضور في الصلاة عسيرا كذا
 في عوارف المعارف للامام السهروردي لاشك ان الامر
 كما قال البعض كما يشهده التجربة الصادقة قوله بل بالدعوات
 اي يتكلم في اثناء الوضوء بالدعوات المنقولة عن السلف في غسل
 اعضاء الوضوء قوله وان يتشهد اي يقرأ كلتي الشهادتين
 قال في فتاوى قاضيخان يسمى عند كل عضو ويقول اشهد
 ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله كذا في الكبير
 قوله في الاثار جمع اثر وهو النقل قوله طهورا على وزن
 فعول مبالغة اسم الفاعل بمعنى طاهر او مطهر قوله اللهم
 اصله يا الله فحذفت حرف النداء وعوضت بالميم المشددة
 المفتوحة فقل اللهم والنكسة في هذا التعبير ان النداء يليق
 لمن يكون غافلا والله تبارك وتعالى عن ذلك علوا كبيرا ولفظ
 اللهم نداء بطريق التضرع والتذلل فلذا كان الدعاء بهذا
 احسن قوله اسقني امر من اسقاه يسقى او من سقى يسقى
 من المزيد فيه او من الثلاثي بالتركي ضواريق وقوله من حوض

اه اي من ماء الحوض لان السقي لا يكون من الحوض بل
 من يائه اذا الحوض اسم محل الماء فيكون مجازا مرسل من قبيل
 ذكر المحل واردة الحال قوله كأسا اي بالكأس وهو
 القدح الذي ملا فيه الماء بخلاف الجام وهو القدح الذي
 ليس فيه الماء قوله لا اظما متكلم وحده من ظما مهموز اللام
 بمعنى العطش اي سقيا لا اكون عطشنا بعده ابدا وهو لا ينافي
 شرب اهل الجنة في الجنة تلذذا فلا يلزم انقطاع التلذذ
 في شرب الكوثر قوله اعني امر من باب الافعال من العون
 بمعنى النصرة اصله اجعوتى فنقلت كسرة الواو الى العين فحذفت
 الواو لاجتماع الساكنين فادغم نون الكلمة في نون المتكلم
 فصار اعني قوله لا تحرمني بحتم الثلاثي والمزيد اي لا تجعلني
 محروما من راحة نعيمك جمع نعمة وجنانك بكسر الجيم جمع
 جنه وهي البساتين ويقع الجيم بمعنى القلب والمراد هو
 الاول قوله ارحني امر حاضر من اروح بروح بمعنى النسيم
 بالتركي قوقدر مق اصله اروحي نقلت كسرة الواو الى الراء
 فحذفت الواو لالتقاء الساكنين قوله يوم تبيض وجوه
 من ابيض من باب افعال اصله ابيضض فادغم الضاد الاولى
 في الثانية وقوله وجوه جمع وجه بالتركي يوز وقوله وتسود
 من سود واسودد من باب افعال فاعل مثل ابيض قوله اعطني
 كافي امر من الاعطاء اذ اصل ماضيه اعطو ناقص واوى
 فقلت الواو ياء لوقوعها في المرتبة الرابعة فصار اعطي
 اعطاء بالتركي ويرمك والمراد من الكتاب دفتر الاعمال
 وقوله وحاسني امر من حاسب يحاسب من باب المفاعلة

والحساب قسمان يسير وهو قول الله تعالى لعباده في يوم
العرصات فعلت هذا وعفوت وفعلت هذا وعفوت به وهم
جرا ومناقشة وهي قوله تعالى لعباده فعلت هذا لم تستحي
مني وهم جرا وهذا حساب شديد فسوف يدعو صاحبه ثبورا
ويصلي سعيرا اعادنا الله تعالى وجميع المؤمنين من حسابه الشديد
وادخلنا في داره النعيم بحرمه حبيب محمد وآله صلى الله عليه
وعليهم اجمعين قوله وبشرى بمعنى الجسد والمراد الجسد
كله مجازا مرسل بذكر الجزء وإرادة الكل وانطلق امر من اظلال
اظلالا بالتركى كقولك لنذر منك والعرش قيل هو سقف الجنة
وقيل هو سقف العرصات وقيل غير ذلك قوله غشنى امر
من التغشية وهي الاحاطة من كل جانب بالتركى برومك
وقبله مق قوله من بركاتك جمع بركة بمعنى الخير الكثير
واللطف الجزيل قوله والرقبة هنا عبارة اه اراد بهذا
ان قول المتوضى اللهم اعتق رقبتى مجازا مرسل من قيل ذكر
الجزء وإرادة الكل قوله من السلاسل بفتح السين المهملة
الاولى جمع سلسلة بكسر السين بالتركى زنجرا والاعلال
جمع غل بضم الغين المعجمة وتشديد اللام بالتركى يده وبوينه
اورولان دمور زنجير قوله على الصراط وهو جسر ممدود
على جهنم طوله مقدار ثلاثة آلاف سنة اذق من الشعر واحد
من السيف يعبر جميع الناس على قدر مراتبهم وبعضهم يقع
فيها بسبب العصيان لقوله تعالى وان منكم الاواردها قوله
يوم تزل من زل يزل بالزاء المعجمة بالتركى اياق فبق والاقدام
جمع قدم بمعنى الرجل قوله وتجارة لن تبور التجارة في اللغة

الجسر بركس
التركى كورى

هي الكسب بالتركى بازر كالتق والمراد هنا اللهم اجعل لي
تجارة لن تبور اى لن تهلك صاحبها في العقبى لان البور بضم
الباء وفتحها بمعنى الهلاك والفساد من بار يوراسند عدم الهلاك
الى التجارة وهي كسب الاعمال الصالحة بعلاقة السببية
اسناد مجاز عقلى والمراد صاحب التجارة قوله والمراد هنا اه
هذا توجيه لكلام المص لان المضمضة سنة ليس بادب ووجه
الشارح بان المراد هنا ادخال الماء في الفم للمضمضة وهي تحريك
الماء في الفم وما خطر ببال الفقير المسكين ينبغي ان يكون ادخال
الماء في الفم سنة ايضا لان المضمضة لا توجد الا بادخال الماء
فيه فليتأمل في كلام المص وتوجيه الشارح لان فهمى قصر
وخطاى كثير وعفورى بحير قوله في فيه اى في فم المتوضى
قوله ويستنشق بالنصب عطف على قوله يعضض من استنشق
استنشاقا بالسين المعجمة من باب استنقل بمعنى ترفع الماء وجذبه
الى داخل الانف وهو بالتركى بورون بيده اليمنى لانها خلقت
للظهور وللشريف قوله ويمتخط من الامتخاط وهو بالتركى
سومكرمك قوله ويستنثر من الاستنثار بالشاء المذات وهما
اخراج الشئ من الانف قوله بيده اليسرى لان اليد اليسرى
خلقت لازالة الاذا والنجاسة وفي بعض النسخ زيادة هنا وهو
وينبغي ان يأخذ لكل واحد منهما ماء جديدا ولا حاجة اليه
لانه قد تقدم قوله بما بين جديدين عند ذكر السن فلا وجه
لعهده في الآداب كذا في الكبير قوله لانه اه اى الامتخاط
في ضمن قوله ويمتخط من قيل ازالة الاذا وايده الشارح
نقول عابشة رضى الله عنها تأكيدا لكلام المص رحمه الله

قوله ومن الآداب ان يستاك من استاك اصله سوك واستوك من باب
افتعل فقلت الواو القا بعد قلبها ياء لوقوعها في المرتبة
الرابعة والاسنيك في اللغة بمعنى الدلك في السن والاسنان
بفتح الهمزة جمع سن بكسر السين وتشديد النون بالتركي ديش
قوله وهو العود بضم العين المهملة بالتركي اغاج والمسواك
مثله قوله كما ذكرنا في الشرح وهو انه لم لا تكون الاشارة الى
ان المانع من الايجاب هو ان فيه مشقة اشارة وهي خبر لا تكون
الى انه سنة لقوله عليه السلام في الصحيحين لولا ان اشق ٩ اي
اثقل مأخوذة من المشقة وهي الشدة كذا في شرح المصباح على
امتي لامرتهم بالسواك مع كل صلاة او عند كل صلاة وفي رواية
للنسائي عند كل وضوء على ان رواية مسلم عن عائشة رضيها
كانعد من الاعداد رسول الله صلى الله عليه وسلم سواكه وطهوره
فبيعه الله اي من نومه ماشاء ان يبعثه فينسوك ويتوضأ ويصلي
دليل على انه كان ذلك عادته عليه السلام الا انه يقال كان ذلك
عادته عند القيام من النوم لا عند كل وضوء وعلى كل تقدير
فعد المص له من الآداب لا يخلو عن مسامحة وغفلة الا ان
الظاهر انه اراد بالآداب ما يعي المستحب وقال صاحب الهداية
وابن الهمام ان الاسنيك مستحب لاسنة واستدل بانه لم يرد
فيه حديث يصرح بمواظبته عليه السلام عليه عند الوضوء
كذا في الكبير قوله من شجرة مرة بضم الميم بالتركي آجي
والرمان بضم الراء وتشديد الميم بالتركي انار والقصب بفتح
القاف بالتركي قرقي قش قوله وافضله اي افضل المسواك
الاراك بفتح الهمزة بالتركي براسل آجي اغاجدر كه اندن

٩ مضارع منكم وحده
من شق يشق اصله شقق
فادغم و يحتمل ان يكون
بوصيغة الماضي من المنذ
ليكنه قلته كثيرا
فلم ار التصريح بهما
في كتب الاحاديث وغيرها
الموجودة عندى والله تعالى
اعلم ويحتمل ان اشق رفع
بالابتداء والخبر محذوف
وجوبا اي لولا المشقة
موجودة اي لولا مخافة
وجودها لامرهم بالسواك
اي امر ايجاب استعمال
السواك لان السواك هو
الآلة وقد قيل انه يطلق
على الفعل ايضا فعلى هذا
لاتقدم برفيه كذا في شرح
جامع الصغير

مسواك ايدرل ديار عربده كثير در قوله ثم الزيتون اي شجرته
قيل وكون الاراك افضل من الزيتون مخالف لما روى عنه
صلى الله عليه وسلم نعم السواك الزيتون ولما نقل ان الزيتون
سواك الانبياء قلنا هذا النقل ان صح فيدل على فضله لا على
افضليته قوله طوله شبرا بكسر الشين المعجمة وسكون الباء
في التركيبة قاريش كه باش بر مق ايله صرجه بر مغك اراسنه
ديرل وما زاد على الشبر ركب عليه الشيطان كذا في الحلية
وقوله في غلظ بكسر الغين المعجمة وفتح اللام على وزن فعل
بالتركي قالك قوله مطهرة بفتح الميم مصدر بمعنى الفاعل
اي مطهرة للفم ومرضاة للرب اي محصل لرضاه او بمعنى المفعول
اي مرضى كرمي ويجوز ان تكونا باقيتين على مصدر يتهما
اي سبب للطهارة والرضاء كذا في ابن ملك والمصباح
وقوله مطردة للشيطان ومفرحة للملائكة مصدران مميان
او اسمان فاعلان قوله ويكفر الخطيئة من التكفير بمعنى المحو
والازالة والمراد منها الصغار اذ الكبار محتاجة الى التوبة
على قول واما على قول فالحققون ذهبوا الى ان الكبار لا تحتاج
الى التوبة بل يجوز المغفرة بلا توبة قوله ويزيد في الحسنات
لانه سنة سنية قوله ويذهب من الاذهاب البلغم والحفر بفتح
الحاء المهملة والفاء على وزن فعل وسخ السن وقوله يشد
الاسنان اي يحكم ويقوى المعدة بفتح الميم وكسر العين او بكسر
الميم وسكون العين بالتركي قورسقى كه انسانده اشكنيه كى اولور
كذا في كتب اللغات قوله نكهة الفم على وزن فعلة بضم
الفاء وسكون العين وهي رائحة الفم وقوله يجلو من الجلاء

بمعنى الضياء وقوله من فوائده إشارة الى انها كثيرة
قال في الدر ومن منافعها انه شفاء لما دون الموت ومذكر للشهادة
عند النزاع وقال بعض الافاضل له سبعون فائدة ادناها انه
يذكر الشهادة عند الموت وفي الافيون سبعون مفسدة اقلها
نسيان الشهادة عند الموت كذا في ابن آطه وى قوله واما
وقته اى وقت الاستياك في الوضوء فذكر جواب اما والمجموع
مقول قال قوله وزاد الفقهاء بكسر الدال اسم كتاب من كتب
الفقه قوله انتهى اى كلام صاحب الكفاية قوله وهذا
اى الاستياك بالسواك قوله اى يستاك بالاصبع لانه يقوم
مقام السواك اذا لم يوجد له مسواك اشار بالتفسير الى ان السواك
بالاصبع بالحرص كات الثلاث في الهمزة والباء وفيه خمس لغات
لا بالاصابع وانما قال المص بالجمع إشارة الى ان السواك يحصل
بأى اصبع كان قوله التشويص اى الغسل والتنظيف يقال
فلان شوص فاه اذا غسل ونظف وقوله عند وجوده اى
عند وجود المستواك عنده قوله بالله بالكسر وفتح التاء
المخففة او المشددة لحوم في اصول الاسنان وفي اثائها قوله
من العليا اى من جانب الاسنان العليا قوله ثم بالايسر منها اى
ثم يبدأ بالجانب الايسر من الجانب العليا ويقول عند الاستياك
اللهم طيب نكهتي ونور قلبي وطهر اعضائي واحفظ لساني
وارحمي برحمتك يا ارحم الراحمين كذا في الجواهر قوله
وعند الفراغ منه اى يغسل المستواك عند الفراغ عن الاستياك
تلايستاك الشيطان قوله والمصنف قد اطلق اه لان مراده
بالآداب ما يعم المستحبات قوله خشية الخلق اه لان الصائم

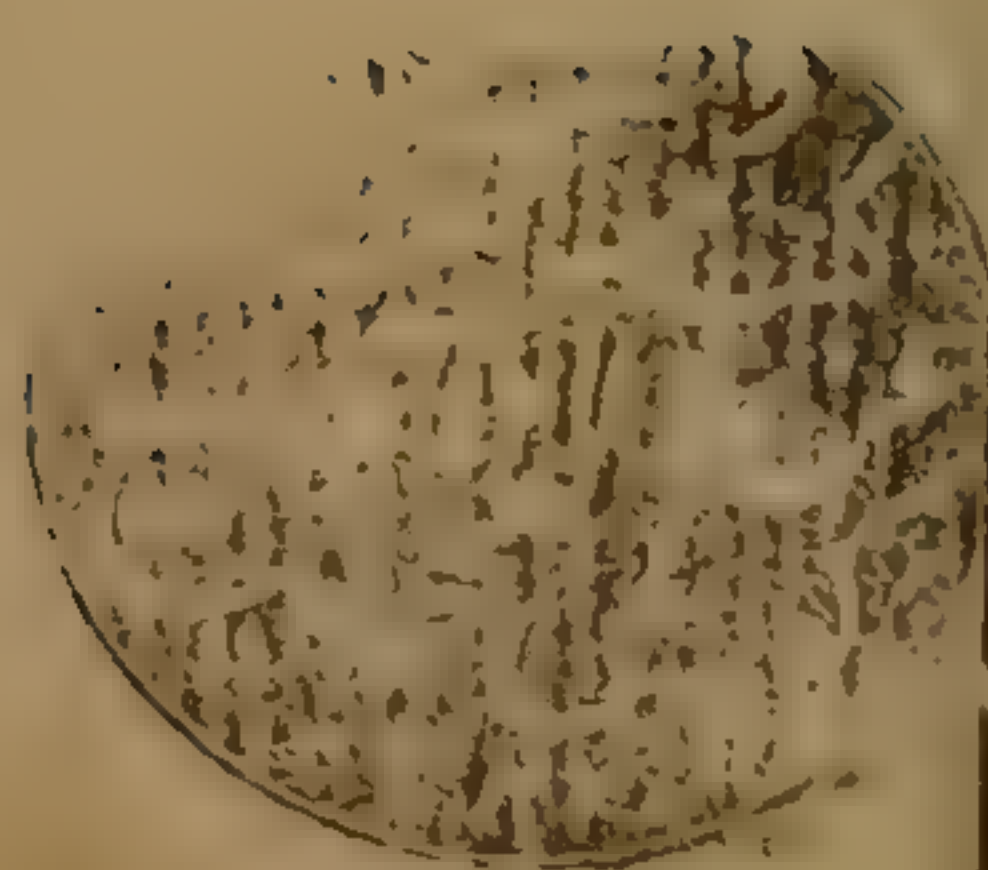
او بالغ ليحتمل دخول الماء الى الجوف والدليل على المبالغة
في الاستنشاق حديث لقبط بن صبرة قال قلت يا رسول الله اخبرني
عن الوضوء قال اسبع الوضوء وخلل بين الاصابع وبالغ
في الاستنشاق الا ان تكون صائما رواه الترمذي وقال حديث حسن
صحيح وقبست المضمضة عليه كذا في الكبير قوله وهي تريد
الماء اه وقبل هي اخراج الماء من طرف الى طرف آخر في الفم
وفيها اقوال مذكورة في الشرح لكن الاول اشهر قوله جذب
الماء في اللغة الجر وبالتركي حكمتك ودليل المبالغة في الاستنشاق
حديث لقبط ذكر آتفا وقوله بالنفس بالفتحين بالتركي صولق
قوله الى مخزاه اى الخبشوم بمعنى داخل الانف الى اقصى الانف
وما قاله الشارح مطلق وفيه اربعة لغات بفتح الميم والخاء
او بكسرهما او بضمهما هذه ثلاثة لغات وواحد كمجاس
بفتح الميم وكسر الخاء والنون ساكن في الجميع قوله الى المنارن
يعنى ما يكون لنا من داخل الانف بالتركي بورك يومشغى قوله
في صماخ اى النقب وهو فرجة الاذن قوله انتهى اى قول
قاضيخان وقوله وهو المأخوذ اى الذي اخذ وعمل به يعنى
المفتى به قوله بخنصر يده اليسرى ويبدأ من خنصر رجله
اليمنى الى ابهامها ومن ابهام رجله اليسرى الى خنصرها على
الترتيب لان البدأة باليمين وخنصر اليمى ايمن الاصابع في اليدين
والرجلين وقال المسور وابن شداد رأيت النبي صلى الله عليه
وسلم اذا توضأ يداك اصابع رجليه بخنصره رواه ابن ماجه
قوله خاتمه بفتح التاء او كسرهما وفيه لغات اخرى ختام
وخاتام وختام وختم ولا يقال خاتم الا لما كان له فص كذا

في حلية المجلى قوله بلا كلفة اي بلا مشقة وزجة قوله
 في ظاهر الرواية من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي
 الرواية الطاهرة عن اصحابنا اي الامام الاعظم وابي يوسف
 ومحمد رحمهم الله تعالى قوله وبلوغ الماء عطف العلة
 على العلة كل واحد منهما لكل من التحريك والزرع وقوله
 يقي من متعلق بلوغ اول كل منهما على سبيل التنازع قوله واحترز
 بظاهر الرواية عما روي ا. لان هذه الرواية غير ظاهرة قوله
 كان ينبغي ا. يحتمل ان يكون مخففة كان ويحتمل ان يكون فعلا
 واسمه ضمير شان مقدر والاولى ان يقول يجب ان يعده ويذكره
 في بحث المناهي لان الاسراف حرام وعدمه لازم الا ان يقال
 ان كلمة ينبغي بمعنى يجب عبرة تأديبا قوله بل حرام لقوله تعالى
 ولا تسرفوا ان الله لا يحب المرففين والاسراف هنا استعمال
 الماء فوق الحاجة الشرعية قوله ولما روي ا. الهمة في الحديث
 للاستفهام التقريري والواو للعطف على محذوف تقدير الكلام
 اتقول هكذا وفي الوضوء سرف والتبذير في الآية بمعنى الاسراف
 قوله قال نعم اي فيه اسراف وان كنت على ضفة نهر جار
 فان فيه اسراف الوقت وتضييع العمر او تجاوزا عن حد الشرع
 قوله ان لا يقتري الماء اي ان لا ينقص الماء بان يكون بالغالى
 حد الطلى بالدهن بالتركي زيت ايله يا غلنق كى والتقاطر
 بالتركي طمنه مق وقوله غسلا بمعنى مغسولا يعلم يقين في كل مرة
 من ثلاث غسلات قوله ينقطع طمع ا. لان املاء الماء ثانيا بعد
 الوضوء يقتضي النشاط فينقطع طمع الشيطان عن التشيط
 بالشاء المثلث بمعنى التأخير بالتركي اكلمك واكلمك اى

بكر الضاد العجينة
 وقع الغاء بمعنى الطرفة
 والجانب

الاشغال عن الوضوء فيكون املاء الاناء قطعاً لطمع الشيطان
 عن تبذيره وعونا له على العبادة بل عبادة متصلة قوله من التوايين
 جمع ثواب مبالغه تائب من التوبة وهي الرجوع عن الذنب
 مع الندامة على فعل المعاصي قوله عن قازورات المعاصي
 من قبيل لجين الماء وكذا قوله واوساخها قوله الصالحين
 اي الذي وافق ظاهرهم الى باطنهم وبالعكس وجعلتهم
 صالحين لكرامتك لا يقين لمشاهدتك في خطيرة قدسك مع
 الذين انعمت عليهم وفيه ترق من التخلية الى التخلية والخطير
 يقع الخاء المعجمة وكسر الطاء الممدودة من يكون له عزة وحرمة
 يقال رجل خطير اي له قدر وعزة قوله بكرامتك اي باكرامك
 اياهم تفضلا لاستحقاقا قوله اذا خاف الناس يعني اذا خاف
 الخلق في دار الجزاء بسبب قصوره قوله وان يقول اي ومن الآداب
 ان يقول قوله اي تسبحك ا. سبحانك في الاصل مصدر ثم
 صار علما للتسبيح وهو للتنزيه وهو منصوب دائما بفعل لازم
 الاضمار وبمحمدك في موضع الحال اي تسبح حامدين لك لانه
 لولا انعامك بالتوفيق لم تمكن من تسبيحك وعبادتك قوله على
 التوفيق متعلق بقوله حامدين وقوله لتسبحك متعلق بقوله
 على التوفيق واللام عوض عن المضاف اليه اي توفيقك ايانا
 لتسبحك قوله وحده ا. حال مؤكدة لما قبلها مأول بمنفردا
 لان الحال شرطها ان تكون صفة مشتقة وكذا جملة لا شريك لك
 حال مؤكدة وفي هذا الدعاء معنى مارواه مسلم عن عمر بن الخطاب
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ فقال اشهد
 ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله

٤ والنية بوضوء آخر وهي
 عبادة كما في الجلبوس للصلاة
 في المسجد والاكل والتسرب
 والنوم نية التقوى للطاعة
 لقوله عليه السلام كم من عمل
 يتصور بصورة اعمال الدنيا
 ثم يصير بحسن النية
 من اعمال الآخرة



فتحت له ابواب الجنة الثمانية يدخل من ايها شاء كذا في الكبير
قوله فضل وضوءه اي ماء بقي من الوضوء ان كان قليلا والا
فبشرب بعضه قوله ويقول عقيب شربه اي وان يقول
عقيب شرب المتوضي فضل وضوءه قوله اللهم اشفني من الباب
الثاني امر وقوله وداوني من باب فاعل امر حاضر بمعنى العلاج
عطف تفسير وفيه لطائف وكذا قوله واعصمني امر حاضر
من الباب الثاني قوله كذلك اي عطف خاص على عام
لان الاوجاع داخلية في الامراض وهي داخلية في الوهل
لان الداخل في الداخل في الشيء داخل في ذلك الشيء قوله
ولا عكس فيهما اي لبس كل ضعف مرض ولبس كل
مرض وجع قوله لان النبي صلى الله عليه وسلم شرب اه
لما في الصحيحين عن ابن عباس قال سقيت النبي صلى الله عليه
وسلم من زمزم فشرب وهو قائم اي والحال ان النبي صلى الله
عليه وسلم قائم واما كراهية الشرب قائما فيما عدا هذين فلما
روى مسلم عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى
عن الشرب قائما قال قتادة فقلنا لانس رضى فالاكل فقال
ذلك شربوا خبث وروى مسلم ايضا عن ابي هريرة قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يشربن احدكم قائما فنسي
فلبستني واجمع العلماء على ان هذه الكراهية تنزيهية لانها
لامر طبي لا امر ديني وقد صح عنه عليه السلام الشرب قائما
في غير ما تقدم ايضا وكذا الاكل وعن ابن عمر رضى قال كنا نأكل
على عهد النبي اي في عهده وزمانه ونحن نمشي ونشرب
ونحن قيام رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح والواو ان

في ونحن للحال قوله اتى باب الرحمة اي باب الكعبة الذي
في جانب المدينة اسم باب الرحمة في المسجد الحرام كذا في الكبير
قوله حديث حسن ٩ صحيح اه معناه حسن عند بعض صحيح
عند آخر او حسن باعتبار اسناد صحيح باعتبار اسناد آخر
وقيل حسن لذاته صحيح لغيره وقيل كل حسن صحيح كذا في اصول
الحديث قوله في وقت مكروه وهو وقت طلوع الشمس ووقت
غروبه ووقت الزوال قوله لقوله عليه السلام ما من مسلم اه
ولقوله صلى الله عليه وسلم فيمارواه ابوهريرة رضى الله عنه انه
قال لبلال يا بلال حدثني بارجي عمل عملته في الاسلام فاني سمعت
دفع نعليك بين يدي في الجنة قال ما عملت عملا ارجي عندي
من اني لم اتطهر طهورا في ساعة من ليل او نهار الا صليت
بذلك الطهور ما كتب لي اي ما قدر لي ان اصلي رواه البخاري
والدفع بضم الدال وقتحها صوت حركة الفعل على الارض كذا
في الكبير قوله لمواظبته عليه السلام على الوضوء لكل صلاة
ولذا حين صلى النبي عليه السلام الصلوات يوم الفتح بوضوء
واحد قال له عمر لقد صنعت اليوم شيئا لم تكن تصنعه * وانما
فعله تعلما للجواز ولذا قال عليه السلام عمدا صنعته يا عمر رواه
مسلم الا ان مواظبته عليه السلام لما كانت له بمنزلة الافعال
العادية كالتيا من ولبس الثياب والاكل باليمين وتقديم الرجل
اليمنى في الدخول ونحوها لم يعدوه سنة الهدي بل السنة الزائدة
فكان مستحبا وقد تقدم ان المصنف اطلق الادب على كثير
من المستحبات قوله وتعاهد ما في العين اي اهتمام طرف العين
من جانب الانف التعاهد بالتركي رعاية وحفظ واهتمام ايد شمس

٩ اعملى كرم الله وجهه توضحا
يا فتى ان كنت ترجو لقاء
الله في دار البقاء واشرب
بعد اسباغ الوضوء بما كان
يبقى في الاناء فان الشرب
من باقى الوضوء شفاء كان
من سبعين داء

والمالقي بمد الميم وكسر القاف او بفتح الميم وسكون الهمة
بالتركي كوزك بكاري قوله وتجاوز حدود الوجه اي يجب
ان يجاوز المتوضي الماء الى حدود الوجه واليدين والرجلين
قوله ليتيقن اي ليكون معلوما يقينا غسل هذه الاعضاء قوله
ويطيل الغرة من الاطالة من باب الافعال اي جعل الغرة طويلا
والغرة بضم الغين المجمة وتشديد الراء المفتوحة في اللغة بياض
في جبهة الفرس اريد ههنا اطالة النور على طريق الاستعارة
قوله واما المناهي فهو الهواهي المناهي جمع منهى اسم مكان يطلق
على المحرمات والمكروهات قوله ايصح قوله ان لا اه اذ عدم
استقبال القبلة وقت الاستنجاء لبس هو المنهي واما المنهي
استقبالها وقت الاستنجاء وكذا ما بعده فليتأمل ويمكن التوجيه
بان يجعل لفظ لاصلة زائدة وكذا فيما عطف عليه كما في قوله
تعالى لا اقسم بهذا البلد فلا حاجة ح الى تقدير بيان لكن هذا
تأويل لا توجيه قوله وقت قضاء الحاجة قال في الدراية ويجوز
ان يكون السين فيد للطلب اي طلب التجو والتجو ما يخرج
من البطن فيؤل الى معنى قضاء الحاجة كذا في ابن اظهوي
قوله في قوله صلى الله عليه وسلم اذا اتيتم الخ تمتع الحديث
ولكن شربوا او غربوا رواه الستة من حديث ابي ايوب
الانصاري وقوله عليه السلام في حديث ابي هريرة اذا جلس
احدكم على حاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها رواه مسلم
وعن ابي حنيفة رجه الله يحل الاستدبار لحديث ابن عمر رض
قال رقيت يوما على بيت حفصة فرأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم على حاجته مستقبل الشام مستدبر الكعبة متفق

مطلب
بيان مباحث المناهي

عليه والصحيح هو الاول لانه اذا تعارض قوله عليه السلام
وفعله رجح القول لان الفعل يحتمل الخصوص والعذر وغير ذلك
وكذا اذا تعارض دليل المحرم مع دلائل الاباحة رجح المحرم فبطل
قول من قال يحل في البنيان لحديث ابن عمر لان التوفيق والحل
على الحال انما يعدل اليه عند تساوي الدليلين ولا مساواة بين
القول والفعل ولا بين المحرم والمباح ولو نسي فجلس مستقبلا
يستحب له ان ينحرف بقدر ما يمكنه اخرج الطبري في تهذيب
الانار قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جلس بول قبالة
القبلة يعني جهة القبلة فذكر اي تذكر وتنبه فتحرف عنها
اجلا لالها اي تعظما للقبلة لم يقم من مجلسه حتى يغفر له
وكما يكره للبالغ ذلك يكره له ان يمسك الصغير اي الولد الصغير
ذكر او اشي نحوها اي جانب القبلة قوله ايتين اي علامتين
عظيمتين والتعظيم لازم بهما قوله الرشاش وهي القطرة الصغيرة
بالتركي صجرتي قوله لان النهي وهو كشف العورة عند
احد وقوله راجع على الامر وهو الغسل فان لم يمكن المأموره
بلا كشف عورة عند احد فالأكتفاء بالاحجار واجب بل الترك
مطلقا لازم عند وجود الكشف قوله حتى استوعب النهي الا زمان
لان المنهي منهى في جميع الا زمان واما الامر بشئ كالصلاة
فيوجد في وقت الاداء ولا يوجد في غيره فلا يستوعب جميع الا زمان
لكن هذا مخالف لما قال الفقهاء من انه اذا كانت الحاجة زائدة على
قدر الدرهم يفرض غسلها اجاعا قوله ولا يمسح بيمينه اي لا يستحي
بيمينه روي في الصحيحين من حديث ابي قتادة كذا في الكبير قوله فزاد
الانس اولى لكونه ثابتا بدلالة النص والدلالة بالنص فوق

القياس كما في الاسول قوله ولا يغمض اي ما يأكله الدواب
من النباتات قوله ولا يغمض مفردة فحمة وجعه غم وغوم بالتركي
كومر والخزف بفتح الخاء والزاء المعجمين بالتركي صا قسي
وطبراق جناق وچومك قيرغى والآجر بمد الهمة وتشديد الراء
وضم الجيم بالتركي كره مد والزجاج بضم الزاء المعجمة بمعنى صرجه
والقصب بالتركي قرقي قوله والباسور واحد البواسير وهى
عله تحدث في المقعد وداخل الانف عصمنا الله تعالى عن جميع
الامراض الدينية والدنيوية قوله ولا باوراق الاشجار
لان الحيوان ينتفع به وقد وقع النهى عما ينتفع به الانسان او غيره
كذا في حاشية الصدر الشريفة والاوراق جمع ورق بالتركي
يراق قوله بالحجر والمدر بالتركي كريج وترك والرمق قوم والرماد
اودن كولى والخشب اغاج والخرقة اسكى بز والقطن بنه واللبد
بكسر اللام وسكون الباء بالتركي يوك وكحه كه يو كدن اولور
والبراق بضم الباء وتخفيف الزاء بالتركي تو كرك والمخاط
بضم الميم وفتح الخاء المعجمة الممدودة سوم كرك قوله مما يستقدر
اي يستكرهه الناس فيوذى الخلق قوله وفي المواضع على قوله
في الزيادة او في المرات اي لا يتعدى حدود اعضاء الوضوء
بان يغسل الى الابط مثلا بالتركي قولته ٩ قوله او يقصر
عن المرفق والكعب بان لا يغسل اليهما قوله والثاني غير جار
اي القصر لان المرفق والكعب لازم الغسل لقوله تعالى وايديكم
الى المرافق وقوله تعالى وارجلكم الى الكعبين والغاية داخله
في المغيا كما سبق تفصيله قوله وان لا يضرب اه لئلا ينتشر
الماء المستعمل ثيابه وكذا سائر اعضاءه وهذه كراهة تنزيه كذا

٩ لقوله تعالى ومن يتعد
حدود الله فاولئك هم
الظالمون

في الدر قوله ولا يغمض اه اذ التغميض فعل العوام وهذه
كراهة تحريم ولهذا غياه بقوله حتى لو بقيت على شفثيه او على
جفثيه بفتح الجيم وسكون الغاء وجعه اجفان على وزن افعال
بالتركي كوز قياغى لمعة بالتركي قور وور ولو قدر رأس الابر
لا يجوز وضؤه والابر بكسر الهمة وسكون الباء وجعه ابر
بالتركي اكنه آلة خياط وقوله منابت جمع منبت محل النبات
والهدب بضم الهاء وسكون الدل المهملة بالتركي كيريك ديدكلى
شعر قوله وهى منه اي اللعة من الوجه قوله ويكره اه
لان اليد اليمنى خلق للشرىف واليسرى للخبس والاقذار
قوله وتثليث المسح بماء جديد ولعل مرادهم عدم كونه بماء واحد
لان التثنية كالتثليث بدعة مكروهة قال في الدر
واما التثليث بماء واحد فتدوب او مسنون ومن منهيات الوضوء
التوضي بفضل ماء المرأة او في موضع نجس او في المسجد
بلا ضرورة كذا في ابن اطهوى قوله فروع اي هذه المسائل
الآتية فروع منقولة من كتاب فوائد ابي حفص متفرعة على ما تقدم
قوله لو شئت من شلل يقال في التركية حولق ولو وجد ماء جاريا
يستنجى منه بيمينه كذا في الحلية قوله لا يدع الصلاة يعني
لا يرخص له الترك بسبب عدم قدرته على الاستنجاء بالماء
ولا بغيره بل يصلى بغير استنجاء لان الطاعة بقدر الطاقة
قوله الا انه اي كل واحد من الابن والاخ وكذا الغلام قوله
فرجه وهو من الاضداد يطلق على القبل والدبر والمراد هنا
الثاني قوله الامن يحل له وطئها الضمير الاول راجع الى المريض
والثاني الى من باعتبار المعنى قوله توضئها من وضأ يوضئ

من باب النفعيل والضمير المستتر راجع الى كل واحد من البنت والاخت والبارز الى المريضة قوله ويسقط اه اما سقوط الاستنجاء عن الرجل المريض فلان النظر حرام للابن والاخ واما سقوطه عن المرأة المريضة فلان البنت والاخت وان كانتا محرمين لا يجوز المس ولا النظر لهما فتحقق العجز حقيق للمريضين فلذا يسقط عنهما الاستنجاء قوله غسله اي غسل مائة من الرجل لانه جزء من العضو المفروض قوله تسقط الصلاة لانقاء اكثر الاعضاء المفروض غسلها وفي الكافي لو قطعت يده ورجلاه من المرفق والكعب لاصلاة عليه وفي التاتارخانية قيل ان وجد من يوضوؤه يأمر ليغسل وجهه وموضع القطع ويمسح رأسه والا وضع وجهه ورأسه في الماء او يمسح وجهه وموضع القطع على جدار فيصلي قوله ان لم يمكنه اي ان لم يتمكن المقطوع الوضوء والتيمم بان لا يوجد من يوضوؤه لا يصلي عندهما قوله بان ارحى من الارحاء من باب الافعال وهو ارسال البدن على حاله قوله ارفح اي ما يخرج من الدبر بسبب الغلة بالتركي اريك قوله فلا اي فلا ينوب الحجز عن الماء فيلزم الغسل به قوله ان يسر من التيسير وهو السهولة في تبديل الثوب قوة ومالا فان قلت قال الامام الخبازي في شرح الهداية عن محمد الباقر بن علي بن الحسين زين العابدين انه رأى في الخلاء ذبابا يقعن على الجحاسة ثم يقعن على الثياب فامر بتياب الخلاء فلما مضى مدة عليه رجع عن ذلك واستغفر الله تعالى فاستل عن ذلك فقال احدثت ذنبا فاستغفرت فقبل وماذا قال فقلت شيئا لم يفعله الصالحون ولا خير في البدعة

فذلك يخالف ظاهر ما قال الشارح هنا قلت نعم لكن هذا في التوقي عن الجحاسة وذلك عن وقوع الذباب فلعن بينهما فرق كذا في ابن آطه وي اقول ما نسخ بينا المسكين من الفرق ان التحفظ عن الرشاش وغيره مأثور به بقوله صلى الله عليه وسلم استتر هوا عن البول فان عامة عذاب القبر منه واما التحفظ عن الذباب فلم يرو من احد فلذا كان بدعة والله تعالى اعلم قوله والا اي وان لم يتيسر فيدخل بثوبه الاول ويسبح في الحفظ والاحتراز قوله من الحبث وهو يضمن جمع حبث يسكون الباء وهو الشيطان المذكور قوله والحباث جمع خبيثة وهي الشيطان المؤنث وقيل المؤذي من الجن والشياطين والحبث يسكون الباء يحى مصدرا بمعنى الشر او بمعنى التجسس او القبح مطلقا قوله ويميل اه لانه اقضى للحاجة كذا في القنية قوله ولا يتكلم لان الملائكة الحفظة يرجون عدم التكلم في بيت الخلاء فاذا وقع الكلام فيأذون قوله ولا يدكر اسم الله لانه ينافي التعظيم اقول ولعل هذا النهي في الذكر اللساني واما الذكر القلبي فلا يمنع منه بل الاستغراق في جميع الاوقات بالذكر القلبي ولو في وقت القربان من اكل الكمالات وصنعة ارباب المشاهدات من اخص خواص رجال الله الذين لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وهم الرجال العارفون الدائمون في مشاهدة ذاته تعالى المتلذذون بلذات نعم الوصلة اللهم وفقنا معاشر المؤمنين بخدمة نعالهم ورضائهم الذي هو رضائك واجلبنا الى محبتك بمحبتهم واختم لنا بالسعادة بحرمته حبيلك محمد صلى الله عليه وعلى اله اجمعين آمين قوله ولا يشمت عاطسا

من التسميت وهو ما يكون بقولنا یرحك الله من العطس وهو
في التركة اخسروب تنسیرمك قوله ولا الى ما يخرج منه اي
ولا ينظر الى ما يخرج منه من النجس اذ الادب ان لا يلتفت اليه
قوله طرفه اي عينه قوله غفرانك مصدر من غفر يغفر
غفران على وزن فعلان فعله محذوف اي اطلب غفرانك
اي مغفرتك قوله ما ينفعني اي ما يكون لهما وشكهما من المأكولات
وقوله ما يؤذي من آذى من باب فاعل بمعنى الجفاء والاضطراب
قوله سواء كان راكدا او جاريا قال في البحر انها في الراكد
تحريمية وفي الجاري تنزيهية انتهى لاحترام الماء وصيانه
عن الامتهان من غير ضرورة كذا في ابن آطه وي والراكد
هو ماء ساكن في محله قوله او الطريق او مهب ريح او حرقارة
او حية او غلة او موضع يعبر عليه احد او يقعد عليه او جنب طريق
او جنب قافلة او خيمة او من اسفل الى اعلى اوقائما او مضطجعا
او متجردا من ثوبه بلا عذر او في موضع يتوضأ او يغتسل فيه
قاله في التنوير والدر كذا في ابن آطه وي قوله وكل ذلك اه
اما اذا وجد الضرورات فلا يكره هذه المذكورات لان الضرورات
تبيح المحظورات قوله واما الطهارة الكبرى فهي الاغتسال
وهو اسالة الماء على البشرة فيكون ذلك من اكاله لا من شرائطه
فكان مستحبا لا فرضا وقال مالك ذلك شرط لا يتم الغسل
الا بذلك كذا في شرح المجمع قوله اي سبب وجوبه اي
شرط وجوبه لان سبب وجوب الغسل هو ارادة فعل ما لا يحل
الا به على ما قيل وذكر السبب وارادة الشرط جائز ومشهور
نعم قال بعضهم سبب الغسل هو الحدث الاكبر وسبب الوضوء

مطلب
الاجتناب والطهارة الكبرى

هو الحدث الاصغر لكنه غير صحيح كما نبه عليه شارح التنوير
ذكره ابن آطه وي قوله عدة اشياء اي اخذ الاشياء المعدودة
قوله خروج المني وهو ماء دافق ٦ خائر ٣ ايض ينكسر به الذكر
ويتخلق به الولد والمذي بفتح الميم وسكون الدال او بكسرهما
وتشديد الياء ماء رقيق يضرب ٤ الى البياض يخرج عند ملاعبة
الرجل اهله والودي بفتح الواو وسكون الدال المهملة او بكسر
الدال وتشديد الياء ماء رقيق يخرج بعد البول كذا في الخلاصة
والابلاج ٩ اي الادخال والحيض والنفاس قوله لا يجب الغسل
عندنا خلافا للشافعي بناء على ان اطلاق الجنابة في اللغة مخصوص
بحال ابتعاه عن شهوة اي عن لذة لا ترى الى تفسير عائشة
رضي الله عنها المني بانه ايض تخين ينكسر منه الذكر وانكساره
لا يكون الا من شهوة يقال اجنب الرجل اقضى شهوته من المرأة
فيحمل الحديث الذي استدل به الشافعي على الخروج بشهوة
جمع بين الدليلين وقال الشافعي الشهوة في خروج المني ليست
بشرط بل خروجه كيف ما كان موجب للغسل لاطلاق قوله
عليه السلام انما الماء من الماء اي وجوب استعمال الماء بسبب
خروج الماء كذا في شرح المجمع وتوجيه الحديث سبق آنفا
والانبعاث بمعنى انفصال المني عن مقره بشهوة هنا وقوله تخين
من التخين بكسر التاء المثلث وفتح الحاء المعجمة بالتركي غلظت
وصلابت ديمك من الباب الخامس والتخين غليظ وبرك قوله
والقلبية يضم القاف وسكون اللام بالتركي ذكره او جنده
سنت ايجون كسيلن دري قوله وجودها اي وجود الشهوة
وهي حالة تحصل عند وقوع الدفق في الذكر والدفق بالفتح

١ عن موضعه اي عن مقع
الذي هو صلب
الانسان
٢ اي مدفوق بمعنى المنصب
٣ اي غليظ
٤ بالخاء المعجمة وكسر الراء
الثلثة
٥ اي يشبه
٦ عطف على قوله خروج
المني وكذا الحيض والنفاس
٧ سيجي في الشرح

والسكون بالتركي آثم ودوكك اي وجود الشهوة عند انفصال
المني من رأس الذكر او الفرج الداخل شرط عند ابي يوسف
رحمه الله في وجوب الغسل كما هو شرط عند انفصاله من مقره
حتى ان انفصل من مقره بشهوة ولم يخرج اصلا او خرج بعد
السكون والانكسار لا يجب الغسل عنده قوله وقال لا لبس بشرط
اي قال ابو حنيفة ومحمد رحم وجود الشهوة عند انفصال المني
من المقر شرط واست بشرط عند خروجها من رأس الذكر
او الفرج الداخل قوله خلافا لابي يوسف رحم اي قال لا يجب
الغسل عليه قوله ثم سال منه بقية المني وكذا لو سال
من المرأة بقية منيها ومني المرأة اصفر ومني الرجل ابيض قوله
يجب اعادة الغسل واما ان صلى بعض الفرائض بعد الغسل
ثم سال المني فلا يجب الاعادة كذا في الدر قال الشارح والقوى
على قول ابي يوسف في حق الضيف قال في التوازل وبقوله
تأخذه لانه ايسر على المسلمين كذا في ابن آطوى قوله في غيره
اي في حق غير الضيف بالتركي مسافر قوله لا يجب الاعادة
اي لو بالجنب او نام وفي الدراية او مشى كذا في ابن آطوى
ثم اغتسل ثم خرج المني منه لا يجب اعادة الغسل اجماعا وعلى هذا
لو اغتسل قبل ان يبول ثم خرج من ذكره مذي يغتسل ثانيا
وعند ابي يوسف رحم لا يغتسل كذا في الخلاصة قوله والايلاج
من اوج اصله وبلغ ولو جالحة من الباب الثاني بمعنى
الدخول عطف على قوله خروج المني اي يوجب الايلاج الغسل
قوله من يجمع بصيغة المجهول اي من يكون قابلا للجماع
بان تكون مشتة حالا او كونا حتى لو اوج ٩ الهرم الذي لا يشتهي

٩ رجل اوج الحشفة
مغوفة بخدقة وجب
الغسل ان وجد لذة الجماع
قاله الزيلعي ورجل له امرأة
عذراء اي باكرة فاتها
ولم يزل يكرهها لا يغسل
عليهما ما لم ينزلا لان
العذرة تمنع من التقاء
الختانين كذا في الدر

في احد سبيلي مثله يجب عليه الغسل وهو مفعول الادخال
قوله من الرجل اه بيان لاحد السبيلين قوله الحشفة بالفتحات
الثلاث وبالحاء المهملة بالتركي رأس ذكره دبر له محل ختانه
وارتجيه قدر كره لفظي دخی فتحته بومعنايه در قوله او مقدارها
اي مقدار الكبرة ان كانت الكبرة مقطوعة في احدهما فيجب
الغسل على الفاعل والمفعول المكلفين في القبل والدبر لما في مسلم
من حديث عائشة رضيها اذا جلس بين شعبها الاربع ومس
الختان الختان وجب الغسل وهذا على عادتهم من اختان النساء
وهو مندوب او باعتبار التغليب كالقمرين لان القمر مذكر
والشمس مؤنث واما قوله عليه السلام انما الماء من الماء فنسوخ
بالاجماع واطلاق الوجوب في الحديث يشمل الرجل والمرأة
قوله واما وجوبه اه جواب سؤال مقدر وهو ان ابا حنيفة رحمه الله
لا يوجب الحد في اللواط احتياطا فلم اوجب الغسل في الدبر
فاجاب به وانما لم يقس الوطى في الدبر ابو حنيفة على الوطى في القبل
في ايجاب الحد احتياطا لدرء الحد اي في ازالة الحد والاحتياط
هنا في ايجاب الغسل فاخذ ابو حنيفة الاحتياط في الموضعين قوله
لا يجمع مثلها واما التي يجمع مثلها ككون الصغيرة تسع سنين
فان كان الموج مكلفا وجب الغسل عليه فقط واما الموج فيه
فلا يجب عليه لكن يمنع من الصلاة حتى يغتسل وان كان الامر
بالعكس بان يكون المفعول به مكلفا فقط وجب الغسل عليه
فقط والموجب يمنع من الصلاة ان كان مرافقا وان استويا
في عدم التكليف فلا يغسل عليهما لكن يمنعان من الصلاة
ان كانا مرافقين حتى يغتسلا وفي الدر يؤمر ابن عشر بالغسل

تأديبا وتعويذا له كذا في ابن آطه وي والمراهق بالتركي
 حد بلوغه قريب اولش صبي وصبيه در قوله عبلة بفتح العين
 وسكون الباء تام الخلق يعني جنسه سي قالك لان المشتهة التي
 يجمع مثلها هي بنت التسع في الصحيح ودونها غير مشتهة
 الا انها اذا كانت بنت سبع او ثمان وهي عبلة قربت الى حد
 الشهوة فلا احتياط وجوب الغسل وهو الاصح اما فيما دونها
 فلاصح عدم الوجوب لانه بمنزلة التبتين والتفخيذ ومعالجة
 اليد كذا في الكبير قوله الحيض وهو دم يخرج من رحم امرأة
 بالغة سليمة والمراد انقطاع الحيض فهو شرط وجوب الغسل
 عند ارادة ما لا يحل الا به كالصلاة وسجدة التلاوة لادرور الدم
 بضم الدال والراء بالتركي افق وسيلان كبي وقيل درور الدم
 بشرط الانقطاع والاول اصح والانقطاع آني فلو طهرت
 ثم اسلمت لا يجب الغسل لعدم الانقطاع ولو اسلمت وهي حائض
 او نفساء ثم انقطع يجب لوجوده كذا في ابن آطه وي قوله
 والنفاس اي يوجب الاغتسال النفاس وهو دم يخرج من الرحم
 عقب الولادة وهذا يفيد انها لو ولدت ولم ترد ما لا تكون نفساء
 ولا يجب عليها الغسل وهو قول ابى يوسف رح لانه تعلق
 بالنفاس ولم يوجد الا ان عند ابى حنيفة رح يجب احتياط
 لان الولادة لا تخلو غالبا عن دم ولو قليلا وفي مثله يقام السبب
 وهي الولادة مقام المسبب وهو النفاس ثم وجوب الغسل للصلاة
 ونحوها عند انقطاع الحيض والنفاس ثابت بالاجماع وبشارة النص
 على قرأة يتظهرن بالشديد في الحيض وبدلانه في النفاس كذا
 في الكبير قوله من منامه واما من افاق من السكر او الانغماء

مطلب
 المشتهة بنت تسع

فوجد مذيا فلا يجب الغسل عليه لانه وجد سبب خروج
 المذي وهو الانغماء والسكر كذا في الحاشية قوله على فراشه
 بالتركي دوشك قوله اوفخذ بالتركي اويلوق وهو يتذكر اي
 والحال انه يتذكر الاحتلام بالتركي خاطرنده طور ركه احتلام
 او لدوغى قوله اوشك في كونه منيا او مذيا اي تردد فلم يتيقن
 انه مني او مذي قوله فيحمل عليه اي على المني وان يتيقن انه
 مذي لان المني قد يرق بالهواء وبحرارة البدن واما ان يتيقن
 انه ودي فلا يغسل عليه كذا في شرح الكنز للزيلعي قوله اوشك
 بان الليل هل هو مني او مذي قوله يجب عليه الغسل في هاتين
 الحالتين ايضا كما في صورة التذكر اجماعا للاحتياط قوله
 وعندهما يجب اه ولا بى يوسف ان المذي موجب للوضوء
 لا الغسل ؟ ولهما قوله صلى الله عليه وسلم يغتسل حين سالت
 عائشة رضى الله عنها عن الرجل يجد بللا ولا يتذكر احتلاما
 قاله في الدراية قوله والمص لم يذكر قولهما اي صريحا
 والافقد ذكره مفهوما لانه ذكر قول ابى يوسف فعلم منه قولهما
 مفهوما فالمفهوم معتبر في الرواية كذا في ابن آطه وي قوله
 فوجد في احليله بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة وكسر اللام
 الاولى وبمده بالتركي ذكر دلو كى مخرج البول معانسته والحلم بضم
 الحاء وسكون اللام بالتركي دوش كورمك وكذا الاحتلام نومي
 حالته برشي كورمك قوله ان كان ذكره منتشر بالتركي
 ديكامك وقاطي اولمق قوام اوزره اولوجى قوله مضطجعا بالتركي
 ياني اوزره برشيته طيانمق قوله فيحمل عليه اي على الاحتلام
 فيجب الغسل عليه قوله ولنا فيه اشكال وهو ان المني اذا خرج

ولان الاصل براءة الذمة
 فلا يجب شيء الا يتيقن
 وهو القياس كذا في شرح
 الكنز لان الواجب ما ثبت
 بدليل قطعي لا باحتمال
 وهما اخذا بالاحتياط
 فالعمل بالاحتياط اولي
 في العبادات

عن شهوة سواء كان في نوم او يقظة فانه لابد من دفعه
وتجاوزه عن رأس الذكر ايضا فكون البلل لبس الا في رأس
الذكر فقط دليل ظاهر على انه لبس بمني سببا والنوم محل الانتشار
بسبب هضم الغذاء وانبعاث الريح فاجاب الغسل في الصورة
المذكورة مشكلا بخلاف وجود البلل على الفخذ ونحوه
لان الغالب انه منى خرج بدفق وان لم يشعر به النائم كذا في الكبير
قوله حاصله ان الظاهر عدم وجوب الغسل اى في صور
وجدان البلل في الاحليل كلها وجهه ان الخروج من رأس
الذكر شرط بالاتفاق فكيف يتصور الوجوب والحال ان البلل
في الاحليل ولم يظهر في الخارج كذا في ابن ابي ابي وقوله
اجما عا مقابل لقوله الا في وقال محمد وفي ابى داود والترمذى
من حديث عائشة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن الرجل يجد بللا ولم يتذكر احتلاما قال عليه السلام يغتسل
وسئل عن الرجل يرى انه قد احتلم ولا يجد بللا قال لا يغسل
عليه قوله قال عليه السلام نعم اذا رأت الماء في البدن او في الثوب
وفي فتاوى قاضى خان المرأة اذا احتلمت ولم يخرج منها منى
حكى عن الفقيه ابى جعفر انه ما لم يخرج منى من الفرج الداخل
الى الفرج الخارج لا يلزمها الغسل في الاحوال كلها وبه اخذ
شمس الائمة الحلوانى واليه اشار الحاكم الشهيد في المختصر
فانه قال والمرأة في الاحتلام كالرجل وفي احتلام الرجل لابد
من خروج منى فكذلك في احتلام المرأة الا ان الفرج الخارج
منها بمنزلة الاليتين فيعتبر الخروج من الفرج الداخل الى الفرج
الخارج انتهى كلام قاضى خان وقال في الخلاصة وهو الصحيح

لحديث ام سليم كذا في الكبير قوله وقال محمد يجب عليها
الغسل احتياطا قال في التبيين لان ماءها لا يكون دافعا كالرجل
وانما ينزل من صدر المرأة الى رجليها وبه اخذ صاحب التبيين
وهذا الدليل لبس بقوى اذ لا دلالة له على وجوب الغسل
فان وجوب الغسل في الاحتلام مشروط بخروج منى من الفرج
الداخل الى الفرج الخارج كما تعلق الوجوب في حق الرجل
بخروج منى من رأس الذكر فاذا انفصل منى المرأة عن صدرها
لا يجب عليها الغسل ما لم يخرج الى الفرج الخارج
كذا في الكبير تفصيله قوله مستلقية من استلقى
اسم الفاعل بالتركي ارقسى اوسيته ياتجى يوزى يوقارو
قوله وقد قدمناه نقلا عن الحدادى فان قلت لم قدمناه والحال
انه يحكى عن قريب قلت علمان خير من علم واحد قوله ولو اغتسلت
اى المرأة بعد الجماع ثم خرج من المرأة منى الزوج لا يجب
عليها الغسل بالاجماع قوله ولو افاق السكران بالتركي
سرخوش ومست كه عقلسز قوله وكذا المعنى عليه بفتح
الميم الاول وكسر الثانى وتشديد الياء على وزن المفعول بالتركي
او غممش كمنه لا يعقل ديمك اى لا يجب عليه الغسل بالاتفاق
والفرق على قولهما بين النائم وبين السكران والمعنى عليه
ان منى والنائم لابد لهما من سبب وقد ظهر سبب منى في النوم
وهو الاحتلام تذكر اولا لان النوم مظنة الاحتلام فيحمل
عليه بخلاف السكران والاعماء لانهما ليسا مظنة الاحتلام قوله
وان استيقظ الرجل والمرأة الاستيقاظ بالتركي او يقودن
او ينفق كذا الرجلان والمرأتان وكذا الثلاثة فالقيد اخرج

مخرج العادة لكن لو وجد المني في ثوب أحدهما فالغسل عليه فقط قوله وكل منهما ينكر فلو تذكرا أو أحدهما فالغسل على المتذكر لا محالة فلا يتأني فيه التفصيل الآتي كذا في ابن آطه وفي قوله وإن كان مدورا فعلى المرأة لكن يقال يحتمل أن يكون الرجل وقت الاتزال منكبا على وجهه بالتركي يوزي أوزره قنمق أو رأس الذكر منكسا بالتركي بأشئ اشأغى أو لمق فيقع منه في بقعة واحدة وإن يمتد منى المرأة بسبب مرور عضو ونحوه عليه فلا يفرق بينهما بهذا الوجه والبقعة بضم الباء وسكون القاف وفتح العين بالتركية يروم مكان ديمك قوله أصفر بالهاء بالتركي صارى قوله والاحتياط أولى أى الحكم بوجوب الغسل عليهما أولى كيف وقد قال صلى الله عليه وسلم ادع ما يربيك إلى ما لا يربيك * قوله فروع * أى هذه فروع متفرعة على ما قبلها قوله يأتي في اليوم بالياء وفي بعض النسخ في النوم بالنون لكن قال ابن آطه وى بالياء بدليل قول الشارح في الكبير في بيان دليله لأنه كالاختلام ولو كان بالنون لا يقتضى التشبيه وبدليل ما قال في الدر وعدم الغسل إذا لم يظهر الجنى لها في صورة الأدمى حتى لو ظهر للمرأة في صورة آدمى وأولج فرجها وجب على المرأة الغسل وإن لم ينزل منى المرأة قوله وجب الغسل على المرأة لأنه كالاختلام ولا بد من التقييد بقوله ولم يظهر لها في صورة آدمى في قوله لا يغسل عليها كما بين آنفا قوله وفيه نظر لأن الخروج اه قال في التاتارخانية وفي ظاهر الرواية يشترط خروج المني من الفرج الداخل إلى الفرج الخارج لوجوب الغسل حتى لو انفصل منى المرأة عن مقره ولم يخرج عن الفرج

الداخل

مطلب
بيان مسائل غيبية

الداخل إلى الفرج الخارج لا يغسل عليها وفي النصاب وهو الأصح انتهى كلام التاتارخانية كذا في الكبير قوله صبي ابن عشر أى مرأهق قارب البلوغ وحد الشهوة قوله لوجود مواراة الحشفة أى ملاقة الختانين بعد توجه الخطاب عليها قوله صغيرة مشتهاة الخ أى قاربت البلوغ تمنع أيضا من الصلاة قبل الغسل وتؤمر بالغسل تأديبا قوله وذكر صبي لا يشتهي اه وفرج صبية لا تشتهي كالبطن والفخذ كذا في الحاشية قوله وفى وجوب الغسل بأدخل الأصبع في القبل والدر خلاف والأولى أن يجب الغسل في القبل إذا قصد الاستمتاع لغلبة الشهوة لأن الشهوة فيهن غالبية فيقام السبب ٨ مقام المسبب وهو الاتزال دون الدبر لعدم الشهوة لكن قول من قال يجب الغسل بخالف لما تقدم من أن موجهه ٩ الاتزال أو ابلاج حشفة أو انقطاع حيض أو نفاس قوله وكذا ذكر غير الأدمى كذا خبر مقدم وذكر مبتدأ مؤخر مضاف إلى كلمة غير وهى مضاف إلى الأدمى يعنى أن ذكر غير الأدمى جنيا أو بهيميا وكذا ذكر الميت وما يصنع من خشب أو غيره مثل الأصبع في عدم وجوب الغسل ٤ كذا في الخلاصة وغيره هذا الكلام ليس بمربوط بالخلاف كما توهم لأنه مخالف لتصريح الخلاصة وغيره لكن يستثنى من هذه ابلاج جنى في صورة آدمى سيما إذا أتى في حال اليقظة مع أنه غير آدمى حقيقة فحينئذ يجب عليها الغسل وإن لم ينزل المني منها كما سبق إشارة من ابن آطه وى قوله بال كلام ابتدائي أى إن بال رجل فخرج منه منى قوله والاى وإن لم يكن ذكره مبشرا فلا يجب الغسل عليه لفقد الشهوة لأن الشهوة في وجوب

٨ وهو ادخال الأصبع
في القبل
٩ أى موجب الغسل
٤ إذا لم ينزل المني لأنه سبب
ناقص فلا يوجب الغسل
كذا في ابن الملك

الغسل شرط قوله رأى في نومه كلام ابتدائي أي إن رأى رجل في نومه أنه يجامع امرأة الخ قوله وجب أي الغسل اتفاقا لو خرج المني مع شهوة وعندهما وجب ولو خرج المني بدون شهوة إذا انفصل المني عن مقره في النوم بشهوة كما سبق تفصيله قوله احتلم كلام ابتدائي أي إن احتلم صبي مراهق أو مراهقة الإحتلام مفعول احتلم الذي به البلوغ أي الذي كان الصبي بسببه بالغاً داخل أحد الرجال قوله لأن الخطاب أي خطاب التكليف بفرضية الغسل إنما يتحقق عقيب إزالة المني من الصبي فالإزالة سابق على توجه الخطاب وتحقيقه وكذا لا يجب الغسل إذا حاضت الضحية أول الحيض الذي صارت بسببه بالغة قوله فالأحوط وجوب الغسل في الكل لأنه احتياط في باب العبادات ونظافة كاملة في وصول السعادات والله تعالى أعلم قوله وأما قرائن الغسل جمع فريضة بمعنى المفروضة وهي في اللغة المقدرة وفي الشرع ما أمر الله تعالى به عبادة من الطاعات مما يفوت الجواز بقواته يعني فرض الغسل ثلاثة المضمضة والاستنشاق وغسل سائر البدن وقال الشافعي المضمضة والاستنشاق سنتان فيه لقوله صلى الله عليه وسلم عشر من الفطرة أي من السنة القديمة التي اختارها الأنبياء وأول من أمر بخمسها إبراهيم عليه السلام رواه مسلم عن عائشة رضيها كذا في المشارق وابن ملك وهي قص الشارب وأعضاء اللحية بكسر الهمزة وسكون العين بالتركي صقال قوي وورمك واكثر ايمتك والسواك واستنشاق الماء وقص الاظفار ٩ وغسل البراجم جمع برجة بضم الباء مفاصل الاصابع ونشف الابط

الشف بالفتح قوي برمق والابط بكسر الهمزة والباء بالتركي قولن وحلق العانة بالتركي قاسق يولومك وانتفاص الماء بالقاف وهو كناية عن الاستنجاء بالماء لأن انتفاص الماء المطهر لازم له وروى بالفاء وهو نضح الماء ودفعه على داخله الأزار بعد الوضوء دفعا للوسوسة لأنه لو لم ينضح ووجد بلالظن أنه بول وهذا أقرب لأن المذكور في كتاب أبي داود والانتضاح قال الراوي ونسيت العاشرة إلا أن تكون المضمضة أن فيه تخفيف والاستثناء به منقطع بمعنى لكن وهذا شك من الراوي قال القاضي عياض لعلها أي العاشرة الختان المذكور في الخمس وهو أول كذا في ابن ملك شرح المشارق ولهذا كانتا سنتين في الوضوء ولنا قوله تعالى وإن كنتم جنبا فاطهروا أي فاطهروا جميع أبدانكم فكل ما أمكن تطهيره يجب غسله وباطن الفم والأنف يمكن غسله فانهما يغسلان عادة وعبادة فصار غسلهما فرضاً في الجنب كذا في شرح الكتر بخلاف الوضوء لأن المأمور به فيه غسل الوجه والمواجهة في الفم والأنف متعمدة فصار غسلهما في الوضوء سنة وعندهما من الفطرة في الحديث لا ينفي الوجوب في الغسل لأن الفطرة تستعمل بمعنى الدين كذا في الكبير قوله وإيصال الماء إلى منابت الشعر جمع منبت اسم مكان من نبت بالتركي قيل بن يراصول شعر معانسه والإيصال من أوصل إيصالاً بالتركي أو لشدر منق وهو مبتدأ وقوله فرض خبره قوله متلبداً اسم فاعل من تلبد بالتركي شعر برى برينه كرفت أولوب قات قات صقشقي قوله فاطهروا اه فيه مبالغة في أمر الطهارة لأن اطهروا أمر حاضر من تطهر

مطلب الغسل
بيان قرائن الغسل

٩ أي قطع الاظفار
نظف بالضم بالتركي
طريق

على وزن تفعل فقلت التاء طاء لقرب مخارجهما فادغمت الطاء
في الطاء فادخل في اوله همزة مكسورة فصار اطهر في الماضي
وكثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وكثرة المعنى هنا
هي المبالغة في الطهارة والمبالغة في الطهارة توجب غسل ما
يمكن غسله من البدن وداخل الفم والانف يمكن غسله
بلا حرج ولا كلفة ثبت فرضية غسلهما ٩ قوله وهي الخصلة
من الشعر بضم الخاء المعجمة وسكون الصاد المهملة بالتركي برطوطم
صاح قوله اشد ضمير رأسي اي نسجه ولفظ اشد مضارع
متكلم وحده والضفر بالفتح بالتركي صاح واكابر شئى اورمك
يعنى اجعل نسج شعر رأسي شديدا قوله فانقضه بـهمزة الاستفهام
وانقضه هي المضارع المتكلم وحده من النقض بالتركي
بوزمق قوله فقال عليه السلام لا اى لا تنقضه بل انما يكفى
ان تحشى بسكون الياء الثانية اصله تحشى مؤنث مخاطبة
سقط النون بحرف النواصب قوله بثلاث حثيات بكسر الحاء
المهملة بالتركي ابكى اويح طولسى ملا كف معنائه قوله
ثم تفيض عليك اى على سائر اعضائك الماء فتطهرين هكذا
بثبوت النون فيهما في كتب الاحاديث فلبس بمعطوفين
على مدخول ان الناصبة الابدأ ويل ٤ قوله هذا اذا كانت
مضفورة وبلغ الماء الى اصولها فان لم يبلغ يجب نقضها مطلقا
هو الصحيح ذكره ابن آطه وى قوله يفترض ايصال الماء الى
اثناها قال في الدر ولو اضرها غسل رأسها تركته وقبل تمسحه
ولا تمنع نفسها من زوجها كذا في ابن آطه وى قوله بخلاف
الرجل يعنى سقوط غسل المستترى اذا بلغ الماء الى اصول الشعر

٩ فا كان في غسله حرج
سقط غسله كذا خل
العينين وداخل الجرح
لان غسل داخل العينين
يورث العيا وغسل الجرح
يضر فلذا كف بصر من
تكلف غسلها من الصحابة
كذا في شرح الكثر
لأنه يلغى
ولا يجب بل ذوا بها
اذا وصل الماء الى اصول
النواصب قال في الخلاصة
والختار انه اى بل الذواصب
لبس بشرط وفي شعب
الرجال يفترض ايصال
الماء الى المستترى ايضا
انتهى

انما هو في حق المرأة واما الرجل فلا ضرورة في حقه لا مكان
الحلق له قوله ولم يذكر اى صاحب الخلاصة غير ذلك
فكان هو الصحيح عملا بمقتضى المبالغة في الآية مع عدم الضرورة
المخصص في حقه ويؤيده ما في السنن عن علي رضي الله عن النبي
عليه السلام قال من ترك موضع شعرة من جنابة اى من اجل
غسلها لم يغسلها صفة موضع وانت الضمير باعتبار المضاف اليه
ويمكن تدكير الضمير للمضاف فعل خبر لمن ونائب الفاعل
ضمير من ترك بها اى بسبب الشعرة كذا وكذا من النار كائنين
عن العدد اى بضاعف له العذاب اضعافا كثيرة قاله الطيبي
قال علي رضي الله عنه فمن ثم عادت رأسي اى شعر رأسي
فلا اتركه بل اخلفه مخافة ان لا يصيبه الماء كذا في شرح
المشكاة لعلي القاري ملخصا والكبير قوله والمعتبر فيه اى
في الوصول وعدم الوصول غلبة الظن لان غلبة الظن تعمل
بها كاليقين عندهم ولو استوى الظنان فالاحوط التكلف قوله
وان غفل لا اى ان غفل عن امر الماء على القرط ٩ ولم يقصد
امراره ولم يدخل الماء في ثقبه فلا بد من قصد الامرار قوله
وكذا في قوله امرأة اغسلت اى لافرق بين المرأة وبين
الرجل في هذه الصورة والحكم واحد فيهما فتخصيص المص
العجين والغسل بالمرأة اتفاق لا احترازي قوله في اطفارها عجينة
الانطفار جمع ظفر بالضم بالتركي طرناق والعجين بالفتح بالتركية
نجير والجف قورومق قوله وكذا الوضوء لا يجوز مادام
العجين في ظفرها قوله وقال بعضهم يجوزاه علل الجواز
بنفوذ الماء كما ان الاول بعدم النفوذ فالاختلاف لبس الا في النفوذ

٩ بضم القاف وسكون الراء
المهملة بالتركي كونه
طابقا لان دلكرى مراد به

وعدمه لا في الجواز وعدمه قوله لما قلنا من ان الدرن متولد
من البدن ويدن المدنى والقروى سواء بالنظر الى هذا التولد
فاللام متعلق بيسوى كذا في الحاشية قوله لان درنه من الطين
والتراب فهذا الاختلاف كالاختلاف السابق لبس الا
في التعليل من ان الدرن متولد من الداخل او من الخارج قوله
ولا يجوز للمدنى لانه اى الدرن متولد من الودك بالفتحين بالتركية
ان ياغى قوله والاول هو الصحيح وهو جواز الغسل والوضوء
في المدنى والقروى ولو في اظفارهم درن قوله وكذا صحيحه
الزيلعي وقال السكردري هو الصحيح وقال الكمال لا يجب
غسل ما تحت القلفة المخرج قال في الدر فسد الاشكال اى
اشكال انه من الخارج او من الداخل بل ظهر انه من الخارج
لكنه سقط المخرج واذا قال في المسعودى ان امكن فتح القلفة
بلا مشقة يجب والا لا كذا في الحاشية قوله واختاره اى عدم
الجواز في النوازل وقال لا يجزئ تركه اى ترك ادخال الماء داخل
القلفة قال الشيخ كمال الدين بن الهمام الاصح الاول وهو جواز
المخرج في الادخال لانه خلقة * اقول المخرج غير مسلم وكونه
خلقة لا اثر له فالثاني هو الاصح للامر بالتطهير قاله في الكبير
قوله زائدا على قدر الجمصة بكسر الحاء المهملة وتشديد الميم
المفتوحة او بالكسر فيهما بالتركية نحو ذك حبوبا تندر قوله
هناك اى في افساد الصوم والصلاة كما في الشرح قوله
ولم يصل اى بحسب الزعم فقوله الا تى يصل تحته بحسب الحقيقة
فلا يرد ان النفي والاثبات متنافيان قوله قال في خلاصة وبه
يفتى اشار به وبما سبق من قوله والصحيح الخ ان المصنف بنى

وحتى ان البول اذا نزل اه
هذا بعينه في المتن بقوله
وان خرج بوله فالاول
استغاطه

المسئلة على غير الصحيح وعلى انه لم يذكر المفتى به قوله مع عدم
الضرورة والمخرج يعنى انما لم يعف القليل هنا اى في الغسل كما
عنى في افساد الصوم والصلاة لانه لا مخرج ولا ضرورة هنا
بمخلاف الصوم والصلاة فان في التخرج عن بقائه في الاسنان
وسبقه الى الخلق مع الريق حرجا ولا حرج في ازالته اى في ازالة
الطعام عن الاسنان في الغسل فافترا اى الصوم والغسل
على ان الاكثرين على ان قدر الجمصة مفسد للصوم والعفو
مادونه كذا في الكبير قوله لان هذه الاشياء اه لا يخفى
ان هذا مضمون قوله ولم يصل الماء وقد اعتبر في تصوير المسئلة
فالظاهر في التعليل ان يقال لان غسل جميع البدن فرض وهو
لم يوجد كما سبشير اليه بقوله اذ المعتبر في جميع ذلك الخ قوله
ولان هذه الاشياء الخ لا يذهب عليك ان اعتبار الضرورة
لا يجتمع مع نفوذ الماء فلعل مراد المص الفرق بين المسئلتين
بان الاولى لبس فيها ضرورة في عدم نفوذ الماء فلم يجزئ بمخلاف
هذه المسئلة فان فيها ضرورة * قال في الحاشية نقلا عن شارح
التوير ولا يمنع الطهارة ونيم اى خراء ذباب بالتركية سنكك
ترسى وبرغوث بالتركية برة ترسى لم يصل الماء تحته وحناء
ولو بقي جرمه وبه يفتى ودرن ووسخ ودهن ودسومه وتراب
وطين ولو في ظفر قروى او مدنى في الاصح بمخلاف نحو عجين
ولا يمنع الطهارة ما على ظفر صباغ انتهى قوله فجعل فيه الشمع
بالفتح بالتركية ايج ياغى والشقاق بكسر الشين المعجمة وفتح القاف
بالتركية اياق ياريجى قوله وكذا الاستنجاء بالماء عند الغسل
فرض لان موضعه من جملة البدن لكن يلزم تقديم الاستنجاء

على غسل البدن بل على وضوء الغسل لان الاستنجاء لو كان على وجه السنة بارخاء البدن ينقض الوضوء قوله وبل الشعر فرض ايضا لصيغة التكلف في قوله تعالى فاطهروا قوله لقوله عليه السلام الا قبلوا الشعر واتقوا البشرة الا حرف تنبيه قبلوا امر بصيغة الجمع من بلل يبلل من الباب الاول اصله ابللوا فنقلت جرعة اللام الاولى الى الياء فادغم اللام في اللام وسقط همزة الامر فصار بلوا بالتركية ياش ايتك واصلمتق ولفظ اتقوا امر من باب الافعال من الانتقاء بالتركية بك ايتك والبشرة بالفتحات ظاهر البدن اى اغسلوا ظاهر البدن قوله ولقوله صلى الله عليه وسلم ان تحت الخ والمجموع حديث واحد اورده ابو داود من رواية ابي هريرة رضى لكنه ضعيف والآية كافية في الاستدلال قوله اذا بلغ الماء الفم كله هذا هو مناط الاجزاء وصحته حتى لو شرب على وجه السنة بان شرب جرعة بعد جرعة يتنفس بينهما واستوعب الماء فيه كله اجره ايضا ولو شرب على خلافها ولكن الماء لم يستوعبه لم يجوز لان شرط صحته وصول الماء الى جوانب الفم كلها ولم يوجد فلم يجوز ولذا قال محمد رح ان كان الماء في الشرب يأتي على جميعه اجزأه والا فلا لان ازالته النجاسة بوصول الماء اليه * قاله في الحاشية نقلا عن المحيط عن النوادر قوله وهذا احوط يعنى من جهة الخروج عن الخلاف في ان المج من شروط المضمضة كما يفيد المروى عن ابي يوسف رح من انه لا يجزئ الشرب مالم يجبه يقال مج الماء من فيه اى رمى واخرج منه كذا في الحاشية قوله وسنة الغسل كسنة الوضوء سوى الترتيب

مطلب
بيان سنة الغسل

وآدابه

وآدابه كآدابه سوى استقبال القبلة لان الغسل يكون غالبا مع كشف العورة وحينئذ لا يكون الاستقبال سنة بخلاف الوضوء فانه يكون مع سترها دائما قوله ان يقدم اى الجنب الوضوء عليه اى على غسل البدن اى بعد الاستنجاء ولم يذكره اكتفاء بذكره في الوضوء لانه من مقدمات الوضوء ولو اخرج الاستنجاء ينقض الوضوء اذا استنجى بعده على وجه السنة كما سبق * قال الزيلعي في شرح الكنز وسنة الغسل ان يغسل اولا يديه وفرجه ونجاسته لو كانت على بدنه لثلاثا يشيع النجاسة على البدن ثم يتوضأ ثم يفيض الماء على بدنه ثلاثا لكنه غسل الفرج وان لم يكن فيه خبث سنة اتبعا للمحدث قوله الا غسل الرجلين فانه يؤخره ان كان قائما في مستنقع الماء قال في الحاشية نقلا عن شارح التنوير لا يؤخر قدميه ولو في مجمع الماء لما ان المعتمد طهارة الماء المستعمل على انه لا يوصف بالاستعمال الا بعد الانفصال عن كل البدن لان البدن في الغسل كعضو واحد حينئذ لا حاجة الى غسلهما تانيا الا اذا كان بدنه خبث ولعل القائلين بتأخير غسلهما انما استحبه ليكون البدن والخصم باعضاء الوضوء في الغسل كذا في ابن آطه وى قوله قائما في مستنقع الماء اى في مجمع الماء تحت رجليه او كان قائما على التراب فانه حينئذ يؤخر للاحتياج الى الغسل تانيا قوله وان يزيل عطف على قوله ان يقدم من ازال يزيل من باب الافعال اى وان يغسل النجاسة الحقيقية ان وجدت في بدنه قوله ثم يصب الماء من صيب يصب بالتركية دوكك والمنكب بالتركية صاغ چكنى وصول چكنى قوله وهو الصحيح في ظاهر الحديث وظاهر

وتقديم الوضوء على
الاغتسال سنة حتى لو افاض
على رأسه وسائر جسده
ثلاثا ولم يتوضأ جاز وكذا
لو افاض الماء مرة واحدة
يجزئ به ايضا اذا تمضمض
واستشق كذا
في الخلاصة

الرواية وظاهر كلام المصنف والهداية وغيره فينبغي التعويل عليه والاقامة لديه قوله واوانغمس في ماء جار وكذا الخوض الكبير والمطر الشديد على ماسياتي والانغماس من باب الانفعال بالتركية صويه طامق والمكث اكلمك قوله والا فلا يكمل السنة لكن الفرض حاصل فيكون طاهرا قوله ثم يتخفى عن ذلك المكان اى يذهب عن المكان المغتسل الى مكان آخر لغسل الرجلين قوله وان لا يسرف في الماء وان لا يقتصر عطف على القريب او البعيد وكذا ما قبله والقتر والتقتير والاقتار فيه لغات ثلث بمعنى التضييق والتقليل قوله لما تقدم في الوضوء يريد به حديث سعد رضي الله عنه وقد سبق من الشارح ان الاسراف حرام او مكروه قوله وان لا يستقبل القبلة عطف على القريب او البعيد اى وسنة الغسل ان لا يستقبل القبلة بعد كشف العورة واما قبل الكشف او عند الغسل بالا ستار فلا بأس بالاستقبال قوله وان يدلك كل اعضائه عطف على احدها مبالغة في التطهير في المرة الاولى الا في رواية عن ابي يوسف لخصوص صيغة اطهروا فيه بخلاف الوضوء فانه بلفظ فاغسلوا بصيغة التثنية كما قال الامام المالك بفرضية ذلك لصيغة المبالغة قوله لا يدعه اى الغسل وان راوه اى الناس اياه لا يدعه ولا يؤخره واما لو وجب عليه الاستنجاء فتركه * والفرق ان النجاسة الحكيمة اقوى من النجاسة الحقيقية بدليل عدم جواز الصلاة مع الحكيمة وان كانت دون الدرهم قاله في الحاشية * ودليل المص رح حديث يعلى ابن امية ان النبي عليه السلام قال ان الله حيي ستر يحب الحياء والنستر فاذا اغسل احدكم فليستر رواه ابو داود وكذا

في الكبير قوله والمرأة بين الرجال وكذا بين النساء والرجال تؤخره فتتيم لعجزها واما بين النساء فقط فلا تؤخر كما ذكره الشارح قوله وان لا يتكلم بالنصب عطف على القريب او البعيد ايضا بكلام قط اما كلام الناس فلما تقدم في الوضوء من التخليص عن شوائب الدنيا واما غيره من الدعاء والذكر فلانه مصب الماء المستعمل ومحل الاوساخ والاقدار قوله ويستحب ان يمسح بمنديل بكسر الميم وسكون النون بالتركية بشكره طعامه وآبسته استعمال اول نور لما زوت عائشة رضي الله عنها قالت كانت للنبي صلى الله عليه وسلم خرقة يتشف بها بعد الوضوء رواه الترمذي * وهو ضعيف ولكن يجوز العمل بالضعيف في القضايا قوله وان يضل بسجدة من وصل يصل اى يصلي عقب الوضوء نافلة ولوركتين لان فيه الوضوء وزيادة وهي الطهارة الكبرى قوله واما النية فليست بشرط من نوى ينوي في اللغة القصد والعزيمة وهي سنة عندنا خلافا للائمة الثلاثة استدلووا لفرضيتها بقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات الحديث متفق عليه وهو حديث مشهور * وتقديره انما صحة الاعمال فيفيد ان ما لانية فيه من الاعمال لا صحة له * واصحابنا الحنفية اجابوا بان تقدير الحديث حكم الاعمال والحكم متنوع الى دينوى وهو الصحة واخروى وهو الثواب * وقال اصحابنا الثواب مراد بالاجماع فلا تبقى الصحة مرادة بناء على ان الحكم من قبيل المشترك ولا عموم للمشارك او المقتضى ولا عموم له ايضا * وفيه بحث طويل فالحق ان النزاع في طريق الاستدلال بالحديث لفظي فانه اى الحديث يدل على عدم صحة العبادات بدون النية بالاتفاق

ولا يدل على عدم صحة غير العبادات بدونها بالاتفاق * وذلك انه لا يجوز ان يراد من الاعمال في الحديث جميعها شرعية او غير شرعية لوجود اكثر الاعمال الغير الشرعية بدون النية ولا ان يراد الاعمال الشرعية جميعها عبادات او معاملات لعدم توقف صحة المعاملات على النية بالاتفاق * فتعين ان يراد بالاعمال المذكورة في الحديث العبادات او متعلق الثواب والعقاب * واما الوضوء فان له جهتين جهة كونه عبادة ومن هذه الحيثية لا بد له من النية وجهة كونه شرطاً للصلاة كطهارة الثوب ونحوها ومن هذه الحيثية لا يفتقر الى النية لان كون الوضوء شرطاً لا يشترط فيه كونه عبادة اذا الصلاة موقوفة على وجوده لا على كونه عبادة * اذا عرفت هذا فنقول غسل البدن كله او بعضه في ذاته من الافعال التي تقتضيها الطبيعة وتحسنها عادة فانه اى الغسل نظافة وتحسين وتزيين كلبس الثوب ونحوه وايجاب الشرع الغسل في بعض الاحوال كايحايه على الجنب او المحدث لا يخرج عن هذه الحقيقة العادية الطبيعية كايجاب الشرع اخذ الزينة وهو ستر العورة في بعض الاحوال فكما ان لبس الثوب وستر العورة اذا نوى به القربة يكون عبادة وان لم ينو به القربة فالصلاة به صحيحة لوجوده حقيقة والشروط توابع انما يراد وجودها مطلقاً لا وجودها قصد الا فكذا الوضوء والغسل * ثبت ان الوضوء لا يقتضي النية في صحة الصلاة واما ان وجد النية فيكون عبادة يثاب عليه كالاكل والشرب والزينة وان لم يوجد فيه النية لا يكون عبادة فلا يثاب ولا يصير مقبلاً للوضوء المأمور به ويخالف

السنة لكن يصح الصلاة به لكونه وسيلة وشرطاً هذا حاصل ما حققه المحققون وزبدة ما بينه الاصوليون وتفصيله طوالاً في الشرح الكبير قوله والاصح انه اى غسل يوم الجمعة مندوب عندنا وعند مالك هو واجب لقوله عليه السلام من اتى منكم الجمعة فليغتسل متفق عليه امر وهو للوجوب قلنا ذلك في ابتداء الاسلام ثم نسخ على ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنه * ويدل عليه ما في الصحيحين من حديث ابي هريرة رضي الله عنه * ذكرنا في الشرح الكبير وقوله عليه السلام من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالتغسل افضل رواه الترمذي وصححه ولذا صحح صاحب الهداية وغيره ان هذه الاربع مستحبة لاسنة كذا في الكبير قوله وهو اى غسل الجمعة للصلاة عند ابي يوسف رح قال في الدر هو الصحيح ولليوم عند الحسن بن زياد لان غسل يوم الجمعة عند الحسن اظهر افضليته لانه قال النبي عليه السلام سيد الايام يوم الجمعة كذا في الاكل وفي الخانية لو اغتسل بعد صلاة الجمعة لا يعتبر اجاماً كذا في ابن ابي عمير قوله وغسل العبد في اى عيد الفطر والاضحى وقد تقدم ان غسلهما مستحب وماروى من الحديث فضعيف قاله النووي قوله وغسل يوم عرفة في جبل عرفات بعد الزوال لكن الحديث المذكور في الدراية وغيره يفيد الاطلاق قوله وعند الاحرام والاصح ان هذه الاربع مستحبة لاسنة * واما ما روى الترمذي وحسنه انه عليه السلام تجرد لاهلاله اى لرفع الصوت في التلبية والمراد به رفع الصوت بالتكبير واغتسل عليه السلام فواقعة حال لا تستلزم المواظبة

٩ حتى لو لم يصل به الجمعة
ينال ثواب الغسل اذا وجد
في اليوم عند الحسن لا عند
ابي يوسف رح ومن لا الجمعة
عليه ينوب له الغسل عنه
الحسن كذا في الكبير وفيه
سعة الرحمة على المؤمنين
وفضله تعالى لا ينأى

فاللازم الاستحباب كذا في الكبير قوله وليلة القدر اذا رآها
وكذا ليلة البرات وليلة عرفة وعند دخول من يوم النحر رمي الجمرات
ولبقية الجمرات واصلاة الكسوف ٩ والخسوف والاستسقاء والفرع
والظلمة الشديدة والريح الشديدة والحضور مجمع الناس ولمن لبس
الجديد تشكرا او غسل ميتا او اريد قتله ولتائب من ذنب وقادم
من سفر ولستحاضة انقطع دمها كذا في ابن ابي عمير قوله
اذا بلغ بالسن واما اذا بلغ بالا نزال لزمه الغسل كذا في الدراية
وما نقله شارح المجمع عن القنية من عدم لزومه فحشه بعض
الفضلاء لم يجدوا فيه بل وجد خلافه عفا الله تعالى عما سلف
منا ومنهم وكذا يجب الغسل اذا بلغت بالحيض او ولدت ولم تردما
او اصاب كل بدنه نجاسة او بعضه وخفي مكانه وجب الغسل
في كلها كذا في ابن ابي عمير قوله وواحد منها اي من الاحادي
عشر واجب وهو غسل الميت باضافة المصدر الى مفعوله
ودليل وجوبه الاجماع وقوله صلى الله عليه وسلم للذي سقط
عن بعيره اغسلوه بالماء والسدر روي في الصحيحين من حديث
ابن عباس والامر للوجوب * ثم المفهوم من التقسيم ان المراد
بالواجب هو ما دون الفرض وهو فرض كفاية اذا قام به بعض
سقط عن الباقي لان المقصود وهو قضاء حق المسلم قد وجد
وان تركه اثم كل من علم به وكان قادرا عليه كما في سائر الفروض
الكفاية * قيل سبب الغسل نجاسة حلت الميت بالموت كما سائر
الحيوانات وطهارتها بالغسل خاصة للانسان لكرامته ولذا
يتنجس بالبرص فيها ولو وقع فيها بعد الغسل لا يتنجس كذا
في الكبير ولو كان الميت خنثى مشكلا فان في غسله خلافا قيل

٨ بالتركي حجاج منه ر
آندقاري يدي طاشلر
٩ الكسوف بضم الكاف
كون طو طلق
بالتركي كون طو طلق
والخسوف بضم الخاء المعجمة
آي طو طلق

يتيم وقيل يغسل في ثيابه والاول اولى كذا في البحر الرائق نقلا
عن فتح القدير وقوله غسل الميت بالفتح وغسل الجمعة بالضم
وضا بطة انه اذا اضيف الى المغسول فتح واذا اضيف الى غيره
ضم ذكره ابن ابي عمير عن الحداوي قوله في الفصول كلها
اي اذا اسم جنبا كان اولا واذا اسلمت المرأة حائضا او منقطعا
حيضها يجب الغسل احتياطا قوله فهي بالخيار اي مخيرة
ان شاءت اغتسلت وان شاءت اخرجت لا بأس به قوله قبل
ان يغسل او يتوضأ قال انس رضه كان النبي صلى الله عليه وسلم
يطوف على نسائه يغسل واحد متفق عليه ولكن يستحب
الوضوء والمراد بالوضوء غسل الذكر فقط عند المعاودة لانه
انشط عن ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا اتى احدكم اهله يعني اذا جامع امرأته او امته ثم اراد
ان يعود اي يجامعها مرة اخرى فليتوضأ اي يغسل ذكره
تمه الحديث فانه انشط للعود يفهم منه ان المستحب للمرأة
ان تغسل فرجها ايضا رواه مسلم عنه كذا في ابن ملك
شرح المشرق قوله من اناء واحد عن معاودة رضيعها قالت
قالت عائشة كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم
من اناء واحد بيني وبينه فيبادرنى اي فيسابقني فاقول دعني
دعني قالت وهما جنبان رواه مسلم والظاهر منهما الزوجان تقدم
الرجل او تأخر لا بأس به قوله يعني آية تامة اشارة الى اختيار
قول الطحاوي كما في الشرح قوله وان قرأ مادون الآية
بشرط ان لا يكون ذلك مقدار ثلث آيات قصار فانه لو قرأ
مقدار سورة الكوثر يعد قارئا ذكره في الشرح قوله او قرأ

الآيات التي تشبه الدعاء والآيات جمع آية بالمد في اللفظة بمعنى
العلامة وبمعنى الجماعة أصله أوية مثل غلبة وعند سبويه
أية قلبت الواو والياء الفاومعنى آية من القرآن جماعة من الحرون
قوله مثل ربنا آتنا أي ياربنا نداء بطريق التضرع والابتدال
وآتنا امر حاضر من آتى يوتى من باب الأفعال أصله آء تنبا
قلب الهمزة الثانية الفاء لسكونها وانفتاح ما قبلها فصار آتنا
بمعنى اعطنا من الاعطاء وقوله تعالى في الدنيا على وزن فعلى
من دنوت دنوا بمعنى القرب والدنى بمعنى القريب ناقص واوى
والدنيا مقابل الآخرة سمي الجهن بها لقربها وأما الدنى
بمعنى الردى والخسيس فهو من المهموز للام * واختلف المفسرون
في معنى الحسنين * قال الحسن في الدنيا حسنة العلم والعبادة
وفي الآخرة حسنة الجنة وقال السدى في الدنيا حسنة رزقا
حلالا وعملا صالحا وفي الآخرة حسنة المغفرة والثواب كذا
في المعالم * والحاصل الحسن في الدنيا المرأة الصالحة والتوفيق
بالتوبة والعلم النافع والعمل الصالح والعافية في الدارين وقنا
عذاب النار كلمة قنا امر من وقى بى وقاية بمعنى الحفظ
أصله أوق حذف الواو واستغنى عن الهمزة فبقى ق فاضيف
إلى ضمير المتكلم أي احفظنا من عذاب الحميم * قيل المراد من عذاب
النار المرأة السوء عن انس رضى الله تعالى عنه قال كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يكثر أن يقال ربنا آتنا في الدنيا حسنة
وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وقوله سارا من سر يسر
أصله سارر فادغم قوله فقال أنا لله وأنا إليه راجعون رضاء
بحكم الله وتسليما لأمر الله أي أنا عبيد ومماليك في الحياة لله

ونحن راجعون إليه بعد الموت راضون بقضائه تعالى قوله فانه
لا يعد بقرائه قارئاً لأن النظم والمعنى قاصران فيه ولهذا لا يجوز
به الصلاة * وحاصله أنه لا يجوز لهؤلاء قراءة آية تامة بنية القرآن
اجمافاً وما دون آية بشروط سابقة مختلف فيها وأما بنية دعاء
أو ثناء أو افتتاح أمر فرخص فيه آية كانت أو فوقها أو دونها
والله الموفق للرشاد قوله ولا يكره التهجى من باب التفعّل
بالتركية قرأتك هجته سنة أو فقى قوله لا يعد به قارئاً ولذا
لا يجوز به الصلاة وإن كانت لا تفسد به على ما سأتى إن شاء
الله تعالى قوله والمض اختار قوله أي قول الطحاوى قوله
وكذا لا يجوز لهم أي كما لا يجوز للجنب والحائض والنفساء
والمحدث قراءة القرآن لا يجوز له لأن مس القرآن حرام وكان
ينبغي أن يذكر هذه المسئلة بعد ذكر حرمة المس * وذكر أبو الليث
لا يكتبون وإن كانت المحففة على الأرض والمكتوب دون آية
قوله لأنه لبس فيه مس القرآن علة لقول أبي يوسف رح فلو ذكر
متصلاً لكان أظهر وعلة قول محمد رح ما ذكر صاحب
الدر بقوله لأن كتب الحروف يجرى مجرى القراءة * لكن تعقبه
بعض الفضلاء وأما قوله ولذا قيل الخ فالظاهر أنه لبس في محله
قوله إلا بغلاف بكسر الغين المعجمة بالتركية قلب قنى وظرف
وكسبه * في الهداية وغلاف المحفف ما يكون متخافياً أي
منفصلاً عنه دون ما هو متصل في المحفف كالجلد المشرز
هو الصحيح انتهى قوله لقوله تعالى لا يمسه إلا المطهرون
والمس بالتركية يابسحق والمطهرون اسم المفعول من طهر
هذه الآية وإن قيل إن المراد لا يمسه اللوح المحفوظ إلا الملائكة

لتفسير القاضى هنا لا يطلع على اللوح الا المطهرون من الكدورات
الجسمانية وهم الملائكة * لكن ظاهره منع غير الطاهر من مس
القرآن لانه سبق مدح القرآن بانه معظم مصان عن غير المطهر
ويؤيده تفسير البيضاوى ولا يمس القرآن الا المطهرون
من الاحداث فيكون نفيا بمعنى النهى * فيفهم منه وجوب
التعظيم لكتاب الله تعالى والحفظ عن مس غير المطهرين قوله
وقوله صلى الله عليه وسلم لا يمس القرآن الا طاهر رواه ابو داود
والترمذى عن عمار بن ياسر كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم
لعمر بن حزم كذا فى الكبير قوله الابصرته بضم الصاد
المهملة وتشديد الراء بالتركية احدى كبسه سى * وحاصله ان المصحف
وما فيه آية بل مادون آية على قول الكرخى حكمهما فى المس
واحد فان كان بحائل منفصل منهما ومن اللباس جاز بالاتفاق
وان كان بغير حائل اصلا لم يجز بالاتفاق وان كان متصلا
باحدهما كالمشرز اسم المفعول وهو جلد المصحف والكم
اختلف فيه قوله اذا كان الغلاف غير مشرز اى محبوك
بالياء من الحياكة * وهى فى اللغة بمعنى النسيج * والمراد هنا بمعنى
الشدة والربط بالابرسيم يقال بالتركية شرازة اى غير مشدود
بعضه الى بعض مشتق من الشرازة وهى لغة اعجمية قوله
وان كان الغلاف مشرزا لا يجوز الاخذه ولا مسه قال
فى الهداية هو الصحيح يعنى ان الغلاف ما يكون متجافيا لا ما يكون
متصلا بالمصحف لانه صار تبعا للمصحف * وفى المحيط والغلاف
هو الجلد الذى عليه فى اصح القولين * فقد تعارض القولان
الصحيح والاصح * والذى اخذناه عن المشايخ انه اذا تعارض امامان

معتبران فى الصحيح فقال احدهما الصحيح كذا وقال الآخر
الاصح كذا * فالأخذ بقول من قال الصحيح كذا اولى من الأخذ
بقول من قال الاصح كذا لان الصحيح مقابله الفساد والاصح مقابله
الصحيح فقيده وافق من قال الاصح قائل الصحيح على انه صحيح
واما من قال الصحيح فعنده ذلك الحكم الآخر فاسد * فالأخذ بما
اتفقا على انه صحيح اولى من الأخذ بما هو عند احدهما فاسد
فعلى هذا * الأخذ بقول صاحب الهداية وهو ما ذكره المص
من ان الغلاف الذى يجوز مسه والاخذه هو الجلد المنفصل
غير المشرز اولى من الأخذ بقول صاحب المحيط انه هو المشرز
لانه احوط كذا فى الكبير قوله والخريطة بالفتح جمعه
خرائط بالتركية سخيئان دن اولان كبسه وتوربه قوله فان اخذ
بكمه فلا بأس به اى بالأخذ والكم بضم الكاف وتشديد الميم
كوملك يكي لوجود الحائل قوله لان الثوب تبع له اى للباس
ولذا لو بسط مكة على نجاسة وسجد عليه لا يجوز ولو حلف
لا يجلس على الارض فجلس على ثيابه وهو لا بسها يحنث * لكن
يفرق بين مس الجلد المشرز وبين المس بانيكم وهو ان المنوع
هو المس واما الأخذ بالكم فلا يسمى مس عرفا ولا لغة بخلاف
الأخذ بالجلد المشرز فانه يسمى مس للقرآن لشدة اتصاله به
وبخلاف الجلوس على الارض فان العرف يسمى من جلس
على ثيابه من غير حصر ونحوه جالسا على الارض ولو جلس
على ثوبه الملبوس كذا فى الشرح الكبير قوله لانهم اى
الصبيان لا يخاطبون بالطهارة فهم طاهرون اذ لبس فيهم اثم
ومعصية ورخص الصبيان فى اخذه بلا طهارة للضرورة قوله

بضم الكاف وتشديد
هو طرف الثوب
المسمى على يد الابس
المرسل على يد الابس
بالتركية كوملك يكي

لا تعلق له بمناقضه كيف وان مراد بالدفع الى الصبيان ان لا يمنع
من استعماله وتعلمه من المصحف فالذكر بالدفع اتفاق قوله
لا في مس الدافع عطف على قوله في المدفوع اليه اي لا في مس
الدافع المصحف وعدم مسه قوله مس تفسير القرآن وكتب الفقد
قال في التوير والتفسير لمصحف لا الكتب الشرعية * قال
في شرحه فانه رخص مسها باليد دون التفسير * وفي الاشباه
قد جوز اصحابنا من كتب التفسير للمحدث ولم يفصلوا
بين كون الاكثر قرأنا او تفسيرنا ولو قيل بعدم الفصل اعتبارا
للعالب لكان حسنا قوله لانها اي كتب السنن لا تخلو
عن الآيات اي آيات القرآن المتبادر رجوع ضمير المؤنث
الى كتب التفسير وما يليه لكن هذا التعليل يمنع مس كتب النحو
وغيرها قوله لا يكره عند ابي حنيفة رح ووجه قول ابي حنيفة
رح بان مس كتب الحديث وكتب الفقه لا يسمى ماسا للقرآن
لان ما فيها من الآيات بمنزلة التابع فكان كالو توسد خرجا
بضم الخاء المعجمة وسكون الراء المهملة بالتركية هيبه ودغار جق
فيه مصحف اوركب فوقه في السفر يجوز قوله لا بأس به اي
اجاعا بخلاف اخذ المصحف بالكم كما سبق قوله اذ القرآن
يقرأ حفظا في الغالب بخلاف التفسير والفقه * وهذا الفرق
انما يحتاج اليه على قول من كره مس القرآن بالكم قوله حفظا
اي من ظهر الغيب بلام مصحف * وروى اصحاب السنن عن علي
رض ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج من الخلاء
فيفقرء نا القرآن ويأكل معنا اللحم وكان لا يحجبه او يحجزه
عن قراءة القرآن شيء غير الجنبانة قوله لان الكل كلام الله

والعدم خلوها عن الآيات
أرضاً

وهو واجب التعظيم والصون اى الحفظ و تحريف بعضه
لا يمنع التعظيم * وقال عليه السلام دع ما يريبك الى ما لا يريبك
وبهذا ظهر فساد قول من قال يجوز الاستنجاء بما فى ايديهم
من التورية والانجيل من الشافعية فانه محازفة عظيمة لان الله تعالى
لم يخبرنا بانهم بدلوها جميعها وكونه منسوخا لا يخرججه عن كونه
كلام الله تعالى كالايات المنسوخة من القرآن قوله وحمل
المأكول اى كما يكره شرب الجنب يكره اكله قوله ويكره
كتابة القرآن واسماء الله تعالى * والحاصل ان القرآن وسائر ما يجب
تعظيمه ويحرم تحقيره فمن عظمه كان فى الدارين عظيما ومن حقره
كان فيهما حقيرا وامان لم يوقر ولم يحقر ولكن ابرزه فى صورة
التحقير والامتهان كالكتابة المذكورة والدخول الذى
يذكر قريبا فقد اتى بما يكره فى الشرع المطهر * وبهذا
ظهر ان المراد بالكتابة والدخول ما لبس فيه تحقير وامتهان
ولذا قال فى تعليقه لانه تعريض للامتهان ولما فيه من ترك
التعظيم * ولم يقل لما فيه من الامتهان ومن التحقير والامتهان
بمعنى الابتذال اى جعله مبتذلا قوله ان جعل فصه الى باطن
الكف بفتح الفاء وتشديد الصاد بالتركية يوزك قاشى قوله وكذا
اى لا يكره لو كان ملفوفا فى شئ بفتح الميم بالتركية دورلش
برشئ ايحنه مثل الرقية والتميمة وهى النسخة المعلقة على الانسان
لاجل التحفظ عن موزيات الجن لكن التحرز مهما امكن اولى
قوله لا يجوز لهم دخول المسجد لافئانه ولا مصلى عيد وجنازة
ولا مساجد حياض واسواق ولا رباط ومدرسة منع اهلها
الصلاة فيها وامامالم يمنع فهو مسجد قاله فى الحاشية ٩ قوله

مؤهى الكتابة على السجادة
والخارج والجدار
هاتان

والجارية
٩ قوله منع ولم يمنع هاتان
المدرستان شاهدانا هـ
المصرية سنة
الحرمين

المدرسة
في الديار المصرية
خدم جنبا لزيارة الحرمين
الشريفيين اللهم شرفنا
سنة
هـ ارا
الف ومائة

الشرية
بها من ارا
احدى وثنتين بعد الف ومائة
قاله ان آطه وي

بغير ضرورة اما لو مست ضرورة فلهم الدخول لكن بالتيميم
 قبل الدخول كذا في الاختيار ويكره دخول المحدث المسجد
 كالجنب قاله في الدرر نقلا عن التاتارخانية قوله لقوله صلى الله
 عليه وسلم اني لا احل المسجد لحائض ولا جنب فانه يعم الجلوس
 والمروءة بل المروءة اجلى من الجلوس فانه صلى الله عليه وسلم
 لما رأى وجوه بيوت اصحابه شارعة في المسجد اى متوجهة
 الى جانب المسجد قال وجهوا هذه البيوت عن المسجد
 فلما لم يفعلوا شيئا رجا ان ينزل فيهم رخصة ورأى النبي صلى الله
 عليه وسلم لم يصنعوا شيئا قال عليه السلام وجهوا هذه البيوت
 عن المسجد فاني لا احل المسجد لجنب ولا حائض قاله في الحاشية
 نقلا عن شرح النقاية قوله وقال الشافعي يجوز لهم الدخول
 للعبور * له قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى حتى تعلموا
 ما تقولون ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغسلوا معناه لا تقربوا
 مواضع الصلاة حال كونكم جنبا في حال من الاحوال حتى تغسلوا
 الاحال كونكم عابرين اى مارين * وانا حجة عليه مارواه ابو داود
 فعنى الآية ولا تقربوها جنبا الامساقرين فاستثنى من النهي
 عن الصلاة بلا اغتسال حال السفر كذا في الكبير قوله واذا
 احتلم في المسجد اه وكذا لو احتلمت المرأة او حاضت او نفست فيه
 قوله يتيم الخروج ندبا واما التيميم للمكث فيه فواجب ذكره
 في الدر ٩ قوله للضرورة فان الضرورات تبيح المحظورات قوله
 في المخرج اسم مكان وهو الخلاء والمغتسل بضم الميم وفتح التاء
 والسين اسم مكان محل الاغتسال قوله فان قرأ في نفسه اى
 بالاخفاء وهو ضد الجهر لا بأس به قوله وكذا التيميم اى

٩ ثم ان الظاهر ان التيميم
 للدخول والخروج والمكث
 لا يجوز به الصلاة والسجدة
 وقراءة القرآن ولذا قال
 ولكن لا يصلى ولا يقرأ
 كذا في الحاشية

لا بأس بقراءة التيميم والتسبيح بالاخفاء في الحمام وكذا
 لا يقرأ اذا كانت اه عطف على قوله لا يقرأ قوله وان لم يكن
 كذلك اى ان كان فيه احد مكشوف العورة او كان الحمام
 غير طاهر فالقراءة بنفسه اى اخفاء لا بأس به قوله فصل في التيميم
 ذكره لنا سبعة مسائل الاحتمال في المسجد والتيميم له وثلاث
 الطهارة بالتيميم الوضوء والغسل والتيميم اقتداء بالتسليم المذكور
 في القرآن فاغسلوا وجوهكم وان كنتم جنبا فاطهروا وان كنتم
 مرضى او على سفر الى فتيما * والاصل فيه قوله تعالى فلم تجدوا
 ماء فتيما صعيدا طيبا اى اقصوا الى التراب المطهر وكان
 نزول هذه الآية في غزوة المريسع حين عرس اى نزل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ليلة فسقطت من عائشة رضيعها قلادة لاسما فلما
 ارتحلوا ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث رجلا في
 طلبها فترلوا ليلة فظرونها فاصبحوا ولبس لهم ماء فاعلم ابو بكر
 على عائشة وقال حبست رسول الله والمسلمين على غير ماء فترلت
 الآية فتيما ففصلوا به كذا في العناية شرح الهداية قوله
 والتمطهر به اى بالصعيد المطهر بقرينة ما بعده فيخرج به الارض
 المنجسة اذا جفت فانها كالماء المستعمل اى باستعمال الصعيد
 حقيقة كالتراب او حكما كالخبر الاملس بفتح الهمزة وسكون الميم
 بالتركة دوز طاش قوله لتوقف تحققة اى التيميم عليهما اى
 على الشرط والركن وهما موقوفان على معرفتهما اذا العمل
 قبل المعرفة محال او على معرفتهما لان الموقوف على الموقوف
 على الشيء موقوف على ذلك الشيء فالضمير مؤنث للمعرفة
 على الوجه الثاني ومثني على الوجه الاول قوله اما ركنه فضربتان

مطلب
 بيان التيميم

دفع
 دفع

٩ اى اوقفوا لتوقف تحققة
 على معرفتهما

اهولما احتمل لفظ الذراعين عدم تناولهما للكفين قال يعني البدين
الى المرفقين لما رواه الحاكم والدارقطني من حديث عثمان بن محمد
الانميطني الى جابر بن عبدالله عنه عليه السلام التيمم ضربة
للوحيه وضربة للذراعين الى المرفقين كذا في الكبير قوله
ضربة متفرجا اصابعه اي مفصلا لكل اصبع عن الآخر
قوله ويقبل بالنصب بهما اي باليد من باب الافعال ويدبر
بالنصب عطف على قوله يقبل من الادبار معناهما بالتركية اي
التي اوكنه وكر وسنه تحريك اي دوى يري سورمك ثم يرفعهما
من الارض قوله ويمسح بهما وجهه مستوعبا ٩ الى جميع ظاهر
الوجه كما في الوضوء بالماء قوله ثم يفعل بيده اليسرى كذلك
كذا في الكفاية ناقلا عن زاد الفقهاء انه الاحوط قوله يحزبه
التيمم اي يكفيه في صحة التيمم مع ترك اقل الربع من العضولان
الاستيعاب في المسوحات لبس بشرط كما في الرأس والخف قوله
وعلى هذه الرواية اي رواية الحسن بن زياد عن ابي حنيفة
رحمه الله تعالى فاخراج الخاتم من الاصبع والسوار بكسر السين
المهملة بالتركية بلازك كذا نساقوليه طقار لا يجب قوله وعلى
تلك الرواية وهي رواية الكرخي عن اصحابنا يجب نزع الخاتم
والسوار وتخليل الاصابع على التيمم قوله تحت الحاجبين
الحاجب بالتركية قاش قوله يسمح موضع القطع وهو طرف
عظم العضد لانه من المرفق اذا المرفق نهاية كل من عظمي
الساعد والعضد وفي الوضوء يجب غسله قوله واما شرطه
اي التيمم فالنية فلا يجوز بدون النية عندنا ونحن نفرق بين الوضوء
والتيمم بان في لفظ التيمم دلالة على النية من جهة المعنى فانه

قال في الخلاصة وفي رواية
الحسن عن ابي حنيفة رحمه
الله الاستيعاب لبس بشرط
الاصابع اكثر الكف
ولو مسح
والذراعين يجوز فعله هذه
الرواية لا يجب نزع الخاتم
وتخليل الاصابع

مطلب
بيان شرط التيمم خمسة

ما ينبي عن القصد * والاصل ان يعتبر في الاسماء الشرعية ما ينبي
عن المعاني اللغوية فيجب ان يعتبر في التيمم ما ينبي عنه من معنى
القصد وذلك النية وبان التراب لبس بمظهر حقيقة كالماء
الذي خلق للتطهير فلا يصير التراب مطهرا الا بالقصد ٩ قوله
مطلقا اي التطهير لاي شيء كان قوله اولقربة مقصودة
عطف على قوله مطلقا بحسب المعنى فلو نوى دخول مسجد
او قراءة القرآن لا يكون متيمما كذا في ابن آطه وي معنى يصح به
الدخول والقراءة ولكن لا يجوز به الصلاة قال في شرح الكز ولونيم
لدخول المسجد اوللاذان اوللاقامة لا يؤدي به الصلاة لانها
ليست بعبادة مقصودة وانما هي اتباع لغيرها قوله تصح منه
حالا اي تصح القربة منه اي من التيمم في الحال فلو نوت
الحائض صلاة لا تكون متيممة قوله ولاصح لها بدون الطهارة
فلونوى التسييح والتهليل لا يكون متيمما لانهما صحيحان بدون
الطهارة يعني لا يجوز الصلاة بهذا التيمم كما مر التوجيه في دخول
المسجد والقراءة آنفا قوله ان هناك اي في المكان الذي هو
فيه ماء لقوله تعالى فلم تجدوا ماء عطف عدم الوجدان
على الشرط والغالب كالتحقق فن غلب على ظنه وجود الماء
فهو كالموجود فلا يجوز له التيمم حتى تزول غلبة ظن الوجود
بعدم وجدانه بعد الطلب فلذا يشترط الطلب قوله في العمرانات
جمع عمران بضم العين المهملة وسكون الميم معمور يرلر كه خرابك
ضدى باع بقية اولان يرلر كي قوله وان لم يغلب على ظنه
ان وصلية اي ولولم يغلب ظن المحتاج على وجود الماء يجب
الطلب ايضا قوله واخبره بصيغة المجهول اي اخبر بوجود الماء

٩ خلا فان قد هو يقول
ان التيمم خلف عن الوضوء
فلا يخالفه في وصفه

قال في الخلاصة ويصلي
بنيمة ماشاء من الصلاة
الوقتية والفوات والزوال
والفرائض ما لم يحدث
او يزول العلة او يجبد
الماء عندنا

مكلف عدل وهذا القيد مراد بقريضة ان المطلق ينصرف
الى الكمال فتي حصل شئ من هذه الامور الثلاثة وجب طلب
الماء بالاجماع بيننا وبين الشافعي قوله فيطلب قدر غلوة
بقبح الغين المعجمة وسكون اللام من كل جانب بان ينظر يمينه
وشماله وامامه ووراءه فافى النسخ من قوله يميناً ويساراً سهو
من الناسخ كذا في ابن آطدوى ناقلاً عن شرح النقاية قوله
وهي اى الغلوة قدر ثلثمائة خطوة الخ قال ابن آطدوى ناقلاً
عن الدر ثلثمائة ذراع من كل جانب انتهى * وقال نقلاً عن البدائع
الاصح طلبه قدر ما لا يضر بنفس الطالب ورفقائه بالانتظار
قوله او كان في القلوات جمع قلاة بالفتحتين بالتركية صحراً واولاً
يازى قوله خلافاً للشافعي فانه يقول يجب الطلب ولا يجوز
التيمم قبله وان لم يحصل دليل غلبة وجود الماء لقوله تعالى
فلم تجدوا ماء لانه لا يقال ما وجدته الا بعد ما طلبه ونحن لانسلم
هذه القضية الاخيرة لان لفظ وجد وما وجد قد اطلق على الله
سبحانه قال الله تعالى انا وجدناه صابراً وما وجدنا لاكثرهم
من عهد مع استحالة معنى الطلب في حقه تعالى عز وجل قوله
عند غلبة الظن ونحوه فلو اخبر عدل بوجوده وعدل بعدمه
جازله التيمم فتنبه قوله وكذا من شرطه ٨ عجزه اه يشير
بان له شرطاً غير ما ذكر ولذا قيل ان شرطه ستة وعدها
كون التيمم بثلاث اصابع او اكثر وقيل سبعة منها الاسلام
قوله فالخاصل ان شروط التيمم خمسة النية والمسح واستعمال
الصعيد وكونه طاهراً والعذر وهو العجز عن استعمال الماء
حقيقة او حكماً * واما سننه فثمانية الضرب بباطن كفيه

وطرف لا يقال اى لا يطلق
لفظ ما وجد في شئ الا
اذا طلب الماء فامجده فيصح
الاطلاق حينئذ عليه السلام

اي من شرط التيمم
٨ اه
ملا
ملا

واقبالهما

واقبالهما وادبارهما ونفضهما وتفريج اصابعه والتسمية والترتيب
والولاء كذا قيل وكون العجز من شرط التيمم ثابت بقوله تعالى
وان كنتم مرضى يدل بعبارة على ان المرض شرط وبدلالته
على بقية الاعذار فانها اما مثله او فوقه في الجرح فاما فوقه
فلحق بالمرض واما مثله فلحق بالقياس لقوله تعالى ما يريد الله
ليجعل عليكم من حرج كذا في الحاشية قوله اذا خاف
زيادة المرض او ابطاء البرء * انما خصهما لانه لو خاف التلف
جازله التيمم عند الشافعي ايضا ولولم يخف منهما ايضا لا يجوز
له التيمم عندنا وعنده والمقصود بيان محل النزاع بيننا وبينه
ويعرف السبب بما بينه الشارح قوله جنب كلام ابتدائي على
جميع جسده جراحة بكسر الجيم وفتح الراء بالتركية ياره معنائه
قوله اوبه اى يحسده جدرى بضم الجيم وفتح الدال
وتشديد الياء بالتركية جحك ديد كلرى مرض قوله فانه اى
المجروح يتيمم لان للاكثر حكم الكل وله هذا لا يجمع في هذه
الصورة بين غسل العضو الصحيح ومسح الجريح لان الجرح
بضم الجيم وسكون الراء ياره معنائه كثير فكان كان كله جريح
قوله ولا يجب غسل الموضع الذى لا جراحة به اى فيه وان كان
لا يتضرر باستعمال الماء مع التيمم لاجل الجريح كما هو مذهب
الشافعي لئلا يجمع الاصل والخلف لان الطهارة لا تجزى
فالطهارة لاحدهما فلا فائدة في وجود الآخر كذا في الكبير
قوله واكثره اى والحال ان اكثر بدنه صحيح او اكثر اعضاء وضوءه
صحيح قوله ان لم يضره المسح عليه اى على المجروح
مكشوفة بلا حائل قوله يشدها من شدتها بالتركية بغلق

قوله ولو كان الصحيح اى البدن الصحيح والجريح اى البدن
المجروح منساويين في الغسل او الوضوء قوله فلا حوط
وجوب غسل الصحيح ومسح الجريح هذا في الوضوء ولا رواية
في الغسل بضم الغين وصحح في الفيض وغيره التيمم في صورة
الاستواء قوله والجنب كلام ابتدائي الصحيح اى صحيح البدن
قوله او يمرضه من امراض يمرض من باب الافعال اى
يدخله في المرض او يجعله مريضا قوله خلافا لهما لان تحقق
هذه الحالة في المصر نادر فلا يعتبر لندرته ولا في حنيفة رح
ان العجز في المصر قد ثبت في حق الجنب حقيقة فيعتبر كما اذا عدم
الماء في المصر حقيقة حيث يجوز التيمم فيه لان كلام الامام
في تحقق تعسره عليه بعدم قدرته عليه وعلى ثمة * ونقل
عن الفتاوى قال مشايخنا لا يباح التيمم للمقيم في عرف ديارنا
لان اجرة الحمام يعطى بعد الخروج فيمكنه التعلل بعد خروجه
عن الحمام بالعسرة * قال في الكبير اقول فيه تعريض اتلاف مال
الغير وهو انما يباح بشرط الضمان عند ضرورة لا تدفع الابه
ولم توجد هذه الضرورة هنا وفيه تعريض العرض للطعن
باللسان الذي هو اشد من طعن السنن سيما في الزمان الذي غلب
فيه الشح والبخل في باب الخير انتهى * لاشك ان الامر كما قال
التحرير لان في هذا الزمان تموجت السنة الحقد والحسد
وجور اهل الطغيان الذين يتعمدون الافك بمجرد الاوهام
الباطلة من الاعيان القاعدين في مسند الرجال ورؤية امور
الانام فضلا عن اللطف والانعام تسلطوا علينا بانواع الافك
والبهتان الذينهم كانوا في زى اهل العرفان بل كانوا اشد

من جهلاء الزمان وانا الفقير القاصر القاعد في كرب الوحدة
حين تسويدي هذا في تاريخ تسع وثلاثين ومائتين والف
من هجرة من له العز والشرف مستغرق بالحن العظيمة من ايدى
الناس كاني غريق في بحر لجلي يغشاه موج من فوقه موج سحاب
ظلمات بعضها فوق بعض فر من جسدى العقل والعرفان
وبقيت في صف الجهل بلا وجدان انما اشكوبتي وحزني الى
الله الملك المنان وما ذاك الا تذكرة لقصورنا وتنقية لوجودنا
من قبل الرحمن والغرض من اظهار ما قدره الله لنا انما هو
الاعتذار عما وجد فيه من الخطاء والنسيان قال رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم رفع عن امتي الخطاء والنسيان تجاوز
الله عنا وعن جميع الخللان وانعم علينا تفضلا بمرکز دار الجنان
بحرمة نبينا محمد عليه صلوات الرحمن فله در الامام الاعظم
ما ادق نظره وما اسد فكره ولهذا جعل العلماء الفتوى على قوله
في العبادات مطلقا اسكنه الله تعالى في داره النعيم قوله وان كان
الجنب المذكور اى الصحيح الخائف من المرض بالبرد خارج
المصر اى في خارجه قوله او محتطبا من الاحتطاب بالتركية
اودن جمع ايدى فيندرجه فيه الذهاب من قرية الى قرية
بل المقيم في المصر حتى لو كان بينه وبين الماء نحو ميل او اكثر
جازله التيمم فالعبرة للبعد عن الماء لالهذه القبود كذا في الحاشية
قوله صوت اهل الماء اى اذا خرج المقيم للاحتطاب او الحشيش
فان كان في موضع يسمع صوت اهل الماء فهو قريب والا فهو
بعيد وبه اخذ اكثر المشايخ واما في المسافر فبالطريق الاولى
قوله يجوز له التيمم وهو حسن جدا كذا في الكبير قوله لم يعد

عند أبي حنيفة ومحمد * لهما انه لا تكليف بلا قدرة ولا قدرة
بلا علم ولا علم مع النسيان قوله او مقدم اكاف مر كونه
بفتح الهمزة والكاف بالتركية يلاك والعنق بالتركية بوين
والسائق من السوق بالتركية حيواني ارقه دن سورمك وقوله
قائد بالتركية حيواني يولارندن يد يجي يعني ان كان الاناء
في احدهما اي في مؤخر الدابة او مقدمها والحال ان التيمم
قائد بزمامها فانه على الخلاف قوله وان تذكر بعد خروج
الوقت اي تذكر الناسي الماء في رحله وقد تيمم وصلى معه
قوله سواء اي مساو في كون المسئلة خلافية لم يعد عندهما
ويعيد عند أبي يوسف رخ كما لو تذكر في الوقت قوله اجزأه
ما فعل بل اولى بالاجزاء بالنسبة الى مسئلة ما لو وضع الماء في رحله
وهو لا يعلم كما سبق * ثم ان من كان يقرب الماء ولم يعلم به اما في العمران
فلا يجوز تيممه قبل الطلب واما في غيره فان كان عنده
من يسأله ولم يسأله فلا يجوز تيممه ايضا ان سأله بعد الصلاة
فاخبره واما ان سأله ابتداء فلم يخبره ثم بعد التيمم والصلاة
اخبره جاز صلاته فلم يعد كذا في ابن اظه وي نقلنا عن شرح
النقابة واما اذا لم يسأله قبل ولا بعد فالظاهر انه لم يجز تيممه
لانه قادر على استعمال الماء بواسطة السؤال فاذا لم يسأله جاء
التقصير من قبله كذا في ابن اظه وي عنه قوله فعند أبي حنيفة
رخ تجوز اي الصلاة في الوجوه كلها اي سواء كان له
ظن اولا وسواء اعطى بعد الصلاة اولا فالاقسام هنا بالغة
الى سبعة وعشرين صورة كما في الكبير تفصيله قوله لانه لا يلزمه
الطلب من ملك الغير بل لا يجوز لانه ذل وسؤاله صلى الله عليه

وسلم بعض حوايجهم من غيره لا يقاس عليه غيره لانه صلى الله
تعالى عليه وسلم كان اولى بالمؤمنين من انفسهم فيفترض على
المسئول عنه البذل لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا كذلك
غيره قوله فان لم يكن له ثمن اي ثمن يكفي للشراء بمثل القيمة
او بغين يسير بان لم يوجد له ثمن اصيلا او وجد لكن لا يزيد على
حوايجهم او يزيد لكن الزيادة لا يكفي فهي ثلث صور قوله
زيادة بالنصب على الحال او بالرفع على الصفة اي مال زائد
قوله في الزاد بالتركية يول آزيغي قوله بمثل القيمة اي بمقدار
القيمة المتعارف في اقرب المواضع اليه قوله او باعه عطف
على ان باعه اي بغين يسير بالتركية متعارف دن جز ثبحه
زياده ديمك قوله لانه قادر لان القدرة على البذل كالقدرة
على الاصل ٩ قوله لان تلف المال كتلف النفس لانه شقيق
الروح لكن الروح فوقه ولذا قالوا يجب الشراء ولو باضعاف
قيمه احياء لنفسه كذا نقل عن الدر قوله وقدره اي عينوا
الغبين الفاحش في العروض بالزيادة على نصف درهم في العشرة
لكن المفهوم من الفتاوى ومن شرح الهداية ان الغبن
الفاحش في العروض بزيادة نصف درهم على العشرة
وفي الحيوانات بزيادة درهم على العشرة وفي العقار بزيادة درهمين
على العشرة وهكذا يعتبر الغبن الفاحش في البيع والشراء
قال قاضيخان في فتاواه واختلفوا في حد الغالي عن أبي حنيفة
رحمه الله ان كان لا يبيع الا بضعف القيمة فهو غال وقال بعضهم
ما لا يدخل تحت تقويم المقومين فهو غال انتهى قوله لقوله
صلى الله عليه وسلم ماء زمزم شفاء لما شرب له وروى لما شرب منه

٩ كان وجب عليه كفارة
ولم يملك رقة ولكن يملك
قيمه لا يجزيه الكفارة
منه في الحاشية نقلا
عن شرح النقابة

اي لاجله وزيد في بعض الروايات ان شربته تستشفى شفاك
 الله تعالى وان شربته لشبعك اشبعك الله تعالى وان شربته
 لقطع ظمائك قطعه الله تعالى وهي هزيمة جبرائيل وسقيا الله تعالى
 اسمعيل وقد شرب جماعة من العلماء لمطالب فنالوها ويستحب
 ان يقول اللهم انه بلغني عن نبيك محمد صلى الله تعالى عليه وسلم
 انه قال ماء زمزم لما شرب له واني اشربه لتغفر لي وبعضهم
 يذكر ما يريد وزمزم بئر معروفة بالمسجد الحرام والهزيمة
 بفتح الهاء وسكون الزاء المعجمة بمعنى الغزاة ٩ في الارض بالعقب
 كذا في الكوكب المنير وابن آطه وي قوله ينقطع به حق الرجوع
 وهو ان يعطى الموهوب له شيئا الى الواهب عوضا للموهوب
 قوله من آلات الاستقاء مما يمكن اخراج الماء به ولو مند بلا
 قوله قالوا اي ائمتنا الثلاثة * قال في الكبير وينبغي ان يكون
 هذا قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى خاصة * وحاصله ان المحتاج
 الى الطهارة اذا كان مع رفيقه ماء او لم يكن ولكن معه
 آلة ماء فابو حنيفة فيهما قال لا يجب السؤال لان احدهما طلب
 عين والاخر طلب منفعة وهما منهيان بلا ضرورة ملجئة كذا
 في الحاشية قوله انتظر امر من باب افتعل اي قف حتى استقي
 دأبى مثلا وهي نفس متكلم وحده ثم اعطى الدلو اليك ونحو ذلك
 من الوعد فعند ابي حنيفة رح ينتظر اي يتوقف قوله صح عنده
 اي عند ابي حنيفة رح لكونه لا ينتظر مستحبا قوله وان خاف
 فوت الوقت بان الوصلية لان عندهما ثبت القدرة بالاباحة
 في غير الماء كما ثبت القدرة في الماء فلا يجوز التيمم قوله وكذا
 الخلاف في العاري بالتركية جبلاق فعنده ينتظر استحبابا

٩ اي الطعن والضرب

ما لم يخرج الوقت وعندهما ينتظروا بامطلقا قوله الاسور الحمار
 بضم السين وسكون الهمزة بالتركية طعمك وشرايك اكل
 وشربدن باقي قلاني والبغل بالتركية قاتر قوله امه اتان بفتح
 الهمزة بالتركية ديشي حمار جمعي آتن بالفتح والمد وبضم التاء
 او بالضمين بلامد اتن قوله لانه مشكوك في طهوريته
 لاني طهارته فانه طاهر قطعا لا مطهر لغيره لتعارض الأدلة
 في نجاسته وطهارته فلا تزول طهارته اي المشكوك الثابتة له
 قبل ذلك ٨ يقين ولا يزال اي المشكوك الحدث الثابت ييقن
 فيضم اليه التيمم ازالة للحدث ييقن كما في الاصول قوله فيضم
 اليه التيمم اي يجمعهما في صلاة واحدة لا في حالة واحدة
 وهذا الجمع واجب حتى لو تيمم وصلى ثم اراق السور لزمه اعادة التيمم
 والصلاة لاحتمال طهوريته كذا نقل عن الخلاصة قوله لكن
 الافضل ان يبدأ به ويصلي بهما معا خروجا عن خلاف زفر
 رحمه الله فان تقديم الوضوء لازم عنده لان السور ماء واجب
 الاستعمال * ولنا ان المطهر انحصر باحدهما فيفيد الجمع دون
 الترتيب كذا في ابن آطه وي قوله ولو تيمم وصلى ثم توضأ اي
 فاحدث ثم توضأ واما الوضوء قبل الحدث فهو المسئلة
 السابقة بعينه من قبيل الجمع وكذا الحكم في المسئلة الاتية
 قوله ومن لم يجد الاسور الفرس وكذا سور البغل الذي امه
 رمكة ٩ بالفتح ديشي فرس قصراق معنائه ولو كان
 ام البغل بقرة فسوره طاهر وطهور كالخمار الوحشي كذا
 في الحاشية قوله في رواية عنه اي عن ابي حنيفة رح مشكوك
 لتعارض الأدلة في حله وحرمة قوله وهي رواية الحسن عنه

مطلب
 التيمم بسور الحمار والبغل
 وسور الفرس
 اي قبل شرب الحمار

٩ جمعي
 كسر رائله رماك
 وفتح رائله رماك ورمكا
 وارماك ككول

اي عن ابي حنيفة رح مكروه قوله وفي رواية البلخي عنه
اي عن ابي حنيفة رح قوله وفي رواية كتاب اه وهي الصحيحة عنه
اي عن ابي حنيفة رح وهو قولهما انه طاهر مطهر اما عندهما
فلان الفرس ما كول اللحم واما عنده فان حرمة لحمه ليست
لنجاسته بل لكرامته لكونه آلة الجهاد كما في لحم الادمي
فان حرمة لكرامته قوله فان حرمة لحمه اه قيل وقد رجع
اي ابو حنيفة رح الى قولهما قبل موته بثلاثة ايام قوله قال
صلى الله عليه وسلم له ليلة الجن وهي الليلة التي جاءت الجن
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وذهبوا به الى قومهم ليتعلموا
منه الدين وكان معه صلى الله عليه وسلم عبد الله بن مسعود رضي
وفي رواية زيد بن ثابت زواه ابو زيد قال في الكبيران ابا زيد
ليس بمجهول وذكر فيه ما يخرج عن المجهورية قوله
ما في ادائك اه كلمة ما استفهامية والاداة بكسر الهمزة وفتح
الذال الممدودة بالتركية مطره كه سقرده صوقونيلور قوله
تمر طيبة وماء ظهور اخرج ابو داود والترمذي وابن ماجه
وفي رواية الترمذي فتوضأ منه اي من ماء التمرة قوله وهي
الرواية المرجوع اليها اي رجع ابو حنيفة الى قول ابي يوسف رح
وعليها الفتوى لان حديث ليلة الجن وان صح لكنه مكي
واية التيمم مدنية ناسخة لحديث الجن قوله وعن محمد رح يجمع
بينهما احتياطاً لان الآية وان نسخت المكي لكن قيل ليلة الجن
وقعت ايضا في المدينة فلا يقطع بالتسخ فوجب الاحتياط
كذا في الكبير تفصيله قوله الا عصير الغن بفتح العين
وكسر الصاد بالتركية اوزم صوي قوله لا خلاف في عدم اه

فان الوضوء بنبيذ التمر ورد على خلاف القياس فلا يقاس عليه
غيره قوله جنب وجداه كلام ابتدائي اي لو وجد الماء
في داخل المسجد قوله وليس معه اي مع الجنب احد اي
رفيق وغيره يأتيه به اي يأتي الماء من جوف المسجد بالجنب
قوله تيمم اي الجنب للدخول قوله فان لم يصل اي الجنب
الماء بمنع من الموانع يتيمم للصلاة مرة اخرى ولا يصلي مع
الاول قوله لان نية التيمم للصلاة اي للصلاة حقيقة او حكماً
بان نوى عبادة مقصودة يعقل فيها معنى العبادة ولا تصح
بدون الطهارة او نوى مطلق الطهارة قوله ولم ينولها اي
والحال ان الجنب لم ينو للصلاة عند دخول المسجد بل نوى
للدخول فقط قوله ولو كان قد نواه لها اي قد نوى
التيمم للصلاة عند دخول المسجد لم يصح ايضاً قوله بالنظر
الى الصلاة اي الصلاة التي ارادها الجنب لرجاء الوصلة الى
الماء اذا دخله فلذا لم يتحقق العجز عن الماء حينئذ وانما صح
تيممه لدخول المسجد ضرورة اذ لا ماء الا فيه والحال انه لا يجوز
دخوله جنباً فهو عاجز بالنظر الى الدخول فقط قوله ونحوه
اي الجنب والحائض والنفساء قوله الجنب ونحوه اي منقطعة
الحيض والنفساء لقراءة القرآن عطف على قوله لو تيمم قوله
نوى لها صيغة لتيمم اي نوى التيمم للصلاة قوله يعقل فيها
معنى العبادة مجهول اي يوجد ويتبادر فيها اي في تلك القرية
معنى العبادة ولو كانت قرية مقصودة وضع لفظ يعقل موضع
قوله فيما سبق تصح منه حالاً فليأمل قوله المكتوبات ايضاً
اما في صلاة النافلة فظاهر واما في سجدة التلاوة وصلاة الجنائز

لان المراد بالقربة المقصودة ما شرع ابتداء تقربا الى الله تعالى
من غير ان يكون تبعا لامر آخر وهما اى سجدة التلاوة وسجدة
الجنائز كذلك اى شرعنا ابتداء * فان قيل يصح التيمم والصلاة
به بنية الطهارة فقط وهى لبست بعبادة مقصودة قلنا الطهارة
شرعت للصلاة وشرطت لباحثها فكانت نيته انية اباحة الصلاة
كذا في الكبير قوله والصحيح هو الاول اى عدم الجواز
لان التعليم وان كان قربة فليس بمقصود ولو كان مقصودا
لا تجوز الصلاة به ايضا لانه اى التعليم يصح بغير طهارة
قوله لانه بمنزلة نية الطهارة والحاصل ان المفهوم من كلامهم
ان التيمم عند القدرة على استعمال الماء لا يعتبر تيمما واما عند غدرها
فاما ان لا ينوى اصلا بان لا يحضره نية ما او ينوى ما لا يكون
قربة كالخروج من المسجد او يكون قربة لكن لبست بمقصودة
كالاذان او تكون مقصودة لكن لا يعقل فيها معنى العبادة
كتيمم الجنب للقرأة او يعقل لكن لا تصح منه حالا كتيمم الكافر
للصلاة او تصح لكن لا تحتاج الى الطهارة كتيمم المحدث للقرأة
فهذه المذكورات لا تصح الصلاة بها واما ان نوى مطلق التيمم
او مطلق الطهارة او قربة مقصودة يعقل فيها معنى العبادة
وتصح منه حالا وتحتاج الى الطهارة كسجدة التلاوة من المسلم
او نوى صلاة بعينها كصلاة الفجر او نوعها كصلاة
النافلة او جنسها كصلاة مطلقة تصح بكل اى
بنية كل واحد من هذه المذكورات المذكورات ٩ هذا
كذا في ابن آطه وى قوله في رحله بالتركية يوك
معنا سنده ماء وهو اى والحال انه لا يعلم به اى بوجود الماء

٩ فاعل تصح اى الصلاة
المذكورة وانسجدة
وغبرها

في رحله * واما مسألة العارى من عرى يعرى عريا من الباب
الرابع وكذا العريان بضم العين المهملة وسكون الراء بالتركية
جبلق اولان كسسه فعلى الخلاف السابق قوله في رواية
لا يجوز لزيادة تقصيره وغفلته قوله وفي رواية عنه اى
عن ابى يوسف يجوز لعدم تقدم علمه به قوله ولو كفر عن اليمين
بالصوم اى ولو صام ثلثة ايام لكفارة اليمين والحال ان في ملك
الصائم رقيقا يصح الاعتاق به عن الكفارة او في ملكه ثيابا
يكفى لكسوة عشرة مساكين او في ملكه طعاما يكفى لاطعام عشرة
فنسيه كله قوله فالصحيح انه لا يجوز وقيل انه على الخلاف
المذكور في الماء لكنه غير صحيح فالصحيح في التوب والكفارة
عدم الجواز اتفاقا بخلاف الماء فانه على الخلاف بينهما وبين
ابى يوسف قوله انما تجزئ عند عدم كون احد الخ اى عدم
وجود واحد من الرقبة والكسوة والطعام قوله وقد وجد
اى وجد شئ منها في ملكه وقت الصيام لان النسيان لا يوجب
عدم الوجود في الملك فان وجود المال في الملك يجتمع مع النسيان
بخلاف وجود الماء في التيمم فان الوجود ٩ فيه عبارة عن القدرة
على استعمال الماء وهى لا تجتمع مع النسيان كذا في ابن آطه وى
قوله باكل الطهارتين كراغب الجماعة يؤخرها استحبابا
الى آخر الوقت ليؤدى الصلاة بافضل الامرين وهو الاداء
بالجماعة او منفردا والرجاء هنا بمعنى الظن القوي قوله وصلى
جازاى التيمم لانه اداها بحسب قدرته الموجودة عند انعقاد
سببها وهو ما اتصل به الاداء قوله في وقت مكروه فيكون
في اداء الصلاة فيه خلل ونقصان والصلاة بالتيمم عند عدم الماء

مطلب
مسئلة العارى

٩ اى وجود الماء في التيمم

لاخلال فيها ولا نقصان قوله خلافا للشافعي بناء على
ان التيمم طهارة ضرورية عنده ومطلقة عندنا * لنا التراب
طهور حال عدم الماء بالحديث الصحيح وهو قوله عليه السلام
الصعيد الطيب طهور المسلم وفي رواية وضوء المسلم ٩ قوله وكذا
يجوز اي التيمم لفرضين او اكثر عندنا فروضا او نوافل او مختلطة
كالوضوء خلافا للشافعي ومالك واحد * قال الشافعي ومالك
لا يجمع بين فرضين بتيمم واحد وقال احمد اذا تيمم صلى الصلاة
التي حضر وقتها والفوائت والتطوع الى ان يدخل وقت صلاة
آخر * لنا قوله صلى الله عليه وسلم الصعيد الطيب وضوء المسلم
ولو الى عشر حجج ما لم يجد الماء والمذهب ان التيمم يرفع الحدث
الى وجود الماء كذا في الحاشية قوله اودائه اورفيق القافلة
سواء كان الخوف حالا او ما لا وكذا لو كان يحتاج الى الماء
للعجين او لازالة النجس دون المرقعة كذا في ابن ابي عمير قوله
ولو كلبا اي يخاف على كلبه العطش ان يستعمل الماء الذي
معه قوله يجوز له التيمم لان الماء مشغول بحاجته والمشغول
بحاجته كالمعدوم لان الحرج مدفوع قوله فانه لا يعيد بالاتفاق
اما عند ابي يوسف فظاهر واما عندهما فان الاعتداء غالب
في الصحراء فالامر بالاعادة يؤدي الى الحرج قوله في موضع
نظيف بالتركية ياكير قوله فيفهم منه وفاق ابي يوسف
للامامين على الاعادة * قال في الحاشية ولعل فيه روايتان
عن ابي يوسف فاخذ المبسوط احديهما والخلاصة
الآخري انتهى قوله والاسير كلام ابتدائي اي المسلم الاسير
في ديار الكفار قوله ثم يعيد اذا قدره كذا في الخلاصة وفي فتاوى

٩ واذا كان التراب طهورا
تبقى طهارته الى وجود ما
يزيلها كطهارة الماء
ولا شك ان كل خلف يعمل
ولا اصل عند عدمه
عمل الاصل بالصوم عند
الكسوف والكسوة
عدم الرقبة والكسوة
والطعام كذا في الكبير

قاضيجان وهو يفيد الاتفاق ويشكل عدم الاعادة على المحبوس
في الصحراء حيث كان السبب غلبة الاعتداء فان غلبة الاعتداء
على الاسير في ايدي الكفار اظهر وزوم الحرج اشد * قال في الحاشية
ولعل الفرق في الاول منع من الوضوء ولم يمنع من الصلاة فصلى
بركوع وسجود وفي الثاني منع منهما فصلى بإيماء والله تعالى
اعلم انتهى قوله ولو منع المحبوس من التيمم ايضا اي كما منع
من الطهارة بالماء والمحبوس لبس بقيد احترازي فان فاقد
الماء والتراب الطهورين والمريض العاجز عنهما كذلك كذا
نقل عن الدر قوله ولا يصلي بلا طهارة لان الصلاة بلا طهارة
معصية لم تجح بحال من الاحوال قوله وقالا يصلي اي يتشبه
بالمصلين في ركع وسجودان وجد مكانا يابس والايومي وجوبا
ثم يعيد كالصوم وبه يفتي واليه رجع الامام كذا نقل عن الفيض
قوله واجمعوا اي الفقهاء على ان المشي اه وهو يمشي اي حال
كونه يمشي قوله وكذا الساجح من السبح بالتركية صوده
يوزمك قوله وهو يسبح اي حال كونه يسبح قوله لان العمل
الكثير اه فلا تصح الصلاة مع كل واحد منها بخلاف المشي
للو وضوء بعد سبق الحدث لانه متحرم ٩ لامصل حتى لو ادى شيئا
من الاركان حال كونه يمشي فسدت فالمشي في الصلاة اذا كان
لمصلحة الصلاة ينال في الاداء لا التحريم فالمشي بدون السبق
ينال في التحريم ايضا اي كما ينال في الاداء قوله وهو قول مالك
والشافعي واحد لقوله تعالى فرجا لا اوركنا اي مشاة قلنا
الرجال ضد الركبان فكانوا اعم من المشاة والقيام واريد بهم القيام
بقول ابن عمر رضي الله عنه صلوا رجلا لا قياما على اقدامهم

٩ باحسان التكبير

فلا آية لا باحة صلاة الراكب فقط * وفيه نظر لان الرجال عام شامل للمشاة والقيام فلا يجوز تخصيص العام بخبر الواحد عندنا كذا في الكبير قوله بخلاف المنهزم اسم الفاعل من الانهزام بالتركية محاربة ده بوز ولوب فرار ايتك قوله اذا كان مطلوبو باي اذا كان المصلي ٤ فارا عن العدو والحال ان العدو يطلبه ٩ يصلي بالايام في الاحوال الثلث وان كان المصلي طالبا للعد ولا يجوز لفقد الضرورة قوله اي لمرض اشارة الى انه عطف على قوله خوف وكذا قوله او طين قوله لان هذه العوارض سماوية ولاعادة فيها لان المنع عن الركوع والسجود من صاحب الحق من غير اختيار من المخلوق وهو لا يكلف نفسا الا وسعها قوله لعدم القدرة على القيام بسبب القيد في العنق او في الرجل ٨ قوله يعيد اذا خلاص لان المنع عن القيام ليس من صاحب الحق الذي هو الله تعالى بل من جهة الخلق قوله ويجوز التيمم كلام ابتدائي اي يجوز عندهما بكل ما كان من جنس الارض * والضابط فيه عن المحيط وكل ما ينطبع ويلين بالنار او يحترق بها فليس من جنس الارض لان من طبع الارض ان لا يحترق بالنار ولا تلين بها قوله بجميع انواعه حتى العقيق بفتح العين وكسر القاف ومده بالتركية يوزك قاشي اولان معروف طاش كه يمن ديارنده اولور والزر جرد بالفتحين وسكون الراء جواهر نوعندن قيتلور بيشل طاشدر واما التؤلؤ فليس من انواع الحجر لانه خرد حيوان البحر وليست من الارض فلا يجوز التيمم بها مدقوقا كان اولا واخره بضم الخاء المعجمة وسكون الراء بالتركية نجس عذره معنائه

٤ المنهزم
٥ من ورثة

١ مثلا
٢ طلب
٣ ما يجوز به التيمم من جنس الارض والتراب والغبار والرمال والحجر بانواعه

واما المرجان فنقل عن الدراية انه من انواع الحجر فيجوز به التيمم ونقل عن الدر انه لا يجوز به لشبهه بالنبات لكونه اشجارا نباتية في قعر البحر كذا في ابن اظهوى قوله والزرنيخ بكسر الراء والنون وسكون الراء المهملة والياء والزرنيق بكسر الراء المعجمة معرب من الزرنج بالتركية خرزمه كه ايكبسي دخی اوج نوع اولور اجر اصفر اسود اولور قوله اي الاثمد بكسر الهمزة وسكون الشاء بالتركية سورمه طاشي كه كوزه چكيلوز قوله والنورة ٩ بالضم اي السكس بكسر الكاف وسكون اللام بالتركية كرج كه انوكله يابي يارلر قوله والمغرة بفتح الميم وسكون الغين المعجمة وفتحها بالتركية آشي ديدكلري قزبل بالحق طين اجر معنائه جمعي مغرات كلور قوله من انواع التربة جمع تراب وتربة بضم التاء فيهما قوله الا بالتراب والرمال بفتح الراء وسكون الميم بالتركية قوم وقايره ديرلر ولا يجوز بغيرهما عند ابي يوسف رحمه الله قوله يجوز حتى بالعشب بفتح العين وضما بالتركية ياش اوتيه ديرلر قروسنه حشيش ديرلر واللمج بفتح التاء المثلث وسكون اللام بالتركية قار كه كوكدن يغار قوله ولا يجوز اي التيمم عندنا بما ليس من جنس الارض كالذهب والفضة والحديد بالتركية دمر والرصاص بفتح الراء فلاي معنائه والصفر بضم الصاد وسكون الفاء بالتركية طونج والحناس بضم النون بالتركية باقر كه كرك قزبل وكرك صارو قوله مما ينطبع ويلين بالنار اي يذوب بالنار كالفضة قوله وكالحنطة بالتركية يغداي وسائر الحبوب جمع حبوب بالضمين وهي جمع حب بفتح الحاء بالتركية دانه وتحومه ديرلر قوله والاطعمة جمع طعام وهو

٥ وفي الاختيار النورة بالضم
٦ خرزومه كرج ابيه
٧ زرنجيدن ايدرلر ودخی
٨ آخيو طاشي كه كوكب
٩ الارض ديرلر

ما يؤكل من انواع المأكولات ههنا سواء كانت فواكه او غيرها
 قوله مما يترمد بالنار اي مما يكون رمادا اذا احترق بالنار كالخشب
 لان التيمم بالرماد غير جائز قوله وان كان على هذه الاشياء
 غبار يضم الغين المعجمة وفتح الباء بالتركية توزه ديرل يجوز التيمم
 بغبارها عند ابى حنيفة رح اه وفي اخدى الروايتين عن محمد رح
 وهى رواية غير مشهورة قوله لا يجوز بالغبار لانه لبس بصعيد
 واجيب بانه تراب رقيق وهو صعيد قوله مجرد المس اي وضع
 اليد بنية التيمم على الارض قوله ولا يشترطان اي ابو حنيفة
 ومحمد رح علوق شئ اي تعلق شئ من التراب واتصاله بكفه
 قوله على صخرة ملبساء بالتركية دوز طاش قوله او على
 ارض ندية بتخفيف الباء لا بالتشديد بالتركية ياش يروجه
 يقال ارض ندى اي ذات بلل قوله ولم يعلق بيده اي لم يتعلق
 ولم يتصل بيده شئ من الغبار من علق يعلق من الباب الرابع
 علوقا قوله خلافا لابي يوسف رح وكذا محمد في الرواية الاخرى
 لهما ان لفظ من في قوله تعالى في سورة المائدة فامسحوا بوجوهكم
 وايديكم منه للتيمم فلا بد من تعلق شئ من الارض
 ولا بى حنيفة ومحمد رح في رواية انها لا ابتداء ولان المراد
 بالصعيد في الآية وجه الارض ترابا كان او غيره فلا حاجة
 الى تعلق شئ باليد من جنس الارض قوله وبين الذهب
 والفضة حيث جاز التيمم على الصخرة وان لم يتعلق باليد شئ
 ولم يحز عليهما قوله والحال ان كلا المذكورين اه اعتبر
 الذهب والفضة شيئا واحدا لا اتحادهما في عدم جواز التيمم
 بهما قوله خلقا في الارض مجهولا وجملة خير قوله وهما

قوله هو ان الذهب اه جواب اما راجع الى الفرق اي فهو
 ان الذهب والفضة يدوبان من ذاب يدوب ذوبا بالتركية
 اريمت * وهذا الفرق الذي بينه المص لا يفيد الا ان لو كان
 التراب هو الاصل في التيمم والصخرة مقبسا عليه وليس كذلك
 بل الصخرة اصل ايضا اشمول الآية لها فان الكل داخل
 تحت مفهوم الصعيد * قال في الحاشية ولعل مراد المص ان
 الذهب مثلا يدوب ويلين فلا يدخل تحت مفهوم الصعيد
 لان طبع الارض ان لا يلين ولا يترق كسابق من المحيط واما
 الصخرة فلا تلين ولا يترق فدخلت تحت مفهوم الصعيد
 كدخول التراب فيه فيؤل الى ما ذكره في الشرح من الفرق
 الصحيح قوله حتى لو حلف لا يجلس على الارض بان يقول
 والله لا اجلس على الارض قوله يحث في يمينه فيجب الكفارة
 قوله لا يحث في يمينه فلا يجب الكفارة فثبت ان الصعيد
 لا ينال لهما قوله واما التيمم بالاجر بفتح الهزة ومدها
 وضم الجيم وتشديد الزاء بالتركية كره مدكه انوك ايله
 بنا يبارل قوله فعند ابى حنيفة رح يجوز مطلقا مدقوقا كان
 اولاه وان شوى مجهول اي طبخ وتصلب قوله يجوز التيمم به
 اي بالاجر ان كان الاجر مدقوقا قوله والا فلا اي وان لم يكن
 الاجر مدقوقا فلا يجوز به التيمم عند محمد رح قوله وهذا اي
 جواز التيمم بالاجر المدقوق مبنى على الرواية المشهورة عن محمد
 رح في عدم جواز التيمم بالحجر الذي لا غبار عليه قوله بالطبخ اه
 اي بسبب الطبخ بالتركية بشمك قوله فاعطى بصيغة المجهول
 اي الاجر حكمه اي حكم الحجر قوله فان كان اي الاجر مدقوقا قوله

يجوز اى التيم به قوله والا اى وان لم يكن مدقوقا ولم يكن عليه غبار
 فلا يجوز به التيم قوله اى بغبار غير ثوبه اشارة الى انه عطف
 على الثوب لا على الغبار قوله كالحصير واللبد ٩ بالتركية كحه كه
 يوكدن اولور والبساط بكسر الباء يره يازوب دوشنيلن شيلر
 قوله اوهبت الريح عطف على قوله تيم وهبوب الريح بالتركية
 روزكار اسمك فائز اى فاجأ بالغبار قوله فسحبه بنية التيم
 جاز تيمه عندهما بل لو ادخل رأسه وذراعيه في موضع الغبار
 او انهدم حائط فرك رأسه وذراعيه بنية التيم جاز لان الشرط
 وجود الفعل منه كذا في ابن آطه وى قوله عند ابى حنيفة ومحمد
 في احدى الروايتين عنه كما مر سواء وجد التيم ترابا آخر
 او لم يجد لان الغبار تراب رقيق قوله فاستحال اى تحول بان تبدل
 ملحا بكسر الميم وسكون اللام بالتركية طوز كه طعمه قنزل قوله
 وهى ارض ذات تر بفتح النون وتشديد الراء المعجمة بالتركية
 صوصيران يرواصل السجدة بفتح السين والباء وبكسرهما
 بالتركية جوراق وجوراقلى بدر كه اوت بتمز * قال صاحب الخلاصة
 ولو تيم بارض سجدة ان كانت منعقدة ٤ من التراب يجوز عندهما
 خلافا لابي يوسف انتهى قوله مسافر اصابه اى ان اصابه
 مطر قوله جافا اى مجفوقا ولا حرا عطف على قوله ترابا
 ولاماء عطف على القريب او البعيد قوله ويفر كه من التفريك
 بالتركية اوه له مك قوله وفيه خلاف ابي يوسف نقل عن
 الولوالجية وان ذهب الوقت قبل ان يجفف الثوب لا يتيم
 بالطين لكن مشايخنا قالوا هذا قول ابي يوسف فان عنده لا يتيم
 الا بالتراب والرمل واما عند ابى حنيفة ان خاف ذهاب الوقت

٩ بكسر اللام وسكون
 الباء الموحدة

بمعنى بعيد من التراب
 وبمعنى باسمه

يتيم بالطين وان لم يخف ذهابه فلا يتيم كذا في الكبير قوله
 وكذا اى كما جاز التيم بالحجر ونحوه يجوز التيم بالحص بالتركية
 كراج والكيزان بكسر الكاف ومده وكذا الا كواز بفتح الهمة
 والواو والكوز بكسر الكاف وفتح الواو كله جمع كوز بضم الكاف
 بالتركي باردق كه آدن صوايچلور كعيدان واعواد وعود كله
 جمع عود بضم العين قوله والجباب بكسر الجيم وفتح الباء
 وجيبة بكسر الجيم وفتحى البائين الموحدين جمع جب
 بضم الجيم وتشديد الباء بالتركية كوب وقبو كه ايچى اورله مش
 اوله قوله والغضارة بفتح الغين المعجمة وهو ما يعمل بالطين
 من السكرارج ونحوها بالتركية طبراق خناق قوله اذا لم تطل
 اى الغضارة مجهول من الطلى بفتح الطاء وسكون اللام
 من الباب الثانى بالتركية دواي برنسنديه سورمك تقول طلبته
 بالدهن والآنك بمد الهمة وضم النون قرشون معنائه قوله
 والحيطان بكسر الحاء ومده جمع حائط بمعنى الجدار عطف
 على الغضارة واصله حوطان فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما
 قبلها مأخوذة من الحوط قوله وما لبس مطلبابه اى
 بالآنك جاز حتى لو كان بطنها مطليا وظهرها غير مطلى جاز
 التيم على ظهرها دون بطنها كذا في فتاوى قاضى خان قوله
 الا اذا كان اه الاستثناء مفرغ اى لا يجوز التيم بالغضارة المطلى
 في وقت من الاوقات الا وقت كون الغبار عليه قوله ولو تيم
 بالحزف بالخاء والراء المعجنتين المفتوحتين بالتركية طبراق دسى
 والفخار بفتح الفاء وتشديد الخاء بمعنى الخزف خناق وجولمك
 وهر طبراقدن ياييلوب بشن شيلر قوله كالفحم بفتح الفاء

وسكون الحاء بالتركية كرمز قوله وان لم يكن عليه اي عا
 الحرف قوله شيء منها اي من الادوية فهو اي الحرف كالحرف
 المطلي * قال في الكبير وكان ينبغي ان تعتبر الغلبة اي غالبية
 الادوية لكن لم يعتبروها لانه لما خلط الدواء مع الطين خرج
 عن كونه من جنس الارض من كل وجه قوله وان كان الرماد
 غالباً لا يجوز * قال في الخانية والا لا * قيل ومنه يعلم حكم المساوي
 وهو عدم الجواز فلو قال ٩ والا لا لكان اخضر واوفر قوله وقيد
 بها اي بالشمس اه حتى لو جف في الظل بالريح او بالنار فالحكم
 واحد قوله المحكم بطهارتها اي بطهارة الارض المحفوفة
 بعد اتجس لما روى ابن ابي شيبة عن ابي قلابة انه قال زكوة
 الارض ينسها وروى عبد الرزاق عنه جفوف الارض ظهورها
 ورفع الاول صاحب الهداية وغيره وذكر في المبسوط ايمانها
 جفت فقد زكت حديثنا والله اعلم بذلك كذا في الكبير
 قوله منها اي من الارض التجمعة بعد الجف * قيل لان اشتراط
 طهارة الصعيد ثبت بنص الكتاب فلا تأدي بما ثبت
 بخبر الواحد قوله وروى رواية نادرة رواها
 ابن كاس انه اي التيم يجوز على الارض التي طهرت بالجفاف
 قوله بعينه اي ان ضرب يديه على موضع ضربه الاول ٨ يديه
 جاز قوله وان تيم مبتدأ خبره قوله سواء اي صفة التيم للجنب
 ومنقطعة الخيض والنفس ولمن عليه الوضوء واحدة لما في الصحيحين
 اي البخاري والمسلم من حديث غار بن ياسر قال بعني رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في حاجة فاجتبت فلم اجد الماء فمرغت
 في الصعيد كما تمرغ الدابة ثم اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم

٩ اي المحسن

٩ اي الحديث الاول الى
 النبي عليه السلام

٩ اي التيم الاول فيه

فذكرت ذلك له فقال عليه السلام انما يكفيك ان تفعل بيديك
 هكذا ثم ضرب يديه الارض ضربة واحدة ثم مسح الشمال
 على اليمن ونظاها ركفه ووجهه وعلى هذا الحكم انعقد الاجماع
 كذا في الكبير * وجه التسمية بالصحيحين انهما اصح الكتب
 بعد القرآن وان احصهما هو البخاري في المختار * وجلة ما في البخاري
 من الاحاديث الشريفة سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون
 حديثاً وفي مسلم باسقاط المقرر نحو اربعة آلاف * وفي بعض
 شروح المصاييح روى ان الشيخ محمد البخاري والشيخ
 ابالحسين مسلم القشيري جمعا الاحاديث اوراقاً ووجاء الى
 مدينته النبي صلى الله عليه وسلم واخلاصا العبادة لله تعالى
 اربعين يوماً وتضرعوا الى الله تعالى واستمدوا من روح النبي
 صلى الله عليه وسلم ان يبين لهما الاحاديث الموضوعة والصحيحة
 فغلب عليهما النوم فلما انتبها وجدوا الاحاديث الصحيحة باقية
 والموضوعة ممحاة عن الاوراق وجمعا الصحيحين في التكاوين
 وسماهما بالصحيحين كذا في الوسيلة نقلاً عن مطالع الروشن
 قوله لانه اي المصلي اداهها اي الصلاة بالقدرة الموجودة له
 قوله عند انعقاد سببها اي سبب الصلاة وهو دخول الوقت
 فسقط الصلاة عن المصلي اصلاً لانه اتى بما كلف به كمن كفر
 بالصوم لفقره ثم ايسر حاله وامثال ذلك كذا في الكبير قوله
 خلافا للشافعي اي لا يجوز لانه يتيم مع عدم شرطه فلما
 مخاطب بالصلاة عاجز عن الوضوء فيجوز تيممه لضرورة خوف
 الفوت وقد حدث دارقطني بسنده عن عمر انه اتى بجساسة
 وهو على غير وضوء فتيمم ثم صلى عليها كذا في الكبير قوله

مطلب
 وجه تسمية البخاري
 والمسلم بالصحيحين
 ٩ بالمكرر ومحدث المكر
 نحو اربعة آلاف

لان الولي وغيره في ذلك اى في خوف الفوت سواء من خاف
 الفوت يتيم وليا كان او غيره ومن لا يخافه فلا يتيم ايضا * ثم
 المراد بالفوات فوات كل تكبيراتها اى الجنازة * والمحدث والجنب
 والحائض سواء فيما ذكر كذا نقل ابن اطه وى عن الدر قوله
 في صلاة العيد متعلق باحدث لا بشرع * فان قلت جنب
 او محدث لم يشرع في صلاة العيد لو خاف فوت العيد ان اغتسل
 او توضأ هل يتيم ام لا قلت يتيم لانه عادم الماء حكما كذا نقل
 عن الدراية قوله لانه امن من الفوات مادام الوقت باقيا قوله
 وله اى لابي حنيفة رح ان الخوف باق يعنى ان الامن من الفوت
 غير مسلم لانه يوم ازدحام وكثرة فيغلب على ظنه اعتراء عارض
 يفسد عليه صلاته ثم هو لا يدرك صلاة العيد فتفوت لالى خلف
 قوله يجوز له البناء بالتيمم بالاتفاق لانه متى وجد القدرة
 فسدت صلاته لانه يكون واجدا للماء كذا في الحاشية قوله
 وكذا اذا خاف خروج الوقت لتوضأ بعد ما شرع في صلاة
 العيد يتيم بلا خلاف وهذا الحكم مشترك بين الامام والمقتدى
 كذا نقل عن الدراية ٩ قوله لانها اى صلاة العيد تبطل اه
 كالجمعة فيتحقق الفوت قوله ولا يقضى بعده اى بعد خروج
 وقت العيد اى اذا كان وقت الزوال قوله والجمعة لا يتيم
 عندنا وما عدا صلاة الجنازة الخ ويلحق بهما صلاة الكسوف
 والسنن الرواتب ولو سنة فجر خاف فوتها وحدها كذا نقل
 عن الدر والسائر هي الصلوات الخمس والجمعة والوتر قوله
 وقال زفر يتيم ولا يتوضأ لان التيمم انما شرع لتحصيل الصلاة
 في وقتها فلم يلزمه قولهم ان الفوات الى خلف كلا فوات

١ والمراد بالان صلاة العيد
 لو فات لا الى خلف
 كصلاة الجنازة فالى مقام
 خاف فيه هذا الفوت يتيم
 وى مقام لا يتيم فيه هذا
 الفوت لا يتيم هذا كذا
 في الحاشية

لان الخلف يصير قضاء بعد الوقت ولا دليل على ان القضاء
 اولى من الاداء بالتيمم * قوله وقد قال مشايخنا انه يعتبر الوقت
 يعنى ان الوقت يجب اعتباره ومحافظته حتى ان الخلوات اعتبره
 وحافظه في جواز الايماء مع ان الايماء خلف الركوع والسجود
 الفرصين فاعتبار الوقت في جواز التيمم الذى هو خلف عن
 الوسيلة التى هى الطهارة بالماء اولى * فالاحوط ان يصلى بالتيمم
 في الوقت ويحافظ الوقت ثم يتوضأ ويعيد ليخرج عن
 العهدة التى هو شغل ذمته بتلك الصلاة لكن الشارح ذكر
 العهدة بالثنية * ولعله نظر الى صلاته في الوقت بالتيمم وبالوضوء
 بعد خروجه اذا لم يخرج بالتيمم يخرج بالتوضئ عند اعادته
 وان خرج بالاول كان الثانى نفلا مشروعا او مكروها فليتأمل كذا
 في ابن اطه وى وكذا الاختياط في الجمعة بان يصلى بالتيمم ثم الظهر
 بالوضوء قوله حقيقة بان لم يقدر على استعماله ولو وجد الماء
 او حكما بان لم يجد الماء فهما قيدان للعجز لا للاستعمال * قال
 في الشرعة ويتيمم لذكر الله تعالى ولكل خير ورد السلام
 ونحوه * وذكر شارحه او يتيمم ايضا لمثل ذلك المذكور كس
 المحصف وقرأ القرآن منه او عن ظهر القلب وزيارة القبر
 ودفن الميت والاذان والاقامة والدخول في المسجد او خروجه
 ولو عند وجود الماء صرح به في شرح النقاية نفلا عن المحيط
 انتهى * فبشير هذا الكلام الى ان التيمم لتلك الاشياء التسعة بنية
 القرية عبادة كيف وان المباحات كالاكل والشرب والنوم بحسن
 النية يكون عبادة يشاب عليه فهذه المذكورات اولى فليتأمل
 والله اعلم بحقيقة الحال قوله فروع لتيمم اى رجل مع وجود

مطلب
 الفوت

الماء لجنازة خاف فوتها قوله ثم حضرت اخرى اى جنازة اخرى قوله وهو اى والحال انه يخاف فوتها اذ لو لم يخف الفوت لزمه الوضوء اتفاقاً قوله لا يلزمه إعادة التيمم لكونه عاجزاً كما فى الاولى * قيل قال فى شرح التنوير وبه يفتى قوله خلافاً لمحمد لان الضرورة الاولى تمت وهذه ضرورة اخرى فيحدد لها التيمم قوله اى يجوز له ان يبطأ اه من الوطى بمعنى الجماع اصله وطقى يوطأ من الباب الرابع فاسقط الواو لوقوعها بين ياء وحرف حلق فبقى يبطأ * دلت هذه المسئلة على ان الزوجة او الجارية لبس لها ان تمنع زوجها عن الوطى بعدم الماء قوله فكذا بسبب الجنابة اى يجوز له ان يباشر بسبب الجنابة ايضا بوطى زوجته او جاريته لا لتحاد عليهما قوله وينقض التيمم اه لانه خلف الوضوء فحينئذ ينقض الاصل ينقض الخلف بطريق الاولى قوله جازله التيمم بدون استعماله اى استعمال الماء الغير الكافى خلافاً للشافعى واحد فان عندهما لا يجوز له التيمم حتى يستعمل ذلك الماء الغير الكافى فيكون عادماً للماء فان لفظ ماء فى الآية نكرة فى سياق النفي فيعم الكافى وغيره وقال علماؤنا اجراء ماء على عمومه غير ممكن فان وجود ماء نجس او وجود ماء يحتاج اليه واولد ابته غير مراد بالاجماع فيراد به اخص الخصوص فكون الماء الموجود كافياً مراد بالاجماع فسقط غيره قوله وان رآه فى خلال الصلاة فسدت هذا مندرج فى العموم السابق * ولعله خص بالذكر اشارة الى رد الائمة الثلاثة فانهم قالوا لا ينقض تيممه ولا تفسد صلاته * ولما قوله صلى الله عليه وسلم الصعيد الطيب طهور المسلم وان لم يجد الماء عشر

عن استعمال الماء حكمها
وهذا المعنى باقى بالنظر الى
الجنازة الاخرى

سنتين فاذا وجدته فليمسه بشرته وهو حجة عليهم ٩ قوله غير موجودة لان السور مشكوك فى طهوريته فلا يلزم التوضي به فلا ينقض تيممه فلا تفسد صلاته قوله ويصلها بالجزم معطوف على مدخول لم اى وما لم يصل الصلاة قوله يحصل متعلق بالتوضي والصلاة المنفيين قوله لان عنده ٤ يلزم التوضي به ٣ فبرؤيته لا ينقض تيممه فتفسد صلاته عند ابي حنيفة رحمه الله فى هذه الصورة قوله وبه يفتى لان للامام روايتين فى التبيذ اما فى الرواية المرجوع عنها فان الوضوء بتبيذ التمر لازم اذا لم يجد غيره واما الرواية التى رجع الى قول ابي يوسف فانه يقيم ولا يتوضأ بالتبيذ فلا تفسد صلاته ولا يعيدها فالمدكور هنا الرواية الاولى قوله ولورأى سرايا بالفتح بالتركية يوسا ريق كه ايام صيفك نصف نه سارنده اوزاقدن صوكي كورنن شى كه آنى يوسا ريق ديرر قوله فظن اى غلب على ظنه انه ماء فشى نحوه اى الى جانب السراب فى الصلاة فان الظن المجرد قد يلحق بالشك كما سيصرح به الشارح قوله سواء جاوز موضع سجوده اولا وسواء مشى يمنة او يسرة او غيرهما لان مناط الفساد هو قصد القطع بمشيه وقد وجد فى كل حال قوله فانه لا يقطع فاراد ان انه سراب لا يقطع بطريق الاولى فقطعه فى صورتين حرام فلو قطع فان كان ما رآه ماء توضأ وقضى وتاب وان سرايا قضى وتاب لاجل القطع الحرام ولا يعيد التيمم فى رؤية السراب واما ان لم يمش ومضى عليها فلم يفسد وبس عليه شى سوى انه لم يعمل بغالب ظنه وقد اصاب لان التيمم الاول لم ينقض بمجرد القطع الحرام قوله والاصل الخ ناظر الى قوله وان شك

فى قوله بعدم الانتقاض
اذا وجدته فى خلال الصلاة
لان اطلاق الامر بامس
الماء البشرية عند وجدانه
فى الحديث يقتضى انتقاض
طهارته فى الحال
٤ اى عند ابي حنيفة
٣ اى بتبيذ التيمم
لا اى برؤية التيمم الماء ينقض
تيممه عقوب رؤيته

انه اه وقوله وانه لا يعتبر اه ناظر الى قوله و كذا يجب
 الاعادة اه قوله لان الظاهر انه لم يوضع للرضوء اى للظاهرة
 وهذا التفسير اولى ليشمل الغسل والاستنجاء والعمل بالظاهر
 واجب اذا لم يعارضه دليل قوله والاوى ان يعتبر في ذلك العرف
 اى ما تعارفه الناس فيما بينهم اشار الى ان الاوى تقديم دلالة العرف
 على دلالة الكثرة والقلّة * وانما قال والاوى اذ يمكن ان يكون
 الاستدلال بالكثرة مبني على العرف قوله حتى او تعورف مجهول
 تعارف كخاصم وخصوص قلبت الالف واوا في مجهوله قوله
 شربا او غيره بالحركات الثلاث في الشين من الباب الرابع
 وقرئ فشاربون شرب الهم بالوجه الثلثة كذا في الصحاح
 اى سواء شربوا او توضؤوا او اغتسلوا وتعاودوا بينهم ينتقض
 تيممه قوله بالشرب فقط لا اى لا ينتقض تيممه قوله لا ينتقض
 تيممه في الحاليين ٩ اتفاقا في رواية عن ابي حنيفة رح لكونه
 غير واجد للماء وغير قادر على استعماله قوله وفي رواية عن ابي حنيفة
 رح * وفي الكبير هذه الرواية في النوم فقط حال المرور واعمل
 لهذا خص المص النوم بالذكريم مع دخوله في المرور بغير علم
 وظاهر عبارة الشرح ان الرواية في المسئلتين معا وهي التي
 مشى عليها صاحب الهداية وكثيرون ان النائم ينتقض تيممه
 لان المانع جاء فيه من قبل العباد فكان قادرا تقديرا * لكن الاول
 اولى كذا في الكبير قوله اما خوف عدو متعلق بلم بدون
 ملاحظة عطف قوله ولا على الوضوء قوله او خوف سبع
 افتح السين وضم الباء من الباب الثالث بالتركية بهامدن
 وطبور دن يرتجى وپاره ليحي حيوانه ديرل و بسكون الباء يرتقى

٩ اى في حال عدم العلم
 وفي حال النوم وقت مروره
 بالباء

وپاره لمق معنائه قوله او نحو ذلك كما اذا كانت دابته جوحا
 لا يقدر ان يركبها او كان شيخا ضعيفا وليس عنده من يعينه
 في وضوءه والجوح بفتح الجيم وضم الميم بالتركية شول آت كه
 باشي سرت وقائي صاحبه طور و ويرميه چامش ديمك قوله
 لمرض متعلق بلا يقدر وقوله وعدم بالواو لا باو كما وقع في بعض
 النسخ فلا ينتقض تيممه والا ينتقض قوله جنب مبتدأ خبره
 يتيم قوله على بدنه اى بدن الجنب لمعة بضم اللام وسكون
 الميم والبقعة بضم الباء وسكون القاف بالتركية پپاره و پپارچه
 پرديمك قوله وليس معه اى والحال لبس مع الجنب ماء اصلا
 قوله وان وجد اى الجنب الذى بقى في بدنه لمعة بعد ما تيم
 للمعة قوله لانه اى الماء كالمعدوم لان وجود الماء الغير الكافي
 كانه لبس موجودا اذ لا يرتفع به حدث لعدم قبوله التجزى
 قوله كالمعدوم لعدم كفاية الماء للمعة قوله لانها اى للمعة
 اغلظ الحداثين واغلظ الحداثين اهم ويتيم لاجل الحدث
 قوله ويجب عليه اى على الجنب قوله ولا يجوز تيممه المحدث
 قبله اى قبل غسل المعة عطف على قوله ويجب وتأكيده
 لفهمه قوله وهذا اى وجوب غسل المعة اولا عند محمد رح
 قوله بل على الاووية لان وجود الماء يمنع التيمم لاجل الحدث
 عند محمد رح فلو تيمم قبل صرفه للمعة فقد تيمم مع القدرة
 على الماء فلذا لا يجوز قبل الغسل تيممه له قوله ولو كان اى
 الجنب بعد ما احدث تيمم المحدث اى لاجله قوله ايضا اى
 كاتيم للمعة قوله في هذه المسئلة اى في مسئلة الجنب المغتسل
 الذى بقيت على بدنه لمعة وتيمم لاجله قوله يكفى لاحدهما اى

الوضوء او المعة قوله فيعيده اي تيمم الحدث عند محمد ر ح
قوله مطلقا اي وضوء كان او غسلا او غسل لمعة والطهارة
الحكمية هي طهارة من الحدث ومن الجنابة * وظاهر كلام
المص ان مرجع الضمير هذا الاخير ولذا قدمه الشارح لكن
لما كان حكم الاولين كذلك نعم الشارح المرجع ثانيا بقوله
مطلقا قوله ثوب نجس بفتح النون وكسر الجيم وفتحها
بالتركية مردارشي معنائه وجلة وهو مضطراه حال
والضمير للذي بقيت عليه المعة قوله يكفي لاحد الطهارتين
اي للوضوء او المعة فقط قوله ويتيمم لما عليه من الحدث
لان التيمم خلف الطهارة بالماء فاذا غسل الثوب وتيمم الحدث
يكون قد اتى بالطهارتين اي الحقيقية والحكمية واوتوضأ
بذلك الماء وبقي الثوب نجسا لترك الطهارة الحقيقية مع قدرته
عليها بغير عذر فلو سلى مع الثوب نجس يكون آثما ولكن
تصح صلاته لثبوت العجز بعد اعدام الماء باستعماله في الطهارة
الحكمية قوله متمم مبتدأ خبره جملة يجوز ام قوما اي
لو كان التيمم اماما لقوم متوضئين بالماء قوله يجوز فعله اي
امامته ولكن بشرط * ان لا يكون معهم ماء والا فلا يصح امامته
كذا في ابن اظه وي قوله طهارة التيمم ضعيفة لانها طهارة
ضرورية لا يصار اليها الا عند العجز واما الطهارة بالماء فاصلية
فكانت اقوى فيلزم حينئذ بناء القوي على الضعيف والحال
ان بناء القوي على الضعيف لا يجوز * فان قلت قال محمد ر ح
من انقطع دمها دون العشرة فتيمم وكان ذلك في الحيضة
الثالثة بعد الطلاق الرجعي ينقطع الرجعة بدون ان يصلي كما

ولا ينقض عند ابن يوسف
بناء على ما تقدم من
التعليل آنفا

قال قاضي خان في فتاواه
التوضي اذا اقتدى بالتيمم
رأى المقتدى ماء ولم ير
امامه فسدت صلاة
المقتدى دون صلاة الامام
لان الامام بعبء
انتهى
عليه كان
فجئت صلاته

لو اغتسلت ينقطع فقد جعل فيها التيمم طهارة مطلقة فما بال
محمد ر ح جعل التيمم هنا طهارة ضرورية قلت اخذ الاحتياط
في الموضعين فلم يجوز امامة التيمم للمتوضئين ليخرجوا عن عهدة
الصلاة يقيين وحكم في صورة الحيضة بانقطاع الرجعة احتياطيا
وترجيحا لجانب الحرمة كذا في الحاشية * ودليل الامامين ان التيمم
طهارة مطلقة كالوضوء لا ضرورية حتى لا تنقذر بوقت
الصلاة ولو كانت ضرورية لتقدر به كطهارة المستحاضة
كذا في الكبير * ولهما ايضا ما رواه ابو داود والحاكم ان عمرو بن
العباس قال صليت بالحجابي الصبح وانا متمم فاخبرت النبي
صلى الله عليه وسلم فضحك ولم يقل شيئا وما رواه البخاري
ان ابن عباس رضاه وهو متمم كذا في ابن اظه وي قوله
وكذا على هذا الخلاف القاعد اي القاعد الذي يركع ويسجد
واما القاعد الذي يومي فلا خلاف في انه لا يصح امامته للقيام
كذا نقل عن شرح الوقاية قوله ولهما ان آخر صلاة صلاها
رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ثبت في الصحيحين عن عبد
الله بن عتبة بن مسعود قال دخلت علي عائشة وسئلت
عن مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت الحديث الى
ان قالت فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ابي بكر رضي
الله عنه ان يصلي بالناس الى ان قالت ثم وجده رسول الله صلى الله
عليه وسلم من نفسه خفة فخرج يهادي بين رجلين احدهما
العباس لصلاة الظهر وابو بكر يصلي بالناس فلما رآه
ابو بكر رضى ذهب ليتأخر فاومى عليه السلام اليه ان لا يتأخر
وقال لهما اجلساني الى جنبه فاجلساه الى جنب ابي بكر رضي

فكان ابو بكر يصلي وهو قائم بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم
والناس يصلون بصلاة ابي بكر والنبي عليه السلام قاعد
وما روى انه صلى الله عليه وسلم صلى في مرضه الذي توفي فيه
خلف ابي بكر رضوان الله عليه لكن لا يقوى قوة حديث الصحيحين
على ان البيهقي قال لا تعارض فان الصلاة التي كان فيها اماما
صلوة الظهر يوم السبت والاحد والتي كان صلى الله عليه
وسلم فيها مأموما صلاة الصبح يوم الاثنين فلا يخالف هذا كذا
في الكبير قوله واما الماسح على الخف بضم الخاء المعجمة وتشديد
الفاء بالتركية ايج اديكي كه اياغه كير لمست ديمكله معروفدر
قوله او على الجيرة بفتح الجيم وكسر الباء ومده بالتركية افانمش
قيريق مكه صارفي واكصاري لان اغاج برجه لري قوله فانه اي
الماسح يصح ان يكون اماما للغاسلين بالاتفاق اما الماسح على الخف
فللاجاع على انه طهارة غير ضرورية فلم يكن بينه وبين غسل
الرجلين فرق وكذا مسح الجيرة فانه بمنزلة الغسل لما تحتها
على ما قالوا وليس كطهارة المستحاضة قوله للاصحاء وذلك
لان المعذور يصلي مع الحدث حقيقة * وانما جعل حدثه في حكم
العدم للحاجة الى الاداء فكان اضعف حالا من الصحيح ولو زال
عذره اثناء الصلاة لا يبنى عليها لانه بناء القوي على الضعيف
ثم ان هذا لو قارن الوضوء بالحدث او طرء الحدث عليه بان سال
الجرح بعد الوضوء فلا يصح اقتداء الصحيح له واما لو انقطع
عذره فتوضأ وصلى على الانقطاع فهو في حكم صحيح يصح
اقتداء الصحيح به كذا نقل عن التنوير قوله وكذا لا تصح
امامة الامي وهو منسوب الى الام سمي به الجاهل لكونه كما ولدته

٦ بين الحدتين

امه في عدم علمه * ونقل عن التنوير وشرحه ان الامي هو الذي
لم يكن حافظا لآية واحدة والقاري من كان حافظا لآية
واحدة انتهى * فيجوز اقتداء من يحفظ التنزيل به لان فرضا
يتم بذلك المقدار كذا في حاشية اخي جلبي قوله وكذا العاري
للابس اي لا تصح امامة العاري له فلو دام الامي للقاري والعاري
للابس لم يصح صلاة الامي ايضا عند الامام لتركه القراءة مع
الامكان بان يقتدى الامي القاري فان قراءة الامام قراءة للمأموم
وتصح صلاة الامام العاري وان لم يصح صلاة اللابس اذ لم يترك
اللبس مع الامكان بان يقتدى اللابس لان لبس الامام لبس
لبس للمأموم فافترقا * وقالا تصح صلاة الامي والعاري في المستثنين
كذا في ابن آطه وي نقل عن الدراية قوله ولو اما من هو
بمثل حالهما اي لوام معذور بمعذور بمثل عذره وكذا الامي
الامي مثله جاز حتى لو اختلف العذران اوام معذور بعذرين
بمعذور بعذر واحد لم يصح كذا نقل عن الدر والدراية
قوله فضل في بيان احكام المياه لما فرغ من بيان الوضوء
والغسل والتيمم شرع في بيان الاثني * فان قلت ان المص
ذكر الوضوء ثم الغسل ثم التيمم وقد اصاب لموافقه بالقرآن
فاوجه تأخير آلة الوضوء والغسل عن آلة التيمم التي هي الصعيد
قلت وفقكم الله تعالى وايانا الى الحق ان بيان الصعيد متصل
بالتيمم في القرآن بخلاف آلة الوضوء والغسل التي هي الماء والمياه
بكسر الميم وقح الباء جمع ماء مدا او قصرا بطريق جمع الكثرة
وفي جمع القلة امواه بفتح الهمزة اصله موه بالفتحين قلبت واوه
الفا وهاؤه همزة وهو جسم لطيف سيال به حيوة كل نام كذا

٦ واحدا

مطلب
بيان احكام المياه

في الحاشية نقلا عن شرح التنوير قوله وازالة الخبث ذكره
استطرادا والمقصود هو بيان آلة الوضوء والغسل قوله بماء
مطلق وهو الماء الذي بقي على اصل خلقته ولم يخالطه نجاسة
ولم يغلب عليه شيء طاهر كماء السماء والعيون لقوله صلى الله
عليه وسلم الماء طهور أي الماء المطلق مطهر كذا في ابن ملك
قوله من غير حاجة إلى ذكر قيد فاضافة الماء إلى محله كماء البئر
أو إلى صفته كماء المد ٩ أو إلى مجاوره كماء الزعفران ليست بقيد
والزعفران بفتح الزاء والفاء وسكون العين مشهور بالتركي بر كوكبك
فخولي جيمكدر جعي زعافر كلور ترجان إليه تراجم كبي قوله
كماء السماء الخ وكذا البرد والجد والتنج المذابة وكذا الندي
وماء زمزم بلا كراهة وعن أحمد يكره بماء زمزم وهو الأولى
للخروج من خلاف العلماء كذا في الحاشية والبرد بالفتحين
طولوكه كوكدن يغار حب السحاب دبرل والجد بالفتحين
بوز كه صودن طوكر يقال جمد الماء جودا إذا اشتد جوده
من باب دخل يدخل والتنج بالتركية قار كه كوكدن يغار ياضدر
وهذا الماء ماء مطلق فاضافته إلى محله أو إلى صفته أو إلى مجاوره
مثلا كما مر آنفا لا يخرج عن كونه ماء مطلقا فانه لبيان محله
ووصفه ومجاوره وأما الماء المقيّد فهو ما لا يتبادر من إطلاق
الماء عليه بل لا بد معه من قيد حتى يفهم انه أي ماء كماء التفاح
وماء البطيخ وغيرهما قوله وماء الأودية بفتح الهمزة وسكون
الواو جمع الوادي على خلاف القياس والأنهار جمع نهر معناهما
بالتركية دره كه ايچنده صواقار قوله وماء العيون بضم العين
والباء وكذا الأعيان بفتح الهمزة والاعين بفتح الهمزة وسكون

٩ والماء بفتح الميم وتشديد
الدال بالتركية سبيل
صوبي ديمك

العين وضم الباء جمع العين والينابيع جمع ينبوع بفتح الباء وضم
الباء الموحدة بالتركية صوچقان يرل قوله وماء البحار بكسر
الباء وفتح الحاء وكذا البحار بالفتح والبحور بالضمين جمع البحر
بالتركية دكيردريا كه برک مقابلدر قوله أو خلقها أي
خلف الوضوء والغسل وهو التيمم * سميت النجاسة الحكيمة
حكيمة لاختصاص تحقق النجاسة بحكم الشرع قوله وهي ماء
موضوعة أو موصوفة والرابط ضمير لاجله ولامه متعلق بحكم
وأما كلمة عند فتعلقة بوجوب الوضوء قوله أو حقيقة وهي
النجس العين ٩ سميت بها لتحقيق عين النجس حقيقة بعد الحكم
بانها نجسة * والأصل في ذلك قوله تعالى وينزل عليكم من السماء
ماء ليطهركم به * دل بعبارة على كون ماء المطر مطهرا وبذلك لانه
على كون سائر المياه المطلقة مثله مطهرة ما لم يعرض لها عارض
يزيل ذلك الحكم عنها كذا في الكبير قوله ولا يجوز الطهارة
الحكيمة أي الوضوء والغسل قوله كالرياس بكسر الراء
وسكون الياء بالتركية ديباج كه قوزي قولاني ديدن كرى اكنجه
اوتدر شرابن ايدرل قوله وماء البحار بكسر الباء المنثثة وفتح
الميم جمع ثمر بالفتحين بالتركية ميوه لرهرنه دن اولورسه والتمر
اسم جنس شامل للقليل والكثير * ويحيى في جمعه ثمار كجبل
وجبال وثمر بالضمين جمع ثمار ككتب وكتاب ويحيى ثمرات
وأثمار وثمر قوله مثل التفاح بضم اناه وتشديد الفاء بالتركية
المه يمشي قوله وماء البطيخ بالكسر والتشديد قاون وقار بوز
ايكيسنه ييله شاملدرا كثر شيوعى قاوندر قار بوزه بطيخ اخضر
ديرل قوله والقناء بكسر القاف وضمها وتشديد الداء بمعنى

٩ التي حكم الشرع بوجوب
ازالتها من البدن اذا وجدت
فيه عند ارادة الصلاة
أي يزيل العارض ذلك
الحكم أي حكم المظهر
عنهما أي عن المياه
المتخلطة بالنجس

الخبار عطف التفسير قوله وهو الماء الذي طبخ أي الباقلاء فيه
قوله ومثل المرق بفتح الميم والراء بالتركية شوربا كه طعام
نوعه ندر قيل وفي بعض نسخ الكبير وماء المرق وهو الانسب
في المقام قوله وماء الزردج وهو ما يخرج من العصفر بضم
العين والفاء وسكون الصاد والراء بالتركية قابوغي صارى
بويار ايجي قرمزي بويار بر جكد ر قوله المنقوع صفة
العصفر وهو الماء الذي حبس فيه العصفر ولا يصنع بذلك
الماء شيء قوله وهذا أي ماء الباقلاء وقرينه أي عدم جواز
الطهارة الحكيمة بها قوله إذا كان ثحينا أي كثيفا وغلظا
قوله على اصل سيلانه أي باقيا على اصل جريانه يجوز الطهارة
الحكيمة به أي بذلك الماء كماء السيل قوله والمراد أيضا أي
كماء قيد ماء الباقلاء ما ختر به أي بالزعفران والخنثور بضم الخاء
المعجمة والثاء المثناة من الباب الاول بمعنى الغليظ ضد الرقيق
وقوله وخرج عن الرقة عطف تفسيري قوله وبكل ما يعطى طاهر
عطف على بالماء سواء لم يكن ماء كالحل أو ماء مطلقا أو مقيدا
فقوله وبكل ما يعطى الخ تعميم بعد التخصيص بالنظر إلى قوله
بالماء المقيد وقوله وبما ذكرنا من الماء المقيد تخصيص بعد
التعميم كذا قيل قوله جميع أجزائه أي أجزاء ما ينصرف
من الماء المقيد والمائع أي بالعصر وتزول أيضا بالجفاف قوله
واحتزبه أي بقوله يمكن إزالته به عن العسل والسمين بفتح
السين فيهما بالتركية بال وياغ ديمك لان تدبيقه ودسومته
لا تزولان بالعصر والجفاف والدبق بفتح الدال وسكون الباء
بالتركية ياشقلى والدسومة بالضمين يا غليلق جرب معنائه

٩ وقرينه إذا كان ثحينا
لا يجوز الطهارة بها كذلك
ماء الزعفران مقيد بالخنثور
في عدم جواز الطهارة به

قوله لان فيه أي في اللبن دسومة ويمكن ان يكون المراد به
ما زال عنه الدسومة وبقي خالصا كالماء كما يشاهد قوله
وبما ذكرنا أنفا عطف على قوله بكل ما يعطى قرينه قوله
بالعسل أو الدبس بالكسرتين بالتركية خرما بكمزى اطباقنده
والمراد هنا هذا بقرينة الربوب وهو بالضم جمع رب بضم
الراء وتشديد الباء بالتركية اوزم صوبي كه ادنى طبخله ثلثدن
اقل كتمش اوله قوله كالزيت والشيرج بكسر الشين وده
وفتح الراء بمعنى دهن السمسم والدهن بالضم بالتركية اوتدن
ويمشدن وچمكدن وحبوباتدن اولان ياغ مطلقا قوله
لا يزيلها أي الغسل بتلك النجاسة الحقيقية قوله وعند محمد
وزفر والأئمة الثلاثة لا يجوزاه بناء على ان زوال النجاسة بالماء
المطلق على خلاف القياس لان الزوال بالماء غير معقول المعنى
لان الماء لما ورد على المتنجس تنجس والماء المتنجس لا يزيل النجاسة
الا ان هذا القياس ترك في الماء وقلنا انه يزيل النجاسة لثبوته
بالحديث وبالإجماع وبالضرورة فلما كان غير معقول المعنى
امتنع قياس غير الماء على الماء بذلك المعنى وقالوا كونه غير معقول
المعنى ممنوع بل زوال النجاسة بالماء امر معقول لان الماء لما ورد
على الشيء المتنجس انتقل نجاسته إلى الماء وسالت معه ولهذا
يتلون الماء بلون النجاسة التي لها لون ويتلاشى ذلك اللون شيئا فشيئا
حتى يزول اللون بالكلية زوالا محسوسا لا شك فيه فثبت ان زوالها بالماء
امر معقول والمائع مثله في الإزالة والقلع فيتعدى حكم الماء المطلق
إلى المائع وهي الإزالة كذا في الكبير تفصيله قوله ويجوز الطهارة
أي الحكيمة والحقيقية قوله بماء مطلق لكن خالطه شيء طاهر قوله

٩ أي كون إزالة النجاسة
بالماء المطلق على خلاف
القياس وغير معقول
المعنى ممنوع

في جميع اوصافه فتغير جميعها فقوله فغير احد اوصافه ناظر
الى المخالف في بعض الاوصاف واما المخالف في الوصفين فعلوم
من مسألة المخالف في الجمع قوله والماء الذي يختلط به الاشنان
عطيف على قوله بماء ومثال الجميع كما ان ماء المد مثال البعض
اي الماء الذي يختلط به الاشنان بضم الهمزة او الكسرة بالتركية
جوزان ديدكري نسبه قوله بشرط ان يكون ام متعلق بقوله
وتجوز الطهارة قوله هذا اي جواز الطهارة بالاشياء المذكورة
ليس مطلوبا بل اذا لم يزل عنه اسم الماء من زال يزول زولا بالفتح
وزوالا من الباب الاول فقط فيما رأينا من مختار الصحاح والاشارة
في الاختري ووانقول بمعنى الانتقال من مكانه اي اذا لم يخرج
عن اطلاق اسم الماء قوله وبشرط ان يكون رقيقا بعد
واشراط المص عدم زوال اسم الماء يعني عن هذا الشرط
فان الغليظ قد زال عنه اسم الماء اذ لا يطلق عليه انه ماء بل
اشراط الرقة تفسير لزوال اسم الماء وهو الضابط عند مخالطة
الاشياء الجامدة للماء من غير طنج قوله فحكمه اي اذا وجدت
هذه الشرائط في الماء الذي حالطه شيء طاهر فحكمه في التطهير
حكم الماء المطلق قوله والا اي وان لم يوجد واحد منها
فلا يجوز به الوضوء وغيره قوله وهذا اي جواز الطهارة بالماء
المختلط قوله ولا عبرة باللون والطعم والريح اي لا عبرة بزوالها
وفيه خلاف الأئمة الثلاثة فيما اذا كان المختلط مما يستغنى عنه
كالعقرا والاشنان بخلاف ماء المداي السيل فان التراب الذي
يجري عليه الماء لا يستغنى عنه واما الاشنان ونحوه فيستغنى عنه
فلا يبقى الماء مطلقا عند مخالطة حيث يقال ماء الاشنان وماء الصابون

اي ذا الحين او بعده
الاختلاف

ونحو ذلك ونحن نقول ان هذه الاضافة لتعريف المجاور
كماء البئر ٩ لالتعريف الذات فلا يفيد التقييد بشيء
وقد ثبت في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بغسل
الذي وقصته ناقته اي كسرت عنقه ناقته بالسقوط منها ماء
وسدر بكسر السين وسكون الدال بالتركية براغاج كه اوراقني
دوكوب انكله جامده يونورل هكذا في الكبير وفي ابن اظهوي
وقع اوقعته دابته ومعناه الله اعلم بمراد حبيبه صلى الله عليه وسلم
اسقطته وكسرتة واللون بالفتح بالتركية رنك كه بياض وسواد
وحرت والطعم بفتح الطاء وسكون العين لذت وداد والريح
بكسر الراء ومده بالتركية فنجو ورايحه قوله لا يجوز اي
التوضي به وضابطه بقاء سرعة السيلان فان ماء السيل مادام
رقيقا يسيل سريعا كسيلانه عند عدم المخالطة فيجوز والا فلا
قوله اذا التى الزاج بالتركية قره بويه في الماء حتى اسود اصله
اسودد من اسود من باب اجر فادغم الدال بالدال اي صار الماء
سوادا قوله جاز الوضوء به مع تغير اوصافه الثلاثة لرقته وسرعة
سيلانه والعفص بفتح العين وسكون الفاء بالتركية مازوكه
دباغ غير استعمال ايدزل قوله اذا نقع في الماء مجهول اي اذا التى
في الماء وجس فيه مدة يجوز الوضوء به والجمصة بكسر الحاء
المهملة وفتح الميم المشددة وكسرها بالتركية نكودكه
حبو باتندد ر قوله ان كان الماء بحال لو برد مجهول من باب
التفعيل من التبريد بالتركية صغوتقى قوله لا يخن اي لا يكون
كثيفا ولا يخرج عن رقة الماء قوله والا اي وان كان الماء
كثيفا بعد التبريد بحيث يخرج الماء عن رفته وطبعه فلا يجوز

٩ وماء العين
٤ فوات الوقص بفتح الواو
وسكون القاف بالتركي
بيوني افا ترق

الوضوء به لان الاصل ان التقييد للماء يحصل ٩ باحد شيئين
 اما بغلبة الممتزج ٤ وهي اى الغلبة بسبب كثرة اجزاء الشئ
 المخلوط بالماء او بكمال الامتزاج وكمال الامتزاج اما بتشرب
 النبات الماء حتى يبلغ مبلغا يمنع خروج الماء عن النبات الا بالعلاج
 او بالطبخ الكامل فحينئذ يخرج الماء المطلق عن طبعه وهو
 سرعة السيلان فيثخن اذا برد غالبا قوله لو توضأ بماء اغلى اه
 ماض مجهول من الاغلاء بالتركية قينامق اصله على يغلى
 من الباب الثانى قوله جاز الوضوء به اى بالماء المغلى مالم يغلب
 اى ما دام عدم غلبة الاثنان او الاس على الماء باخراجه
 عن رفته قوله وكذا لو بل الخبز ماض مجهول اى القى الخبز
 فى الماء وجس فيه قوله ثخينا بالخير اى كثيفا وغليظا
 بامتزاج الخبز لا يجوز الوضوء به قوله ولم يحدد له مجهول
 من جدد يحدد من باب التفعيل قوله بناء على ما تقدم مرارا
 فالحاصل ان المعتبر فى صيرورة الماء مقيدا بمخالطة الجامد زوال
 رفته واما مخالطة المايغ فان كان مخالفا للماء فى وصف واحد
 كماء البطح الذى يخالفه فى الطعم وماء الورد الذى يخالفه
 فى الرائحة فالمعتبر غلبة ذلك الوصف وان خالف الماء فى وصفين
 كاللبن يخالفه فى اللون والطعم فالمعتبر ظهور غلبة الوصفين
 وان كان يخالفه فى الاوصاف كلها كالخل فالمعتبر غلبة اكثرها
 وان كان لا يخالفه فى شئ من الاوصاف الثلاثة كالماء المستعمل
 على ما عليه الفتوى انه طاهر غير مطهر وكاء الورد المنقطع
 الرائحة فالمعتبر كون اجزائه اكثر من اجزاء الماء وكذا اذا كانت
 مساوية احتياطا حتى يضم اليه النيم عند المساواة اذا لم يجد

٩ اى كون الماء ماء مقيدا
 حاصل باحد شيئين
 ٤ اى المختلط

غيره واما الماء الذى يقطر من الكرم فى المحيط لا يتوضأ به
 لكمال الامتزاج وقيل يجوز لخروجه من غير علاج والاول
 احوط كذا فى الكبير قوله لان غالب الظن علة لقوله او غلب
 على ظنه قوله فى العمليات واما فى الاعتقادات فلا بد فيها
 من اليقين فهنا اصول احدها اليقين لا يزول الا يقين مثله
 وثانيها الظن المجرد لاعبرة به وثالثها الظن الغالب معتبر كاليقين
 فى العمليات ورابعها الاصل فى الماء وغيره الطهارة كذا
 فى الحاشية قوله ولم يتيقن بوقوع النجاسة فيه ولم يغلب على ظنه
 وقوع النجاسة فيه وهو شامل لترجح جانب الطهارة والشك
 وهو تساوى طرفى الوقوع وعدمه قوله ولا يترك ذلك الماء ولا يباغى
 التفحص والسؤال ٩ مالم يغلب على الظن عروض النجاسة له
 بقرينة ظاهرة لما فى الموطأ عن عمر بن الخطاب وعمر بن العاص
 انهما مرا برجل على حوض يسقى فقال عمر يا صاحب الحوض
 هل ترد حوضك السباع فقال عمر بن الخطاب يا صاحب الحوض
 لا تخبرنا كذا فى الحاشية قوله يذهب بتبينة بكسر التاء الفوقية
 وسكون الباء بالتركية صمان ديمكر اى يحمله ويذهبه بسبب
 الجريان قوله شئ نجس كالجمعة بالتركية لاشء حيوان قوله
 لا ينجس الماء اى الماء الذى تحت النجاسة واسفلها قوله لانها
 اى النجاسة فى الجيفة ونحوها لا تستقر ولا تلبث مع جريانه بل تذهب
 لان ما يتخلل من اجزائها يذهب مع الماء ولا يلبث وعدم ظهور الاثر
 فيه يحقق عدم الاستقرار لان عدم الاثر دليل على عدم المؤثر قوله
 اى دن بفتح الدال وتشديد النون بالتركية كوب جب كى
 قوله فى القرأت بضم الفاء وفتح الراء اى الماء الاعذب ويطلق

٩ بان يقول هل هو طاهر
 ام لا
 ٤ قال فى الحاشية والحاصل
 ان وجوب الاحتراز عن
 النجاسة ليس لذاتها بل
 لوصفها المنفر من الرج
 المتن والعظم ان ينجس بوجود
 القبح فاذا لم يتيقن بوجود
 ذلك الوصف فلا يجب
 الاحتراز قاله بعض
 الافاضل انتهى

على نهر الكوفة قوله اذا لم يتغير احد اوصافه فان عدم
التغير وعدم ظهور الوصف دليل على عدم اتصال النجاسة
بالمحل الذي توضح منه * نعم يحتمل ان يتصل به اجزاء غير مدركة
لكنه توهم لا يزول به اليقين الذي هو الطهارة قوله صفوفا
كصف الجماعة في الصلاة متوضئين جمع صف قوله
هذا هو الصحيح فان الماء المستعمل مائع طاهر وقد بين ان المائع
الطاهر اذا خالط بالماء المطهر بصيغة اسم الفاعل فالعبرة
للغلبة والاستواء فاذا لم يغلب المائع الطاهر الماء المطهر ولم يساوه
فيحكم بطهورية الماء للغلبة الماء الجاري الوارد على غسالة
المتوضئ بل اريب؟ وخلافه احتمال لا يزول به اليقين قوله خلافا
لمن زعم اه لان الزاعم زعم ان الماء المستعمل نجاسة لكن الصحيح
المفتى به انه طاهر غير مطهر ولذا قال المص هو الصحيح قوله
ساقية صغيرة اي ماء نهر صغير يقال بالتركية ارق صوبي
قوله اوشاة بالتركية قيون ديمك اي شاة مئة قوله وغمرها
اي ستر الجيفة بحيث لا ترى من تحت الماء قوله والا اي وان لم يكن
الغلبة للماء الذي لا يلاقى هكذا بل كانت الجيفة تظهر من تحت
الماء فلا يجوز الوضوء من اسفلها وقوله تسنين مضارع
من استبين على وزن استفعل اصله بين بمعنى ظهر قوله اذا جرى
في ميزاب السطح بفتح السين بالتركية طام اوسى والميزاب
بالكسر اولق كذا اذن يغمر صوبي اقرار جمعي موازب كلور
قوله لا يجري عليها اي لا يلاقى اكثر الماء بالنجاسة قوله او اكره
وهذا زائد بعد قوله او نصفه قوله ولو لم يتغير اي احدا ووصافه
الثلاثة قوله من السقف بفتح السين وسكون القاف بالتركية

فمن يخرج ماء النهر عن
الطهارة بالنسبة الى
كل متوضئ
قوله والا اي وان لم يكن
الى آخره لا يخفى انه تكرار
لكون الماء نجسا للاقاة
اكثره النجاسة وتنجسه
الماء الباقي لغلبته عليه
وبهذا اول ابو جعفر
الهندى والى الروى عن
ابى يوسف وهو اختياره
هذا فى الكبير

اولك طواني سقف البيت معنائه وجهه سقف وسقف بالضمين
فيهما قوله او من الثقب بفتح الداء وسكون القاف بالتركية
ذلك وجهه ثقب وثقب بالضمين فيهما ايضا قوله سواء عمت
النجاسة اكثر اسطح اي سواء وجدت النجاسة فى اكثر
السطح او لم توجد فيه قوله لعدم تحقق مخالطته اي لعدم
حصول اليقين بمخالطة المطر للنجاسة فيورثه الشك مع
ان طهورية المطر متيقن فلا يزول بالشك قوله والنصف
له حكم الاكثر للاحتياط وحينئذ لا بد من اعتبار النصف فيما
ذكر فى النوازل قوله حتى يمر عنده اي عن موضع الجارى
الماء المستعمل فيخرج المتوضئ عن خلاف من قال انه نجس
فان الخروج عن خلاف العلماء مستحب * وانما قال المص ينبغي
ولم يقل يجب لانه لا يخفى ان الغسالة لا يغلب الماء الجارى الطاهر
ولا يكون مساويا له حتى يخرج عن الطهورية على كل قول
قوله قال بعضهم يجعل اي فى صورة الجريان ضعيفا قوله
وبقى جريه اي سد الماء سدا بحيث انقطع وبقى جري ما انفصل
منه فان هذا المنفصل يعد ايضا جاريا يجوز الوضوء به وكذا
لو حفر من حوض صغير نهرا اوصب رفيقه الماء فى طرف الميزاب
وتوضأ فيه وعند طرفه الاخر انا يجمع الماء فيه جاز توضؤه به
ثانيا ثم وثم كذا فى ابن آطه وى قوله اي فى كونه جاريا
اي فى اول مرتبة اطلق على الماء جاريا فى الحكم الشرعى قوله
ان ذهب به تبين بكسر التاء وسكون الباء بالتركية صمان اي حل
الماء التبن واذ به فهو الماء الجارى قوله اي ينكشف ماتحة
اي ماتحت الماء من الارض ويظهر التراب اذا رفع الماء واخذ

ان وقع فيه الماء المستعمل
او النجاسة ولم يظهر اثرها
كذا فى الكبير

بالكف فيحكم ح بان الماء لبس بماء جار قوله والاول اشهر
اه وحكمه عدم التجسس بالنجاسة ما لم يظهر اثرها فيه اى
في الماء الجارى من لون او طعم او ريح الا ان باشرها كالمتمصل
بالجيفة كما تقدم قوله بغلبة الماء الجارى عليه اى بسبب كون الماء
الجارى غالباً على الماء الراكد * لبس في كلام المص ما يدل على
الغلبة بالاجزاء بالراء المعجمة * نعم فيه ما يدل على الغلبة بالاجزاء
بالراء المهملة وهو قريب مما قال في الدر المختار ان المختار طهارة
الماء المتنجس بمجرد جريانه فتنبه كذا في حاشية ابن آطه وى
قال في الهداية الماء المستعمل لا يظهر الاحداث خلافاً لما لك
والشافعى وهما يقولان ان الطهور ما يطهر غيرة مرة بعد اخرى
كالسف القطوع انتهى * واختلف العلماء في ان الماء باى شىء يصير
مستعملاً فعند ابى حنيفة و ابى يوسف بازالة الحدث الحكمى
وبالاستعمال على نية القرية والطاعة وعند محمد لا يصير الماء مستعملاً
بازالة الحدث فقط بدون النية الى القرية فاذا اغتسل المغتسل
او توضأ المتوضئ تقر بالى الله يصير الماء مستعملاً اتفاقاً وان اغتسل
الجنب او توضأ المحدث تبرأ فقط لا يصير مستعملاً عند محمد رحمه الله
تعالى وقال لا يصير مستعملاً * له ان صيرورة الزكوة وسخا بانية
حتى صارت حراماً على بنى هاشم فيكون الماء مستعملاً بانية
لا بازالة الحدث * ولهما ان الماء يصير مستعملاً بانتقال الاثم
وهى نجاسة في الحقيقة اى بازالة الماء الاثم فيصير مستعملاً
بانتقال الحدث ايضا لان كل واحد منهما نجس بخلاف الزكوة
لان فيه ضرورة يستثنى عن قواعد الشرع كذا في التوفيق
اقوله فصل في بيان احكام الحياض لما بين احكام المياه

بانواعه وافراده شرع في بيان احكام الحياض والماء الراكد
والحياض بكسر الحاء وفتح الياء وكذا الاحياض بفتح الهمزة
جمع حوض بفتح الحاء وسكون الواو وهو مكان يتخذ لاجل
اجتماع الماء فيه والراكد بمعنى الساكن مأخوذ من ركدير كد
ركودا من باب نصر بمعنى السكون قوله الاصل عندنا اه
المراد به هنا ما يتنى عليه الحكم الشرعى قوله وان لم يظهر
فيه اثرها اى اثر النجاسة من لون ونحوه سواء كان الماء الراكد
قلتين او اكثر وكلة ان وصلية اى ولو لم يظهر فيه اى في الماء
اثرها قوله خلافاً لما لك مطلقاً حيث قال لا يتنجس ما لم يظهر
فيه اثر النجاسة من الاوصاف الثلاثة سواء كان الماء قليلاً
او كثيراً قوله وللشافعى واحد في القلتين فا فوجه اى اختلفا
في القلتين فا فوجهها وهو الصواب لان الشافعى واحد يوافقان
مشايخنا فيما دون القلتين * وما ذكر في الشرح من افراد الضمير
في فوجه سهو من الناسخ والقلة بضم القاف وتشديد اللام
المفتوحة يراد بها هنا مائتان وخمسون رطلاً والرطل مائة وثلاثون
درهما فيكون مجموع القلتين خمسمائة رطل بالبغدادى دليلهم
مذكور في الكبير واما دليلنا فقوله صلى الله عليه وسلم في الصحيحين
لا يبولن احدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه ثم هنا للتراخي
في الرتبة ومعناه تبعد الاغتسال مما بال فيه كذا في ابن ملك
وفي رواية لا يغتسل احدكم في الماء الدائم وهو جنب ولا فصل
فيه بين دائم ودائم فهو على العموم ما لم يصرف في حكم الجارى
بعدم الخلوص الى غير محل النجاسة او في حكم البحر في عدم
تحرك احد طرفيه بحركة الطرف الآخر ولا يقال يحمل النهى ٨

وقف
وقف
وقف

١ اى الساكن
٢ فى ابن ملك
٣ اى بعدم نفوذ النجاسة
٤ الى محل غير محل النجاسة
٥ التى وقعت فيه
٦ فى الحديث

١ قال في الكفاية والماء
المستعمل هو ما ازيل به
حدث بان يتوضأ متبرداً
وهو حدث او استعمال
في البدن على وجه القرية
بان يتوضأ وهو طاهر
بنية الطهارة وتفصيل
الائمة فيه
٢ اى من الحدث والاثم
مطلب
في بيان احكام الحياض

على التنزيه لانا نقول النهى مطلقه يوجب التحريم اذا عرى
 عن التأكيذ فكيف وقد اكد ٩ والقياس يقتضى تنجس الكثير
 ايضا لان الجزء الملاقي للنجاسة يتنجس بملاقاها ثم يتنجس
 الجزء الذى يجاوره ثم وثم لكن تركا القياس فى الكثير للضرورة
 ولقوله صلى الله عليه وسلم فى البحر هو الطهور ماؤه فبقى
 ما عداه على اصل القياس كما فى الكبير تفصيله والغدير العظيم
 وهو بفتح الغين المعجمة وكسر الدال ومدى بالتركية چقور يركه
 ايجنده صوايركلور وجعه غدر بالضم فالسكون وغدران ايضا
 مبتدأ خبره قوله كالماء الجارى بالاتفاق الا ان بعضهم قال
 الغدير العظيم ما لا يتحرك طرفه بتحريك الطرف الاخرى لوحرك
 احد الطرفين بحركة الاستعمال لا يتحرك الاخر من ساعته
 ولو تحرك بعد المكث لا يضر لان الماء بطبعه سيال يخلص بعضه
 الى بعض بالاضطرار فروى عن ابي حنيفة ان التحريك يعتبر
 بتحريك الاغترسال يعنى لو اغترسال انسان فى جانب لا يضطرب
 الطرف الاخرى لا يرتفع ولا ينخفض فهو كبير ٨ وعن ابي يوسف
 بتحريك اليد وعن محمد يعتبر بتحريك التوضي وقال بعضهم
 ان الغدير العظيم يفوض الى رأى المبلى فان غلب على ظنه
 وصول النجاسة الى الجانب الاخر لا يتوضأ لانه ليس بعظيم
 والا يتوضأ لانه عظيم كذا فى ابن اطهوى وهو الاصح
 عند جماعة منهم الكرخي وقال بعضهم وهم عامة المشايخ
 ما كان عشرا فى عشر * قال ابواليث وعليه الفتوى قوله
 فالاصح ان جوابه اى جوابه الاربعة * وقيل المختار انه
 ستة واربعون وقيل ثمانية واربعون قوله فاختار قال مولانا

٢ بنون التاكيد

٤ اى يصل بعضه الى بعض
 اجزاء الماء بالتحريك
 والاضطراب من باب
 نصر ينصر
 كذا فى فتاوى
 قاضى خان

ملا خسرو والصحيح قال فى الكبير فى قوله فاختار رواه ابو يوسف
 عن ابي حنيفة والغرف بفتح الغين المعجمة وسكون الراء اخذ بمقدار
 الكف والمراد هنا غرف الوضوء وقيل غرف الاغتسال كذا فى
 الحاشية قوله والمراد بالذراع ذراع الكرى باس بكسر الكاف وسكون
 الراء بالتركية كان بزي وجعه كرايس * قال الواو الجى والمجنى
 والهداية انما يعتبر هذا توسعة على الناس لانه اخصر وايسر كذا
 نقل عن الدراية قوله مع اصبع فائمة فى القبضة الاخيرة وهو
 الذى يسمى ذراع المساحة وهو مختار قاضى خان حتى قال فيه
 وهو الصحيح لان ذراع المساحة بالمسوحات البقى انتهى قوله
 وفيه نظراء * قال فى الكبير فان المقصود من هذا التقدير حصول
 غلبة الظن بعدم وصول النجاسة ٩ والحق ما هو هذا القدر
 بالماء الجارى ونحوه وهذا امر لا يختلف باختلاف الازمنة ولا
 الامكنة بان يقال ان النجاسة لا تصل من جانب الى جانب فى ماء
 قدر عشرة اذرع كل ذراع سبع قبضات فى الزمان او المكان
 الفلانى لكون ذراعهم كذلك وتصل فى الزمان او المكان الفلانى
 لكون ذراعهم ثمان قبضات او اكثر فليتأمل هكذا فيما عندنا
 من نسخ الكبير * اقول فاللائق فى التصوير ان يكون سبع قبضات
 بالنسبة الى قوله وتصل وان يكون ثمان قبضات بالنسبة الى قوله
 لا تصل لان الاكثر له مسافة ابعد من مسافة الاقل فى القبضة
 والله تعالى اعلم * ثم الذراع فى الاصل اسم للساعد وهو يد كرى
 ويؤنث فلذا حذف التاء فى قوله عشرا فى عشر ايتا بالتحقيق
 قوله واذا كان الحوض بالصفة المذكورة فهو كبير لا يتنجس
 بوقوع النجاسة فيه مطلقا اى لا يتنجس فى موضع النجاسة

٩ الى النهاية المقدرة
 فى الحوض

التي وقعت فيه ولا في غيره واما اذا كان له طول وعمق ولبس له عرض ولكن لو بسط اصار عشرا في عشر فام يذكر حكمه في ظاهر الرواية لكن قال ابو نصر يتوضأ به * وقال ابو سليمان لا والمختار ما قاله ابو نصر ذكره في عيون المذاهب والظهيرية كذا في الحاشية قوله اذا لم يرها اثر اى اذا لم يبصر للنجاسة اثرها مضارع مجهول مأخوذ من رأى رأى من الباب الثالث اصله لم يره باسقاط الياء من آخره فلين الهمزة بسلب حركتها فاجتمع الساكنان الراء والهمزة وحذفت الهمزة ونقلت حركتها الى الراء فصار لم يره قوله اذا كانت النجاسة مريئة اى مبصرة بان يكون النجاسة مجسمة او كيفية * قال في الخلاصة ان النجاسة نوعان مريئة كالدّم وغير مريئة كالبول انتهى * هذا عند اصابتها بالثوب قوله والصواب اذا كانت النجاسة غير مريئة * قال في الخلاصة في النجاسة المريئة يتنجس موضع وقوع النجاسة بالاجاع ويترك من موضع النجاسة قدر الحوض الصغير واما في غير المريئة فعند مشايخ العراق كذلك اى يترك مقدار الحوض الصغير وعند مشايخ بلخ وبخارى يجوز التوضؤ من موضع وقوع النجاسة انتهى فقوله وبعضهم قالوا الخ يؤذن بان كلمة غير لابد من ذكرها قوله وهو بعض مشايخ العراق لفظ بعض حشو اذا المراد ببعض المذكور في المتن مشايخ العراق يظهر من شرح الكبير قوله والحوض الصغير خمس في خمس فادونه * لعله اشارة الى ان الحوض الصغير الذى يعتبر اخراجه من موضع وقوع النجاسة من الحوض الكبير لا الحوض الصغير المصطلح والالاختلاف المراد لان حد الحوض

الكبير عشر في عشر فادونه حوض صغير في المصطلح فليتأمل وفقنا الله تعالى الى السداد قوله وبعض مشايخ بخارى اه صوابه اسقاط لفظ البعض بقرينة ما سبق في الكبير بقوله فعند مشايخ بلخ اه قوله توسعوا فيه اى جوزوا في غير المريئة التوضؤ ونحوه وجعلوه طاهرا كالماء الجارى قوله بان المريئة بقاؤها اى بقاء النجاسة المريئة متيقن برؤية عينها وغير المريئة لا يتيقن ببقائها لاحتمال الانتقال الى محل آخر فيوزن الشك قوله فلا يتنجس من الماء شئ لاموضع وقوع النجاسة ولا غيره ما لم يظهر اثر النجاسة قوله ليصير الماء المستعمل شايعا اى منثرا في الماء بسبب التحريك قوله لكثرة وقوع مثله لاكثر الناس ولانه لا يحتاج في كونه مغلوبا الى الشيوع والانتشار في الماء حتى يحتاج الى التحريك لاجل الانتشار بل هو باول الملاقاة يصير مغلوبا والحكم للغالب ولبس الماء المستعمل كالنجاسة اذ لم يعتبر فيها الغلبة بل قطرة واحدة تنجس دنا والماء المستعمل لبس كذلك قوله وحلى هذا الحكم القياس اشارة الى ان القياس مرفوع وسيد مؤخر وقوله اى يقاس ما اذا كان اشارة الى تقدير مضاف في اول لفظ ما اى قياس ما اذا كان على ان يكون بدلا من القياس مثلا قوله يجوز مطلقا اى سواء كان التوضؤ في موضع وقوع النجاسة او في غيره وسواء توضؤا واحدا وجماعة في محل واحد ولا يجوز قوله وعليه الغير لعل هذا حشول يوجد في نسخة كثيرة عندنا ولا في الكبير قوله ولو توضؤا المتوضئ في اجمة القصب بفتحات الهمزة والجمع والميم بالتركية مبدئية واغاج وقامشلق ير ٤ قوله اى في المقصبة اسم المكان بالتركية

١ على اختيار علماء البخارى
وبلخ ثلثاوى خلافا لمشايخ
العراق كما تقدم منه
٢ وجعله اجمة بالضمين واجمة
واجبات بالفتحين واجمة
بالفتحين والاجام بكسر
الهمزة كما جمع اجمة

قامشلق وقار قيق يركن بعد ان يكون الحوض كبيرا بقرينة
السباق قوله لا يخلص اي لا يصل بعضه الى بعض قوله لم يجز
وضؤه لعدم استهلاك الماء انساقط من الاعضاء بعدم الخلوص
والاختلاط قوله انتساج القرامى بالجيم من نسج الثوب والقرام
بكسر القاف بالتركية منقش برده والمراد به هنا ما التزق اصول
القصب بعضه الى بعض مثل نسج الثوب حتى يمنع وصول
الماء بعضه الى بعض آخر فالظاهر اما تعريف الانتساج
باللام واسقاط الياء من آخر القرامى قوله معناها خراء الضفدع
اي عذرة الضفدع بكسر الضاد المعجمة وسكون الفاء وكسر
الدا ل جمعه ضفادع بالفتحين وكسر الدا ل بالتركية قور بغه كه
صوحيوانى قوله يقال له الطعلب بضم الطاء وسكون الحاء
وضم اللام وفتحها بالتركية يوسن ديرل قوله فهو اى الطعلب
راسب اى واصل الى الارض وثابت فيه قوله وكذا الحكم
ايضا اى مثل اجدة القصب قوله قد انجمد ماؤه صفة الحوض
اى قد صار ماؤه جحدا مثل الحجر بسبب البرد الشديد قوله
وكان الماء متصلا به اى بالجمد عطف على قوله انجمد وقوله
والثقب عطف على الماء او مبتدا وكفيرة خبره والجملة هالكة
وقوله فى اسفلها ماء صفة حفيرة قوله او ولى فيه الكلب
والولوغ بالضمين بالتركية كلب لسانك اطرافه صوي
ايحملك ويلا مق قوله فى ماء قليل فيفسده اى الماء القليل
فلا ينتفع به ولا عبرة بما تحته من عشر فى عشر وانما العبارة لما
فى الثقب وهو قليل كذا فى الحاشية قوله ولم تفصل بقعة
منه اى قطعة من الماء عن سائر الماء قوله بخلاف الصورة

اي من الثقب

الاولى لان فيها فصل بعض الماء عن بعض ولم يبق المنفصل
عشرا فى عشر قوله وفى السقف كوة بضم الكاف وتشديد
الواو وفتح الكاف لغة فيه بالتركية اوديوارنده وطوانده اولان
ذلك قوله والكوة مبتدا خبره دون عشر فى عشر وهذا
مراد ايضا فى الثقب المذكور ولم يذكره لكونه معلوما قوله
بوقوع المفسد من النجاسة وغيرها قوله فى الخلاف اى بين
المشايع والحكم اى التجسس وعدمه والتفصيل فيما تقدم
قوله وان ثقب الجمد ثقباً دون عشر فى عشر فعلا الماء اى
استولى وارتفع على الجمد قوله يتجسس عند عامة العلماء الا
اذا كان هذا الثقب عشرا فى عشر فلا يصير نجسا قوله كغيره
من الماء القليل اى كغير ما فى الثقب منه خلافا لما قال البعض
ان ما فى الثقب يعتبر متصلا بما تحته وهو كثير فلا يتجسس قوله
اى فلا تزول اشار الى ان لم تزل بمعنى لا تزول وخطأه الشارح
فى الكبير واعترف كثرة ذلك فى كلام المؤلفين قوله ولم تقع
غسلته بضم الغين المعجمة وفتح السين الماء الساقط من الاشياء
المغسولة والمراد به هنا ما سقط من اعضاء الوضوء من الماء اى
غسالة الوضوء فى الماء قوله لا يتجسس لانه حيث كان حوضا
كبارا كما ان تحته اذا كان حوضا كبيرا لا يتجسس ولو كان الماء
متصلا بالجمد لكن موته بعد التسفل غالباً فيورث الشك والاصل
فى الماء الطهارة فلا تزول بالشك قوله ولو كان ماء الحوض
عشرا فى عشر فتسفل * دلت المسئلة على ان ما كان اعلاه
عشرا فى عشر واسفله ليس كذلك كان حوضا كبيرا ما دام
متمثلا فاذا تسفل كان حوضا صغيرا واما ما كان اعلاه دون

و بان قال وكثير من
المصنفين يستعملون
المضارع بعد اسم بمعنى
الاستقبال وهو خطأ
صريح
قوله ولا يتجسس بالغرف
بان كان بحيث لو غرق منه
لا يتجسس ما تحته من الجمد
لم يفسد بوقوع النجاسة
فيه وان كان يتجسس او كان
دون عشر فى عشر يفسده
لذا فى الكبير

عشر في عشر واسفله عشر في عشر لم يكن حوضا كبيرا
فاذا تسفل الماء كان حوضا كبيرا قوله فوقعته نجاسة فيه اي
في الحوض بعد النزول يتنجس ماء الحوض قوله لان المتغير
وقت الوقوع اي وقت وقوع النجاسة في الحوض حتى لو كان
الحوض وقت الوقوع كبيرا ثم نقص لا يعود نجسا ولو كان
وقت الوقوع قليلا ثم كان الحوض كبيرا بسبب الامتلاء بعده
لا يعود طاهرا لما تقدم من ان المتغير وقت وقوع النجاسة لا غيره
قوله لكونه كبيرا فصار كما لو كان ممتلئا فوقعته فيه النجاسة
لا يتنجس قوله والمختار اي والذي اختاره في الخلاصة
وقاضيجان ان الماء الخ قوله لا يتنجس الماء في الحوض فالخاصل
ان الماء اذا تنجس حال قلته لا يعود طاهرا بالكثرة وان كان
الماء كثيرا قبل اتصاله بالنجاسة لا يتنجس بها اي بالنجاسة
ولو نقص الماء بعد سقوطها فيه حتى صار قليلا فالمتغير
قلة الماء وكثرته وقت اتصاله بالنجاسة سواء وردت
النجاسة على الماء او ورد عليها هذا هو المختار كذا في الكبير
قوله قد تنجس ماؤه اي ماء الحوض ويخرج من جانب آخر
قوله لا يطهر ما لم يخرج مثل ما كان اي مقدار الماء النجس
الذي فيه اي في الحوض الصغير اشارة بآراء قيد المثل الى
ان خروج عين ما فيه لبس بلازم قوله والخروج من جانب
آخر ولو لم يخرج مقدار ما في الحوض قوله لانه حينئذ يضر
جاريا والجاري لا يتنجس ما لم يتغير اللون او الريح او الطعم
بالنجاسة والكلام ههنا في غير المتغير قوله حوض صغير مبدأ
اخره جملة الشرط والجزاء في المتن والجزاء فقط قوله ووقعته

غسلاته اي غسالة الوضوء وهي ما سقط من اعضاء الوضوء فيه
اي في الحوض الصغير هل يجوز الوضوء ام لا قوله فيكون
كالجاري الخ لوقال ويعمل بالظاهر ما لم يعارضه دليل لكان
اولى لانهم حصر وا ان ما هو في حكم الجاري هو الغدير العظيم
على اختلاف في تفسير الغدير العظيم كما مر قوله الا ان يتوضأ
في موضع الدخول اي في موضع دخل الماء منه الى الحوض
او في موضع خرج الماء من ذلك الموضع فيجوز فيهما التوضؤ
قوله وكذا عين الماء اي موضعه الذي ينبع ويخرج ماؤه
من تحت الارض يقال لها عين الماء وكذا ينبوع بمعنى عين الماء
بالتركية صو حقان يرو صويك كوزي وجعه ينابيع وعيون
قوله حركة ظاهرة اي قوية شديدة من جانب ينبوع والحال
ان الماء يخرج بشدة الحركة من مخرج الماء الممتلئ في العين يجوز
الوضوء فيها قوله والا فلا يجوز حتى يعلم خروجه بلبث
او غيره هذا وما سبق كله على رواية ان الماء المستعمل نجس
واما على رواية انه طاهر غير طهور فلا بد لعدم الجواز من غلبته
اي غلبة الماء المستعمل على الماء المطهر بصيغة اسم الفاعل
او مساواته كما في السابق بيانه قوله التوضؤ بالنجس كلام ابتدائي
ان كان ذائبا مأخوذا من ذاب يذوب بالتركية اريحي اصله
ذاوب قلبت الواو همزة لوقوعها بعد الالف الزائدة قوله بحيث
يتقاطر على العضوان لم يتقاطر عن العضو الى الارض وهذا
مذهب ابي يوسف * ويمكن تطبيق كلام المص على قولهما بايراد
لفظ عن بدل على بل الظاهر هذا * ويحتمل ان يكون مراد المص
على مذهب الامامين بحمل لفظ على بمعنى عن قوله ولا يجزئه

و كما روى عن ابي حنيفة
وابي يوسف اخرج في المشهور
بنجاسة الماء المستعمل اذا
في قاضيجان
مذهب الله

من جرى يجزى من باب ضرب ناقص يائي ويحتمل كونه المهموز
اللام لان المعنى فيهما واحد بمعنى لا يكتفى امراره اى الصاق
الثلج على العضو من غير سيلانه وتقاطره قوله من الحوض فيه
اى فى ذلك النهر قوله فى موضع اى فى موضع آخر وحفر
رجل منه كذلك نهرا آخر قوله فتوضاً اى الرجل منه اى
من النهر الثانى ثم حفر منه آخر فاجرى وتوضاً ثم آخر كذلك
قوله جاز وضوء الكل هذا ان حل على مذهب من قال بنجاسة الماء
المستعمل فتوجيهه ان حكم الاستعمال لا يعطى له الابدال الاستقرار
فى موضع ولم يوجد الاستقرار فلم يكن مستعملاً او يقال
ان المختار طهارة المنجس بمجرد جريانه وان حل على مذهب
من قال بطهارة الماء المستعمل فهو مغلوب وليس للمغلوب
حكم كذا فى الحاشية قوله الا فى موضع الجريان اى لا يسقط
الماء المستعمل عن الاعضاء الا فى موضع يجرى فيه الماء فيكون
اى الماء المستعمل تابعا للماء الجارى خارجا عن حكم الاستعمال
قال قاضى خان لانه اذا كان بين المكانين مسافة فالماء الذى
استعمله الاول يرد عليه ماء جار قبل اجتماعه فى المكان الثانى
فلا يظهر حكم الاستعمال اما اذا لم تكن بينهما مسافة فالماء
الذى استعمله الاول قبل ان يرد عليه ماء جار يجمع فى المكان
الثانى فيصير مستعملاً فلا يظهر بعد ذلك انتهى وقوله فلا يظهر
بعد ذلك بناء على نجاسة الماء المستعمل وسأيت الكلام عليه
ان شاء الله تعالى والله الهادى الى الرشاد قوله حتى لو كان
ساكناً لم يغترفوا ولم يجر الماء من الانبوب بالضم بالتركية
اقامشك ايكى بغومك اراسى والمشهور الآن حمام وشادر وان

٩ كما فى المشهور
ابى حنيفة رح

قورنه سى وههنا صور ثلث وهى ما قاله قاضى خان فى الفتاوى
ماء حوض الحمام طاهر عندهم ما لم يعلم بوقوع النجاسة فيه
فاذا ادخل يده فى الحوض وعليها نجاسة ان كان الماء ساكناً
لا يدخل فيه شئ من انبوبة ولا يغترف الناس بالقصعة يتنجس
ماء الحوض وان كان الناس يغترفون من الحوض بقصاعهم
ولا يدخل من الانبوب ماء او على العكس اختلفوا فيه واكثرهم
على انه يتنجس ماء الحوض وان كان الناس يغترفون بقصاعهم
ويدخل الماء من الانبوب اختلفوا فيه واكثرهم على انه
لا يتنجس انتهى * فهذا هو الذى ينبغي ان يعتمد عليه كذا
فى الكبير قوله وعليه اى على هذا البيان الذى قاله البعض
واما ما سأيت من بيان بعض المتأخرين ففيه نظري الجواب فى ذيله
قوله سواء تدارك الاعتراف اى تلاحق وتلاصق مع الجرى
من الانبوب ولا قوله وفيه نظر اى فى قول من قال من المتأخرين
لان الضرورة ممنوعة فى حوض الحمام اذا لم يكن الغرض متداركاً
ومتلاحقاً لعدم الخرج فى التحرز وامكان غسله من غير مشقة
بخلاف الحوض الكبير ٩ قوله لانه اى ماء الحوض لم يصير
مستعملاً عندهما اما عند ابى يوسف رح فلان الحدث لم يستطع به
لعدم الصب وهو شرط عنده فى طهارة العضو واما عند محمد
فلان الحدث وان زال من يده بالادخال لكن بزوال الحدث
منه فقط لا يصير الماء مستعملاً ما لم يكن فيه نية القربة على ما
سأيت ان شاء الله تعالى قوله لانهم لبس عليهم اى على البيان
حدث حتى يزول ولم ينووا الوضوء واما فى الكفار فغير مسلم
على قياس المسئلة التى قبلها عند ابى حنيفة رح لانهم يزول

٩ وهو ما ذكره الشارح
فى الكبير بقوله ولقائل
ان يمنع اه
اى بادخال يده فى حوض
الحمام فقط بلا صب

عنهم الحدث حتى لو اغتسل الكافر او توضأ ثم اسلم لم يلزمه
اعادة ذلك ونيته ٩ وعددها سواء فلا فرق بينه وبين المسلم في هذا
الحكم اى في الماء الذى ادخلا يدهما فيه عند ابي حنيفة رح
فلما تجس في المسئلة الاولى عنده تجس في هذه المسئلة ايضا
عنده * ويمكن ان تكون هذه المسئلة معطوفة على قوله وعندهما
الماء طاهر الخ اى وعندهما ايضا لو ادخل الخ وحيثما فالحكم
مسلم في الكفار ايضا * هذا ما حققه الشارح في الكبير قوله
من يراقبه اى يحافظه اى الصبي وينظره قوله لا يتوضأ به
استحسانا الا اذا كان موسوسا او لم يجد غيره قوله ولو توضأ به
اى بهذا الماء جاز ولا يضم اليه التيمم بالشك لانه متيقن الطهارة
فلا يتجسس بالشك * لكن المستحب التوضؤ بغیره للاحتمال فيه
كافى سور الجلالة بفتح الجيم وتشديد اللام وهى التى تأكل
العدرة فقط من المواشى قوله ويفيض من الحوض اى يجرى
من جوانبه وهو المختار لعدم تيقن بقاء النجاسة فيه واصيرورته
ماء جاريا قوله ولكن لا يصير الماء مستعملا عند ابي يوسف رح
لانه انما يصير مستعملا بالاسالة والمسح حصل باول الاصابة
لان الماء انما يأخذ حكم الاستعمال اذا زایل العضو اى فارقه
وباعد عنه لا يزال العضو ووجهه خلاف محمد * ذكر في الكبير
والفتوى على قول ابي يوسف وسيأتى بيان احكام الماء المستعمل
في فصل النجاسة ان شاء الله تعالى قوله فصل في المسح
على الخفين لما فرغ عن بيان احكام الحياض شرع في بيان
احكام المسح على الخفين لكن المناسب تقديمه على مباحث المياه
لانه جزء من الوضوء الا ان المسح لما كان رخصة ثبت بالحديث

و اى الكافر

مطلب
في بيان احكام المسح على
الخفين

لدفع الحرج صار كانه من العوارض لا من اصل الوضوء فلم يوصل
بالوضوء بخلاف الوضوء والغسل والتيمم لانها ثبتت بالكتاب
وقد ثبت المسح بالاخبار المستفيضة اى المنتشرة والشايعة
بين الناس عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله بعد ادلة كثيرة
وفعلا كذلك وعن الحسن البصرى حدثني سبعون رجلا
من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه عليه السلام مسح
على الخفين * وقال الكرخي اخاف الكفر على من لم ير المسح على
الخفين لان الآثار جاءت فيه في حيز التواتر * وقال شيخ الاسلام
والدليل على ان من لم ير المسح على الخفين كان ضالا ما روى
عن ابي حنيفة رح انه سئل عن مذهب اهل السنة والجماعة
فقال هو ان تفضل الشيخين يعنى ابا بكر وعمر على سائر الصحابة رض
وان تحب الختين يعنى عثمان وعليه وان ترى المسح على الخفين
وابو حنيفة رح اخذه من قول انس بن مالك ان من السنة
ان تفضل الشيخين وتحب الختين وترى المسح على الخفين
لكن قالوا من رآه اى اعتقد حقيقته ثم لم يمسح اخذا بالعزيمة
اى بالقصد الكامل كان مأجورا * وتفصيله في الكبير قوله
المسح جائز اى غير واجب بل الغسل بعد نزع الخف اثوب
لمن رآه حقا ولم يتهم فلو اتهم فالمسح افضل قاله ٩ في الدر لاخذه
٤ بالعزيمة * قال في الدر منكرا كافر على رأى الثاني * وقال في التحفة
ثبوته بالاجماع بل بالتواتر واية اكثر من ثمانين منهم العشرة
المبشرة قوله بالسنة متعلق بالثبوت لا بالجواز فيكون حالا
من الضمير في جائز اى جائز ثابتا بهارد لمن قال انه ثابت بالكتاب
ايضا وهى قراءة الجر في قوله تعالى وارجلكم * وجه الرد

٩ اما رواية قولا فثمانية
وعشرون من اصحاب النبي
فسبعون من اصحاب النبي
عليه السلام هكذا روى
عن الحسن البصرى

٩ اى الغسل اثوب لمن رآه
اى اعتقده حقا
٤ علة لقوله بل الغسل
اثوب

قد تقدم المراد في قراءة الجر هو الغسل ايضا * وانما عطف على
الممسوح اشعارا للاقتصاد في الغسل وترك الاسراف في الصب
على الرجلين * ودليل ارادة الغسل ان المسح لا يغني بالكعبين
في قوله تعالى الى الكعبين بالاجماع * ثم ان المص اورد السنة
مطلقا ليشمل القول والفعل كما اشار اليه الشارح ولوقيدها
بالمشهورة ايضا لكان اجود قوله من كل حدث
موجب للوضوء ظاهره عدم جواز المسح لمن جدد الوضوء بل
يكون انما ومسرفا * ويمكن التوجيه بان يقال ان يديه عدم جواز
المسح لمن عليه الغسل كما يؤذن اليه قول الشارح احترازا الخ
نقل عن الدر في جواب الاشكال الا ان يعنى الحدث فيقال
ان المجدد لما حصل له القربة بذية او بالعمل صار كانه محدث
فليتأمل كذا قاله ابن آطهوى قوله اذا لبسهما اي الخفين
شرط * جوابه ما يدل عليه سابقه اي اذا لبسهما على طهارة
كاملة فالمسح جائز بالسنة وقوله على طهارة كاملة يتعلق
بمعدوف حال من حدث لا بلبسهما لان اللبس ٩ على طهارة
كاملة لبس بشرط وانما الشرط ان يكون الحدث حاصل
على طهارة كاملة * وتقدير الكلام جائز بالسنة من كل حدث
كأننا ذلك الحدث على طهارة كاملة اذا لبسهما هكذا قدره
كمال الدين في عبارة القدوري وهو التحقيق كذا في الكبير
قوله لا وقت للبس اي سواء كانت كاملة وقت اللبس ايضا
اولا ٨ قوله جازله المسح على الخفين وقال الشافعي ومالك
وهو اشهر الروايتين عن احمد الطهارة الكاملة شرط وقت
اللبس فلا يجوز ذلك المسح عندهم قوله يمسح يوما وليلة

٩ بضم اللام وسكون الباء
بالتركية لباس
ماخوذ من لبس يلبس
من الباب الرابع
ع موجب للوضوء على
طهارة كاملة اي كأننا ذلك
الحدث الى آخره
٨ حتى لو غسل رجله
ولبس الخفين او لا ثم غسل
سائر الاعضاء واكمل الوضوء
من ثوبا وغسل رجله اليمنى
وادخلها الخف ثم غسل
اليمنى وادخلها ثم
احدث يمسح عندهم
لا عندهم

وقال مالك في احدي الروايتين عنه لا يمسح المقيم وقال في الاخرى
لا توقيت في مسح الخفين يستحب ترعهما في كل جمعة كذا نقل
في الحاشية عن الدراية قوله لقول علي رضي رواه مسلم في صحيحه
عن علي رضي الله عنه قوله عقيب الحدث وهو قول عامة
العلماء لقوله عليه السلام المسح على الخفين للمسافر ثلاثة ايام
والمقيم يوم وليلة * وظاهر ان هذا التوقيت لبيان مدة الحاجة
الى المسح واما قبل الحدث فلا حاجة الى المسح والى البيان
لحصول الطهارة بالغسل اي بغسل الرجلين * وهذا حجة على
المالك في عدم توقيته بوقت قوله ولا وقت اللبس كما قيل
ولا وقت المسح كما قيل قوله خلافا للشافعي لكن هذا الخلاف
لا يتصور في الصورة المذكورة لان الترتيب فرض عنده فلا يصح
الوضوء بالكلية عنده فيها فلذا قال الشارح وانما يظهر خلافه
المبنى على اشتراط كمال الطهارة وقت اللبس الخ اشارة الى
ضعف كلام المص قوله وانما يظهر خلافه لم يقل مثال
المص غير صحيح لان فيه خلافا للشرط المذكور ووجوب
الترتيب فخلافا للشافعي فيه يمكن ان يكون للوجوب اول الشرط
فلذا لا يظهر ثمة الخلاف المبني على الشرط واما في تصوير
الشارح فلبس فيه الا خلاف واحد وهو الشرط فيظهر قوله
يكفيه اي يكفي الماسح قوله ترى الدم من قبلها اي ظهر
الدم من فرجه دون ثلثة ايام بان جرى الدم منها اقل من ثلثة ايام
وانقطع قبل تمام الثلث فالدم دم استحاضة وقس عليها فوق
العشرة في الحيض وفوق الاربعين في النفاس هذا عندنا وعند
الشافعي اقل الحيض يوم وليلة واكلها خمسة عشر يوما

كذا في الدرر قوله كصاحب سلس البول بفتح السين المهملة
الاولى وكسر اللام بالتركية بولن طوتا ميان كسند در قوله
او انفلات الريح بكسر الهمزة وسكون النون بالتركية دبردن
ريح بوشانق قوله او استطلاق البطن بكسر الهمزة بالتركية
اسهال اولوب يوره كي آقق قوله والرعاف الدائم بضم الراء
وفتح العين هو اليم الخارج من الانف والرعاف بالفتح والسكون
من الباب الاول والثالث بمعنى خروج الدم من الانف قوله
او الجرح بضم الجيم وسكون الراء بالتركية ياره وجعه جروح
من باب فتح وكذا الجراحة بكسر الجيم وفتح الراء اسمدر قلع
ويبقى ياره سي وبونك مثلي اوله وقوله لا يرقأ اي لا يسكن دمه
او صديده من رقا يرقأ من الباب الثالث قوله من دم الاستحاضة
ونحوه مما عطف عليه اي قبل ان يخرج منها شيء قوله تسمع
كالاصحاء جمع صحيح وصحاح ضد السقيم من باب ضرب
فان قلت لو توضأ المعذور ولبس الخف على الانتطاع ثم ظهر
عذره ثم احدث هل يمسح كالاصحاء ام لا قلت * المفهوم من اشتراط
كون الطهارة صكاً ملة عند الحدث ان لا يمسح * والمفهوم
من اطلاق قوله حتى ان المستحاضة الخ حيث لم يقيد بظهور
شيء منها بكونه قبل الحدث او بعده ان يمسح كالاصحاء ولكن
واحد منهما لم ير في محل كذا قاله ابن آطهوى قوله تسمع في الوقت
فقط حتى لو توضأ المستحاضة الظهر فلبست خفيها بطهارة
العذر وصلت الظهر ثم احدثت في الوقت تسمع في اثناء الوقت
عند ارادة صلاة الجنابة او القضاء او النقل او نحوها واذا دخل
العصر يخرج الخفين فيه عندنا قوله وعند زفر تسمع تمام المدة

اي من المستحاضة

لان طهارة المستحاضة لما لم تنقض بالحدث الذي ابتليت به
شرعا كانت اي طهارة المستحاضة اقوى من طهارة الاصحاء
في حكم الشرع * وجوابه ان الانتقاض حاصل الا انه لم يظهر
حكمه في الوقت لاجل الضرورة فاذا خرج الوقت ظهر حكمه
مستندا الا ان الاستناد لا يظهر في الاحكام المنقضية بل في الاحكام
القائمة وجواز المسح منها * فظهر الاستناد في حقه وان اللبس
حصل بعد الحدث في حقه وصكها لو تيممت اي المستحاضة
ولبست الخفين ثم وجدت ماء يكفي للوضوء لا يجوز لها المسح
لان تيممها بطل بوجود الماء مستندا الى اول الاستعمال فتبين
انها لبستها بلا طهارة كذا في الكبير قوله ولا يجوز المسح لمن
وجب عليه الغسل من جنابة او انقطاع حيض او نفاس
اي لمن اراد الغسل فيشمل غسل الجمعة وغيرها من النوافل
فلو لبست خفيها على طهارة ثم نفست ثم طهرت والحال ان مدة
المسح باقية لبس لها ان تسمع على الخفين قوله ويمسح على
خفيه اي ولا يجوز له ان يمسح على خفيه لما روى الترمذي
والنسائي عن صفوان بن عسال ٨ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يامرنا اذا كنا سفرا ان لا نزع خفافنا ثلثة ايام وليا اليها الا
عن جنابة ولكن من غائط وبول ونوم * وقال الترمذي حديث
صحيح كذا في الكبير قوله وكذا لو ان المسافر توضأ الخ
هذه الصورة مروية عن محمد ربح في الاصل وما تقدم مروى
عن الكل كذا فهم من الكبير قوله وعنده اي والحال ان عند
الجنب ماء يكفي للوضوء اي لا يكفي للغسل سواء كفي للوضوء اولا
او زاد على الوضوء او لم يكن له ماء قوله فانه يقيم اي للجنابة

اي حكم الانتقاض

اي بان يرتبط فم الخفين
كر لا يدخل الماء على القدم
عند غسل سائر بدنه كذا
فيل عن الدراية
يقبح العين المهملة في حديث
السين بالفتح بايم الغسل نحو

قوله وعنده ذلك الماء حال ايضا او وجد ماء كافيا للوضوء فقط
 فان لم يكف ذلك الماء وضوءه او لم يجد ماء اصلا او وجد غير
 كاف للوضوء فانه يتيمم لهذا الحدث ايضا لان تيمم الجنابة
 باق بعد قوله لان الادلة اي ادلة المسح غير مختصة بالرجال
 والحال ان النساء تابعات للرجال في الاحكام الشرعية ما لم يوجد
 دليل يخصص الحكم بالرجال قوله انما هو على ظاهرهما
 اي على فوق الخفين هذا بيان لمحل المسح فرضا وسنة عند
 اصحابنا قوله اولى من ظاهره لكون الباطن محل اصابة الاوساخ
 والاقذار قوله وفي رواية لكان اسفل الخف اولى من اعلاه
 وهذا يدل على ان المراد بالباطن الاسفل لا ما يباشر البشرة
 فان مسحه غير ممكن فكيف يكون اولى في الرأي ٩ قوله خطوطا
 بالاصابع جمع خط والاصابع جمع اصبع بكسر الهمزة والباء
 مشهور وفتح الباء لغة فيه وضم الهمزة والباء وفتحها لغة فيه
 ايضا بالتركية برمق لما في اوسط الطبراني عن جابر رضي الله عنه
 قال من رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل يتوضأ فغسل خفيه
 فتحشه اي طعن عليه السلام الرجل برجل وقال لبس هكذا
 السنة امرنا بالمسح هكذا ثم اراه بيده من مقدم الخفين الى اصل
 الساق مرة وفرج بين اصابعه كذا في الكبير قوله ان يمسح
 بجميع اليد والمراد به الكف مع الاصابع ولا ينافيه قوله فيما سمي
 وهو حسن لان الاحسن حسن مع انه يمكن ان الهمزة سقطت
 فصار احسن حسنا قوله من قبله ٨ اي من جانب الاصابع
 وهي فوق رؤس الاصابع قوله فان المستحب فيه اي في الغسل
 ذلك اي الابتداء بغسل رؤس الاصابع ولما تقدم من حديث

٩ دل الرأي يقتضي مسح ما يلي الارض لكونه محل اصابة الاوساخ والاقذار حيث سقطت غسل الرجل لعدم سرية الحدث اليها ٧ بكسر القاف وفتح الباء او بالفتحين او بالضمين بمعنى الجانب ويجوز بمعنى العاقبة ومعنى عند الوجه كذا في الاخرى

الطبراني قوله وفرض ذلك مبتدأ خبره قوله مقدار ثلث اصابع
 اي من كل خف حتى لو مسح على احدهما مقدار اصبع او اصبعين
 وعلى الآخر مقدار خمس او اربع لم يجز قوله هو المختار اعتبارا
 بالآلة وهو اصابع اليد لان المسح فعل يضاف الى الفاعل
 لا الى المحل كما قاله الكرخي قوله ان المعتبر اصابع الرجل كما في الخرق
 لانها محل المسح * وجه الاول ان الآلة وهي اليد احق بالاعتبار كما
 في مسح الرأس قوله بحصول الغرض بالغين المعجمة وهو الغرض
 او بالفاء وهو الاخرى قوله عليهما اي على الخفين عرضا
 وهو مقابل طول الرجل جاز ايضا كما جاز في الطول قوله لما قلنا
 وهو حصول الغرض المأمور به قوله ولكنه اي المسح يكون
 مخالفا للسنة في جميع ذلك اي في الصور الثلاث من قوله ولو وضع
 الى قوله يجوز ايضا لما قلنا قوله ويمدهما اي اليدين عطف
 على قوله يجازي او يضع قوله الى الساق ٤ على رنة الحال بالتركية
 اياك انجيكي وجمعه سوق بضم السين ومده قوله والاول هو
 السنة كما فهم مما روى عن عمر بن الخطاب فيما سبق قوله اصول
 الاصابع والكف معا بان وضع رؤس الاصابع ولم يضع اصولها
 مع الكف لا يجوز ذلك المسح في جميع الاحوال الا في حال كون
 الماء متقاطرا قوله بمجرد الاصابة الى محل الغرض فاذا لم يكن
 الماء متقاطرا من الاصابع صارت البلة المستعملة اولا مستعملة ثانيا
 في الغرض قوله البلة الثانية التي مسح بها ثانيا حيث نذ غير البلة
 التي استعملت اولا قوله وفي اقامة السنة متعلق بجوز المؤخر
 اي جوز لاقامة السنة استعمال بلة الغرض وان لم تكن متقاطرة
 ضرورة اقامة السنة حيث مسح ببطون الاصابع لان النقل

٩ اي تحرق الخف بعقبه فيه اصابع الرجل

٤ بان يضع رؤس الاصابع مع اصولها بدون وضع الكف على الخف ويمدهما الى الساق

يفتقر فيه ما لا يفترق في الفرض لانه تابع للفرض فيؤدي النفل
بما استعمل في الفرض تبعا للفرض لضرورة عدم شرعية
التكرار في المسح كذا في الحاشية قوله بالنص متعلق بجوز
وهو فعله صلى الله عليه وسلم ٩ قوله فلا يقاس عليه الفرض
لان الفرض اقوى من السنة مع ان المسح على خلاف القياس
فلا يجوز استعمال بلة الفرض لاقامة الفرض بل يقتصر على
تجوز استعمال بلة الفرض لاقامة السنة كذا في الحاشية قوله
لحصول المقصود اى اصل المقصود وهو كون المسح مقدار
ثلث اصابع من الاعلى قوله ولكن خالف السنة لا يكون تاما
قال عليه السلام من رغب عن سنتي فليس مني اى من اعرض
وبعد عنها لان كلمة رغب اذا استعملت بعن تصير بمعنى اعرض
فليس مني اى من عاملى سنتي قوله اى جوانب الرجلين الظاهر
اى جوانب العقبين او جوانب الخفين بمعنى جانبيهما على نمط
فقد صنعت قلوبكما اى قليا كما قوله لانه اى على الخف المعين
بالنصوص لان الاحاديث المشهورة التي ثبت بها المسح على
خلاف القياس انما وردت بالمسح على اعلاه فلا يجوز على ما سواه
لانه خلاف المحل الذي ورد به النص واما مخالفة الكيفية كالابتداء
من جهة الساق الى الاصابع فلا تضر لان الكيفية غير مقصودة
بالذات بخلاف المحل قوله يجوز مسحه قال قاضيان وغيره
سواء كانت البلة قاطرة او لم تكن وفي الخلاصة سواء اخذ الماء
من الاناء او غسل ذراعيه وبقى الليل في كفيه هو الصحيح
كذا في خلية المجلى قوله اذا استعمل فيه اى في غسل البدن
ماسا على البدن وانفصل عنه ولم يقل واستقر في مكان لما سأتى

٩ ووقع فعله صلى الله
عليه وسلم على هذه الصفحة
كاف في جواز النفل

امن ان الصحيح انه يصير مستعملا كما انفصل بدون الاستقرار
قوله اذا استعمل فيه اى في المسح ما اصاب الممسوح وقد اصاب
البلة اياه قوله لانية المسح فبئذ المسح اولى ان يجوز وقد سبق
قوله ولم يغسل ولم يغسل ايضا اذ لو اغسل احدى رجليه
او اكثرها انتقض مسحه ولزمه نزع الخف فلو قال ولم يتل لكان
اعم واولى وفي بعض النسخ ولم يغسل وهو الظاهر قوله او اكثرها
اى اكثر احدى رجليه فلو اتل النصف او اقل جاز مسحه كما
لو لم يتل اصلا * هذا هو المفهوم من هذه العبارة * لكن قال
قبيل بحث الحياض ان النصف له حكم الاكثر لاحتياط فعلى هذا
لو اتل نصفها لم يجز مسحه لان الاحتياط في الغسل دون
المسح كذا في الحاشية قوله ذلك الحوض او المشى عن المسح
قصدا لحصول المسح ضمنا ولعدم اشتراط النية ولو كان الحشيش
مبتلا بالطل * وقيل لا ينوب الطل عن المسح لانه من نفس دابة
والاصح انه ينوب لانه مطر خفيف كذا في الكبير قوله المطر
ينوب ذلك الامر وهو الاصابة عن المسح قوله وهذا غير صحيح
يعنى ان الواجب على المص عدم ذكره لانه غير صحيح عندنا
لان التيمم انما احتاج الى النية لانه خلف عن الغسل حتى
يقاس عليه المسح بل لمعنى آخر ذكر في باب التيمم قوله اى مدته
يعنى لم يرد نفس المسح بل مدته وهى اول الحدث الاول بعد اللبس
فلو سافر عقيب اللبس او مسح اول مسح فساfer فبالطريق الاولى
يتم ثلثة ايام ولياليها قوله لان الاعتبار آخر الوقت لان المسح
حكم متعلق بوقت وكل حكم متعلق بوقت يعبر فيه آخر الوقت
فعلى هذا لو سافر قبيل تمام يوم وليلة مسح ثلثة ايام ولياليها

قال قاضيان في فتاواه
اذا انتقضت مدة مسحه
في الصلاة ولم يجد ماء فانه
يمضى على الصلاة لانه لا فائدة
في قطع الصلاة لان حاجته
بعد انقضاء المدة الى غسل
الرجلين فلو قطع الصلاة
وهو عاجز عن غسل رجليه
فانه يتيمم ولا حظ للرجلين
من التيمم فلذا يمضى على
صلاته وهو الاصح

فالخاص ان المراد بالمسافر في قولهم يمسح المسافر من كان مسافرا قبل اللبس ومن كان مسافرا بعده قبل تمام مدة المقيم كذا في الحاشية قوله وهو مسافر اي حال كونه مسافرا ثم اقام اي سكن في محل وتقرر اقله خمسة عشر يوما قوله ينظر اي يلاحظ مدة مسحه قوله وان كان المسافر الذي اقام قد مسح حين المسافرة اقل من يوم وليلة اتم اي اكمل قوله ومن لبس الجرموق بضم الجيم والميم الممدودة وسكون الراء بالتركية خف اوزرينه كيلن جزمه غالبا معرب من سرموز قوله قبل ان يمسح على الخف اي قبل ان يحدث ويمسح فلما كثر بقوله قبل ان يحدث لكفي في افادة المراد قوله وقاية له اي حفظا للخف من وفي يقي وقاية مصدر قوله ومن غيرهما اي غير الجلد والكرباس نحو الجوخ والعباء قوله لا يجوز المسح عليه اي على الكرباس بالاتفاق بينا وبين الشافعي قوله كالذي من الاديم بفتح الهمزة وكسر الدال ومدة بالتركية سخيانه ديرل قوله والصرم بفتح الصاد وسكون الراء بالتركية خام كون دري جلد كي فارسيدن معربدر وجعه صرام وصرورم قوله وكذا الخف فوق الخف اي هو كالجرموق فوق الخف قوله وهو اي الجرموق وما كان مثله مما يجوز المسح عليه اذا لبس وحده قوله بدل خبر اضمير هو اي بدل عن الرجل لا عن الخف لان الوظيفة كانت بالرجل ولم يكن ما الخف وظيفة حتى يصير من اعضاء الوضوء ويكون الجرموق بدلا عنه مانعا سرابة الحدث اليه بل يمنع الجرموق السراية الى القدم فصار كخف ذي طاقين وقال مالك والشافعي بدل عن الخف فلا يجوز المسح على الجرموق لان الخف بدل

وكذا الموقف فارسي معرب
تلبس في البلاد الباردة

اي جات ديك

عن الرجل والبدل لا يكون له بدل ولان الابدال لا تنصب بالرأى قلنا الجرموق بدل عن الرجل لا عن الخف وان كان تحته خف وان نصب البدل لبس بالرأى بل بفعله صلى الله عليه وسلم حيث مسح على الجرموق وحديثه في مسند الامام احمد وسنن ابى داود كذا قاله آطهوى قوله فلو لبسه اي الجرموق فوق الخف قوله او نحوه مما لا يجوز المسح عليه قوله جاز المسح عليه اي على الجرموق والخف الملبوسين فوق ما لا يجوز المسح عليه من الجوارب ونحوه قوله من عدم الجواز اي عدم جواز المسح على جرموق او خف ملبوسين على ما لا يجوز المسح عليه من كرباس وجوارب * وقال هذا القائل انه لا يجوز الا ان يقطع ذلك الكر باس الذي تحت الجرموق والخف وتعليل اثنتا ههنا بان الجرموق بدل عن الرجل الى آخره يعلم منه جواز المسح على خف لبس فوق مخيط من كرباس او جوخ او نحوه مما لا يجوز عليه المسح لان الجرموق اذا كان بدلا عن الرجل وجعل الخف مع جواز المسح عليه في حكم العدم فلان يكون الخف بدلا عن الرجل ويجعل ما لا يجوز المسح عليه في حكم العدم اولى كذا في الكبير تفصلا قوله لما جاز المسح على الجرموق الذي لبس على ما يجوز المسح عليه من الخف مع ان المسح عليه جائز قوله لا يمسح على الجرموقين لان البدلية تقررت للخف بالحدث قبل لبسهما اي الجرموقين فلا تثقل البدلية عن الخف الى الجرموقين ولا يكونان بدلا عنه لما تقدم ان البدل لا يكون له بدل قوله وعلى الخف الذي تزع جرموقه اي ومسح على الخف الخ قوله ولا يجوز ان يقتصر على مسح المزروع الخ اي لا يكتفى

ولكنه نقل عن رجل
مجهول وهو بعيد عن الفقه
خارج عن الاصول لان
قطعه ان كان يصير كخف
الخدوق في عدم جواز
المسح عليه فهو بمنزلة
بدون خرق لانه لا يجوز
المسح عليه وان كان لرجل
اتصال جزء من الرجل
بالخف فهو لبس بشرط
كذا في الكبير

على مسح الخف الذي انتزع جرموقه وفي روايات الاصل
ينتزع الجرموق الباقي ويمسح على الخفين وقال زفر يجوز ولا يجوز
ولا يبطل مسح غير المزروع * ولنا ان الانتقاض في الوظيفة
الواحدة لا تجزى والجرموقان كالخفين ولو نزع احدهما بطل
مسحه على غير المزروع فكذا الجرموقان ايضا قوله قياسا على الخفين
اي المجردين عن الجرموق فان الجرموق بدل عن القدم كالخف
المجرد عنه في قياس اي الجرموق عليه قوله فيه خرق كبير بموحدة
او مثله كذا نقل عن الدر واما لا يجوز لخروجه عن الخفية لخروجه
عن المقصود بالخف وهو قطع المسافة بمتابعة المشي وبين الخرق
الكبير المانع عندنا بقوله ما بين منه اي يظهر من الخرق الح وعند
مالك ما بين منه اكثر الزجل * ثم الصحيح عندنا كون الاصابع
المذكورة من اصابع الرجل وهو ظاهر الرواية والخرق بفتح الحاء
المجعة وسكون الراء بالتركية هنارتق يردمك اصل مصدر معنسى
يرتمق والانخرق والتخرق بالقحتين وتشديد الراء وضمها بالتركية
يرتمق يقال خرقت الثوب وخرقته بالتشديد فانخرق وتخرق قوله
خلافا لزفر والشافعي وكذا احمد قالوا لا يجوز المسح وان قل
الخرق لانه لما وجب غسل البادي عن الخرق وجب غسل الباقي
في الخف لعدم التجزى قلنا لان سلم وجوب غسل البادي لكونه
قليل بمنزلة العدم ولزوم الخرج في اعتبار القليل اذا غالب الخفاف
لا تخلو عنه عادة والشرع علق المسح بمسح الخف وهو الساتر
الذي تقطع به المسافة قوله لان القليل عفو لدفع الخرج
اجواب عن قولهم لما وجب غسل البادي اه بوقوع الخرج كما
ذكر آنفا قوله لان الاصابع لقليل لقلة ما دون الثلث

اي كما ان الخف الجرد
عن الجرموق كان بدلا
عن القدم كذلك الجرموق
ايضا بدل عن القدم
في قياس على الخف

ومتضمن الجواب عما قاله مالك ان الكبير ما يبد ومنه اكثر
القدم يعني ان الاصابع اصل القدم فيعتبر فيه القلة
والكثرة لافي القدم قوله في موضع منه اي من خف واحد
او في موضعين منه اي من هذا الخف ايضا قوله كذلك اي
وان كان في خف آخر قدر اصبع او اصبعين منه وزاد المجموع
على ثلثة اصابع جاز المسح قوله لان المانع اي المانع عن جواز
المسح مقدار ثلث اصابع من خف واحد قوله فلا يجمع
الخرق الذي في خفين حتى لو كان في احدهما خرق دون الثلث
وفي آخر خرق كذلك لا يجمع لان الخرق لعينه ليس مانعا
من المسح بل لكونه مانعا من تتابع المشي والخرق في الخف
الواحد يوجب ضعفا يمنع من تتابع المشي فيه وفي الخفين لا يوجب
ذلك الضعف واما الجحاسة والانكشاف فهما مانعان جواز
الصلاة لعينتهما فافترقا كذا في الحاشية قوله لو انكشف ثمن كل
من عضوين والثن بضمة التاء الثلث والميم والنون من الكسور
التسعة يطلق على جزء واحد من ثمانية اجزاء واحد وضعفه
وهو اثنان يكون ربعا للثمانية قوله كل منهما اي كل واحد
من العضوين عورة يجب ستره في الصلاة قوله يجمع ويمنع
جواز الصلاة ايضا كالجحاسة المتفرقة قوله وان كان الخرق
قدر اصبع هذا ليس بقيد معتبر فان ادنى الخرق الذي يجمع
هو مقدار ما يدخل فيه المسئلة بكسر الميم وفتح السين وتشديد
اللام ابرة عظيمة بالتركية جوالد زديك وما دون المسئلة لا يعتبر
فانه ملحق بمواضع الخرز بفتح الحاء المجعة وسكون الراء مصدر
من باب نضر بالتركية سخيان دكك وبضم الحاء سخيتانك

اي دون ثلث اصابع
قليل

ديكشي خياطت خف معنائه وهو المراد هنا كذا نقل عن الدر
والدرر قوله مع الخرق قدر اصبعين اي مع خرق آخر قدر
اصبعين في خف واحد قوله يجمع في الحكم بالمانعة عن جواز
المسح * وفيه بحث دقيق لقائل ان يقول لاداعي الى جمع الخروق
في خف واحد لمنع جواز المسح لانه علة المنع انتفاء معنى الخف
بامتناع قطع المسافة المعتادة بالخف لاذاته ولالذات انكشاف
القدم والا لوجب الغسل في الخروق الصغيرة وهذا المعنى
منتف عند تفرق الخروق الصغيرة كمقدار الحصة والفولة
لامكان قطع المسافة مع تلك الخروق وعدم وجوب غسل
البادي كذا نقل عن بعض الشيوخ * ونقل عن حلية المجلى
رأيت في خزانة الفتاوى حديثا وفي بعض شروح المجمع قدما
وعن ابي يوسف لا يجمع اخروق سواء كان في خف او خفين
بخلاف النجاسة وانكشف العورة فانه يجمع بالاجماع فهذه
الرواية تعضدها وتلك الدراية ولا ريب في انها اولى بالتقديم
انتهى * وانا الفقير المرتب يقول لما تحقق انتفاء جواز المسح
بوجود امتناع قطع المسافة كانت هذه الرواية اخرى بالقبول
والله تعالى اعلم قوله من ان ظهور الانامل جمع اتملة وهي
رأس الاصبع وحدها مانع عن جواز المسح قوله ولو ظهر
الابهام بان يكون الخرق عندها بكسر الهمة وسكون الباء
بالتركية باش برمق قوله فالمعتبر ظهور نفس الاصابع صفارا
كانت او بكرا حتى لو ظهر مع هذه الابهام اصبع آخر وهي
مقدار ثلث اصابع بالنظر الى غير الابهام لا يمنع المسح ايضا
هذا قوله لعدم ظهور شيء منه اي من غير المنقح لان المانع

اي تؤيدها

انكشاف ما يجب غسله اذا كان قدر ثلث اصابع ولم يوجد
ذلك المقدار قوله خرزه بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء المهملة
فراء معجمة هي عمل الخفاف كالخياطة للخياط وقوله انفق مأخوذ
من باب الانفعال بالتركية ديكشي سوكلك وايزلق قوله الا انه
اي الشأن الظاهري الماسح فان ضمير من قدمه رابط راجع اليه
ومنى وجد الرابط لا يلتفت الى ضمير الشأن بلا داع كما صرحوا
في محله قوله لما قلنا وهو عدم ظهور شيء من غير المنقح قوله
مقدار المانع من القدم بقدرية المقام اريد من ضمير كان الراجع
الى الشيء المقدار المانع من القدم ٩ قوله حالة الوضع اي وضع
القدم على الارض قوله بالعكس اي ولو كان الامر بالعكس
بان لا يندو المقدار المانع حالة المشي ويبدو حالة وضع القدم
لا يمنع الجواز قوله اذا كان فوق الكعب بفتح الكاف وسكون
العين بالتركية طيقو كه انجيك كمكينك نهاينده اولان يومرى
ككدر ٨ قوله ان كان يستر القدم مع الكعب فان المتبادر من اطلاق
القدم هو قوله لا يرى من الكعب بفتح العين المهملة وكسر
القاف مؤخر القدم بالتركية اياغك اوبكه سي ديمك قوله
في قولهم اي في قول الفقهاء جميعا الظرف متعلق بقوله جاز
وضمير وهو راجع الى الخف المذكور يقال بالتركية بوسدال
ديدكلى ادكدر قوله وفيها اي في فتاوى قاضى خان قوله
لوليس المكعب بكسر الميم وسكون الكاف وفتح العين خف
لاساق له بالتركية تراك كه طيقو مسنى ديرل قوله غير ان القدم
في الساق اي لكن القدم لو بقي في الساق اي في ساق الخف والمراد به
ما فوق الكعب مما لا يتعلق به حكم المسح انتقض مسحه اجماعا

٩ فان المراد بالشيء المنقح
في قوله لا يرى شيء من قدمه
المقدار المانع لجواز
المسح ايضا
٨ وان كان الخرق كثيرا اذا
على ثلاثة اصابع

قوله عن مكانه فقد اختلف في مقدار ما ينتقض به المسح حيث
قوله وللربع حكم الكل كما ان للاكثر حكمه فاذا خرج اكثر
العقب فكانه قد خرج كل العقب الذي هو ربع القدم فاذا
خرج كل العقب فكانه خرج كل القدم وعند خروج كل القدم
ينتقض المسح هذا اذا اراد النزاع واما اذا كان الحنف واسعا
فزال عقبه عن موضعه عند الرفع فلا ينتقض بالاجماع كذا نقل
عن الدر قوله وفي رواية عنه اي عن ابي حنيفة وهو قول
الحسين بن زياد تلميذ ابي حنيفة * ونقل عن الدراية وعند ابي يوسف
وجه الله تعالى قوله والافلا اي وان لم يخرج اكثر القدم
بان خرج نصفه او اقل منه فلا ينتقض المسح قوله لان مقدار
فرض المسح باق في محل المسح وخروج ما سواه كذا خروج
والتقييد بما سوى الاصابع لما في فتاوى قاضيخان قال رجل له
خف واسع الساق ان بقي من قدمه خارج الساق في الحنف
مقدار ثلث اصابع سوى اصابع الرجل جاز مسحته وان بقي
مقدار ثلث اصابع من القدم بعضها من القدم وبعضها
من الاصابع لا يجوز المسح عليه حتى يكون مقدار ثلث اصابع
كله من القدم ولا اعتبار بالاصابع انتهى ٩ قوله ثم دخل الماء
بنصب الماء اي خاض فيه ورفعه اي دخل الماء في الحنف اما
او دخل قبل الحدث الاول او بعده ولكن قبل المسح فلا ينتقض
قوله ابتلا لا هو غسل بحيث يبلغ الماء الكعب قوله وكذا
لو ابتل اكثر من احديهما ٤ اي من احدي الرجلين وهذا داخل
تحت قول المص والا اي وان لم يتل جميع احديهما وهو شامل
لما في مسألة لو ابتل اكثر احديهما ٥ ومقتضى قول المص ان لا ينتقض

وعلى ان كلمة الكل مطابقة
على التعبير بظهر القدم
والمفهوم منه ما عدا
الاصابع
اي اكثر رجل واحد
من الرجلين

في صورة الاكثر ولكن ذكر الزيلعي عن المرغيناني ان غسل
اكثر القدم ينتقض في الاصح اي ينتقض المسح * ونقل عن التوير
ايضا وينتقض بغسل اكثر الرجل فيه اي في الحنف * وقال شارحه
وصححه غير واحد قوله فيجب عليه ان يكمل غسل رجله
وقيل لا ينتقض وان بلغ الماء الى الركبة * قيل وهو الاظهر
لان استتار القدم بالحنف يمنع سرية الحدث الى القدم فلا يقع
غسلا معتبرا فلا يوجب بطلان المسح كذا نقل عن الدر والبحر
والنهر قاله ابن آطه وي قوله وهذا موافق لقول محمد لان صدر
القدم مقدار ثلاث اصابع فاذا لم يبق في قدم الحنف محل فرض
المسح باق قوله ولكن العقب يخرج اه اي يخرج بنفسه عن
عقب الحنف ويدخل بنفسه ايضا لكون الحنف واسعا لا ينتقض
قوله لعدم النزاع اي الاخراج من الماسح واما ما تقدم
عن ابي حنيفة من انه اذا خرج اكثر العقب عن عقب الحنف
انتقض فانه فيما خرج باخراجه لا فيما خرج بنفسه ثم عاد قوله
خف مبتدأ خبره فيه فتق مفتوح بحيث يظهر منه ثلث اصابع
والفتق يفتح الفاء وسكون التاء بالتركية يارمق وديكلش يستهني
سوكك وهنا بمعنى المفتوق قوله وبطانة الحنف مبتدأ خبره
غير منفتق وقوله من خرقه او غيرها ظرف مستقر صفة او حال
من المبتدأ والبطانة بكسر الباء وفتح الطاء بالتركية استاركة
فقتان يوزينك مقابليد ووزينه طهاره دير قوله مخروزا
بالنصب حال من الضمير المستتر في منفتق او بالرفع خبر بعد خبر
كما في بعض النسخ ويجوز الخفض بان يكون صفة من خرقه
ان كانت خبرا من قوله وبطانة وحيث يكون قوله غير منفتق

صفة او حالا من خرقة ومن هذا التوجيه علم وجه قوله في الكبير
ويجوز في راء غير الحركات الثلاث بطريق الاحتمال ان تأملته
تصل قعر التأويل والله الموفق قوله على العمامة بكسر العين
وجعه عمام بفتح العين والميم بالتركية دليلا وصار يقي كباشه
صار يلور قوله والقلنسوة بفتح القاف واللام وسكون النون
وضم السين وفتح الواو والياء وجعه قلانس ٩ وقلاسي بالتركية
باشه كيلان تقيه كهز نه دن اولور سه اولسون قوله بدل الرأس
اي بدل المسح بالرأس قوله ولا على البرقع بضم الياء والقاف
ويجوز فتح القاف ايضا بالتركية يوز اور تسي كه بجه ديرلر نقاب
ديرلر والبرقوع بضم الباء والقاف ومده يوزه اور تيلن نسنة
قوله محروقا حال من مفعول تجعله وقوله ما يحازي فاعل
مخروقلاي ما يقابل عني المرأة منه الضمير راجع الى ما وفسره
صاحب الدرر بالهماز قوله ولا على القفازين بضم القاف
وتشديد الفاء عطف على القريب او البعيد وانما لم يحجز المسح
على هذه الاشياء لان الكتاب اي القرآن دل على فرضية الغسل
ولم يرد في مسح هذه الاشياء شي كما ورد في مسح الخف من الخبر
المشهور ليحوزه اي حتى يجوز به مسح الكتاب في نقل حكم
الغسل والمسح الى هذه الاشياء مع ان هذه الاشياء ليست كالخف
في الخرج فتلقى به بطريق الدلالة كذا في الكبير قوله ويجوز
المسح على الجبايز هذا مبني على ما قيل ان المسح على الجبيرة
مستحب عند ابي حنيفة حتى لو ترك المسح من غير ضرر وعذر
جاز صلاته بلا مسح عنده وعندهما واجب لا يجوز تركه الا من عذر
لان النبي صلى الله عليه وسلم امر عليا رضي الله عنه ان يمسح على جبيرة

٩ ويجي قلانس بالياء
وقلاسي يحذف الياء الاخيرة
وقلانس وقلاسي
في كتب اللغة

مطلب المسح على الجبيرة

حين انكسر احدي زنديه بفتح الزاء وسكون النون بالتركية
بلك ديمك يوم احد والامر للوجوب كذا في شرح المجمع * لكن نقل
عن الدراية والصحيح ان عنده مسح الجبيرة واجب وليس
بفرض حتى يجوز بدونه الصلاة لان الفرضية لا تثبت الا بدليل
قطعي وحديث على رضي الله عنه من الآحاد * ونقل عن الخلاصة انه
فرض على اثبوتة بطني وهو قولهما واليه رجع الامام حتى قيل
في الوجوب وفاق ٩ وقال في شرح المجمع وعليه الفتوى * ونقل
عن الدرر الصحيح ان لفظ الفتوى أكد من المختار والاصح
والصحيح قوله من العبدان بكسر العين ومده جمع العود
بضم العين بالتركية اغاج ويجي ايضا اعواد في جمعه قوله
باجماع الائمة المجتهدين * وفيه نظر لانه ينافي ما نقل عن الدراية انه
قال الشافعي واحد في احدي الروايتين عنه انه يشترط الطهارة
لان مسح الجبيرة مسح على حائل فصار ك مسح الخف قوله
وان سقطت اي الجبيرة بعد المسح من غير براء لم يبطل المسح
فان كان في الصلاة حين سقوطها مضى عليها وان كان خارجها
اعاد الجبيرة وابدلها باخر بان يربط جبيرة اخرى ولا يعيد المسح
لبقاء العذر كذا نقل عن الدراية قوله وان سقطت بعد المسح
عن براء سواء اعتبر ان البراء كان قبل المسح او بعده قوله بطل
المسح لئلين ان غسل ماتحتها كان واجبا قوله لزم الاستئناف
اي ابتداء الصلاة من اولها ولا يجوز البناء على ما صلى لانه
تبين ان الغسل كان واجبا بالحدث السابق وصار كانه شرع
الصلاة من غير غسل ذلك الموضع وان كان السقوط خارجها
يغسل موضع الجبيرة فقط ان لم يكن محدثا كذا نقل عن شرح

٩ اي في وجوب مسح الجبيرة
اتفاق بين ائمة الحنفية
الثلاثة

النقابة قوله بان كان يضرها الماء او كانت مشدودة يضرها الحل
قوله قال برهان الدين بعد ما ذكر هذا القيد عن ابي الحسين
النسفي قوله وليس كذلك يعني غير جائز لانه لا يعدل الى الابد
مع امكان الاقرب والمسح على نفس البشرة اقرب الى الغسل
من المسح على الجبيرة ونحوها والتكليف بحسب القدرة والامكان
قوله وان ترك المسح الخ قد مر بعض ما يتعلق بهذا المقام
عند قوله ويجوز المسح على الجبيرة اهـ فليرجع اليه قوله اذا
مسح على اكثرها اى اكثر الجبيرة جاز ذكره الحسن بن زياد نقل
عن الدرر بن يفتي * وقال في الخلاصة وعليه الفتوى قوله على
النصف اى نصف الجبيرة او اقل من النصف قوله وهو الصحيح
اشارة الى نفي قول من قال يشترط التكرار لانه حينئذ بمنزلة
الغسل الا ان تكون الجراحة في الرأس فلا يكرر قدام مسح الرأس
ايضا بمنزلة الغسل مع انه يكره فيه التكرار قوله جازله المسح
على كل الجبيرة التى فى تحتها جراحة والتى لبس فيها جراحة
لتعسر جعل الجبيرة مقدار الجراحة فحسب * هذا على اشتراط
الاستيعاب واما على قول من يجوز مسح الاكثر فقد جازله
المسح على اكثر الجبيرة قوله بين الجبيرة لاغصابة الفصادة
بكسر العين المهملة وفتح الصاد سارغى كه خيره وغيره
اوزر يته بعلنور والفصادة والفصد بالتركية فان المقى قوله
والقروح بضم القاف والراء جمع القرحة بضم القاف وسكون
الراء بالتركية جبان قوله والجراحات بكسر الجيم وفتح الراء
والجراح ايضا جمع جراحة بالكسر بالتركية ياره اى لافرق
بين الجبيرة وبين هذه الاشياء فى جميع ما تقدم قوله بمنزلة

الغسل

الغسل * نقل عن الزيادات الاصل ان المسح على الجبيرة كالغسل
لما تحتها ما دامت العلة باقية والمسح على الخف لبس كالغسل
لما تحت * عرف ذلك من التفرقة بينهما وهذه الاحكام وهى
جواز المسح على الجبيرة المشدودة على حدث وعدم جوازه
على الخفين الملبوسين على الحدث ومن عدم ٩ توقيت مسح الجبيرة
وتوقيت مسح الخفين ومن عدم لزوم اعادة المسح اذا سقطت
من غير براء واعادتها ولزوم غسل الرجلين اذا سقط الخفان
كذا فى الحاشية قوله لانه لبس جعلا اهـ بل غسل احديهما
حقيقة والاخرى حكما قوله لا يجوز له ان يمسح على الخف
مع المسح على الجبيرة لان مسح الجبيرة غسل حكما فيكون جعلا
بين الغسل والمسح وذا لا يجوز قوله فان لبس الخف عليهما
اى على الرجل المغسولة وعلى الجبيرة المسوحة جاز لانه لبس الخف
عليهما بعد الغسل حقيقة وحكما قوله من الكعب اودونها
ولفظ الكعب يجوز تذكيرها وتأنيثها قوله لنقصانه عن مقدار
الفرض * دلت المسئلة على ان القدمين لو قطعتا وبقي من كل
منهما مقدار ناقص عن مقدار الفرض لزم غسلهما قوله فان
وقع المسح على الخف متعلق بالمسح وقوله على المغسول متعلق
بوقع اى ما بقى من ظهر القدم يعنى المحل المشغول من الخف
بظهر القدم قوله حال كون ذلك المسح اشارة الى ان قوله
مقدار ثلث اصابع حال من المسح لا من المغسول فتنبه وقوله
خلية متعلق بالمسح ٨ قوله والحاصل ان مقدار الفرض اى مقدار
المسح الفرض يعتبر من القدم بدون الاصابع كما مر قوله فان
وقع اى المسح بتمامه اى بتمام المقدار المفروض على القدم جاز

٩ عطف على التفرقة
٩ عطف على قوله سقطت
اى اذا اعادت الجبيرة
على القرحة لا يلزم اعادة
المسح عليها

١٠ والضمير راجع الى الخف
الواقع على المغسول اى
حاله حال كون ذلك المسح
على الخف الواقع على
المغسول مقدار ثلث اصابع
جاز المسح

قوله وان وقع اقل منه اى من المقدار المفروض على القدم
او وقع كل المسح على الخف الخالى من القدم لا يجوز المسح فان قلت
لو وقع المسح المفروض على القدم ثم زال القدم عن ذلك المكان
كله او بعضه حتى بقي اقل من المفروض ولم يبق اصلاً ثم رجع
الى محله او لا او وقع المسح المفروض على الخف الخالى كله او بعضه
من القدم ثم رجع القدم الى ذلك الخالى حتى صار المسح المفروض
كله على القدم هل يجوز المسح ام لا قيل لا يجوز كما اشير بعضه
فى الكبير وبعضه فى شرح النقاية كذا قاله فى الحاشية والله
هو الهادى قوله قبل ما برأت ٩ اى القرحة فتوضاً اى عقيب
الحدث قوله بعد ما برأت اى القرحة لا يمسح على الجبيرة
والخفين قوله لانه لبس الخفين اه لانه عند البرئين انه كان
محدثاً عند اللبس والتين يؤثر فيما مضى كما يؤثر فيما بقي لان الحكم
الثابت بطريق التين هو ما يكون ثبوته فى الحال ثبوته فى الزمن
السابق حكماً وتحقيقه فى الكبير قوله واذا كان الشقاق فى رجليه
بضم الشين او بكسرهما بالتركية اياق ياربغى * هذا لبس بقيد
مخصص بل مناط الحكم هو العجز عن الوضوء باى سبب كان
قوله يمر الماء مأخوذ من الامر اصله امر ريمر فادغم فيه اى
يجب عليه امر الماء فوق الدواء ان لم يضره قوله يستعين
بغيره بأمر غيره بان يوضئه وهو مستحب عند ابي حنيفة وواجب
عندهما قوله يجب عليه الاستعانة عندهما لان عندهما ثبت له
القدرة بالآلة الغير لان آلة الغير صارت كآلته بالاعانة قوله
انما يكلف بقدرته نفسه اذ لا يكلف الله نفساً الا وسعها ولان سؤال
المنفعة حرام كسؤال العين ٤ قوله لا بقدره غيره حتى لو بذل

٩ والبرء بالضم وسكون
الراء بالتركية ياره او كواب
تجك وخسته ابو اولق
من برئ يبرأ برأ من الباب
الرابع

٤ ولان الاصل ان المكلف
لا يعتبر قادراً بقدرته الغير
عند ابي حنيفة رح

الابن ماله لايه الفقير لا يجب الحج على ايه او وهب انسان مالا
لفقير معسر وجب عليه كفارة لا يجب عليه قبوله قوله او كان
ذلك فاستعان منه ان يوضئه فابى اى اعرض عن الاعانة جازت
صلاته بلا خلاف قوله مما لا يسمى خفاً وفى القاموس هولفاة
الرجل بكسر اللام وفتح الفاء هى ما يلف به على الرجل وغيره ٩
لكن العرف خص اللفاة بما لبس بمخيط والجورب بالمخيط
ونحوه الذى يلبس كما يلبس الخف قوله حتى ررئت ما وراءه
ماض مجهول من رأى قوله تأكيد للثبوت واما ينشغان فخطأ
انتهى كلام المغرب * وقيل اى خطأ فى هذا المقام لا مطلقاً
فانه يقال نشفت الماء اى جذبه بالثوب من باب ضرب اى جففه
قوله وفى بعض الكتب اه هذا الى قوله كذا فى فتاوى قاضى خان
رد للمغرب ولهذا البعض فانه لما جعل قاضى خان معنى الشف نفوذ
الماء الى القدم ومعنى النشف جذب الجورب الماء الى نفسه فكلا
المعنيين صحيح قريب المعنيين فلا وجه للتخطئة فى هذا المقام
قوله وعليه الفتوى لما ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح
على الجوز بين وكذا الصحابة رضوان الله عليهم اجعين كفى
وابن مسعود والبراء وانس وابو امامة وسهل وعمر بن حريث
وعمر بن الخطاب وابن عباس كذا فى ابن آطه وى نقلاً عن الدراية
قوله وقال لعوده اى قال ابو حنيفة من جاء لعيادته من اصحابه
قوله ولا ينسدل من الانسدال بالتركية اشاعيه صارفق قوله
غير ما تقدم من عدم الشفوف وقوله عند عدم ضيقه ينبغى
ان يقيد به فان ما كان يضيق من الجورب يستمسك على الساق
من غير شد وان كان رقيقاً من الكرياس قوله وهو اى الحدث

٩ فكانه تفسيره باعتبار
اللغة

الثالث الذي هو امکان المشي معه فرسخا فصاعدا احسن الحدود
 ينبغي ان يقول عليه لما في الخلاصة ان كان الجوب من الشعر
 فالصحيح انه لو كان صلبا مستسكا اي على الساق يمشي معه فرسخا
 او فراسخ على هذا الخلاف انتهى اي لا يجوز عند ابى حنيفة ويجوز
 عندهما قال في شرح المجمع الاصح رجوعه اي رجوع الامام اليهما قبل
 موته بسبعة ايام وفي النوازل بثلاثة ايام * قال الفقيه ابو الليث وبه تأخذ
 انتهى * وقال الزيلعي في تبين الحقايق وعليه الفتوى قوله
 لا يمكن قطع المسافة بها حتى قالوا لو شاهد ابو حنيفة صلابتها
 لافتي بالجواز لشدة دلكها وتداخل اجزائها بذلك حتى صارت
 كالجلد الغليظ واجمعوا على جواز المسح عليها بطريق الدلالة
 كذا في الكبير قوله من المرعزي بميم مكسورة وقد تفتح فراء
 ساكنة فعين مهملة مكسورة فزاي مشددة مفتوحة فالف
 مقصورة او ممدودة مع تخفيف الزاي وقد تحذف الالف مع
 تشديد الزاي ولفظ مرعزي مرعزي مرعزي مرعزي بالتركية
 كحي قبلتك التندة اولان دفتك ديد كلري يوشق يوك قوله
 والغزل بالقبح وسكون الزاء مصدر وهنا ما يغزل من الصوف
 قوله وقد علم منه اي من كلام الزاهد قوله لبس
 مخصوصا بما ينسج على اليد من الغزل اي بشيء يعمل باليد
 وينسج به ولا بشيء يعمل من الغزل بل يعم الخيط وما لبس
 من الغزل قوله فالعمول من الجوخاء لان ما يعمل منه اذا جلد
 او نعل او بطن يجوز المسح عليه لان الجوخ احد الاربعة ولبس
 من السكر باس لان السكر باس بالكسر اسم للشوب من القطن
 ويلحق به كل ما كان من نوع الخيط كاللحان والابرسيم ونحوهما

قوله لجاز الحاقه اي الجوخ به اي بما هو من الغزل بطريق
 الدلالة بالنص قوله فانه اي الجوخ امن اي احكم منه ٩ قوله
 واذا كان كذلك فلا يشترط لجواز المسح عليه اي على الجوخ
 ان يستراح كما زعمه البعض * فالحاصل ان الجوب من اي شيء
 عمل ان كان رقيقا بحيث ينسدل على الساق او لم يشد ولم يمكن
 المشي به فرسخا فصاعدا فلا يجوز المسح عليه اتفاقا وان كان
 مجلدا او منعلا او مبطنا فيجوز اتفاقا وان لم يكن كذا وكذا بل كان
 ثخينا يمكن المشي به فرسخا فصاعدا فمختلف فيه يجوز عندهما
 ولا يجوز عنده اولا ثم رجع اليهما كما سبق تفصيله قوله فروع
 اي مسائل متفرعة على المسائل المتعلقة بالمسح قوله دون اعادة
 بقية الوضوء اي لبس على الماسح غسل بقية اعضاء الوضوء
 ان كان متوضئا فلو اعاد فالظاهر انه اسراف وكذا الحكم ٨
 في نزاع احدهما وفي الخروج من غير اخراج لكن وجود السرف
 اذا كان الغسل بلانية القربة كما مر قوله وكذا اذا نزع
 قبل تمامها اي المدة يعني لو توضأ ومسح او لم يمسح فنزع الخفين
 او احدهما او انتزع قبل تمام المدة لم يمسح الرجلين قوله بمضي
 على صلاته ولا تفسد بناء على انه اتى بما هو في وسعه قوله والذي
 يظهر ان الاصح هو القول بالفساد الظاهر ان يقول ان الصحيح
 بدل الاصح لما قال ابن الهمام في وجه صحة القول بالفساد ان الشرع
 الشريف جعل الخف مانعا من سريّة الحدث الى القدم
 يوما وليلة او ثلاثة ايام ولياليها فان تمت المدة يسرى الحدث
 الى القدم فيكون محدثا ولو في الصلاة * ولا فرق في هذا بين وجود
 الماء وعدمه فكما يسرى عند وجوده فكذلك يسرى عند

٩ اي من العمول على اليه
 من الغزل
 ٤ بان لم يكن الجوب رقيقا
 ولا مجلدا ولا منعلا ولا مبطنا
 بل كان ثخينا
 مطلب
 فروع المسائل
 ٨ اي لبس عليه غسل بقية
 اعضاء الوضوء بل يلزم
 عليه غسل الرجلين فقط
 اذا كان متوضئا

عدمه اى عدم الماء بقوله وان كان محله اى ولو كان محل التيمم عضوين حشا لكن محله شرعا وحكما جميع الاعضاء والاعتبار للشرع * ونظيرة ان الوضوء الذى هو اصل التيمم طهارة لجميع الاعضاء ولو كان محل الغسل اربعة اعضاء فقوله اذ لا فائدة في قطعها لا فائدة فيه قوله وكذا لو خاف ان ترعهما الخ اى لو نزاع الحنفين عند تمام المدة وغسلهما يخاف ذهاب الرجلين من البرد فيتيمم حينئذ ولا يمسح * فما نقل عن التنوير وجوامع الفقه والمحيط من انه لو خاف الذهاب من البرد له ان يمسح فطلقا للضرورة فيصير كالخيرة فليستوعبه بالمسح ولا يتوقت * ففيه نظر لان خوف البرد لا يؤثر في منع سرية الحدث في داخل الخف وانما المنع للخف في المدة المعينة لا غير وقولهم للضرورة في وجهه يندفع بحجة التيمم كذا في الحاشية قوله ولا يمسح على الحنفين اشارة الى رد ما نقل عن التنوير وجوامع الفقه والمحيط قوله فصل في نواقض الوضوء لما ذكر الطهارة الحكيمه اصلا وخلفا وآله شرع بذكر ما يعرض عليها فيزيلها وناقض الوضوء ما يخرجها عما يطلب به من استباحة الصلاة ونحوها فان نقض المعاني اخرجها عما يطلب بها ونقض الاجسام ابطال تأليفها اعترض عليه بان المنقوض اما وضوء واما غسل واما تيمم واما مسح فابن الباقي من نواقض غير الوضوء اجيب بان نواقض التيمم والمسح قد ذكرت في اثناء بحثهما واما نواقض الغسل فالجسامة والخيض والنفاس تأمل قوله المعاني الناقضة اه انما آثر واذكر المعاني دون العلل اقتداء بالسلف واخترازا عن مقالة الفلاسفة لانهم كثيرا ما يستعملون تلك العلل قوله كل ما خرج اه

بقوله

كما ان عدم الماء لا يمنع السرية كذلك الخوف لا يمنع غاية الامر لا ينزع عن الرجل ولا يمسح بل يتيمم خوفا من البرد طلب نواقض الوضوء

بقوله تعالى اوجاء اخذ منكم من الغائط * وقيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما الحدث فقال كل ما خرج من السبيلين والمراد من السبيل ما يكون سبيلا لخروج الحدث لغلبة الاستعمال فيه بالحقيقة العرفية الخاصة وان كان عاما لغويا مثل الدمع والعرق واللين ونحوها قال الشيخ حافظ الدين النسفي الناقض لبس عين ما خرج بل خروج العين لدليل لاح له * وقال ابن الهمام الظاهر ان الناقض عين ما خرج لا خروجه لدليل له ولما ترجح عند الشافعي طرف النسفي لدليل ظهر له قال اى خروج كل شئ الخ كذا في الحاشية قوله من غير الدبر لا تنقض لم يقل من القبل ليعم غيره من المنافذ والا فالانساب للسباق والحقاق من القبل قوله او المرأة اى او قبل المرأة الغير المفوضة بقريضة المقابلة بقوله فان خرج من المفوضة بيمين مضمومة وفاء ساكنة بالتركية فرجله دبرى براولش عورت قوله بل الصحيح ان الخلاف الخ * اعترض عليه بان بين قوله فاما المثنية الخ وبين قوله بل الصحيح الى آخرة تناقضا فان المفهوم من الاول ان الصحيح ان هذه المسئلة خلافية والمفهوم من الثانى انها وفاقية اجيب نعم ولكن يمكن التوجيه بان يقدر قيل قوله بل الصحيح قولك هكذا قيل لكنه غير صحيح بل الصحيح الخ كذا في الحاشية قوله ولا خلاف في غيرها اى في عدم النقض في غير الريح الخارجية من فرج المفوضة لانها غير متباعدة عن محل الجسامة كذا في الهداية وهو يشير الى ان الريح نفسها ليست نجسة وانما تجس لمروها على محل الجسامة كذا في الكبير قوله وقيل ان كانت اى الريح مسموعة بالصوت عند خروجها قوله والا

كأنه لا يخرج والقي

اي وان لم تكن مسموعة عند خروجها فلا تنقض الوضوء قوله
وفي الخلاصة لو خرج الخ فان قلت هذا داخل في عموم كلام
المص كل ما خرج فيقيد انه ناقض قلت لا اي لا يدخل في كلام
المص لانه اختلاج لا خروج بكسر الهمزة وسكون الخاء المعجمة
بالتركية كوز سكريمك ودبر سكريمك وحركت ايمك * ولو سلم
دخوله فالمراد بما خرج ما كان نجسا وهذا الريح ليس بنجس اتفاقا
لعدم مجاورته النجس قوله يعلم انه اي حال كونه يعلم انه
اي الريح لم يكن من الاعلى اي من داخل البطن لا يجب عليه
الوضوء قوله وكذا الدود بضم الدال وسكون الواو جمع الدودة
وجمع الجمع الديدان بالتركية قورده حبوبات واغاجارده اولور
والحصاة بالتركية افاجق طشله * لا يخفى ان هذا داخل في عموم
كل ما خرج الا انه صرح بذكره للاهتمام به * واعترض عليه
بانه فلم يصرح بذكر الدم والقبح والماء والبلغم اجيب بان هذه
الاشياء معتادة بالنظر الى بعض الاشخاص ولو سلم انها غير معتادة
ولكنها ناقضة ولو خرج من غير السبيلين بخلاف الحصاة
والدود وسيجيء ان شاء الله تعالى قوله من احد هذين الموضعين
اي الدبر والقبل قوله وهي اي الرطوبة قوله بخلاف الريح
بالنظر الى قبل فلا يكون ناقضا بخلاف الريح الخارج من الدبر
فانه يستتبع اجزاء لطيفة من النجاسة باعتبارها يكون ناقضا
قوله وان خرج الدود من الفم وكذا الانف وذكر هذه
المسئلة استطراد لمناسبة ما قبلها والا فالكلام فيما خرج من
السبيلين كما سيصرح به من الشارح بقوله هذا الذي مضى كان
في الخارج من احد السبيلين قوله لان الدودة ظاهرة اه علة

للخارج من الجراحة وكذا ما يخرج من الاذن فانه لا يكون الا
من جراحة واما من الفم فكذلك هو من جراحة ان لم يكن
من الجوف وان كان من الجوف فكذا لا ينقض لكون ما عليه
قليل لا يملأ الفم فلا يكون حدثا كذا في الكبير قوله لا ينقض
ادخالها الظاهر لا ينقض اخراجها اي الحقنة لان الادخال
ليس بمظنة للنقض قوله الا انها اي البلة خفية فان التلوث
غالب وعدمه في غاية الندرة بل لا يكاد يوجد قوله وكذا كل شيء
هذا مع قوله واما ما غيب اشارة الى ان ما ذكره المص في قوله
وان ادخل الحقنة ما كان طرفه من الحقنة وغيرها خارجا لكنه
غير الذكر قوله واما ما غيب اي كل شيء غيب في الدبر ثم خرج
ينقض وان لم يكن عليه شيء من البلة قوله ولذا يفسد اي
ما غيبه الدبر الصوم قوله وان اقطر الدهن بدال مضمومة
وهاء ساكنة بالتركية اوتدن وچچكدن وحبوباتدن چيقان
ياغ في احليله بكسر الهمزة واللام الاولى مع مده ثقب الذكر
ومخرج البول فعاد اي خرج بعده فلا وضوء عليه ذكره
في الاجناس ولم يذكر هذا الخلاف قوله وهو الظاهر لانه
الموافق لخلاف ابي يوسف رح في افساد الصوم فان الاقطار
في الاحليل لا يفسد الصوم عند ابي حنيفة رح ويفسده عند
ابي يوسف وقول محمد مضطرب في افساد الصوم فيحتمل انه
مضطرب هنا ايضا قوله فخرج وجه اي الدهن ناقض اتفاقا
كما ان دخوله مفسد للصوم اتفاقا قوله وكذا اي لا ينقض
ان عاد من الاذن او من الاخر بعد يوم وكذا الماء فلو عاد من ساعته
فبالطريق الاولى ان لا ينقض قوله وان عاد من الفم نقض لانه

لا يعود من الفم الا بعد وصوله الى الجوف وهو موضع التجاسة
وفي الصورة الاولى ينزل من الدماغ وهو ليس موضع التجاسة
قوله وكذا السعوط اذا عاد من الانف بعد ايام لا ينقض كذا
في فتاوى قاصيخان قال في الكبير وقوله لا يخرج من الفم الا بعد
لا يخلو عن نظر فان البلغم وغيره ينزل من الدماغ الى الحلق
من غير وصول الى الجوف والسعوط يفتح السين وضم العين والطاء
ما يقطر في الانف من الدواء قوله وان احتشيت الرجل احليله
ما خوذ من الحشو بمعنى الاملاء في الوسادة والاحتشاء بكسر الهمزة
والتاء بالتركية دم حيض منع يحجون فرجه بزادخال ايتك وبول
يولنه ينه اذخال ايتك قوله لولا ذلك القطن الذي احتشيت به
اي ادخل به قوله ان كان يريه اي يوسوسه ويدخل في الشك
قوله الابه اي لا ينقطع البول الا بادخال القطن حينئذ يجب
قوله لو احتشيت دبره يعني ان ذكر الاحليل ليس بقيد احترازي
كذكر البول فان الحكم في غير البول كذلك * قيل رجل لا يريه
الشیطان وينقطع البول بدون الحشو فهل يجوز له ان يحتشي
اجيب بانه لا يجوز لانه اضاعة مال وعمر ويكون داعيا لادخال
الشیطان في الرب قوله ما لم يخرج البول فان ظهر البول
على ظاهرها نقض اذا كانت القطن مساوية لرأس الاحليل
او مرتفعة فوقه ولو كانت القطن في داخل الاحليل وابتلت
كلها بالبول لا يكون البول خارجا ولا ظاهرا فلا يكون ناقضا
لوضوء قوله انتقض وضوءه لخروج التجاسة وان قلت
اقوله كانه من اي كما اذا عاد الدهن بعد الدخول لا ينتقض به
اقوله فان خرج ما يغيب في الدبر ناقض وان لم تكن

٩ الدماغ بكسر الدال
وقم الميم بالتركية باشد
اولان يني كه جمعي ادمغة
كلمور بفتح الهمزة
وكسر الميم وفتح العين
المعجمة

قوله اما التجسس الخارج
بفتح الجيم عين الدجاسة
وبكسر هاء لا يكون ظاهرا
كالثوب التجسس هذا
في اصطلاح الفقهاء واما
في اللغة فيقال نجس الشيء
بفتح النون وفتح الجيم
كنا في شرح الجمع
لا بن ملك

عليه

عليه رطوبة لانه التحق بما في الامعاء وهي محل القذر بخلاف
قصبة الذكر قوله بدهن ثم خرج اي من الدبر ينقض
بلا خلاف كفساد الاحتقان الصوم بلا خلاف كما مر قوله
الى ظاهرها اي القطن لم ينتقض وضوءه قوله وان سقطت
اي القطن قوله ان كانت اي القطن الداخلة في الذكر
قوله في كرسف النساء بضم الكاف والسين بالتركية ينه
قطن كبي قوله كذلك اي ينتقض وضوء النساء بما يخرج
بالقطن من الفرج الداخل الى الفرج الخارج ولولم يظهر منها
قوله كما في حشو الاحليل والحاصل ان الاحليل والدبر والفرج
الداخل سواء في الحكم قوله هذا الذي مضى ذكره من اول
الفصل الى هنا كان غايته في الخارج من احد السبيلين سواء كان
قد دخل من الاعلى او من الاسفل قوله لقوله صلى الله عليه وسلم
الوضوء من كل دم سائل * ولانه صح عن ابي الدرداء رضي الله عنه
انه صلى الله عليه وسلم قاء فتوضأ كذا في الكبير تفصيله * وروي
ابن ماجه عن ابن عباس بواسطتين عن عائشة رضيها قال
عليه السلام من اصابه في ٩ او عاف او قل ٥ او مذي فلينصرف
فليتوضأ ثم لين علي صلاته وهو في ذلك لا يتكلم وفي رواية
الدارقطني ثم لين علي صلاته ما لم يتكلم كذا في الكبير قوله
صفراء تفسير مرة بكسر الميم وتشديد الراء المفتوحة وقوله
اوسوداء زيادة منه على المتن لكن تساوى الصفراء في الحكم
قوله لا ينتقض اي الوضوء لانه طاهر حيث لم يستحله التجاسة
بل اتصل به قليل القى فلا يكون نجسا لان كل ما ليس بناقض
ليس بنجس كما صرحوا كذا في الكبير والحاشية قوله والصحيح

٢ من قاء في قباء من
الباب الثاني بفتح القاف
٤ والقلس بفتح القاف
وساوى الام اول ما يخرج
من الفم قليلا كان او كثيرا
طعنا ما او غيره

وهو ظاهر الرواية انه نجس في الجميع لمخالطته النجاسة وتداخلها فيه بخلاف البلغم وبخلاف ما ذكر في القنية كذا في الكبير قوله من الرأس او صعد من الجوف وسواء ملاً الفم اولا وسواء اختلط بطعام قليل اولا الا اذا كان الطعام ملاً الفم فينتقض حينئذ كما في الطعام المجرد قوله ان صعد من الجوف وملاً الفم ينتقض عنده كذا نقل عن الدراية ٩ قوله وفيه نظرا قال في الكبير * اقول لا يفهم من هذا الميل الى قول ابي يوسف رح لان الكراهة تمكن على قولهما ايضا لانهما يسلان انه يستتبع قليل نجاسة والصلاة مع قليل النجاسة مكروهة انتهى قوله ان ساوى البراق الظاهر انه حشوري انه الحق من الاطراف فان قوله وان غلب الخ مغن عنه مع زيادة قوله على البراق ينتقض اي الوضوء اتفاقا كالرغاف فيعتبر فيه السيلان وكونه غالبا على البراق دليل قوة السيلان فيه وكذا ان كان الدم مساويا للبراق ينتقض احتياطا وهو ان يكون اصفر نارنجيا بمعنى لون الترنج قوله لا ينتقض اتفاقا لانه خرج عن كونه دما فلا يكون نجسا لكونه علقا منجمدا فقوله وان غلب السائل الخ تفسير للسيلان يعني ان حد السيلان ان يكون السائل غالبا على البراق او مساويا لا مغلوبا لان الحكم للغالب واما المساوى فلا احتياط كما بين آنفا ولا يشترط ملاً الفم فيها قوله اذ المعدة بفتح الميم وكسر العين او بكسر الميم وسكون العين المهملة بالتركية قورسق كه انسانيه اشكنيه منزله سنده در قوله وعند محمد لا ينتقض ما لم يكن ملاً الفم ولا يلزمه ان يقول فهو لبس بنجس لان كون ما لبس يحدث لبس بنجس قول ابي يوسف

ولا ينجس بالجاورة

خير لان قوله لئلا يتوهم اه لا تخص بصبه بل اي شئ قاء من انواعه طعاما او ماء او مرة او علقا بعد ان لم يكن دما سائلا قوله ويحكم بالنقض اي بنقض الوضوء لان للمجلس اثر في جمع المتفرقات كما لو تكررت آية سجدة في مجلس واحد يجمع ويجب سجدة واحدة قوله وهو الغثيان بفتحات الغين المجهة والناء المنلثة والياء المشاة التحتية خبث النفس بالتركية كوكل دونك واضطراب وترجج ايتك قوله لان الاصل اه وانما ترك في بعض المواضع للضرورة كما في آية السجدة ٩ وغيرها فلا يقاس قبل اهمل السارح توجيه ابي يوسف رح كما اهمل المص بيان تفسير اتحاد المجلس لان قول محمد رح اصح الاقوال فيها قوله ما لا تطبقه اي ما لا تطبق المعدة تحمله وهضمه وكذا اذا قاء ثالثا ورابعا قبل سكون النفس عنه * فهذا هو تفسير اتحاد السبب قوله وان سال حقيقة او حكما بنفسه اي بلا تبعية بما لبس بناقض الوضوء قوله لقوله صلى الله عليه وسلم ليس في القطرة الى آخره علة لقوله والا فلا اي فلا ينتقض الوضوء ان لم يكن الخارج سائلا لقوله صلى الله عليه وسلم ولان رطوبات البدن واخلاطه لا يعطى لها حكم النجاسة الا بالانتقال والا لما صحت صلاة قط والانتقال في السيلين يعلم بمجرد الظهور لان محل الظهور لبس بمقر النجاسة فظهوره دليل انتقاله واما في غيرهما فالانتقال لبس الا بالسيلان * ولذا حكموا بطهارة الدم الباقي في عروق المذكاة بعد الذبح * ويؤيده قوله تعالى او دما مسفوحا اي مصبوحا فان غير المسفوح لبس بداخل تحت الحرمة فلا بد لحرمة ونجاسته من دليل وللفظ قطرة

٩ اي كما ترك السبب في السجدة لان سببها هي تلاوة آية السجدة فاذا تعدد التلاوة في مكان واحد ترك السبب واكتفى بسجدة واحدة والله الموفق

والمسفوح من سفحت دمه اذا سفكت وهرقته

او قطرتين في الحديث كناية عن القلة وعدم السيلان بدليل
 الا ان يكون سائلا كذا في الكبير قوله وهي اي النقطة واحدة
 الجدرى بضم الجيم وفتحها وفتح الدال وتشديد الباء وكذا
 البثر بفتح الباء وسكون الشاء المنلثة بالتركية جحك ديد كاري
 چبان كه امراض بدنيه دنبر والبثر عطف تفسيرى قوله قشرت
 بضم القاف وكسر الشين مجهول اي اخذت ٩ قشرها بكسر
 القاف بالتركية فابق كه اغاجك وغير ينك قابوغى كى قوله
 اجتذب مجهول من باب الافتعال وجلته صفة الماء اي اخذ
 ذلك الماء من الخارج والتأمت اي النقطة عليه اي على الماء
 والمراد بالالتيام ههنا بالتركية چبان قانوب مهر لىك قوله
 رق عن الدم او القيج يعنى كان اضله دما او قيجا فرق فصار
 صديدا وماء اصفر فلو سال فالحكم كذلك الا ان العادة ان يسيل
 منها ماء او دم او صديد ولفظ عن متعلق برق قوله ما اذا خرج
 اي الماء ونحوه بنفسه من غير عصر او خرج بالعصر نقض
 الوضوء قوله والاول اي اختيار صاحب المحيط اوجه * نقل
 عن التوير والخارج والخرج سبان في حكم النقض * وقال
 في البرازية هو المختار لان للاخراج خروجا فصار كالقصد
 ونقل عن الدر معني الاوجه الاشبه بالمنصوص رواية والراجح
 دراية فيكون الفتوى عليه كذا في ابن آطه وى قوله قاله ابن الهمام
 وذكرناه في الشرح وهو انه قال لا يظهر تأثير للاخراج
 وعدم الاخراج في هذا الحكم لكونه اي ما خرج خارجا نجسا
 وذلك يتحقق مع الاخراج كما يتحقق مع عدمه يعنى كما يتحقق
 مع الخارج بنفسه فصار كالقصد فلذا اختار السرخسي في جامعه

٩ اي بالتركية صوت يلاق

النقض انتهى * قوله وتفسير السيلان تفسير لما يستفاد من قوله
 ان سال عن رأس الجرح فان عن البعد والمجاورة وتمهيد لقوله
 وقال بعضهم الخ قوله ولم ينحدر اي ولم ينزل عن رأس
 الجرح لا يكون سائلا قوله اي يجب تطهيره اي تطهير ذلك
 الموضع في الوضوء وغيره قوله او في ازالة النجاسة الحقيقية
 وهذا القيد الاخير للاختراز عن اشكال اورده صدر الشريعة
 من انه اذا فصد وخرج منه دم كثير ولم يتلطخ رأس الجرح
 بضم الجيم فانه ناقض معانه لم يسال الى ما يلحقه حكم التطهير
 في الوضوء والغسل بل خرج الى موضع يجب تطهيره وهو رأس
 الجرح وسال فيجب تعلق كلمة الى بالخروج لا بالتجاوز * فهذا
 القيد الاخير جار تعلق الى بقول المص وتجاوز فان المكان
 الذي تجاوز اليه الدم يلحقه حكم التطهير في الجملة لان طهارة
 المكان من النجاسة الحقيقية من شرائط الصلاة كذا
 في الكبير والحاشية قوله اذا خرج الدم من الرأس الخ وكذا
 اذا خرج في العين وسال في داخلها ولكن لم يتجاوزها لا ينقض
 كذا في الحاشية قوله وهو اي الموضع الذي يجب تطهيره
 عند الاغتسال قوله وصماخ الاذن الى خارج اي الى ارنبة
 الانف وظاهر الصماخ بكسر الصاد ثقب الاذن ينقض الوضوء
 قوله لسال نقض اي الدم الوضوء والا اي وان لم يكن بحال
 لوتركه لا يسال فلا ينقض قوله لان المعتبر خروج ما من شانه اه
 فان الانحدار المأخوذ في تفسير السيلان اعم من ان ينحدر حقيقة
 كالسائل بنفسه او حكما كما اذا مسح الدم عن رأس الجرح
 ثم وثم ونحوه فخرج الدم وسرى فيه اي اختلط الدم في القطن

قوله لو بزق من البرق بفتح الفاء وسكون الزاي من الباب الاول بالتركية توكرمك والبراق بضم الباء وتخفيف الزاي الممدودة بالتركية اغزياري كه توكره ديمك اي لو بزق والحال ان في براقه دما قوله فلا وضوء عليه لان العبرة للغالب والمغلوب في حكم التابع فلم يكن الدم المخلوط سائلا بنفسه لو انفصل قوله على سيلانه بنفسه اي سيلان الدم بنفسه لو انفصل عن البراق قوله ومغلوبيته اي البراق تدل على عدم ذلك اي يصير في حكم العدم قوله يتوضأ احتياطا والقياس عدم النقض للشك في زوال الطهارة الا ان القياس ترك للاحتياط في العبادة فان في مساواته للبراق يغلب ظنه على سيلانه بنفسه قوله لو عض شيئا ماض اصله عضض من الباب الرابع فادغم فيه والعض بالتركية اصرمق اي لو عض شيئا مثل التفاح والكهثرى قوله عليه اي على ذلك الشيء فلا يلزم عليه الوضوء وكذا لو استاك بسواك فوجد فيه اثر الدم لا ينقض ما لم يعرف السيلان فيه قوله والا فلا اي وان لم يوجد الدم في الشيء الموضوع فلا ينقض الوضوء * وهذا هو الاحوط لانه اذا رأى الا ترى يجب عليه ان يتعرف ويفتش هل ذلك عن ذلك عن شيء سائل بنفسه ام لا فاذا ظهر ثانيا على كفه او اصبعه غلب على الظن كونه سائلا والا فلا قوله الشيخ اي الكبير في السن قوله ويسيل الدموع اي يستمر سيلانه من عينيه هكذا في بعض النسخ على التثنية والظاهر على لفظ المفرد كما وقع في نسخ الكبير ولذا قال فيه على سبيل البدل قوله لوقت كل صلاة اي خروج وقت كل صلاة فان وضوءه ينتقض

بمخرج الوقت فقط عند ابي حنيفة ومحمد رح على ما سيأتي ان شاء الله تعالى قوله فيكون اي الشيء صاحب عذر فينتقض وضوءه وانما لم يقطع محمد بكونه صاحب عذر لانه يمكن ان لا يكون صاحب عذر لكنه مرجوح فيكون كونه صاحب عذر مظنونا غالبا والظن الغالب ملحق باليقين ولذا قال امره بصيغة المضارع المتكلم كذا في الحاشية قوله ولا فرق بين الرمد وغيره وكذا لا فرق بين العين وغيره كالاذن والسرة والشدى ونحوها الا ان الرمد في العين غالب فلذا خصصهما قوله خراج بضم الخاء المعجمة وفتح الراء الممدودة بالتركية بدنه جقار جبان قسمندن برشي * وما وقع في نسخ ابن آطه وي بضم الجيم اظن انه سهو منه قوله في ما قها الماق كالموق طرف العين مما يلي الانف قوله لانه من جملة القروح قال في الكبير قال في التجسس ان الخارج منه اي من الغرب لبس بد مع وقال فيه واخرج من سرته ماء اصفر وسال نقض لانه دم قد نفج فاصفر وصار رقيقا قوله واما صاحب الجرح الذي لا يرقأ مأخوذ من رقا الدمع يرقأ من الباب الثالث بمعنى سكن قوله عن النزف بفتح الزاي المعجمة يقال نزفه الدم اي خرج منه دم كثير حتى ضعف قوله او انفلات ربح اي خروجه بغير اختيار بحيث لا يقدر ان يستمسكها وكذا استطلاق البطن كما سبق البيان فيها قوله لوقت كل صلاة اي الخروج وقت كل صلاة كما مر قوله من الفرائض والنوافل عندنا وعند مالك يجب عليهم الوضوء لكل صلاة فرض ولكل نفل ولا يجوز لهم النفل بوضوء الفرض * وقال الشافعي يتوضئون لكل صلاة فرض

اي ارتفع
مطلب الجرح
بيان صاحب الجرح
وصاحب العذر

و يصلون به النفل تبعاً لما رويت فاطمة بنت ابي حبيب انه قيل
 السلام قال لها توضي لكل صلاة * ولنا ايضاً دليل قال في شرح
 المجمع لابن مالك * دليل الشافعي قوله صلى الله عليه وسلم
 المستحاضة تتوضأ لكل صلاة * ولنا قوله عليه السلام المستحاضة
 تتوضأ لوقت كل صلاة * واللام فيما رواه الشافعي بمعنى الوقت
 استعارة فهو المراد بالحديث الاول كذا في الهداية قوله وهو
 اي ما وقع في بعض النسخ قوله وفيه اي في لفظ القدوري
 دفع توهم ان يبطل باضافة توهم الى جملة ان يبطل وضوءهم
 بالنظر الى الصلاة اي الوقتية ولا يبطل بالنظر الى الصلاة
 الغير الوقتية من النوافل وغيرها كما قال الشافعي انه اذا صلوا
 اي صاحب الاعذار الفرض بطل وضوءهم في حق الفرض
 وبقي في حق النفل كذا في الكبير قوله بخروج الوقت فقط
 اي وقت صلاة فرض حتى لو توضأ لصلاة العيد جازاه
 ان يصلي به الظهر عندهما لان العيد ليس بفرض فكان
 كاتوضي للصلاة الضحي قوله وبايها وجد اي وينتقض
 وضوءهم اذا وجد اي من خروج الوقت ودخوله عند ابي يوسف
 رح قوله في الصورة المذكورة اي في توضي المستحاضة
 حين تطلع الشمس حصل دخول اي دخول وقت الظهر
 فقط * وتظهر ثمرة الخلاف فيها فان وضوءهم ينتقض عند
 ابي يوسف وزفر بدخول الظهر لوجود دخول الوقت وعند
 ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا ينتقض لعدم الخروج
 قال في الهداية والمستحاضة هي التي لا يمضي عليها وقت صلاة
 الا والحديث الذي ابتليت به يوجد في ذلك الوقت ركناً كل من

قال في الهداية وهو
 الخفيف لانها بمنزلة
 صلاة الضحي

هو في معناها ممن به سلس بول او رعا ف دائم او انفلات ريج
 او نحوها لان الضرورة تتحقق وهي نعم الكل انتهى ٩ قوله
 وينبغي وجوبها الظاهر ان المراد بقوله وينبغي يستحب
 ويؤيده ما في الخلاصة ويعصب الجرح ويربطه ولو ترك
 لا بأس به انتهى قوله وان لم يكن اه كلمة ان وصلية اي
 ولو لم يكن منعاً كلياً قوله لانه نجاسة غليظة والزائد فيها
 على قدر الدرهم مانع كما سيحى ان شاء الله تعالى قوله هذا
 هو المختار للفتوى * وفي الخلاصة بين هذا القول ثم ذكر
 قول صاحب القيل محمد بن مقاتل ثم قال والفتوى على الاول
 حتى قال فيه فان سال الدم بعد الوضوء حتى نفذ الرباط لا يمنع
 من اداء الصلاة انتهى * لكنه يخدش الذهن بان في الغسل
 خروجاً عن خلاف العلماء وهو مستحب * وايضا قد يتخلف
 ظنه ولا يجس فيفيد ولو مرجوحاً * وايضا في كونه اضاعة
 المال في كل زمان ومكان اشكال والله الهادي الى الرشاد
 كذا قيل فقوله في الكبير اذا كان لا يمكنه الصلاة بدون
 النجاسة فلا فائدة في الغسل بل يكون فيه اضاعة المال ففيه
 تأمل فتأمل قوله وصاحب العذر مبتدأ خبره قوله يخرج
 وضمير يخرج راجع الى صاحب العذر قوله لانه اي صاحب
 العذر تمكنه الصلاة اه قوله لان صفة الحيض اذا تقررت اه
 قال في الحاشية اما لو احتشت قبل التقرر قبل تمام ثلثة ايام
 فالمستفاد انها كصاحب العذر ولكن لم اره في محل انتهى
 وضمير بقاؤها راجع الى الحيض قوله فانه اي العذر متعلق
 بحقيقة الخروج ولو كان مرة واحدة في كل وقت قوله

وهذا الذي ذكره الهداية
 تعريف صاحب العذر
 في حق بقاء عذره تقر
 كونه صاحب عذر كما مثله
 بالمتحاضة لكن تقر
 ابتداء انما يكون بما اذا مضى
 عليه وقت صلاة ولم يمكنه
 ان يتوضأ ويصلي خالياً
 من ذلك الحديث فيه يشترط
 في جوت العذر او لا استيعاب
 الوقت بالحديث على هذه
 الصفة كما يشترط في زوال
 العذر استيعاب الوقت
 بالطهارة منه وفيما بينهما
 يكفى للبقاء وجود الحديث
 في كل وقت منة وهو المختار
 كذا في الكبير والصغير

ولم توجد اى حقيقة الخروج بسبب الربط والعلاج * ثم ان هذا
المنع من صاحب العذر واجب عليه لكن لو لم يمنع لم يخرج
من كونه صاحب عذر الا انه ترك واجبا كذا قاله في الحاشية
قوله رجل مبتدأ وقوله به جذرى صفة رجل وجملة خرج
منها صفة الجذرى وجملة هو سائل صفة ماء وقوله وقد صار
جملة حالية من فاعل الظرف المستقر في ضميره وخبر المبتدأ
قوله نقض ذلك قوله ثم سال القرحة اى القرحة الاخرى
من الجذرى غير الاولى قوله نقض ذلك اى القرحة الاخرى
التي لم تكن سائلة قبل الوضوء فلم يكن لها مدخل في كونه
صاحب عذر قوله لان الجذرى قروح متعددة لا قرحة
واحدة بخلاف من صار صاحب عذر بقرحة كبيرة
فتوضأ منها ثم سال منها شئ من طرف آخر فانه لا ينقض
وضوءه لكونها قرحة واحدة قوله وعلى هذا مسألة
المنخرين تشية المنخر بكسر الميم والحاء المعجمة وفتحهما وهو
ثقب الانف قوله لما قلنا وهو كونه جرحا آخر مثل الجذرى
فصار بمنزلة جرحين في موضعين من البدن قوله وقت صلاة
كامل لفظ كامل بالرفع صفة لوقت ويجوز جره بالجوار قوله
فا دام يوجد اى العذر منه اى من صاحب العذر ولو مرة في كل
وقت صلاة فهو اى صاحب العذر باق في عذره قوله بان لا يمكنه
اى صاحب العذر ان يتوضأ ويصلى فرض ذلك الوقت وقوله
من اول وقت متعلق بلا يمكنه قوله فبشترط في الثبوت اى
في ثبوت العذر اولا استيعاب الوقت اه قوله بان يمضى الوقت
اى الوقت الكامل قوله في كل وقت مرة اى وفيما بين الاشتراطين

وهى
ان لا يمكنه ان يتوضأ
ويصلى فرض ذلك الوقت
خاليا من العذر الذى ابتلى
به من اول وقت الصلاة
الى آخر الوقت

من الثبوت والزوال يكفي لبقاء العذر وجود الحدث في كل وقت
كامل مرة واحدة * نقل عن الصغار لا بد للبقاء من سيلانه في الوقت
مرتين او ثلاثا والاول هو المختار قياسا على الثبوت كما تقدم كذا
في الكبير قوله والدم منقطع جملة حالية من فاعل توضأ قوله
وانما لا يتقضى به اى بذلك العذر في الوقت ما اى الوضوء وقوله
اى لذلك العذر * والحاصل ان صاحب العذر لو توضأ لحدث
غير عذره نقضه العذر ولو توضأ لعذره نقضه حدث غير عذره
سواء كان ذلك الحدث من البول او الريح من الدبر او من عذر آخر
غير الذى ابتلى به ولو توضأ لعذره لا ينقضه عذره قوله فان كان
اى صاحب العذر قد توضأ حال كونه على الانقطاع وصلى عليه
ايضا ودام انقطاع عذره لا يعيد ما صلى من الفرائض حال كونه
صلى على الانقطاع قوله وكذا لو كان اى الوضوء والصلاة
على السيلان اه لا يعيد ما صلى قوله وهو قائم والحال ان العذر
قائم وثابت وقت الاداء اى اداء صلاته قوله والعذر منقطع
اى والحال ان العذر منقطع وقت اداء الصلاة وتم الانقطاع
اى دام انقطاعه بان يمضى عليه الوقت الثانى على انقطاع
عذره فيلزم اعادة ما صلى بذلك الوضوء كذا نقل عن النكاحي
قوله انتشر قال في مختار الصحاح الانتشار والاستنثار بمعنى واحد
قوله الكتلة بضم الكاف وسكون التاء المثناة فوقها نية
قال المختار ايضا القطعة المجتمعة من الصمغ وغيره والصمغ بفتح
الصاد المهملة والغين المعجمة بالتركية اناج صاقرى * هذا بيان
معناه في اصل اللغة وقوله والمراد به الخ اما استعارة او حقيقة
عرفية تأمل قوله اى الدم اه ويمكن الرجوع الى الكتلة

فان الكتلة قد تكون يابسة بحيث لا تقطر وقد تكون رطبة بحيث
تقطر قوله والقردا بضم القاف واحدا القردان بالكسر والاقردة
كلام مبتدأ بالتركية كنه ديد كرى بوجك والحنان بفتح الحاء
وسكون الميم كنه ديد كرى كه دوه ده وحيوانا لردده اولور لكن
قردا كير جه اولور وكنه ده صغارا وكبارا لغت بش مرتبه سنى
بيان ايدر قوله ان كان اى القردا كبيرا قوله وان كان صغيرا
الح فان قلت ان تعدد القردان وكان كل منها صغيرا بحيث
لا ينقض ولكن لو جعت لسال ما مصته هل تنقض قلت الله تعالى
اعلم لا تنقض كما فى الذباب والبراغيث قوله اما العلق بالفتحين
جمع علقه بالتركية سلوك ديمك اذا مصت والمص بالتركية
اغزيله صور مق وجذب ايدوب حكيمك حتى امتلأت اى العلق
قوله وان لم تمص اه بل مصت قليلا بحيث لو شقت لم يسلم منه
الدم لا ينقض قوله واما الذباب بضم الذال وفتح الباء بالتركية
قره سكك والبعوض بفتح الباء وضم العين سورى سكك
والبراغيث بفتح الباء وكسر الغين المعجمة ومدھا جمع البرغوث
بضم الباء وسكون الراء پره ديد كرى موز ياتدن جانوار قوله فلما
لم يكن كل واحدة اه لم يكن نجسا اما الدم فلان قليله غير مسفوح
وغير المسفوح غير محرم للآية المذكورة وغير المحرم لا يكون نجسا
قبل عليه ان الكلام فى دم خرج من الآدمى وهو حرام ولو لم يكن
مسفوحا قلت حرمة دم الآدمى كحرمة لحمه لان حرمة لحم الآدمى
بناء على كرامته لا على نجاسته فقير المسفوح من دم الآدمى
ثبت على طهارته الاصلية مع كونه محرما واما التى فلان قليله
يخرج من اعل المعدة وهو ليس بمحل للنجاسة كذا فى الحاشية

نقلا عن الدر قوله وهو الصحيح عند صاحب الهداية حيث
قال ما لا يكون حدثا لا يكون نجسا يروى ذلك عن ابى يوسف
رحمه الله تعالى وهو الصحيح لانه ليس بنجس حكما حيث
لم ينقض به ٩ الطهارة انتهى * قوله خلافا لمحمد وقال نجس
احتياطيا واختاره ابو جعفر الهندوانى وغيره * وثمرة الخلاف
تظهر فى قوله فاذا اصاب الح قوله فاذا اصاب اى الدم القليل
او التى القليل الثوب لا يمنع اه قوله لا ينجسه وهو الصحيح خلافا
لمحمد وقوله لانه لو كان الح تعليل لقول ابى يوسف * يريد ان كون
الخارج من بدن الانسان حدثا لازم لنجاسته وانتفاء اللازم
مستلزم لانتفاء الملزوم * فان قلت ان دم الاستحاضة والجرح
الذى لا يرقأ ليس بحدث مع انه نجس قلت كونه ليس بحدث
ممنوع بل هو حدث الا ان اثره لا يظهر الا بخروج وقت صلاة ٤
مفروضة كذا نقل عن الدراية قوله وكذا النوم ناقض
للوضوء * اعلم ان النوم وما ذكر بعده مظنات للاحداث اقيم
اى النوم مقامها ٨ وليس باحداث حقيقة * وانما لم يذكر العتة
لانها ليس بناقض كنوم الانبياء عليهم السلام وهل ينقض
اغماؤهم وغشيهم * ظاهر كلام المبسوط نعم كذا ذكر فى الدر
قوله اى واضعا جنبه بالارض الظاهر على الارض قوله او متكئا
على مرفقه وكذا الونام مستلقيا او على وجهه او على احد وركيه
تثنية ورك بفتح الواو وكسر الراء ما فوق الفخذ * والحاصل
لوانام بحيث يزول قوته الماسكة ويزول ايضا ومقعده من الارض
نقض الوضوء وان لم يزل قوته الماسكة لم ينقض كذا نقل عن الشوير
وشرحه قوله اى صار من الاسترخاء اى لاجل الاسترخاء

فراجع الى ما لا يكون حدثا
من التى القليل والدم
الغير السائل منه
٤ للضرورة
٨ لان النائم غير متمكن يخرج
منه الرجاء بالافاقام الشرع
فى النوم مقام اليقين احتياطيا
كذا فى شرح جامع
الصغير
٧ العتة بالفتحين نقصان
العقل واختلاله ويكون
كلامه ككلام الجانين
منه
يجب ويندب
قوله او متكئا ما خوذ
من اوتكا اصله وكما فعل
من اوتكا اصله فقلت
الفاء مهبوز اللام فقلت
الواو من اوتكا الى التاء
لوقوعها قبل التاء فاذن
التاء فى التاء فصار اوتكا

او كائنا من الاسترخاء فهو علة اصاب والخبر قوله بحال او هو حال
من الطرف قدم عليه معناه كمال الرخاوة قوله لقوله صلى الله
عليه وسلم العيان وكاء السه فن نام فليتوضأ رواه ابوداود
عن علي رضي الله عنه قال وكاء بكسر الواو ومد الكاف المفتوحة
الخيطة الذي يربط به الشيء والسه بسين مهملة مفتوحة بعدها
هاء اصله سته بفتح السين والتاء وهو العجز اي المقعد وقديراد به
حلقة الدبر وجعل منه هذا الحديث ويجمع على استاه كسبب
واسباب فحذفت التاء تارة وقيل سه واللام تارة وقيل ست
ماخوذ من سته سته من باب تعب اذا كبرت عجزته فجعل السه
مثل يد ودم في الحذف ومعنى الحديث ان اليقظة وكاء الدبر
اي الحافظ لما فيه من الخروج وفي حديث آخر العين وكاء السه
فاذا نامت العين استطلق الوكاء اي اطلق الوكاء الذي كالخيطة
في الدبر فيخرج منه الريح غالباً كذا في الكوكب المنير شرح الجامع
الصغير قوله وفي الكافي الخ هذا الاختلاف في نوم المستند
الذي لم يزل مقعده من الارض اما لو زال فينتقض بلا خلاف
كذا في ابن ابي عمير قوله وجد زوال التماسك اي زوال قوته
من كل وجه لانه لم يقعد بقوة نفسه وانما يقعد بقوة الاسطوانة
ونحوها قوله واونا م جالسا يتمايل اي حال كونه يتمايل الى اطرافه
عند النوم قوله ربما يزول مقعده اه قد يزول مقعده
وقد لا يزول عن الارض قوله لا ذكر للنعاس اي قال الحلواني
لم يتعرض العلماء للنعاس بضم النون وفتح العين المهملة نوم
خفيف هو اول النوم ماخوذ من نعس ينعس من الباب الاول بمعنى
انام نومة خفيفة قوله كان حدثا اي كان ذلك النعاس حدثا

كل يربط به فم الكسبة
والجواني

وان كان

وان كان يسهو عن حرف او حرفين اي عن كلمة او كلمتين
فلا يكون حدثا قوله وان نام في الصلاة سواء تعمده او لا * وقال
ابو يوسف ينقض الوضوء بالتعمد وسواء طال نومه او لا * وقال
مالك ينقضه النوم الطويل قوله قائما راكعا الخ خلافا
للشافعي في غير القائم قوله فانه اذا اضطجع استرخت مفاصله
من تمة الحديث والاسترخاء بالتركية اعضاده كي آك يرلرني
صالي ويرمك رواه البيهقي عنه عليه السلام وروى عن ابن عباس
رضي الله عنه رأي النبي صلى الله عليه وسلم نام وهو ساجد حتى
غط او تنفخ ثم قام يصلي فقال يا رسول الله انك قد نمت فقال
عليه السلام ان الوضوء لا يجب الا على من نام مضطجعا فانه
اذا اضطجع استرخت مفاصله وكذا حديث حذيفة المذكور
في الكبير فيكون حجة على الشافعي في قوله بالنقض في غير القاعد
وعلى مالك في قوله بالنقض في النوم الطويل لكن الطويل الثقيل
ناقض بلا خلاف وانما الخلاف في الطويل الخفيف قوله وهو
المروى عن شمس الائمة حيث قال اذا نام خارج الصلاة على
هيئة الركوع او السجود يكون حدثا في ظاهر الرواية كذا
في الحاشية قوله والمعتمد الخ يريد ان ما ذكره المص من الاطلاق
في النوم على هيئة الساجد في الصلاة وخارجها حيث اطلق
عدم النقض في الصلاة ووجود النقض في خارجها ليس
بمعتمد بخبران والمعتمد هذا قوله والا اي وان لم يكن النوم
على وجه السنة فيكون حدثا لوجود كمال الاسترخاء مع عدم
تمكن المقعد * فان قلت النوم في الصلاة هل هو مدوح قلت قال
عليه السلام اذا نام العبد في السجود بياهي الله تعالى به

غط بفتح الغين المعجمة
والطاء المهملة بمعنى فغط

ملا نكته فيقول انظروا الى عبدي روحه عندي وجسده
 في طاعتي * فيه دليل على ان نوم الساجد لا يكون حدثا والاف السجود
 بغير طهارة كفر او كبيرة فكيف يكون في طاعة الله تعالى كذا
 في ابن اظهري نقلا عن العيني في شرح المجمع قوله حال كونه
 اي النائم مستويا في الحالتين اي لم يكن كالمنكب على وجهه كما
 في المسئلة الآتية والمراد بالخالين حال القعود وحال وضع اليثية
 على عقبه قوله ووضع اليثية على عقبه بالواو لا باو عطف
 على نام واليثة ثنية اليث بفتح الهمزة والياء في اللغة ذنب الغنم
 والمراد ههنا مقعد الانسان وقوله على عقبه ثنية عقب
 بفتح العين وكسر القاف بالتركية اياغك او كجده سي قوله وصار
 شبيه المنكب على وجهه بضم الميم وفتح الكاف وتشديد الباء
 مأخوذ من الكب بفتح الكاف وتشديد الباء بالتركية يوزي
 اوزرينه دوشمك اصله انكب من باب الانفعال قوله وهذا
 هو الاصح لا ما ذكره المص من عدم النقص لحصول كمال الاسترخاء
 بل هذه الهيئة المذكورة في الشرح ايسر في خروج الريح
 من سائر هيئات النوم قوله وهذه الصورة اي الذي ذكرها
 بقوله واما لو جعل الخ قوله بخلاف صورة المتن يعني قوله
 او واضعا بطنه على فخذه الخ قوله بان جلس الخ هذا
 تفسير للاحتباء ولا اعتبار لما ذكر في غاية البيان من تفسير الاتكاء
 بهذه الهيئة وحكم بالنقص فان هذه الهيئة لا تعرف في اللغة
 اتكاء قطعا وانما سمي احتباء كذا في الكبير قوله وفي الخلاصة
 فان نام متربعا الخ هذا ما افاده الشارح بقوله متربعا او غير
 متربعا من هيئات القعود * نقل عن الدراية ولو نام المريض

٩ وبعضهم فسروا الاتكاء
 بهذا التفسير وحكم بالنقص
 لكنه لا عبرة به

مضطجعا فالصحيح انه ينتقض ولو جلس رجل على تنور فادلى
 رجله فينام كان حدثا كذا في الحاشية قوله ويلصق اليثية
 اي طرفه في مقعده بان يضع على الارض قوله نوما غير ناقض
 مفعول مطلق او مفعول به للنائم وغير ناقض صفة نوما قوله
 والفتوى على رواية ابي حنيفة قال شمس الائمة الحلواني ظاهر
 المذهب عن ابي حنيفة كما روى عن محمد * قبل وهو المعتمد سواء
 سقط اوله انتهى * وما افتى به من رواية ابي حنيفة هو الاولى
 ان لم يتم الاسترخاء بعد عزايته المقعد حيث انبه بمجرد السقوط
 فورا قوله على دابة عزايته صفة دابة بضم العين المهملة
 وسكون الراء وفتح الياء مأخوذ من عري يعري عزايانا بضم العين
 وسكون الراء فيهما بالتركية جبلاق ديمك اي على دابة لبس
 على ظهرها شيء قوله عليها اي على دابة حالة الصعود على
 الجبال في الطريق او حالة المشي على الارض المبسوطة لا ينتقض
 قوله وان كان ذلك اي النوم على الدابة العارية عن السرج
 وغيره حالة الهبوط اي النزول من الجبل الى السافل قوله لعدم
 تمكنها اي المقعد على ظهر الدابة وهذه المسئلة تؤيد النقص
 في صورة واضع بطنه على فخذه كما اختير من قول ابي يوسف
 فيما تقدم آنفا قوله ولو كان اي النائم على الدابة راكبا في الاكاف
 بكسر الهمزة وفتح الكاف مركب بلا يندر والسرج بفتح السين
 وسكون الراء بالتركية آت اري ديمك قوله وكذا الانماء بكسر
 الهمزة وسكون الغين المعجمة بالتركية او غنق بي هوش اولق
 قال الاكل هو مرض يضعف القوى ولا يزيل العقل وسببه
 امتلاء بطون الدغاء من بلغم غليظ انتهى وفي الطب هو تعطل

القوى واجتماع الروح وليس كالجنون في ازالة العقل فلذا
صح على الانبياء دون الجنون قوله وكذا السكر ناقض للوضوء
ايضا اي كالاغماء وهو سرور يغلب على العقل فيمنعه عن العمل
بموجبه والاولى في تعريفه ان السكر خائفة تعرض للانسان
من امتلاء دماغه بالابخرة المتصاعدة اليه فيتعطل معها عقله
المميز بين الحسن والقيح عن تمييز المعتادة كذا في الكبير
قوله اي علامته في كون السكر ناقضا للوضوء قوله بالاتفاق
يحكم بنقض وضوئه الباء في الاتفاق متعلق بحكم المؤخر
اي يحكم به لزال تمييز الحدث عن غيره قوله وكذا القهقهة
في كل صلاة ذات ركوع وسجود تنقض الوضوء والصلاة جميعا
وقالت الأئمة الثلاثة لا تنقض الوضوء لانها لو تنقضت في الصلاة
لنقضت في خارجها وفي صلاة الجنائز وسجدة التلاوة كما في
النواقض * ولنا ان القياس ما ذكره لكن تركاه فيما اذا كانت
القهقهة في ذات ركوع وسجود بما قاله صلى الله عليه وسلم
من كان ضحكك منكم قهقهة فليعد الوضوء والصلاة قاله
صلى الله عليه وسلم حين انصرف من الصلاة لما ضحك القوم
في صلاة ذات ركوع وسجود حين جاء رجل ضريرا بالبصر فوقع
في حفرة بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم قيل هل تنقض
القهقهة التيمم والوضوء الذي في ضمن الغسل اجيب نقل
عن الدر تنقض التيمم واما الوضوء في ضمن الغسل فقد اختلف
فيه قيل لا تنقض وقال في الذخائر الاشرفية تنقض وريحه
في الحاشية والفتح * وسبب النهي عقوبة له وعليه الجمهور كذا
نقل عن الدر قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الحديث من غير

مطلب
في بيان القهقهة

١ وان تنقض الصلاة فقط
٢ وان تنقض الصلاة
بلازم حينئذ اعادة الصلاة
بلازم تجديد وضوء على
من غير تجديد وضوء على
قول لا وعلى قول نعم بلازم
تجديد الوضوء ايضا واما
نفس الغسل فلا تنقضه
القهقهة اجماعا

فرق بين العاصد والناسي والرجل والمرأة والتيمم والمتوضئ
فان قلت فكذا نقل من غير فرق بين المغسل وغيره قلت على
قول من قال بالانتقاض به نعم فان هذا الحديث يكون سنداه
واما على قول من قال بعدمه فغاية ما يمكن ان يقال ورد النص
اي الحديث في صلاة مطلقة والظاهر كونها بطهارة الوضوء
لا بطهارة الغسل ولا التيمم ايضا كذا في الحاشية قوله لا تنقض
اي القهقهة وضوءه بل تنقض الصلاة والسجدة فقط قوله
لان الحديث ورد في صلاة مطلقة بل سبب الورود كان في صلاة
ذات ركوع وسجود كما سبق وفي اكثر النسخ ذكر بعد سجدة
التلاوة سجدة السهو وهو سهو لان القهقهة في سجود السهو
ناقضة قطعاً لانه في حومة الصلاة ذات الركوع والسجود
فان سلام من عليه السهو لا يخرج عن الصلاة عند محمد
وعندهما وان اخرج له لكن اذا سجد للسهو عاد اليها قوله
ولا تنقض وضوءه لان القهقهة انما جعلت حداً بشرط
ان تكون جنابة وفعل النائم لا يوصف بكونه جنابة قوله قال
في الخلاصة هو المختار اما فساد الصلاة فلانها كالكلام وكلام
النائم يفسد الصلاة على ما اختاره قاضيخان وصاحب الخلاصة
وآخرون واما عدم نقض الوضوء فلان النقص بالقهقهة
كان على خلاف القياس ولانه باعتبار معنى الجنابة وقد زال
ذلك المعنى بالنوم قوله وبه اخذ اي عمل عامية المتأخرين
احتياطاً لان النائم في الصلاة كالمستيقظ * ولا فرق في الاحداث
بين النوم واليقظة فانه لو احتلم يجب الغسل كما لو انزل بشهوة
في اليقظة يجب ايضا * وفيه نظر لا يخفى كذا في الكبير قوله

١ اي القهقهة

٢ في القهقهة

وعن أبي حنيفة تنقض أي القهقهة في النوم الوضوء لما في علة
 المتأخرين فيستد ثبوتاً إذا انتبه ويبنى على صلاته التي صليها
 ركعة أو ركعتين. قوله ولا تفسد الصلاة بناء على أن كلام النائم
 لعدم كونه كلاماً لا يفسد الصلاة لصدوره بلا اختيار على ما
 اختاره فخر الإسلام قوله والمختار من هذه الأقوال الأربعة
 هو مختار صاحب الخلاصة قوله لا تنقض وضوءه بل تنقض
 صلاته فقط فهذا الذي تقدم حكم القهقهة وأما التبسم
 والضحك فسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى * قال في الدرر لا تنقض
 القهقهة في الصلاة وخارجها طهارة المغسل انتهى * قوله
 وأما التبسم فلا ينقض الوضوء لانه دون القهقهة فلا يلحق بها
 قوله لكونه أي التبسم بمنزلة الكلام الغير المسموع لا يتم الا بضم
 مقدمة هي قولك والكلام الغير المسموع لا ينقض ما كان بمنزلة
 لا ينقض تأمل * وقال في الكبير لكونه لبس بكلام لكونه غير مسموع
 وهذا اقرب لكنه لو قال لكونه غير ملفوف لكان اظهر قوله وحد
 القهقهة أي تعريفها على وزن الزلزلة * قال في القاموس قهقهة
 أي رجع في ضحكه أو اشتد ضحكه أو قال في ضحكه قه فاذا كرره
 قيل قهقهة انتهى * لكن قيل هذه الصفة لم نسمعها قط قوله
 والصحيح قوله ويكون مسموعاً الخ فلو اقتصر بيان القهقهة
 عليه لكان أوضح وأولى قوله سواء بدت أي ظهرت نواجذه
 أولاً جمع ناجذة وهي في الأصل نهاية الاضرار والمزاد ههنا
 مع الاضرار خمسة من كل جانب فيكون عشرين ضرراً
 في أقصى الفم من فوق والتحت وهذا الحد رواه الحسن
 عن أبي حنيفة وهو المشهور حد أو وقوعاً قوله وقيل اقصاصها

أي النواجذ أقصى الاضرار وابعدها فيكون خمسة اضرار
 قوله وقيل الانياب جمع ناب وهي ما اتصل بالرباعية وهي
 متصلة بالثنايا وهي اثنان في مقدم الفم من كل حنك فتكون
 أي الثنايا اربعة في أوائل الاسنان قوله لاله أي لا للتبسم
 ولا لجيرانه أي لمن عنده قوله لان النص أي الحديث ورد
 في حق القهقهة فقط والضحك ادنى من القهقهة قوله ان يكون
 مسموعاً له أي ان يكون صوت الضحك مسموعاً للضاحك
 ولا يكون مسموعاً لمن عنده قوله من الرجل والمرأة أي المباشرة
 الفاحشة ناقضة وضوء الماس والممسوس وكذا لو كانا
 رجلين أو امرأتين كذا في القنية وكذا بين الرجل والامرء قوله
 خلافاً لمحمد * له ان عدم الخروج متيقن والخروج مظنون
 فلا ينقض به الوضوء * وقال هو ممنوع فانه ربما خرج وأتسمخ
 فيظن انه لم يخرج قوله وهي أي المباشرة الفاحشة ان يمس
 بطنه أي بطن الرجل بطنها أي بطن المرأة قوله أو ظهرها
 منصوب معطوف على بطنها وهي منصوب على انه مفعول
 المس أي يمس بطنه ظهر المرأة قوله وفرجه مرفوع عطف
 على فاعل المس وقوله فرجها أي فرج المرأة منصوب عطف
 على مفعول المس بعطف واحد على معمول واحد واحد وقوله
 منشراً حال من فرجه قوله فاقم السبب الغالب الذي هو
 مس الفرج بالفرج مقام السبب الذي هو خروج المذي قوله
 وأما مس الذكر أي مس الرجل ذكره بيده قوله مباشرة حال
 من مسه أي مسه بلا حائل كالشواء بكسر الشين ومد الواو
 المفتوحة بالتركية كتاب من شوى يشوى شي من الباب الثاني

مطلب
 بيان المباشرة الفاحشة
 ومس الذكر

بمعنى طبخ اللحم قوله او بحائل كغيره اى غير الشواء كالمرقق
 مما سمى النار بواسطة القدر كالتجيرة قوله فانه لا ينقض الوضوء
 عندئذ لكن يندب غسل يده اذا مس ذكره قاله شارح التوير قوله
 خلافا للشافعى فى مس الذكر اذا كان بباطن الكف * وقال مالك
 فى احداقواله ينقضه * وقال احمد ينقضه مس الفرج ذكره كان
 او غيره * وسندهم قوله صلى الله عليه وسلم من مس ذكره
 فليتوضأ رواه مالك فى الموطأ وابوداود والترمذى وقال الترمذى
 حديث حسن صحيح وحديث عائشة ايضا وهو ضعيف * ولنا قوله
 صلى الله عليه وسلم حين سئل عن الرجل يمس ذكره فى الصلاة
 فقال هل هو الا بضعة منك اى قطعة وجزء منك رواه ابوداود
 والترمذى والنسائى * قال الترمذى هذا الحديث احسن شئ
 يروى فى هذا الباب * وقال الطحاوى هذا حديث مستقيم الاسناد
 غير مضطرب فى اسناده ومثله * واجيب بان المراد مس الذكر
 بخائيل ورد بان تعليله صلى الله عليه وسلم بقوله هل هو الا بضعة
 منك يأتى عن ذلك التوجيه ٩ قوله ومالك واحد يوافقان
 الشافعى اى فى مخالفته فى مس الذكر وعدم مخالفته فى اكل ما
 مسه النار * قال فى الكبير اما النقض مما مسه النار فلم يقل به
 الشافعى ولا غيره من الأئمة ٢ قوله وكذا مس المرأة اى مس
 الرجل يمسها المرأة وكذا الامر لا ينقض الوضوء لكن يندب
 الوضوء للخروج عن خلاف العلماء لاسيما للامام لكن بشرط
 ان لا يلزم ارتكاب المكروه فى مذهبه بسبب المس كذا نقل عن الدر
 قوله اذا لم تكن اى المرأة المسوسة محرمة مطلقا اى سواء
 اى بشهوة او بغير شهوة والمحرم للمرأة بفتح الميم والراء وسكون

وقال الطحاوى فى شرح
 الآثار لا يعلم احدا افتى
 بالوضوء من مس الذكر
 الا ابن عباس وقد خالفه
 فى ذلك اكثرهم
 فى الحاشية
 يقال فى الحاشية نقلا عن
 الكوكب شرح الجامع
 الصغير ذهب طائفة الى
 وجوب الوضوء الشرعى
 مما مس النار فى الصدر الاول
 ثم استقر الامر واجمع العلماء
 على عدمه انتهى
 على عدم وجوبه

الجماء بينهما من لا يحل له نكاحها على التأيد بسبب قرابة
 اورضاع او مصاهرة بضم الميم وفتح الصاد الممدودة وكسر الهاء
 بالتركية كويكى وداماد ديمك قوله وقال مالك واحد ينقض
 ان كان بشهوة * واستدل الأئمة الثلاثة رحمهم الله تعالى بقوله
 تعالى اولامستم النساء قلنا ذهب جماعة من الصحابة الى ان المراد
 بالمس الجماع كناية وجاعة منهم ذهب الى ان المراد حقيقة
 ورجح مذهب الاولى وحل الآية على الكناية لان الآية تصير
 حينئذ بيانا لكون التيم رافعا لمحدث الاصغر والا كبر كما
 ان سباق الآية وهى قوله تعالى اذا قم الى الصلوة الى قوله
 وان كنتم جنبا فاطهروا بيان لكون الماء رافعا لهما فيجب حمل
 لامستم على الجماع ليكون بيانا لحكم الحديث عند عدم القدرة
 على الماء كما بين حكمهما ٩ عند وجودها * ولنا ايضا ما فى الصحيحين
 ان عائشة رضيتها قالت كنت انام بين يدي رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ورجلاى فى قبلته فاذا سجد غزنى اى طعنى فقبضت
 رجلى واذا قام بسطتهما وعن عائشة انه عليه السلام كان
 يقبل بعض نسائه فلا يتوضأ رواه البراز باسناد حسن كذا فى الكبير
 والحاشية قوله ولو حلق الشعر بالتركية باش وسائر اعضا
 قبلى يلومك قوله او قلم الاظفار ماض بمعنى قطع والاظفار
 جمع الظفر بضم الظاء المعجمة وسكون الفاء بالتركية ديرنق قوله
 ولا اعادة غسل ما تحت الشعر بالنظر الى الحية والشارب قوله
 ولا مسح بالنظر الى رأسه قوله طهارة حكيمية حال من فاعل
 وقع قوله لا تختص اى الطهارة الحكيمية بذلك المحل المغسول
 والمسوح قوله فلا يزول حكمه اى حكم الغسل والمسح وهو

واى حكم الحديث الاصغر
 والا كبر فى اول الآية
 الكريمة عند وجود قدرته
 على الاستعمال

طهارة البدن كله بزوال المحل المغسول والممسوح قوله بئر
بفتح الباء الموحدة والياء المثلثة بالتركية قبر جق قوله قد انتبر
من النبر وهو الرفع أى ارتفع جلدها وقوله ثم قشر أى جلدها
والقشر بالتركية يوزن لك وصوت يلق وقوله أو قشر عطف على
مدخول لو أى لو قشر بعض جلد رجله أو غيرها أى غير الرجل
قوله أى بالوضوء بانه يعلم انه توضأ جز ما قوله وشك في الحدث
بان الحدث وقع منه أم لا فلا يلزم التوضؤ لان توضأه متيقن
فلا يزول بالشك قوله لما قلنا أى يلزم عليه الوضوء لان حدثه
متيقن وتوضؤه مشكك واليقين لا يزول بالشك قوله فعليه
أى فيجب عليه غسل العضو الذى شك في غسله قوله في ذلك
أى غسل بعض أعضائه قوله فهو أى العالم بعوده للوضوء
على وضوء لان قعوده للطهارة قرينة من جهة أحد طرفي الشك
وهو كونه متوضئاً والمراد بمن في قوله وكذا من علم من أه كان
محدثاً أولاً وبمن في قوله ومن علم أه متوضئاً أولاً ففي هذه المسائل
الثلاث قد عمل بالشك في مقابلة الشك لان الحدث في الأولين
متيقن وفي الأخير الوضوء متيقن فلا تغفل كذا في الحاشية
قوله نظرا الى القرينة وهى جلوسه للتغوط قوله ان كان
أى هذا التردد أول ما عرض أى أول حال وجد فيه ولم يكن
عادته أعاد الوضوء قوله يريه كثيرا أى يوسوسه فى أكثر
الاقوات مأخوذ من اريب يريب من باب الافعال أى يدخله
في الشك لا يلتفت اليه أى الى الريب حتى يستيقن انه بول
قوله وشك في الحدث عطف على تيقنه ومن المعلوم
ان اليقين لا يزول بالشك قوله ان ينضح فرجه من نضح ينضح

من باب التفعيل والنضح بمعنى الرش والتضح بمعنى الارشاش
يجئ من الثلاثى من باب ضرب ومن المزيد عليه بالتركية
صوسمك وصاحق أى من الآداب ان يرش الماء المبلى بذلك
بفرجه وازاره عقيب الوضوء أو يحشى بالقطن أى يدخله
فيها حتى اذا رأى بللا يجعله من الماء لا من البول والله اعلم
بحقيقته وهو الهادى الى الصواب قوله فصل في بيان
النجاسة الحقيقية * لما فرغ من بيان الحكمة وتطهيرها اصلا
أى بالوضوء وبالتيم وخلفا شرع في بيان النجاسة الحقيقية
وقدم الحكمة لكثرة وقوعها واهميتها حيث لا يعنى عن شئ منها
قوله النجاسة على ضربين هى فى الاصل مصدر نجس
ينجس من الباب الخامس والرابع فهى اسم معنى وتطلق على
الجسم النجس فهى اسم عين قوله نجاسة غليظة أى شديدة
فى منع جواز الصلاة ونجاسة خفيفة تأثيرها بالنسبة الى الغليظة
قوله اما النجاسة الغليظة اه اكفى بالتمثيل عن تعريف
النجاستين لاختلاف فيه بين ابى حنيفة وصاحبيه مع عدم
سلامته عن النقص فى كلا المذهبين * فعلى قول ابى حنيفة رح
الغليظة هو النجس الذى لم يتعارض نصاب فى كونه نجسا
والخفيفة بخلافه أى ما تعارض نصاب على طهارته ونجاسته
وعندهما الغليظة هو النجس الذى لم يختلف فى كونه نجسا
والخفيفة بخلافه أى ما اختلف العلماء فى نجاسته * ويرد على
تعريف ابى حنيفة سؤال الجار حيث حصل التعارض فى كونه نجسا
ولم يحكم بنجاسته وعلى تعريفهما المنى حيث اختلف فيه
وهو مغلظ كذا فى الكبير قوله كالعذرة وكذا كل ما خرج

مطلب
بيان النجاسة الحقيقية

من الاذى موجباً لو ضوء او غسل نجاسة مغلفة للاجتماع
على نجاستها مع عدم الحرج في اجتنابها قوله اي بول ما لا يؤكل
يعني سواء كان بول احد من بني آدم صغيراً كان ٩ او كبيراً
ذكر اكان او انثى او بول حيوان لا يؤكل لحمه سوى الفرس
كذا في الحاشية قوله والدم المسفوخ اي السائل فخرج
الكبد والطحال بكسر الطاء وقح الحاء بالتركي طلاق ديمك كه
انسائه وحيوانه برقطعه شيدر جكر كي اولور فن ثمة قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم احلت لنا ميتتان ودمان اما الميتتان
فالسماك والجراد واما الدمان فالكبد والطحال رواه الحاكم
والبيهقي عن ابن عمر رضي والميتة ما زالت حياته لا بدكاة شرعية
والكبد بكسر الكاف والباء ويجوز اسكان الباء مع قح الكاف
وكسرها بالتركية جكره ديرر كذا في شرح جامع الصغير
وخرج ايضا دم الشهيد مادام عليه والباقي في لحم مهزول
وعروق وقلب وما لم يسيل ودم قل وبرغوث وبق وكان كرماني
دوية جراء لساعة فهي اي مجموعها اثنا عشر كذا في ابن آطه وى
قوله والحمى مؤنثة في الفصيحة وقديكر وانها نجاسة غليظة
بالاجماع وفي باقي الاثرية روايات ثلث التغليظ كالحمى رجح
في البحر والتخفيف يعتبر فيه الكثير الفاحش رجح في النهر
والطهارة وتفصيله في الخلية قوله ونحو الكلب اي رجيعه
وما خرج من دبره للاجتماع على نجاسته مع عدم الحرج في اجتنابه
قوله سباع البهائم جمع البهيمة بالتركية دورت ايقلو يرتجي
حيوانات قوله ولحم الخنزير وسائر اجزائه * والدليل على نجاسته
الغليظة قوله تعالى اولم خنزير فانه رجس فان الهاء في فانه

٩ ولو كان الصغير لم يطعم
بل هو رضيع كذا
في الحاشية

راجع الى الخنزير لقربه مع صلاحيته لا الى اللحم فقط كما قبل
وهذه الاشياء نجاستها معلومة في الدين بالضرورة لا خلاف فيها
الا شعر الخنزير لما ابيح الانتفاع به الخراز ضرورة بالتركية
سختيان ديكيجي قوله وكذا اي نجاسة غليظة لحوم حيوان
لا يؤكل لحمه قوله اذا لم يكن اي ذلك الحيوان مذبوحة الخ
بان مات خنق انفه او ذبحه نجوسى او وثى او مسلم ترك التسمية
عندما او ذمى كذلك قوله والصحيح ان اللحم لا يطهر بالذكاة
قال في الاسرار جلود السباع تطهر بالذكاة عندنا خلافا
للشافعي وقال الجلد يكون متصلاً بالحم نجس ولا يطهر
بالذكاة فكيف يكون الجلد طاهراً قلنا من مشايخنا من يقول
لحم طاهر وان لم يحمل الاكل ومنهم من يقول نجس وهو
الصحيح عندنا لما قيل ان الحرمة في مثله تدل على النجاسة * ولكننا
نقول بين الجلد واللحم جلدة رقيقة تمنع مناساة اللحم للجلد
فلا نجس * وههنا كلام كثير * حاصله ان في طهارة جلد ما
لا يؤكل بالذكاة اختلافاً * والاصح الطهارة وفي طهارة لحمه
اختلاف والصحيح النجاسة لان سورة نجس * وقد عللوا نجاسته
حتى صاحب الهداية قال بانه متولد من لحم نجس * وايضا
ان اللحم نجس حال الحيوة فكذا بعد الذكاة والجلد طاهر
حال الحيوة فكذا بعد الذكاة في الكبير قوله الا الخنزير
استثناء من قوله فيجوز اي تجوز الصلاة مع لحم ما لا يؤكل لحمه
او مع جلده اذا ذبح بالتسمية الا الخنزير قوله لانه نجس العين
لقوله تعالى فانه رجس والضمير يعود الى الخنزير كما مر فان الاحتياط
فيه ٩ فدل على ان جميع اجزائه رجس والذكاة وعدمها في حقه

٩ اي في ارجاع الضمير الى
الخنزير وهو المضاف اليه
لهو

سواء قوله لما تقدم انه نجس العين ولان جلده لا يقبل الدباغة
لان له جلودا مترادفة بعضها فوق بعض بجلد الاذى فلا يطهر
ولا يجوز بيع جلده لما في الصحيحين عن جابر انه سمع رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول عام الفتح وهو بمكة ان الله ورسوله
حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام ٩ قوله في غير ظاهر
الرواية انه اى جلد الخنزير يطهر بالدباغة اه لعموم قوله
صلى الله عليه وسلم اياها اب دبع فقد طهر رواه الترمذي
عن ابن عباس رض وصححه ورواه مسلم بلفظ آخر * والجواب
ان المراد بالاهاب ما كان طاهر احوال الحياة او المراد ما يقبل
الدباغة وجلد الخنزير لبس شيئا منهما وكذا جلد الحية
والفأرة لا يقبل الدباغة مثل الخنزير كذا في الكبير قوله وهو
رجيع ذى الحافر بالتركية آت قاترا شك ترسي قوله جمع خثي
بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء المثناة من خثي يخثي من الباب
الثاني مصدر بمعنى القاء الروث وبكسر الخاء جامد بالتركية
صغير بقر فيل ترسي قوله نجاسة غليظة عند ابي حنيفة رح
لما في البخاري من حديث ابن مسعود اتى النبي صلى الله عليه وسلم
الغائط اى محل التغوط فامرني ان آتية بثلاثة اجار فوجدت
حجرين والتمست الثالث فلم اجد فاخذت الروثة فأتيت بها فاخذ
الحجرين والقي الروثة وقال هذا ركس اى رجس وهو متحد وزنا
ومعنى فهذا نص على نجاسة الروثة لم يعارضه دليل على طهارته
فيكون مغلفا كما مر في تعريف النجاسة الغليظة والخفيفة
فلان قيل قد عارضه ما في البخاري من حديث ابي هريرة رضي الله
عليه الصلاة والسلام آتى اجارا استنقص بها اى استنجى بها

كذا في حلية الجلبى
شرح منية المصلى

ولا تأتى بعظم ولا بروت قلت ما بال العظم والروثة قال عليه
السلام هما من طعام الجن ونحوه في الترمذي لا تستنجوا بالروت
ولا بالعظام فانه زاد اخوانكم من الجن فانه يدل على طهارة
الاروات لكونها طعام المؤمنين من الجن ولذا قال مالك
بطهارتها فحصل التعارض فينبغي ان تكون خفيفة عنده
قلنا لانسلم المعارضة لانها انما تكون مع التساوى ولا تساوى
لان ذلك دال على النجاسة بعبارة وهذا يدل على الطهارة ٩
بشارته والاشارة لاتعارض العبارة كذا في الكبير قوله وعندهما
خفيفة لوقوع الاختلاف في نجاستها * قال في الشر نبلاية
قولهما اظهر وطهرها محمد آخرا البلوى وبه قال مالك وفي الحلية
فان الزاهدى والثورى ومالك يرون طهارتها * ودليلهما ايضا
عموم البلوى باصابتها لامتلاء الطرق والحنانات منها فتعفى
عنهما ما لم تفحش لما عرف من ان ما عمت بليته خفت قضيته
انتهى * قوله وخرء الدجاج بفتح الدال وكسر هاء وتخفيف
الجيم المفتوحة بالتركية طاوق ترسي قوله والبط بفتح الباء
وتشديد الطاء بالتركية قاط ديدكرى صوقوشى قوله والحبارى
بضم الخاء وفتح الباء والالف المقصورة بعدهما بالتركية
طوى ديدكرى قوش يساوى الواحد والجمع فيها والاوز بكسر
الهمزة وفتح الواو وتشديد الزاى المعجمة بالتركية اوردك قوشى
ويطلق على البط قوله مما يستعمل اى يتحول ويتغير
الى نتن وفساد رائحة قوله نجاسة غليظة اجماعا قال قاضى خان
وصاحب الخلاصة وخرء ما يؤكل لحمه من الطيور طاهر الا ماله
رائحة كريهة كخرء الدجاج والبط والاوز فهو نجس نجاسة

٩ على ان الاشارة متنوعة
لا يمكن ان يكون ما كان
طعامهم روثا لم يكن
حاله بل كان خلقا آخر
حبا خالصا كذا في حاشية
ابن اظه وى

غليظة وعليه مشى المص فيما سأتى فقد عللوا في كونها غليظة
بكونها مستقدرة عند ذوى الطباع السليمة بتغيره الى نتن
وفساد فاشبه العذرة بل هو اشبه بها كذا في الحلية قوله
واما النجاسة الخفيفة هي ما تعارض تصان في كونه نجسا
وعندهما ما اختلف في كونه نجسا قوله فهى كبول ما يؤكل لحمه
من الحيوانات كالضأن والمعز والابل والبقر قوله وهذا عند
ابى حنيفة وابى يوسف رح لقوله صلى الله عليه وسلم استنزهاوا
عن البول فان عامة عذاب القبر منه اخرجهم الحاكم والمحرم
مقدم على المبيع قوله اما عند محمد فبول ما يؤكل طاهر
وقال عطا والتخعي والزهرى والثورى ومالك واحد طاهر
لحديث انس رضى قد م ناس من عكل او عرينة فاجتوا المدينة
فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم بلبقاح بكسر اللام وفتح القاف
جمع اللقحة بالزكية يكي طغور مش دوه وان يشربوا
من ابوالها والبانها متفق عليه كذا في الحلية ولو كان نجسا
لما امر بشرب البول فبول الفرس طاهر عند محمد مخفف
عند ابى يوسف واما عند ابى حنيفة رح فمخفف على رواية
انه رجع الى قولهما في حل لحم الفرس قبل موته بثلاثة ايام
واما على رواية عنه ان لحم الفرس حرام فغلظ * حكى ان تركا
امسك فرسه في السوق فبال ففر الناس فضحك وقال تفرون
من بول مختلف في نجاسته ولا تفرون من تجارة اتفقت على حرمتها
يعنى الرباء كذا في ابن اطةوى قوله وهو قول مالك نقل
عن الدراية وقال مالك واحد بول ما اكل وروته طاهر يجوز
شربه للتداوى وغيره وعند ابى يوسف رح يجوز للتداوى

مطلب
بيان النجاسة الخفيفة

وعند ابى حنيفة رح لا يجوز مطلقا قوله والخراء اه وهو
مخصوص في العرف بر جميع الطير فلذا لم يذكر قوله من الطيور
في كثير من النسخ قوله وروى عنهما اى عن ابى يوسف
ومحمد رح وهذا ايضا على رواية الهندي ان خراء ما لا يؤكل
من الطيور نجاسة مغلظة لانه مستحيل الى نتن وفساد فاشبه خراء
الدجاج كذا في ابن الملك قوله وصححه صاحب الهداية
ان التخفيف للضرورة ولا ضرورة فيه لعدم المخالطة مع الصقر
والبارى والشاهين ونحوها بخلاف الحمام والعصفور * واهما
انها تذرق اى التي خراءها من الهواء والتحرز منها متعذر
فتحقت الضرورة * وقوله لعدم المخالطة * قال في الكافي
مخالطة الناس مع الصقر والبارى والشاهين اكثر من مخالطتهم
مع الحمام والعصفور ولو وقع في الاواني قيل يفسدها وقيل لا
وهو ناسر الرواية قاله قاضي خان لتعذر صون الاثناء عنه كذا
في الكبير قوله لما مر من تفصيل الخلاف من انه خفيفة عند
الامام غليظة عندهما وانه غليظة عند محمد طاهر عندهما
وانه غليظة عند محمد خفيفة عندهما على ما سبق فعن محمد رح
رواية واحدة هي انه غليظة وعن الامام روايتان خفيفة وطاهر
وعن ابى يوسف روايات خفيفة وغليظة وطاهر فرواية انه
طاهر عن الامام وابى يوسف رح كذا في ابن اطةوى قوله
واما بول الهرة بكسر الهاء وتشديد الراء المهملة المفتوحة
مؤنت الهرة بالتركية بسى وكدى بوليدر قوله نجس نجاسة
غليظة لدخوله تحت قوله عليه السلام استنزهاوا عن البول
مع عدم المعارض والمخالف قوله تخمير الاواني جمع الآنية

بالمد هي جمع الاء بكسر الهمزة وفتح النون مدا بالتركية
 جناحه دبر لر اي تغطيتها ٩ عادة الناس غالبا فلا ضرورة فيها
 فيكون بواها غليظة قوله بخلاف الثياب جمع الثوب ويحيى
 حينئذ جمعه الاثواب فانها لا تنجس به لعموم البلوى لتعذر
 الاحتراز عنه * واختلف المشايخ في بول الهرة والفأرة اذا اصاب
 الثوب قال بعضهم يفسد الصلاة اذا زاد على قدر الدرهم وهو
 الظاهر وقال بعضهم لا يفسد اصلا لطهارته وهذا الوجه
 حسنه الشارح قوله فظاهر عندنا وقال الشافعي كخر الدجاج
 اتغيره الى نتن كريهة * ولنا الاجماع العملي للامة على اقتناء الحمامات
 اي تسكنها في المساجد لاسيما في المسجد الحرام فانها مفيدة فيها
 من غير تكيز من احد من العلماء قوله مع الامر بتطهيرها اي
 امر النبي صلى الله عليه وسلم بتطهير المساجد وتنظيفها كما
 في حديث عائشة رضيها قالت امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ببناء المسجد في الدور وان تنظف وتطيب رواه ابن حبان
 في صحيحه واحمد وابوداود فدل ذلك على طهارة خرم ما يؤكل
 وهو وجه الاستحسان كذا في الكبير قوله ولو وقع في الماء
 اي لو وقع خرم ما يؤكل لحمه من الطير الا ما استثنى في الماء القليل
 لا نجسه اذا كان الواقع قليلا لعموم البلوى بواسطة ذرقها
 من الهوى * وفي الحلية ثم هذا على قول القائلين بانه في الاصل
 نجس ولكن سقط حكم نجاسته للضرورة واما على قول
 القائلين بانه طاهر من الاصل فلا ينجسه اصلا سواء كان
 الواقع قليلا او كثيرا في ماء قليل او كثير انتهى قوله وكذا
 بع الفأرة بفتح الباء وسكون العين المهملة بالتركية فاره نك ترسي

٩ وسترها

قوله وفيه نظر ذكرناه في الشرح وهو قوله لقائل ان يمنع
 عموم البلوى في الدهن لان الغالب فيه التخثير اي مترقه والحفظ
 انتهى * لكن لا يخفى ان عموم البلوى يجمع مع غلبة التخثير والحفظ
 ولذا قال في الاختيار والاحتراز عنه ممكن في الماء غير ممكن
 في الطعام والثياب والدهن من جملة الطعام كذا في الحاشية
 قوله البيضة اذا وقعت اه بفتح الباء وسكون الباء التحتية
 بالتركية بمورطه در وقوله او في المرقعة بالفتحين بر مقدار
 شوربا كه طعام نوعدن قوله وكذا السخلة اذا وقعت اه
 بفتح السين وسكون الخاء المعجمة بالتركية قيون وكجيك يكي طوعمش
 قزوسي واوغلاغي ديشي واركل قوله لا تفسده اي السخلة
 الماء كذا في كتب الفتاوى * وفي الحلية اعلم ان البيضة والسخلة
 اذا وقعت احديهما في الماء او المرق او الثوب ففيه اختلاف المشايخ
 فقل لا يفسد رطبة كانت السخلة او يابسة فالم يعلم ان عليها
 قذر الان رطوبة المخرج ليست نجسة * ولهذا قالوا بحري البول
 طاهر ومن حكم هذا الصير بن يحيى * ومشى عليه قاضيخان
 وهو ظاهر اطلاق المص * وقيل ان كانت رطبة افسدت ذلك
 حتى لو حل الزاوي السخلة كما سقطت من امها وهي مبتلة واصاب
 البول اكثر من قدر الدرهم فتعت جواز الصلاة او وقعت
 في الماء افسدته لانها خرجت من مخرج نجس وان كانت
 يابسة لا تفسد الماء وغيره انتهى قوله وعندهما المايعة اه قالا
 ان محل الانقحة ٩ يتنجس بحلول الموت فتنجس ما فيه الا ان الجامدة
 تنجس بالمجاورة وامكن غسلها فتطهر بالغسل * وقال ابو حنيفة
 رح ان الموت ليس ينجس في نفسه وذاته بل النجس هو الدماء

٩ بفتح الفاء والحاء المهملة
 تخفيفا وتشديدا مع كسر
 الهمزة في اوله وسكون
 النون لين في معدة الرضيع
 صبا كان او غيره
 من الحيوانات

والرطوبات والانتفحة بمزج عنها ولا تتجسس نجاسة الوعاء
لأنها في محلها ومعدنها كذا في الحاشية قوله في رواية
حسن بن زياد عنه أي عن أبي حنيفة رح لقوله صلى الله عليه
وسلم لا يبولن أحدكم في الماء الراكد ولقوله صلى الله عليه وسلم
لا يغسلن أحدكم في الماء الدائم وهو جنب رواهما المسلم الأول
عن جابر والثاني عن هريرة رضي الله تعالى عنهما * ووجه الدلالة
أنه عليه السلام سوى بين البول والغسل في الماء الدائم حيث
نهي عنهما ولأنه ماء أزيل به نجاسة حكمية فيقاس بماء أزيل به
نجاسة حقيقية بل أولى * إذا القليل من الحقيقية يعني بخلاف
الحكمية كذا في ابن أبي عمير والكبير * ونقل عن القاضي أبو حازم
أنا أرجو أن لا يثبت رواية نجاسة الماء المستعمل عن أبي حنيفة رح
كذا في شرح المجمع لأبي البقاء وحلية المجلي قوله نجاسة
لما مر من الحديثين خفيفة لاختلاف العلماء وللضرورة في تعذر
صون الثياب عنه فحقف حكمه قوله طاهر ولو من جنب
على الظاهر غير ظهور فلا يرفع حدثا بل نجسا على الراجح كذا
نقل عن الدر قوله وبه أخذ أي عمل أكثر المشايخ لأن الماء
إذا استعمل في محل فاقصى أحواله أن يعطى له حكم ذلك المحل
وأعضاء المحدث طاهرة حتى لو حمل إنسان وصلى به جازت
صلاته لكن لا يحصل إذا الصلاة بيد محدث فالماء المستعمل
يصير بهذه الصفة فإذا أصاب الثوب جازت صلاته فيه ولو توضأ
به لم تجز صلاته * وما يدل على عدم نجاسة الماء المستعمل أنه لم يرو
عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة التجرع منه مع احتياطهم
في الطهارة وتجرعهم عن قليل النجاسة وإن خففت فدل على

طهارته كذا في الكبير * وفي الحلية وهو اختيار أكثر المشايخ
لأن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يتبادرون أي يتساقون
إلى وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم بفتح الواو بمعنى ماء الوضوء
فيمسحون به وجوههم ولو كان نجسا لمنعهم كما منع الحمام من شرب
دمه انتهى قوله وعليه الفتوى وكذا قال غيره أن الفتوى عليه
وقيل وفي بعض النسخ وقع والفتوى على قول محمد رح قوله
بين كون مستعملا اسم الفاعل بإضافة الكون إليه والضمير
إلى ماء الوضوء أي لا فرق في طهارة الماء المستعمل كون المتوضي
محدثا أو غير محدث بأن توضأ على الوضوء قوله خلافا لفرق في غير
المحدث حيث قال الماء طاهر مطهر اسم الفاعل لأن حكم البدن
باق كما كان تجوز الصلاة به قلنا لما نوى القربة والحال أنه قد ازداد
به طهارة على طهارة ونورا على نور كما في الأثر فقد نوى الطهارة
الجديدة حكما ولا يحصل الطهارة حكما إلا بإزالة النجاسة
الحكمية وهي نجاسة الآثام فصارت الطهارة على الطهارة
وعلى المحدث سواء حكما فلا يبقى مطهرا كذا في الكبير
هذا فيما إذا نوى القربة وأما إذا لم ينو القربة في الوضوء
على الوضوء فيعلم من تفصيل الماء المستعمل بين اثنتي عشرة
أنفا قوله كل ما أزيل به حدث سواء كان حدثا أصغرا أو أكبر
واستعمل في البدن على وجه القربة ٣ هذا أحد الماء المستعمل
على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رح فإن عندهما يضر مستعملا
بأحد شيئين إما بإزالة الحدث أو باستعماله في البدن على وجه القربة
وبينهما عموم من وجه فإن كلمة أو مانعة الخلو فقط فيجتمعان
فحين توضأ وهو محدث بذية التقرب ويفترق الأول في محدث

١ وهو كونه طاهرا
٢ وطهرا
٣ أي قصد التقرب
إلى الله

توضاً بلائية ويفترق الثاني في توضي توضاً بنية بمعنى قوله
 باحد هذين الوجهين باحدهما وبهما كذا في الكبير والحاشية
 قوله وقال محمد لا يصير اى الماء مستعملاً بمجرد رفع الحدث
 بل بالاستعمال على وجه القربة في البدن سواء رفع الحدث ام لا
 لان ثبوت حكم الاستعمال انما هو بسبب انتقال الاثم اليه
 على ما في الحديث عن ابي هريرة انه صلى الله عليه وسلم قال
 اذا توضأ العبد المسلم فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة
 نظر اليها بعينه مع الماء او مع آخر قطر الماء فاذا غسل يديه خرج
 من يديه كل خطيئة بطشتها يده مع الماء او مع آخر قطر الماء
 فاذا غسل رجليه خرج كل خطيئة مشتها رجليه مع الماء او مع
 آخر قطر الماء حتى يخرج نقياً من الذنوب رواه مسلم وذلك
 لا يكون الا بنية التقرب اجماعاً كذا في الكبير قوله اذا زال اى الماء
 عن البدن اى انفضل عن البدن في الغسل اى الطهارة الكبرى
 قوله او عن العضو عطف على البدن اى اذا زال الماء عن
 عضو من اعضاء الوضوء في التوضي قوله لضرورة التطهير
 علة اعدام الاستعمال المفهوم من انما واستقرار الماء في مكان
 لبس بشرط * قال في الهداية الصحيح انه كما ازيل عن العضو
 صار مستعملاً لان سقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال
 للضرورة ولا ضرورة بعده انتهى * هذا هو مذهب اصحابنا
 اى الاجتماع في مكان لبس بشرط وكذا في المحيط كذا في الكبير
 قوله حتى يستقر في مكان اختاره في الخلاصة وافق به المرغيناني
 وهو قول سفيان الثوري والنخعي وبعض مشايخ بلخ ورجح
 بعض الفقهاء للخرج ولكن رد بان ما يصب من يده وثوبه عفو

اتفاقاً

و معنى عدم اعطاء حكم
 الاستعمال قبل الانفصال
 الى آخره

اتفاقاً فلا حرج اى في غيرهما كذا في ابن ابي عمير والكبير قوله
 فانه لا يصير به مستعملاً ٩ و لو كان مع نية القربة حتى لو لم يكن
 ذلك الثوب نجساً فالماء الذى غسل به كالأول طاهر ومطهر
 قوله ويدخل فيه اى في قوله او استعمل في البدن على وجه
 القربة قوله بنية اقامة السنة حيث يصير مستعملاً فلو لم يحضر له
 نية او نوى غير السنة لم يصير الماء مستعملاً اتفاقاً * ويدخل فيه
 ايضا وضوء صبي بنسبة او حائض لعادة عبادة او غسل ميت
 كذا في الحاشية وحكم الماء المستعمل ان لا يظهر من باب التفعيل
 الاحداث ولكن يزيل النجاسة الحقيقية عن الثوب والبدن
 عند ابي حنيفة ومحمد ويكره شربه ولا يحرم ويحجن به كذا
 في الحلية نقلاً عن محمد * فروع * نقل عن البدائع في الحلية
 ان التوضي في المسجد مكروه عند ابي حنيفة و ابي يوسف بناء
 على اصل حكم الماء المستعمل * وقال محمد لا بأس به اذا لم يكن
 عليه قدر لهما على رواية النجاسة والطهارة لاشك انه مستقدر
 طبعاً فيجب تنزيه المسجد عنه كما يجب تنزيهه عن الخياط والبلغم
 انتهى قوله غسلت القدر بكسر القاف وسكون الدال المهملة
 بالتركية چولك والقضاع بكسر القاف ومد الضاد والقضاع
 بكسر القاف وقح الضاد المهملة جمع القضة بفتح القاف
 وسكون الصاد بالتركية چناق قوله او العجين عطف على
 الوسخ او من الخنا والدمس قوله ان لم يكن على يدها حدث
 اصغر او اكبر بالاتفاق اما القدر والقضاع ونحوهما من القول
 والثمار والشاب الطاهرات فلان الجمادات لا يلحقها حكم
 العبادات ولا توصف بحدث حتى يزال واما يد المرأة فلعدم القربة

٩ بسبب غسل الثوب

و ما في معناه من الخبث
 والنفاس بعد الانقطاع

والحدث لفرضنا انها لم تنوقربة ولم تكن محدثة اما لونه
بذلك اى بغسل يدها قربة بان غسلتها من الطعام والطعام
لقصد اقامة السنة كان ذلك الماء مستعملا سواء كانت طاهرة
او غير طاهرة كذا في الحلية قوله من الامر ين اى الحدث
وبه القربة قوله والاى وان كان على يدها حدث من الاحداث
المذكورة عطف على قوله ان لم يكن قوله فعلى قول محمد خاصة
اى فلا يصير الماء مستعملا ايضا عند محمد لعدم نية القربة واما على
قولهما فيصير مستعملا لان حدث اليد زال به قوله للضرورة
علة للنفي المستفاد من كلمة لا في المواضع الثلاثة قوله للتبريد فانه
يصير مستعملا لانعدام الضرورة والمراد به وبامثاله انه يصير ما
اتصل به وانفصل عنه مستعملا لا كل الماء به عليه في الدر
قوله هو الصحيح اما لانه صار مستعملا بسقوط الغرض او لانه
خالطه البراق فلا يبقى طهورا اذا صار مغلوبا قوله وان ادخل
اى الخبث او المحدث الكف يصير الماء مستعملا اذ ليس في ادخال
الكف ضرورة بخلاف ادخال الاصابع فان فيه ضرورة
اذا كان الاناء كبيرا ولم يكن معه اناء صغير يؤخذ به الماء بل يحتاج
الى ادخال الاصابع قوله افسده اى اجماعا والمراد بالطاهر
من لم يكن جنبا ولا محدثا فلا يرد على قوله وليس على يده نجاسة
انه مستدرك لكون الكلام في الطاهر قوله وكذا لو ذلك جسده
لازالة الوسخ بفتح الواو والسين بالتركية كيرينغى ان لا يفسد الماء
لان الغرض انه طاهر ولم ينو القربة قوله او اناء طاهرا لا يصير
الماء المغسول مستعملا قوله لا يفسده ما لم يغلب الغسالة عليه
اى على ماء الاناء او حوض الحمام على ما تقدم في فصل المياه

قوله

قوله ويكره شرب الماء المستعمل تنزيها للاستفاد وتحريرا
على رواية كونه نجسا والعجن به كالشرب كذا في الحاشية نقلا
عن الدر قوله وكل اهاب بكسر الهمزة اسم للجلد قبل الدباغ
فاذا دبغ صار ادبما او صرما او جرابا قوله دبغ فقد طهر وكذا
المثانة والكرش * فالاولى ان يقال وما دبغ ولو كانت الدباغة
بالشمس والمراد ما يحتمل الدباغة فلا يحتمله لا يطهر بجلد
حبة واما فيصها فطاهر وكذا جلد فارة لا يطهر بالدباغة
كذا في الحاشية قوله الا جلد الخنزير استثناء من ضمير طهر
ومقتضاه انه يقبل الدباغة ولكن لا يطهر بها وقيل لا يقبل
قوله والا دمي اى جلد الادمي لكرامته يعنى جلد الادمي
لا يحتمل الدباغ ولو احتمله يطهر لكن يحرم الانتفاع به لكرامته
لا لنجاسته كذا في الحلية * خص الخنزير من عموم حديث ابن عباس
انه صلى الله عليه وسلم ايماء اهاب دبغ فقد طهر بناء على ظاهر
نص القرآن كما من * وايضا خص جلد الادمي لكرامته قوله
سواء كان اى الحيوان المذبوح بالتسمية مما اكل لحمه اولم يؤكل
قوله لانه نجس وان كان دون ظفر لا يفسده صرح به غير واحد
من اعيان المشايخ ومنهم من افاد ان الكثير ما كان مقدار الظفر
وان القليل ما دونه لان في القليل تعذر الاحتراز عنه فلم يفسد
الماء لاجل الضرورة كذا في الحلية قوله جلد الكلب والذئب
يطهر بالذبح * وذكر الناطق رحمه الله عن محمد انه اذا صلى
على جلد كلب او ذئب قد ذبح جازت صلاته وعن ابى يوسف
ضد هذا فعن ابن سماعة عن ابى يوسف انه لا خير في جلد
الكلب والذئب وان دبغا ولا يلحقهما الطهارة ولم يعرف قول

مطلب
في بيان كمال اهاب دبغ
فقد طهر

عن أبي حنيفة فاروى عن محمد ينفذ ان الكلب والذئب ليسا
بنجس العين * ويؤيده قول بعض المشايخ ما كان سوره نجسا
يطهر جلده بالذكاة غير الخنزير وما روى عن أبي يوسف ينفذ
انهما نجسا العين * قال في الحلية ولم يقف على كون الذئب نجس
العين من احد الا في هذه الرواية كذا في الحلية تفصيله قوله
وتدصب الميتة بفتح العين والصاد المهملة والاعصاب بفتح
الهمزة جمع عصب بالتركية سكر ديمك مبتدأ خبرها قوله طاهر
والريش بكسر الراء وسكون الياء بالتركية يلك كه طيور قنادند
اولوز والظلف بكسر الظاء المعجمة وسكون اللام بالتركية طرناق
قوله طاهر اذا لم يكن عليه دسومة بضم الدال والسين لما
في الصحيحين عن ابن عباس قال تصدق على مولاة لمجونة بشاة
فأت فر به رسول الله عليه السلام فقال هلا اخذتم اها بها فدفعتموه
فانتقمتم به فقالوا انها ميتة فقال انما حرم اكلها * وما ذكره الشارح
من حديث عبد بن عباس اخبره الدارقطني عنه واعله بتضعيفه
عبد الجبار بن مسلم وهو ممنوع * فقد ذكره ابن حبان في الثقات
فلا ينزل حديثه عن الحسن كذا في الكبير وفي الحلية الاكل
ان يقول اذا لم يكن عليها رطوبة نجسة ولا دم مسفوح
لان المعهود فيها في حالة الحياة الطهارة فكذا بعد الموت لان الموت
انما يؤثر النجاسة فيما تحله الحياة لا تحل هذه الاشياء
فلا يحلها الموت فوجب الحكم ببقاء الوصف الشرعي المعهود
اعدم المزيل له وهو الطهارة انتهى * قوله وكل ما لا تحله الحياة
فيها كالابن والبيضة طاهر * وقال الشافعي كل ذلك نجس * قوله
فلا يجوز الانتفاع بشئ من اجزائه جلدا او عظما او غيرهما

لانه شبه الخنزير في الشكل وحرمة الاكل * ويرده ما قال انس
رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم كان يمشط بمشط من عاج
والعاج عظم الفيل على ما في الصحاح وغيره رواه البيهقي قوله
جازت صلاتها اي بالاتفاق لما تقدم من طهارة العظم والعصب
وكون الرواية عن محمد لا ينافي كون المسئلة اتفاقية اذ الدليل يدل
عليه وكذا ذكرت في الفتوى مطلقا من غير عزو الى احد كذا
في الحاشية قوله فتجوز الصلاة معه مطلقا اي سواء كان سن
نفسه او غيره وسواء كان قدر الدرهم او زائدا عليه فان سن
الانسان على ظاهر المذهب الذي هو الصحيح طاهر بلا خلاف
بين علمائنا * واما الخلاف بين أبي يوسف ومحمد فعلى رواية انه
اي عظم الانسان نجس وفي فتاوى قاضيان عظم الانسان
اذا وقع في الماء لا ينفذ لانه طاهر بجميع اجزائه انتهى * لكن
قوله بجميع اجزائه ينافي قوله فيما سبق جلد الادمي اذا وقع
في الماء قدر الظفر يفسده فيجب ان يحمل على ان المراد جميع
اجزائه التي لا تحلها الحياة كذا في الكبير والحاشية وما وقع
في بعض النسخ من قوله بخلاف الادمي والخنزير فعلى رواية
انه نجس قوله وكاف اه في الكبير ثم كاف مقروحة بعد مثناه
فوقانية ثم ياء النسبية قوله اي فروه اي فرو السجاب وهو
حيوان والفرو بفتح الفاء وسكون الراء بالتركية كورك كه دري
لبا سرنذر قوله بوزك الميتة بفتح الواو والدال دهن الميتة
قوله فيطهر بالغسل ثلاثا هذا موافق لما في الخلاصة واذا دبح
الجلد بالدهن ١ التجس يغسل بالماء ويطهر والشرب عفوانتهى
قوله فالأفضل ان يغسل اه ووجهه ان الاخذ بما هو الوثيقة

٢ وما في نسخة الخلاصة
عندى وقع بالماء التجس
مكان بالدهن

عند الشك في موضع الشك افضل اذا لم يؤد الى حرج وهنا كذلك
ومن ههنا قالوا لا بأس بلبس ثياب اهل الذمة والصلاة فيها
الا ازارا والسراويل فانه تكرر الصلاة فيها مع جوازها اما الجواز
فلان الاصل في الثياب الطهارة فلا تثبت نجاسة بالشك
ولان المسلمين كانوا يصلون في الثياب لما خوذ من الغنمة قبل الغسل
واما الكراهة في الازار والسراويل فلقرنهما من موضع الحدث
فصار شبهة المستيقظ ومنقار الذباجية المحلاة قوله وغيرهما
كالقرظ بفتح القاف والراء وبالطاء المعجمة ثبت بنواحى تهامة
وقشر الزمان والعفص بتقديم الفاء على الصاد المهملة بالتركية
مازى بلا موط * وما في بعض النسخ بتقديم الصاد على الفاء
سهولانه ورق الذرع وابس هو ما يدبغ به والمراد بالسجدة بالفتح
التراب الذي فيه ملوحة ولا يثبت شيئا بالتركية خوراق ديدكرى
تورباق قوله او بالقساية في الريح فيرلن رطوباته فهذه
الدباغة معتبرة ايضا عندنا خلافا للشافعي * لئان المقصود
من الدباغة ازالة الرطوبات ومنع الفساد وقد حصل بالشمس
او الريح او التراب فيطهره فالدباغ الحقيقي والحكمي مستويان
في كون كل منهما مطهرا قوله وفي رواية لا يعود نجسا وهو
الاقبس لان هذه الرطوبة ليست تلك الرطوبة الباقية النجسة
لانها تلاشت وضارت هواء بل هذه رطوبة تجددت من ماء
ظاهر وسرت في اجزاء حكم بطهارتها وملافة الطاهر
بالطاهر لا يوجب نجسه كذا في الكبير قوله ففرق ثم اصابه
الماء في رواية يعود نجسا وفي رواية لا يعود قال قاضيان الصحيح
انه يعود نجسا انتهى وذلك لان اجزاء النجاسة باقية فيه

وانما حكم بطهارته يابس بالنص على خلاف القياس فاذا اصابه الماء
زال مورد النص وهو حال اليبس بخلاف الجلد والارض والبر
فان الحكم بطهارتها مطلق وموافق للقياس لزال اثر النجاسة
كذا في الكبير قوله وجفت اى الارض وحكم بطهارتها ثم
اصابها الماء في رواية تعود نجسة وفي رواية لا تعود والمختار
الثاني لما قلنا ولقول قاضيان الصحيح انها لا تعود نجسة كذا
في الكبير قوله اذ نجست فغارت اى نفدت ماء البر ثم عاد ماؤها
ففيها روايتان ايضا والاصح عدم العود وفي فتاوى قاضيان
والاظهر في البر ان يعود نجسا وذكر في المحيط الاظهر ان لا يعود
نجسا كذا في الحلية لكن ما ذكر من قاضيان غير صحيح بل الصحيح
ما نقل الشرح عنه في فصل البر قوله فصل في البر اى البر
الذى دون الخوض الكبير ولا عبرة للعمق على المعتمد كذا
في الحاشية والبر بكسر الباء وسكون الهمزة بالتركية قبو يدكرى
حقور كه اندن صو حقاريلر وجمعه آبار على وزن الاحاد
والآبار بسكون الباء على وزن الافعال والابور بفتح الهمزة
الاولى وضم الثانية وسكون الباء كلها جمع البر عتبة بذكر
احكام البر لادنى مناسبة وهى ان ذكر المسئلة المتقدمة ومسائل
البر من جملة بيان النجاسة الحقيقية قوله تزجت اى اخرجت
البر والمراد ماؤها فان حقيقة التزج للماء فاستاده الى البر من قبيل
المجاز العقلي بلا بسة المكانية كما في جرى الميراب او النهر
او من باب اطلاق اسم المحل على الحال مجازا مر سلا قوله
وكان تزج ما فيها من الماء طهارة لها اى للبر باجماع
السلف وهم الصحابة ومن بعدهم * اعلم ان مسائل الابار مبنية

على اتباع الآثار إذا القياس فيها ما قاله بشر المربي أن لا تطهر
أصلا لأنه وإن تزح ما فيها يبقى الطين والحجارة نجسا فيتنجس الماء
الجديد وأما ما نقل عن محمد بن حمرح أنه قال اجتمع رأيي ورأي أبي يوسف
رخ أن ماء البئر في حكم الماء الجاري لأنه ينبع من أسفله ويؤخذ
من أعلاه فهو كحوض الحمام يصب من جانب ويؤخذ من جانب
فلا يتنجس ثم قلنا وما علينا لو أمرنا بتزح بعض الدلاء ولا يخالف
السلف وعند مالك والشافعي واحد لا يتنجس القلتان ما لم يتغير
لونه أو طعمه أو ريحه * ونقل عن الدر أن غير المعين من البئر
كالمعين ولذا قال في البحر والنهر أن الصريح والجب يراق الماء
كله فيهما ولو في موت مثل عصفورة تخصص الأبار بالآثار
لكن نقل عن القنية أن حكم البركة بكسر الباء وسكون الراء
أي الحوض كالبر إذا عرف هذا فقله إذا وقع في البئر نجاسة
إلى آخره مبنى على ما روى عن ابن عباس وابن الزبير من الأمر
بتزح بئر مزرم حين وقع فيها الزنجي كما سيحكي بيانه أن شاء
الله تعالى كذا في الكبير والحاشية قوله وإن وقعت فيها
أي ماتت فيها فأرة أي حيوان غير مأكول أو عصفورة أي
حيوان مأكول قوله يتزح منها أي من البئر بعد ما أخرج
الجسد منها قبل الانتفاخ والتمعظ والتفسخ قوله أنه قال
في فأرة الخ وأما العصفورة ونحوها كسام ٩ أبرص فالحققة بها
دلالة لا قياسا فلا يرد أنه لا مدخل للقياس في التقديرات ثم العشرون
بطريق الإيجاب والرائد إلى الثلاثين بطريق الاستحباب
لحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الفأرة إذا وقعت
في البئر فئات فيها أنه يتزح منها عشرون دلوا أو ثلثون دلوا

٢ يقع السين المسدودة
وتشديد الجيم بالتركية
ببوك كز نكل ديد كرى
آله جه كرى

واو لاحد الأمرين وكان الأقل ثابتا يقين وهو معنى الوجوب
والأكثر يؤتى به لئلا يترك اللفظ المروي كذا في الحلية ولا احتمال
زيادة الدلو المذكور في الأثر على ما قدر من الوسط فإنه
المعتبر وهو ما يسهل صاعا من الحب المعتدل * ونقل عن أبي زيد
الدبوسي الصحيح أن هذا الحديث موقوف من طريق أنس
واجب بان الموقوف في مثله كالمرفوع لأنه على خلاف مقتضى
القياس * وقد ذكر عن البدائع أنه روى عن علي رضي الله عنه أيضا مثله
كذا في الحلية قوله ما يسهل صاعا وهو الف واربعون درهما
وقبل الدلو الوسط ما أكثر استعماله في تلك البئر وقيل ما يستعمل
في كل بلد وقيل هو دلونك البئر * قال في الدراية لو تزح بدلو
غير وسط يتزح به على حساب الدلو الوسط حتى لو تزح بدلو
عظيم يسع عشرين دلوا وسطا من بئر وجب فيها ذلك التزح
اكتفى بواحد خلافا لفر * له أن يتابع الدلاء يصير الماء
كالجاري * ولنا أن المقصود من التزح تقليل النجاسة وهو
حاصل به ولا اعتبار لمعنى الجريان بدليل أنها لو تزحت كل يوم
دلوان جاز كذا في الحاشية قوله وإن ماتت فيها حمامة أو
أومات فوقعت في البئر أو سنور بكسر السين * وقبح النون
المشددة واسكان الواو هي الهرة قوله أو ما قاربها أي قارب
أحد هذه الثلث في الجثة سواء كان مأكولا أو غير مأكول
قوله وهو الأظهر أي ما في الجامع الصغير أظهر من رواية
القدوري في مختصره ما بين أربعين إلى ستين * ونقل هذا أيضا
عن محمد بن حمرح لكن المذكور في الجامع الصغير نص في محيط
رضي الدين والتحفة والبدائع على أنه ظاهر الرواية عن محمد بن حمرح

وقال في الهداية وهو الاظهر لانه آخر نصا ينف محمد بن الحسن * وفيه دلالة الاستقرار والرجوع عن غيره اليه كذا في الحلية قوله لحديث ابي سعيد اه عله لوجوب الاربعين لا للاظهرية قال في الاختيار وفي الحمامة والد جاجة ونحوهما من اربعين الى ستين هكذا روى عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه لانها ٩ ضعف الفأرة فضعتنا الواجب انتهى لان الواجب في الفأرة عشرون دلو فضعفه اربعون قوله وهذا اي قول ابي سعيد ينزح الخ لبيان الايجاب فهذا ليس من كلام ابي سعيد قوله وان ماتت فيها شاة او كلب او آدمي وكذا سقط او مات في الخارج ثم اتى فيها او مات سخلة او جدي او اوز كبير فيها نزح جميع الماء قوله فامر به اي باخراج الزنجي ابن عباس رضي هذا في رواية البيهقي والدارقطني وابن ابي شيبه وفي رواية الطحاوي ان الامر اسم الفاعل هو ابن الزبير ولعله لهذا قال في الاختيار هكذا حكم ابن عباس وابن الزبير رضي في برزخهم حين مات فيها الزنجي ولان الآدمي ونحوه لثقله ينزل الى قعر البر فلا في جميع الماء انتهى قوله ان تنزح اي بان تنزح ماؤها فهو بدل اشتمال من بها واسناد النزح الى البر مجاز عقلي بملازمة المكانية والمراد نزح ماؤها ونقل عن الدراية فغلبتهم اي غلبت النار حين عين جاءت في قعر زمزم من قبل الركن اي الحجر الاسود فامر ابن عباس رضي بها فسدت بالقباطي والمطارف ونحوها حتى نزحوها فلما نزحوها انفجرت عليهم انتهى * قال في الكبير وهو مرسل فان ابن سيرين الراوي لم يره ابن عباس رضي والقباطي بفتح القاف جمع القبطية بكسر

٩ يعني الحمامة ونحوها

القاف

القاف وسكون الباء وتشديد الباء المشاة بالتركية بياض انجه كاندن اولان تبادر والمطارف بفتح الميم وكسر الراء جمع المطرف بكسر الميم وفتح الراء وبضم الميم ايضا بالتركية كاندن علمري اولان ردايه ديرر قوله وكذا الكلب اي ينزح جميع الماء في رواية لانه نجس العين * ونقل عن الدراية والصحيح انه ليس بنجس العين فالمن على الرواية الغير الصحيحة او على قولهما على ما قيل انتهى * كذا في الحاشية قوله سوى الكلب والخنزير * الاولى تأخير لفظ الكلب كما في الكبير سوى الخنزير والكلب فان قوله على ما ذكره متعلق باستثناء الكلب فقط يعني ان المراد بكلمة كل ليس ما يقيد ظاهره من احاطة الافراد بل غيرهما من بقية الافراد بقريته المقابلة فان العام اذا قوبل بالخاص يراد به ما وراء الخاص كذا في الحاشية قوله ولم يعلم ان عليه نجاسة اراد بالعلم ما يعم الظن الغالب فانه ملحق باليقين عند الفقهاء اي لم يعلم ولم يظن * ثم ان هذا النقي هو المتبادر من اطلاق المص والبادر من اقوى القرائن فلا يرد ان في كلام المص قصورا اشار اليه السارح بهذا النقي قوله لا ينجس الماء لان الحكم بالنجس لا بد فيه من علم او غلبة ظن وقد عدنا ههنا فالمراد بعدم النجس عدم الحكم بالنجس فلا ينافيه الاحتمال الا في كذا في الحاشية قوله لاحتمال انه اي الحيوان الطاهر سوره كان عليه اي على الحيوان نجاسة قوله ومع هذا اي مع احتمال ان عليه نجاسة او انه احدث عند الوقوع لو توضأ جاز تأكيد لما استفاد من عنوان الاحتياط تنبيهها من الذهول عنه قوله لان الاصل عدم ذلك ولم يطر عليه ما يعارضه

اي غير الكلب والخنزير

٩ اي عدم النجاسة عليه وهو متيقن واليقين لا يزول بالشك

من علم اوطن كما سمعت قوله الا ما كان غالباً الخ هذا الاستثناء
 تأكيدي لما يفهم من نفي العلم والظن فان الفأرة حينئذ كانت
 يظن ان عليه نجسا قوله كما قالوا في الفأرة اذا هربت من الهرة
 وكذا الهرة اذا هربت من الكلب والشاة من السبع كذا نقل
 عن الجوهرية قوله نجسها من باب التفعيل اي نجست الفأرة
 البرفيرية كلها* ونقل عن المجتبى الفتوى على خلافه لان في بولها
 شكا كذا في ابن ابي عمير ونقل عن الدر قوله وان كان
 سورة اي سور الحيوان الذي اخرج من البرحيا قوله والاطهر
 وجوب الزح يعني ان تقييد هذه المسئلة باصابة فم الماء
 لبس على ما ينبغي كما قيد المص المسئلة بها بل الاظهر عدم
 التقييد والتنجس على كل حال كما صرح به قاضيان
 حيث قال او وقع فيه كلب او خنزير مات او لم يموت واصاب فم
 الماء او لم يصبه اما الخنزير فلان عينه نجس والكلب كذلك
 اولان مأواه في النجاسات وسائر السباع بمنزلة الكلب انتهى
 كذا في الكبير قوله عشر دلاء جمع دلو ونحوها استحبابا
 اي يستحب هذا استحبابا واما قوله احتياطاً فقدر بقولك* وانما
 فعل هذا بطريق الاستحباب للاحتياط وان لم تنزع فتوضاً
 جاز قوله مشكوكا ينزع كله كما تنزع كله فيما سورة نجس
 لاشراك المشكوك والنجس في عدم الطهورية وان افرقا
 من حيث الطهارة بخلاف المكروه فانه غير مسلوب الطهورية
 وانما استحبابا فيه نزع دلاء كذا في الحلية قوله وانتفع فيها
 الحيوان سواء مات فيها او مات خارجها فالتنفع الانتفاع
 بالتركية شيشمك ولو فأرة يابسة على المعتمد وكذا التمتع

اي المتساقط شعره كذا نقل عن الدر قوله او تفسخ اي
 انتشر وكذا لو تفسخ في الخارج فوق فيها* ثم ان المراد بهذا
 التفسخ التفسخ بدون الانتفاخ فلا يرد ان ذكر الانتفاخ
 يعني عن ذكر التفسخ لان التفسخ يلزمه الانتفاخ لان اللزوم
 ممنوع قوله نزع جميع ما فيها من الماء اي الماء الذي كان
 فيها وقت الوقوع بعد اخراج الحيوان الواقع فيها من البر
 قوله لا تنشر النجاسة علة لقوله نزع جميع ما فيها* وعليه يحمل
 ما روي من رواية الطحاوي عن علي رضي الله عنه من الامر
 بنزع الماء كله كما مر قوله وان وجدوا فيها فأرة ميتة
 اي ما ينجس البر نجاسة غليظة قوله ولا يدرون انها اي الفأرة
 متى وقعت اي والحال انهم لا يعلمون وقت وقوعها في البر
 فان علموا به عملوا بما علموا وهو ظاهر قوله ولم تنفع اي لم يوجد
 لهم دليل يدل على طول المكث ككالاتفاخ والتمتع وهو
 تساقط الشعر من الجلد والتفسخ قوله اعادوا صلاة يوم وليلة
 اي يعتبرون انها مكثت فيها منديوم وليلة لان ذلك اقل المقادير
 في باب الصلاة كذا في الكبير واعادوا ايضا ما صلوه بوضوء
 لهم من ذلك البر النجسة منديوم وليلة قوله في الزمان المذكور
 اي مدة يوم وليلة قوله وان كانت انتفخت او تفسخت وكذا
 لو تمعنت اي الفأرة* لم يذكر في المسئلة السابقة الا الانتفاخ لان
 عدمه يستلزم عدم التفسخ مثلاً* فان قلت فلم يكتف هنا بذكر
 التفسخ لاستلزامه الانتفاخ عادة قلت ذكر الانتفاخ لثلاثتهم
 ان حكمه غير حكم التفسخ قوله او ما ادوه من الفرائض
 والواجبات بالوضوء الذي توضأوا من ذلك الماء في مدة ثلاثة

ايام ولياليها* واما النوافل فلا تعاد لعدم صحة الشروع قوله
وغسلوا كل ما اصابه عطف على اعادوا اي يجب غسل كل شيء
اصابه من ذلك الماء قوله فيه اي في المدة المذكورة والظرف
متعلق باصاب قوله عند ابي حنيفة اي هذا الذي ذكر الى هنا
عند ابي حنيفة وجه قوله وهو الاستحسان ان الاحكام تضاف
الى اسبابها الظاهرة والوقوع فيها هو السبب الظاهر للموت
واما القاء الريح ونحوه من الخارج بعد الموت فهو موهوم لا يعتبر
في مقابلة الظاهر فيحال الموت على السبب الظاهر كمن جرح
انسانا واستمر ذا فراش حتى مات يضاف موته الى الجرح وان احتمل
كون الموت بغيره فيحمل على موتها فيها الا ان الموت لا يكون
عقيب الوقوع في الغالب فقدرت المدة عند عدم الانتفاخ يوم
وليلة لان ما دون ذلك ساعات لا يمكن التقدير بها وعند الانتفاخ
بثلاثة ايام لانه دليل تقادم الزمان ومضيه قوله وقال لبس
عليهم اعادة شيء مما صلوه بالوضوء من ذلك البثر الواقعة فيها
فأرة ولا غسل شيء مما اصابه ماؤها قوله حتى يتحققوا متى وقعت
اي الفارة الميتة وهو القياس لان الحوادث تضاف الى اقرب
الاوقات عند الامكان وطهارة الماء متيقن واليقين لا يزول
بالشك وشك في نجاسته لاحتمال وقوعها في تلك الساعة ونحوها
يؤيده ما حكى عن ابي يوسف رحمه الله انه قال كان قولي
مثل قول ابي حنيفة الى ان كنت جالسا في بستانى فرأيت حداة
بكسر الحاء المهملة وفتح الدال والهمزة وجعه حداة مثل
عنبه وعنب بالتركية جيلاق ديدكلرى قوش في منقارها جيفة
فطرحتها في البئر فرجعت عن قول ابي حنيفة فلا يحكم بالنجاسة

لوقوع

لوقوع الشك وصار كمن رأى في ثوبه نجاسة لا يدري متى اصابته
فانه لا يعيد شيئا من الصلوات التي صلاها بذلك الثوب حتى
يتيقن صلاته مع النجاسة كذا في الحلية لكن مال الشارح في الكبير
الى رجحان قول الامام* وقيل يفتى بقولهما وعد قول الامام
استحسانا قوله بعة او بعرتان نقل عن الدرر والتعين بالبعرتين
اتفاق لان ما فوق ذلك كذلك والمراد ما يستقله الناظر وعليه
الاعتماد كما نقل عن التنوير فقاط الحكم بعدم التنجس هو الاخراج
قبل التفرق بعد ما كان قليلا في عين الناظر كذا في الحاشية
قوله قبل الافتراق بمعنى التفرق والانكسار وهذا استحسان
ووجهه مذكور في الشرح قوله والرياح تهب فتلقى الريح
بعض ذلك في البثر فيها فالحكم بفساد المياه به يضيق الامر
على سكان البوادي وما ضاق امره اتسع حكمه قوله فجعل
القليل عفوا للضرورة ولا ضرورة للكثير كذا في الهداية فاما ما
في الامصار فاختلف مشايخنا فيه فقال بعضهم تتنجس اذا وقع
فيها بعة او بعرتان لانه لا تخلو في الامصار عن اغطية غالبها
وقال بعضهم لا تتنجس لان البعر شيء صلب على ظاهره رطوبة
الامعاء فلا تداخله النجاسة وقال الامام الترمذى الاصمح النسوية
بين آبار الغلوات وآبار البيوت كذا في الكبير والغلوات بفتح الفاء
واللام والواو وفتح الفاء وكسر اللام وتشديد الباء وفتح
بكسر الفاء واللام وفلا بكسر الفاء وفتح اللام ايضا جمع فلاة
بفتح الفاء واللام بمعنى المفازة والصحراء كذا في القاموس قوله
اي البعة او البعرتان اشار الى ان ضمير المؤنث راجع الى البعة
فقط وان كان حكم البعرتين كذلك او الى انه راجع الى البعة

او البعرتين بتأويل احديهما اي احدى البعرة والبعرتين فكلية
اولا تردد والشك قوله ولم يبق لها اثر هذا هو المناط لعدم
التنجس حتى لو اخرجت فوراً وبقى اثر تنجس ولو اخرجت بعد
حين ولم يبق لها اثر لم يتنجس * فالشارح حل الفورية على عدم
بقاء الاثر لانه الغالب كذا في الحاشية قوله كما لم يتنجس البئر
للضرورة كالاروات والاختاء في الكدس بضم الكاف وسكون
الدا ل اي في دوس الخ من فانها معفوة نقل عن ابي حنيفة ونقل
عن فتاوى الخانية وان تفتت اي تفرقت البعرتان في اللبن
يصير نجسا لا يطهر بعد ذلك كذا في الحلية قوله يتنجس
في الاصح وقيل يعنى فيه البعرة والبعرتان كالبرء قوله وفيه
اشارة اي وفي هذه الرواية عن ابي حنيفة قوله وفيه ان حدا الكثير
اي بيان ان حدا الكثير هذا لكن الظاهر حذف فيه وعطف
ان على ان الرطبة قوله وهو الصحيح هكذا نقل عن الكافي ونقل
عن فتاوى قاضيخان الفاحشة ما يستكره الناس والبسير ما يستقله
قال في الهداية وهو ما يستكره الناظر في المروى عن ابي حنيفة
وعليه الاعتماد انتهى كذا في الكبير قوله اختلاف بين المشايخ
وهنا ثلثة اقاويل واختار الشارح ثالث الاقاويل لاكثر المشايخ
كما يحى فيه آنفا واختار صاحب الهداية ثاني الاقاويل لبعضهم
قوله بعضهم افى بالتنجس وقالوا لان النجاسة تشيع اي انتشرت
في الماء لطوبى الرطبة ولرخاوة المنكسرة بخلاف الصحيح اليابس
فلا وجه للنسوية بينهما قوله وهو مختار صاحب الهداية
والكافي قال لا فرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر
والروث والختى والبعر لان الضرورة تشمل الكل انتهى قوله

والصحيح

والاصح انه يتنجس لعدم
الضرورة وامكان الاحتراز
كذا في الكبير

والصحيح عطف على المنكسرة بالتركية بتون وصاغ قريب دكل
ديك * قال الحاشية وما في بعض النسخ هو الصحيح سهو
من النسخ كيف يكون مناط النسوية هو الصحيح والحيال
ان الشارح اختار قول اكثر المشايخ وسبأني بيانه فكيف يقول
هنا هو الصحيح انتهى * قوله للخلخل على وزن التقلقل بالتركية
برنسيه كذا اتمك كذا في الاختري وكون الاروات والاختاء
بمثلة المنكسرة بعد ان يكونا يابسين صليين للرخاوة فن نجس
بالبعر المنكسر نجس بهما ومن لم ينجس به لم ينجس بهما ايضا
كذا في الحلية قوله واكثر المشايخ وهذا ثالث الاقاويل اي
لم يحكموا بالتنجس ولا بعدمه مطلقا بل فصلوا وقالوا ان كان فيه
ضرورة الخ قوله بتفسر الاحتراز اي بسبب تعسره عنه وقوله
ووقوع الحرج في حكمه بالنجاسة عطف على الاحتراز والبلوى
بفتح الباء الموحدة وسكون اللام والالف المقصورة بعد الواو
وكذا البلاء بالالف الممدودة بمعنى المحنة والمشقة من باب غزا
يغزو ناقص واوى وجعه البلاء قوله الكثير الطارق صفة
بعد الصفة من آبار اي كثير الاستعمال والمار يقال طارقت الابل
اذا ذهب بعضها في اربعه قوله للضرورة لان الضرورة
اثر في اسقاط حكم * النجاسة كما تقدم الاشارة اليه قوله بمثلة
البعرة في الحكم * وهذا غير مختار لما تقدم من الكافي انه لا فرق
بينهما قوله وكذا خرد البط والاوز الاهلي لانه نجس غليظ
بخلاف البرى الطيار فان فيه ضرورة لانه يذرق اي يتغوط
من الهوى قوله وخرد الخفاش بضم الخاء المعجمة وتشديد الفاء
بالتركية ياره سه قوشى كه كيجه او چر كوندز كوزى كورمز

قال في الحاشية عن الكافي
لا فرق بين الرطب واليابس
والصحيح والمنكسر والروث
والختى والبعر لان الضرورة
تشمل الكل

ويأري في بعض النسخ من زيادة لفظ وكذا فعله الخاق من بعض
الناسخ لانه **ك**لام ابتدائي قوله وكذا اي لا يفسد ماء البئر
ذرق مالا يؤكل اه بفتح الذال المعجمة وسكون الراء بالتركية
قوش ترسني القايتك وبالزاي المعجمة لغة فيه ايضا مأخوذ من ذرق
يذرق من الباب الاول والثاني فيهما قوله وهو اي قول المص
خلافًا لمحمد يناقض قوله فيما سبق حيث قال فيه وقال محمد
كلاهما يعني بول ما يؤكل وخرء مالا يؤكل من الطيور طاهرا
فان المفهوم من هذا كون خرة مالا يؤكل من الطيور طاهرا
وفي هذا المقام كونه غير طاهر لكن الصحيح هذا دون ذاك فقوله
وقال محمد الخ بدل او عطف بيان من كلمة قوله وما في بعض
النسخ من تنبيه لفظ طاهر سهو من النساخ فان لفظ كلا مفرد
اللفظ والمعنى كذا في الحاشية قوله وقال بعضهم روى الخ وهو
رواية ابي جعفر الهندواني كما مر قوله الا اذا خش بان استوعب
ربع الثوب ولو كان الثوب كبيرا هو المختار وهكذا في البدن
وقدر بعضهم الفحش باستيعاب ربع الجزء المصاب من الثوب والبدن
كاليد والكم كذا في ابن آطه وى نقلا عن الدر قوله ويفسد اي الذرق
الماء القليل بقرينة مقابلة قوله **ك**سائر نجاسات الخفيفة
تصل بقوله وان قل اوبه وبما قبله فان حكم الخفيفة يخالف
الغليظة في الثياب ولا يخالف في الماء قوله مالم يغيره ٩ كسائر
النجاسات سواء كانت غليظة او خفيفة ولذا لم يبقه كما قيد
في مقابلة ٤ قوله ولا يفسد اي الذرق ماء البئر اي بئر كان في المفازة
او في البيوت فان قلت ماء البئر اما قليل او كثير فيدخل فيما تقدم
بقوله ويفسد الماء وان قل فان المراد بالماء المتقدم مالم يكن

٩ اي الماء الكثير باحد
الاصناف الثلاث
بقوله وان قل اي الذرق
الواقع في الاواني لا يمكن
حفظها عن الذرق
بالاغطية

جاريا قلت نعم الا انه افرد بالذكر للنسوية بين القليل والكثير
في البئر لعدم امكان الحفظ قوله ويفسد الاواني جمع آنية
واناء اي يفسد ذرق سباع الطير ماء الاواني لا يمكن صونها
اي حفظ الاواني عن الذرق بالاغطية والستر قوله عن ذلك
اي عن مثل الشاة والبقرة من الحيوانات بخلاف الطيور لرميها
بنجسها من الهواء قوله لانه اي بول ما يؤكل لحمه طاهر عنده
اي عند محمد رح فلا يتنجس ماء البئر عنده وهذه احدي المسائل
التي تظهر ثمرة الخلاف فيها بينه وبينهما في كون بول ما يؤكل
نجسا نجاسة خفيفة عندهما طاهرا عند محمد رح كما تقدم قوله
كله للنجس لان ماء البئر في حكم القليل ولو كان كثيرا
مالم يكن عشرا في عشر * وقد تقدم ان القليل يتنجس بوقوع
النجاسة وان لم يظهر اثرها فيه قوله ثم استقى اي نزح الجنب
دلوا آخر من البئر الخ لا يتنجس البئر ولو على القول بنجاسة الماء
المستعمل ايضا قوله اذ في التحرر عنه اي عن التقاطر في البئر
خرج قوله اي لم ينو الغسل او الوضوء بل سقط فيه بدون
اختيار او دخل فيه مع اختيار لاجل طلب الدلو او للتبريد او نحوهما
فانغمس في الماء ولبس على بدنه وثيابه نجاسة فهي المسئلة
الملقبة بمحيط او نخط وتفصيله في الحلية قوله قالوا انما قال
قالوا لان هذا الماء لا يصدق عليه تعريف المستعمل كما سبق
قوله لانه اي الرجل باول ملاقة الماء اي باول ملاقاته الماء
قالوا متعلق بصار المؤخر ووجه صار خيرا لان اي صار الماء
مستعملا قوله فيلاقي اي الماء بقية الاعضاء وهو اي والحال
ان الماء نجس فلم يزل عنها اي عن بقية الاعضاء الحدث فبي

وقف
وقف

الرجل على جنابة قوله وقال اي ابو حنيفة رح في رواية
اخرى يخرج اي الرجل عن الجنابة اذا كان اي الرجل
الجنب تمضمض اه قوله ثم انه اي الرجل تجس بنجاسة الماء
المستعمل واما الجنابة فانها قد زالت عنه حين تمضمض واستنشق
قوله فعلى هذه الرواية الثانية عن ابي حنيفة رح يجوز له قراءة
القرآن اي مع الكراهة وعن ظهر الغيب اي عن حفظه
ولا تجوز له الصلاة لان بدنه كله نجس بنجاسة حقيقية لتلوثه
بالماء المستعمل قوله وعنه اي وروي عن ابي حنيفة رح قوله
حكم الاستعمال اي لا يصير الماء مستعملا قبل انفصال البدن
عن الماء للضرورة ٩ قوله وهو اوفق الروايات الثلاث المذكورة
هنا عن ابي حنيفة رح قوله انتهى اي كلام الهداية
قوله في طهارة العضو فلم يوجد الصب على الاعضاء وما يقوم
مقامه من جريان الماء عليها لا يجوز الوضوء ولا الغسل عنده
فلم يخرج من الجنابة بدخوله في الماء الراكد فلم يصير الماء مستعملا
لعدم ازالة الحدث وعدم نية القربة كذا في الكبير قوله الرجل
يخروجه الخ اي اما طهارة الرجل فلخروجه عن الحدث
اذ الصب والنية لبسا بشرط في الطهارة عنده قوله والماء
اي واما طهارة الماء فلانه لا يصير مستعملا عنده الابنية القربة
والحال انا فرضنا عدم النية ههنا قوله هل بدنه اه اي بدن
الرجل الجنب عند الدخول في البئر بنجاسة حقيقية وكان
مستجيبا بالماء ايضا وهذا القيد معتبر بقرينة مقابلة قوله او كان
اي الرجل مستجيبا بنحو حجر دون الماء يتجس ماء البئر باجماع
اصحابنا لاختلاط النجاسة بالماء وفي الحلية عن التفاريق

٩ فبصير الرجل طاهرا
فيكون الماء مستعملا بعد
الانفصال

عن ابي حنيفة وابي يوسف رح البئر لا يتجس كالماء الجاري
والبئر اذا لم تكن عريضة وكان عمق ماؤها عشرة اذرع
فصاعدا فوقعت النجاسة فيها لا يحكم بنجاستها في اصح الاقاويل
انتهى * قوله ولو وقعت الحائض في البئر فينظر ان وقعت
بعد انقطاع الحيض فهي كالجنب في اختلاف الائمة قوله
وان كان اي الوقوع قبل الانقطاع فكالماء طاهر الغير المحدث
فيبقى الماء طاهرا والحائض حائضا والنفساء كالحائض قوله
قال الى اربع اي من واحد الى اربع فأرات يخرج لكلها ٩
عشرون دلو او ثلثون وكذا حكم الثلث والاثني بطريق الاولى
قوله حكم الدجاجة يعني حكم الزائد على الاربع الى تسع فأرات
حكم الخمس منها ينزع لكلها ٩ اربعون دلو فقط قوله معينا
لا يمكن نزحها مأخوذ من العين بمعنى الماء الخارج من الارض
اصله معيون كزيد اصله مز يود فنقلت حركة الياء الى العين
فاجتمع الساكن فحذفت الواو وكسرت العين لتصح بناء الياء
فصار معينا قوله وقت ابتداء النزح * وهكذا قال في الكافي
ولا عبرة بما كان فيها وقت الوقوع كما قال به بعضهم * واما
اذا لم يكن معينا فالعبرة بما كان الماء فيها وقت الوقوع * كذا
في ابن ابي عمير قوله كيف يقدر ما كان فيها اي في البئر
من مقدار ماؤها قوله تحفر حفرة مجهول من حفر يحفر حفرا
من الباب الثاني بالتركية يرى قازمق وقوله حفرة بضم الحاء
المهملة وفتح الفاء اسم التصغير بالتركية حقور جفاز قوله
وتخصص مضارع مجهول من باب التفعّل والجص بفتح الجيم
وتشديد الصاد بالتركية كرج طبراني وقوله عمق الماء بضم

٩ اي لجموعها
٩ بفتح الميم وكسر العين
وسكون الياء اي اذا كان
فيها اي في البئر عين
جاء

العين وسكون الميم بالتركية حقوري ودريكي * وقال بعضهم يرسل فيها قصبة ويجعل لمبلغ الماء علامة ثم ينزع من البئر عشر دلاء مثلاً ثم يعاد القصبة فينظر كم نقص فينزع لكل قدر منها عشر دلاء * وهذا القولان مرويان عن أبي يوسف رح قوله يحكم به ذوا عدل تشية ذو اى صاحباً عدل من اهل الصلاح والورع المتدين سقط النون بالاضافة قوله من اهل البصارة اى ممن يعرف احوال الماء والبئر قوله يحكمهما اى العدلين قوله وهذا اى الاخذ بقول العدلين ايشبه بالفقه قوله قال في الكافي انه الاصح اذ الرجوع الى اهل البصرة اصل في كثير من الصور كما في الشاهدين وتقويم المتلف قال الله تعالى فاستلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون ثم ان الصحيح ما قاله في الكافي ان المعتبر في مقداره وقت ابتداء النزح كذا في الكبير قوله وكذا تطهر البكرة بفتح الباء والكاف بالتركية مفره كه اكا قيو ابي طاقلور وقبو چار في دير قوله ونواحيها اى جوانب البئر واطرافها جمع ناحية بمعنى الجانب ويد المستقي اى يد العامل لاجل التطهير قوله تبعاً لطهارة البئر مروى ذلك عن ابي يوسف رح نفي المخرج كالدن اذا تجس بنجاسة الخمر ثم صارت خلا حكم بطهارة الدن تبعاً قوله وكذا في كل موضع نزح مقدار ما وجب نزحه مثل نزح عشرين او ثلثين دلو مثلاً فلما تم العدد وحكم بطهارة الماء طهر الدلو والحبل والبكرة ويد العامل وغيرها وقول المض واذا نزح الخ بكلمة اذا يدل على ان ما اصاب بدن المستقي وثوبه قبل تمام النزح الواجب وقبل طهارة البئر لا يطهر والله تعالى اعلم قوله

٩ من القصب مثل قدر
النصف او الثلث او الربع
او نحوها

مطلب
اذا طهر البئر طهر الاواني

وفي وجوب نزح الكل اى في صورة وجب نزح الماء كله اذا نزح حتى وصل الى حد لا يملأ منها نصف الدلو لقلة الماء كان ذلك النزح نزحاً للكل فيحكم بطهارة البئر ولو احققها قوله اذا بقي فيها بعد النزح مقدار ذراع بكسر الذاًل المعجمة وفتح الراء بالتركي ارشون كه انك ايله زاو چار لر قوله وهو اى قول قاضيان اوسع اى اكثر رخصة من غيره قوله وذلك اى قول البرازي احوط اى اكثر احتياطاً واهتماماً في باب العمل قوله بدلو منخرق من باب الانفعال بالتركية يرتق يصب الماء من خروقه فان خرج الماء في الدلو اكثر من نصفه اى نصف الدلو قوله لا يجس الماء ولا غيره اذا وقع فيه فأت او مات في الخارج ثم وقع فيه قوله كالبق بفتح الباء وتشديد القاف اى البعوض بفتح الباء وضم العين جمع بعوضة بالفتح ايضاً بالتركية سوري سنكك يوكى قوله والذباب بضم الذال وفتح الباء واحده ذبابة بالضم ايضاً قره سنك والزناير بفتح الزاء والنون الممدودة وكسر الباء جمع زبور بضم الزاء والباء وسكون النون بينهما بالتركية بال اروسى والمراد ههنا بجميع انواعها * لنا قوله صلى الله عليه وسلم لسمان الفارسي يا سمان كل طعام وشراب وقعت فيه دابة لبس لها دم فأتت فيه فهو حلال اكله وشربه ووضوءه رواه الدارقطني وما تكلم بعض في سنده فغير ضار في كونه حجة كذا في الكبير والخلية قوله والعقارب جمع العقرب بالفتح والسكون والختافس جمع خنفس وخنفسة بفتح الخاء المعجمة وضمها وسكون النون وفتح الفاء بالتركية طوكزلان بوجكى كه دپر نسك كرية رايحه سي ظاهر او لور

برسياه بوجك الخنفساء بمعناه كذلك بضم الخاء وفتح الفاء
وبالالف الممدودة قوله والعلق بالفتحين جمع علقه
بالفتحات بالتركية سلوك ديدكلى حيوان كه صوايچنده
اولور والعلق من حيث انه علق لادم له فلا ينجس الماء فلا ينافيه
ما نقل عن المجتبى من ان علقا الذى مص دما اذا مات فيه
ينجس الماء على الاصح كذا فى الحاشية قوله وما شابه ذلك
من الفراش بفتح الفاء والراء جمع فراشة بالفتح ايضا كله بكه
ديرلر كه كيجه ايله او چوب كندوسنى آتش سراجده احراق
ايدر قوله وصغار الحشرات بكسر الصاد وفتح الغين المعجمة
جمع صغير والحشرات بالفتحات جمع حشرة بالفتحات الثلاث
ايضا يريوزنده كزن حيواناتك كچو چكى وخرده سى ديمك
قوله وكذا موت ما يعش فى الماء اى يسكن فى الماء مدة حيوته
لا ينجس الماء قوله كالسمك بالفتحين بالتركية بالق بجميع
انواعه والضفدع المائى بكسر الضاد المعجمة او بفتحها وسكون
الفاء بالتركية صوقور بغه سى قوله والسرطان بالفتحات
الثلاث بالتركية ينكج ديدكلى حيوان كه صوايچنده اولور والحبة
المائية وهى ما يعش فيه وفى الحلية ويدخل فيه الكلب والخنزير
المائى وفى الخلاصة وغيرها الكلب المائى والخنزير المائى اذا ماتا
فى الماء اجعوا على انه لا يفسد الماء قياسا على ما لبس له دم سائل
بجامع عدم الدم المسفوح فيهما ولهذا قلنا لافرق بين الضفدع
المائى والبرى اذا لم يكن للبرى دم اما اذا كان له دم سائل فانه
يفسد الماء اذا مات فيه على الاصح انتهى ما فى الحلية ٩ قوله فانه
لا ينجسه بلا خلاف للنص بقوله صلى الله عليه وسلم احلت

٩ قال في الخلاصة اذا مات
الكلب والخنزير المائيان
في غير الماء من المايعات
هل تفسد ذلك المايع
هل تفسد المشايخ فيه وسواء
اختلف المشايخ في الماء او لم يتقطع
تقطع في الماء او القوي
لكن قيل في الخلاصة
انتهى على انه لا يفسد في الخلاصة
ايضا وعن محمد اذا تفتت
في الماء كرهت شربه هذا
اذا كان مائيا او بريافا كان
مائيا وبريا كطير الماء
ان مات فمما سوى الماء
من المايعات تنجس وحده
المائي ان استخرج من الماء
يموت من ساعته وان كان
يعيش فهو مائي وبري
انتهى مافي الخلاصة

لنا ميثان ودمان الحديث فانه يقتضى طهارة السمك الميت
ووقوع الطاهر في الطاهر لا يؤثر في الطهارة كذا في الكبير
قوله في العصير ونحوه مما عدا الماء والعصير فعيل بمعنى المعصور
هو ماء الغنّب وكذا غيره من الخل واللبن قوله لانعدام المعدن
كمجلس مكان كل شئ فيه اصله فان العصير لبس معدن
الصفدع المائي يعني ان الموجب للتنجيس موجود وهو الدم
والمانع من التجبّس مفقود وهو المعدن كذا قال في الكبير* لكن
هذا غير الاصح لان ما يرى في صورة الدم لبس بدم حقيقة فالموجب
مفقود ايضا كذا في الحاشية قوله لان الدموى لا يعبّس في الماء
اي لا يسكن فيه فايرى في صورة الدم فلبس بدم* ودليله انه
لو كان دما لاسود اذا شمس وهو لا يسود بل يبيض كذا في الحاشية
قوله والبرى سواء اى في عدم التجبّس بقرينة قوله وقيل البرى
يفسده والمثواى بمعنى المأوى والمسكن قوله فطير الماء يفسد الماء
اذا مات فيه لانه لبس بمائى لان توالده لبس فيه قوله في الصحيح
من الرواية عن ابى حنيفة قوله ولو مات طير الماء في غير الماء
من العصير وغيره يفسده باتفاق الروايات وبه يفتى كذا في الكبير
نقلا عن الخلاصة قوله لاختلاط الاجزاء المحرم اكلها معه
اي مع الشرب مع انها حرام وما يحتمل فيه تناول الحرام بكره
تناوله يجب التحرز عنه لانه رعى حول الحمى عطف على قوله
لاختلاط قوله على غير الاصح الذى ذكره في الهداية قوله
لان ما فيها اى لان الدم الذى في الحية المائية لبس بدم حقيقة
كامر قوله وكذا الوزغة بفتح الواو والراء والغين المعجّنين
جميعه وزاغ بفتح الواو والراء وزغان بكسر الواو وسكون الراء

واوزاغ بالتركية الآجده كلرسام ابرص معناسنه وهو بفتح السين
وتشديد الميم وفتح الهمزة وسكون الباء بالتركية بيوك كرتنكله
ديد كلري كلر ومحصله ان الاصح ان ما يعبش بالتوالد والسكنى
في الماء لا يفسد موته الماء ولا غيره ولو كان فيه دم لانه لبس بدم
حقيقة وان ما لا يعبش فيه بل يعبش في البر بالتوالد والسكنى
ان كان فيه دم يفسده والا فلا وان ما يعبش فيهما لا ينجس الماء
لانه لبس بدموى ولورثي فيه صورة دم كذا في الكبير والله الموفق
الى الرشاد قوله فصل في الاسرار هي جمع سور مهموز العين
وهو في اللغة مطلق البقية من الشيء وفي العرف بقية الشراب
الذي يبقيه الشارب وقد يطلق على بقية الطعام في العرف ايضا
وانواع الاسرار خمسة متفق على طهارته ومتفق على نجاسته
ومكروه ومشكوك ومختلف فيه قوله سور آدمي طاهر
بالاتفاق الا ان سور المرأة مكروه للذكر كعكسه الاستلذاذ كذا
قيل ولكن نقل عن الدراية روى مسلم عن عائشة رضيها قالت
كنت اشرب وانا حائض واناوله بصيغة المتكلم وخده النبي
صلى الله عليه وسلم فبضع فاه على موضع في فبشرب كذا
في ابن آطهوى قوله او طاهرا من جميع الاحداث لان السور
ياخذ حكم اللعاب ولعاب الانسان طاهر لتولده من لحم طاهر
اذ حرمة لكرامته لا نجاسته وقوله تعالى انما المشركون نجس
والمراد انهم ذونجاسة معنوية وهو الشرك وليس المراد حقيقة
نجاسة ذواتهم بالاجماع حتى لو حمل كافرا غير ملوث بنجاسة
وصلى معه جازت صلاته قوله او غيرهاى غير الخمر باكل ميتة
ونحوها فشرب الماء من فوره اى في عقيقه قوله ريقه في فده

مطلب
في بيان احوال الاسرار

٩ كل لو حمل جنبا او حائضا
فذلك كذا في الكبير

بكسر

بكسر الراء وسكون الباء بالتركية اغزتو كركى وذهب الاثر ٩
اى اثر الخمر فلا يتنجس سوره قوله خلافا لمحمد بناء على
زوال النجاسة الحقيقية بغير الماء مع انه لا يجوز تطهير الشيء
بغير ماء عند محمد كذا في الكبير قوله فعن ابي حنيفة فيه اربع
روايات هذا قبل رجوعه الى قول الامامين فقد صح انه رجع
الى قوله ما قبل موته بثلاثة ايام كذا نقل عن الدر قوله ولماره
لغير المصنف فلعله تصحيف من بعض النساخ لان المصنف ثقة
لا يتهم بمثل هذا قوله كحمة اى سور الفرس كحمة والمراد
كراهة التحريم كما صححه صاحب الهداية في الجملة ورواية الشلبي
عن ابي حنيفة على كراهة التنزيه كما صححه البعض في الجملة قوله
لكرامته وشرافته بكونه آله الجهاد وكتب به اعداء الله لا الكراهة
فيه فيكون لعابه متولدا من لحم طاهر بلا شك كلعاب آدمي
فكذا سوره طاهر قوله وسائر سبع البهائم نجس كالاسد
والفهد ٣ والذئب لاختلاط سورها بلعابها النجس اما نجاسة
سور الكلب فلا جاديت الصحيحة في الامر بغسل الاناء بعد اراقه ما
فيه لولوغه اى لشرب الكلب باطراف لسانه واما سور الخنزير
فلنجاسة عينه على ما تقدم واما سائر سبع البهائم فلنجاسة
لحمها ايضا على ما هو الصحيح قوله كالصقر بفتح الصاد وسكون
القاف بالتركية طوغان نوع من جافر ديد كلر يدر والبازي
بالتركية طوغان معروف قوله من الحشرات بالتركية رحيواناتك
صغارى قوله والدجاجة المخلاة مأخوذ من الخلية من باب
التفعيل قوله مكروه كراهة تنزيه وهذا استحسان والقياس
في غير الدجاجة ان يكون نجسا لتولد اللعاب من لحم نجس * وجد

٩ اى اذا مكث ساعة وابتاع
بواقه فيها ثلاث مرات
بعد لحس شفتيه بلسانه
وريقه ثم شرب الماء فانه
لا يتنجس

٩ اى منع وصرف واذل به
اعداء الله تعالى اذله
من الكبت بفتح الكاف
وسكون الباء الموحدة والهاء

٣ والفهد بفتح الفاء وسكون
الهاء بالتركية
ديد كاري جنوار والذئب
الذي كاري العجمة وسكون
بكسر الراء بالتركية قورد
الهمزة بالتركية قورد
ديد كاري جنوار

الاستحسان في سباع الطير ان لعابها لا يصبب الماء لانها تشرب بمنقارها بكسر الميم وسكون النون بالتركية قوش بورني ومنقارها عظم طاهر والكراهة انما هي لاحتمال كونها اصاب نجاسة قبل ذلك وبقي اثرها الى وقت الشرب كما في الدجاجة المخلاة قال في الدر والهريرة البرية من السباع قوله عند وجود غيره اى غير السور المكره وان لم يوجد غيره لم يكره اصلا قوله خارجه اى خارج المكان لبس بقيد معتبر حتى لو كانت اى الرأس والعلف والماء داخل ذلك المكان ولم يصل منقارها الى ماتحت رجلها فالحكم كذلك قوله ان كانت اى الدجاجة المحبوسة لا تجد عذرات غيرها حتى يتحول فيها من الجولان فلا يكره سورها قوله وتحس فيها عطف على قوله تمكث اى من غير ان تحس والتحس بالتركية يلامق قوله يتنجس الماء لاتصال اثر النجاسة من لسانها الى الماء قوله بناء على التطهير بغير الماء فانه لا يكون تطهيرا عنده فلو قال بناء على عدم التطهير بغير الماء لكان اظهر ويمكن ان يكون لفظ عدم ساقطا من قلم الناسخ قوله وسور الحمار اى الاهلى فان الوحشى داخل في ما كول اللحم قوله والبغل الذى امة اتان بفتح الباء والغين المعجمة بالتركية قاتريد كبرى حيوان والاتان بفتح الهيمزة والتاء الممدودة وجعه آتن بمد الهيمزة وضم التاء واتن بالضمين بالتركية ديشى مركب ومركب قوله قيل الشك في طهارته بانه نجس ام طاهر مع القطع بعدم الطهورية وهذا لبس من مساق عبارة المصنف هنا وفيما سبق فان السوق هنا في بيان الطهور وغير الطهور قوله وقيل في طهوريته مع القطع بانه طاهر لبس بنجس لانه لو وجد الماء

المطلق

المطلق لم يجب عليه غسل رأسه فهو طاهر بلا شك وهو الاصح وقد نص محمد عليه في النوادر حيث قال اربع لو غمس فيها الثوب لم يتنجس سور الحمار والماء المستعمل ولين الاتان وبول ما يؤكل لحمه كذا في الكبير نقلا عن المبسوط قوله حتى لو كانت امة رمكة بالفتحيات مؤنث الفرس وجعه رماك بكسر الراء ورمكات بفتح الراء والميم وارماك بفتح الهيمزة وسكون الراء قال السروجي في شرح الهداية اذا نزا الحمار على الرمكة لا يكره لحم البغل المتولد بينهما فعلى هذا لا يصير سور مشكوكا انتهى والمراد لا يكره عند الامامين الحاقا بالفرس وعند ابى حنيفة يكره كالفرس الا ان سورته لا يكون مشكوكا اتفاقا كما هو الصحيح في سور الفرس كذا في الكبير قوله امة بقره اى وكذا البغل الذى امة بقره يحل لحمه اتفاقا ولا يكون سورته مشكوكا للاحاق بالام قوله وعرق كل شئ بفتح العين والراء المهملة بالتركية حيوان بدنه دن حاصل اولان دره ديرل قوله اى يكره ان يصى المصلى والخال ان بدنه وثوبه ملوث بد اى يعرق ما كان سورته مكروها قوله انما هو لان الروايات اى لاجل ان الروايات عن ابى حنيفة رح مختلفة لان الامامين يخالفانه قوله لا ان اى لا لان فهو عطف على قوله لان يعنى ان قيد عند ابى حنيفة رح لبس للاحتراز عنهما كما هو العادة بل جئ توطئة لقوله في الرواية المشهورة قوله طاهر في الروايات المشهورة وكذا ذكره صاحب الهداية وغيره * ووجهه ان النبي صلى الله عليه وسلم ركب الحمار معرويا بالتركية چيلاق في حر الحجاز * والغالب انه يعرق ولم يرو انه عليه السلام غسل بدنه وثوبه منه قوله قال

شمس الأئمة يعني انه اخذ هذه الرواية كما ان القدوري اخذ المشهورة عن ابي حنيفة رح قوله وفي بعضها نجاسة خفيفة الظاهر انها من المتن قوله هي الصحيحة جملة معترضة بين المبتدأ ٩ والخبر قوله انه اي عرق الحمار طاهر كما ان الصحيح ان نسوره طاهر * وانما الشك في طهوريته * ولا يتأتى ذلك الشك في العرق فان جميع انواعه غير طهور قوله وروى عن محمد في النوادر وهو اسم كتاب له نسبة اليه ابن سماعة وابن رستم وهشام قوله بل الصحيح انه اي ابن الحمار نجس * قال في الهداية وشرحه وكذا لبه اي لبن الاثان وعرقه لا يمنع جواز الصلاة وان فحش قال شارحه في الكفاية هذا في العرق بحكم الروايات الظاهرة صحيح واما في اللبن فغير صحيح لان المذكور في الكتب المعتبرة نجاسة لبن الحمار كذا في الكبير فقول المص وهو الصحيح اما ملحق من الخارج او كلمة غير مضاف الى الصحيح سقط من قلم الناسخ كيف والمعتبرات نصب عيني المص قوله كما يكره الوضوء به اي بالسور المكروه قوله ويكره ان يدع وفي بعض النسخ ونسخة الكبير وان يدع عطفا على الصلاة وهو الظاهر قوله والاصح انها اي كراهة الصلاة معه كراهة تنزيه لان ما تقدم من الاحاديث يرجح على كراهة التحريم قوله وان فحش اي ما اصاب من السور المشكوك بحيث يعد كثيرا فاحشا لان الطاهرية بل الطهورية متينة وجاء الشك من احتمال التجسس او عدم الطهورية واليقين لا يزول الا يقين مثله كما في الاصول قوله بناء على انه اي السور المشكوك فيه تأمل فان السور المشكوك لا يكون نجسا فكيف يقال انه

٩ والمبتدأ قوله والمشهورة وخبر قوله انه طاهر

نجس قوله نجس نجاسة خفيفة لما تقدم انه احدى الروايات عن ابي حنيفة رح في العرق والسور مثله في الحكم * قاله في الكبير وفيه تأمل مذكور في ابن اظه وي ٩ قوله فهي اي النجاسة قدر الدرهم او دونه عفو عندنا قوله وعند زفر اي واما عند زفر والشافعي ومالك واحد فتمنع الجواز وان قلت اي ولو كانت قليلة لان النص الموجب للتطهير لم يفصل بين القليل والكثير كما في النجاسة الحكيمة * ولنا ان القليل عفو اجاما اذ الاستنجاء بالحجر كاف بالاجماع وهو لا يستأصل النجاسة ولان التجرز عن القدر القليل متعذر والتقدير بالدرهم مروي عن علي وعمر وابن مسعود وهو لا يعرف بالرأي فيحمل على السماع واما النجاسة الحكيمة فانها لا تجزى فتعني ٤ عن مقدار معلوم منها ولا حرج في ازالتهما بخلاف الحقيقة فافترق بينهما كذا في الكبير قوله علي ما تقدم في الاداب انها اذا كانت اقل من قدر الدرهم يستحب غسلها وان كانت قدر الدرهم يجب وان زادت عليه يفرض الغسل قوله ثم اصابه اي الثوب او البدن منها اي من النجاسة قوله يصيراه جواب او اي لصار المجموع اكثره وقوله منعت جواب اذا اي منعت جواز الصلاة حينئذ اي حين اذ جعت النجاستان لان المانع حل النجاسة الزائدة على قدر الدرهم في الصلاة ولو اصاب في زمانين او في مكانين قوله من قطرة دم واحدة اصابته اي الثوب لزيادة ورعه اي صفوة ابي حنيفة رح واتقاه ومدامته واهتمامه على عاية آداب الشريعة ودقاية التقوى والدقائق جمع دقيقة بالترصعية انجذه به دير قوله اسم موضع او اسم ملك نقل

٦ قال في الحاشية ان ما تقدم ان سور الحمار مشكوك وفي عرقه ثلث روايات عن ابي حنيفة احد بها انه نجاسة خفيفة فبين حكم السور وحكم العرق بون بعيد فكيف يكون السور مثل العرق في الحكم كما قاله الشارح انتهى في الكبير ٤ اي حتى يعفى ٩ قوله اذا اصابه اي الثوب او البدن اقل فاعل اقل اي شئ اقل من قدر الدرهم ولم يغسلها اي النجاسة الاقل ثم اصابه ثانيا مقدار ما لوجعت مع النجاسة الاولى لوجعت زائدا على بصير المجتمع فتمنع جواز قدر الدرهم الصلاة

عن الهاوى قوله وهو اى مقعر الكف داخل اصول الاصابع
وانما قدر بالدرهم لان التقدير به اخذ من موضع الاستحياء
قال الخنعي استقيحوا ذكر المقاعد في مجالسهم فكنوا عنه
بالدرهم في ذكرهم قوله ما يبلغ وزنه مثقالا وزن المثقال
عشرون قيراطا والقيراط خمس شعيرات قوله دهن نجس
بضم الدال وسكون الهاء بالتركية روغن ياغ ديمك وجعه
دهان بكسر الدال وادهان بفتح الهمزة زيت وچچك وسائر
حبوبات دن اخراج اولئان ياغلر قوله ثم انبسط اى انتشر
وسرى اطرافه بعدد من قوله وان زاد بعد ذلك اى ولو زاد
بعد الانبساط على قدر الدرهم وهو اختيار المرغيناني وجاعة
قوله وقت الصلاة به اى وقت اداء الصلاة بهذا الدهن
قوله وما صلى به اى بالدهن النجس قبل الانتشار جازت صلاته
واذا انتشر وصارا اكثر من قدر الدرهم فحينئذ لا تجوز وتحقيقه
ان المعتبر في المقدار من الجاسة الرقيقة لبس جوهر الجاسة
بل جوهر الشيء النجس عكس الكثيفة فليتأمل كذا
قاله في الكبير فيقال بطريق اللغز اى نجس تجوز الصلاة معه
مرة ومرة لا تجوز معه وهو الدهن النجس قوله الجلد مفعول اصاب
بكسر الجيم وسكون اللام بالتركية درى وجعه جلود بالضمين
واجلاد والسمن بفتح السين وسكون الميم بالتركية ساده ياغى كه
سددن اخذ اولئور قوله اذا اختضب اه من الخضب من باب
الافتعال بالتركية بويامق بمعنى الصبغ بفتح الصاد المهملة
معناها واحد قوله بالصبيغ النجس بكسر الصاد المهملة بمعنى
الخضاب بكسر الخاء المعجمة بالتركية بويما كه نه در او اولور سه

اولسون وقوله ثم غسل مجهول نائبه كل اى كل واحد من الاشياء
المدكورة قوله والثوب عطف على الجلد وكذا اليد
على احديهما قوله لذلك اى لاجل المشقة والكلفة بل اولى
اذ قد يتعذر زواله * واعلم ان الحكم بالطهارة في المسائل الثلاث
اعنى غمس اليد في السمن النجس وصبيغ اليد بالخناء النجس وصبيغ
الثوب بالخضاب اذا بقى في اليد اثر السمن وفى الثوب لون الخناء
او الصبيغ يجوز ان يكون مبنيا على ان الباقي فيها من الدسومة
واللون مما يشق زواله لانهم قد فسروا المشقة بان يحتاج الى
شيء آخر سوى الماء لقطع الاثر كالصابون والاشنان بضم الهمزة
وكسرها بالتركية چوغان ديد كلرى نسنه كه بمعنى الحرض
بضم الخاء المهملة لانها آلتان معدتان للتطهير بالماء وعليه
مشی غير واحد من المشايخ وصرحوا به كذا في الحلية قوله
ينبغي ان لا يكون طاهرا الخ لان المشقة انما توجد اذا كانت
العين لا تزول بالماء المطلق مع ان الخناء تزول بالماء فقط فلم توجد
المشقة الموجبة للعفو مع بقاء اثرها * وحاصله ان الثوب لبس كاليد
والجلد فان الدسومة التى بقى فيهما لا تزول بمجرد الماء فوجد
المشقة في الازالة فطهرتا واما الثوب فان اللون الذى فيه يزول
بمجرد الماء فلا مشقة في ازالة اللون وكذا اليد الخضوبة قوله
الا يرى الى ما روى وفى بعض النسخ ان ما روى اه ولعله سهو
من الناسخ * وهذا تنوير وتأكيد لعدم الاحتياج الى حرض
ونحوه قوله فيعلو اى يخرج ويظهر فوق الماء وقوله فيرفع
مجهول اى يؤخذ الدهن بقصعة ونحوها ويراق الماء مأخوذ
من الاراق من باب الافعال اصله يروق بصيغة المجهول

فقلبت الواو الفا بعد نقل حركتها الى الراء المهملة والاراقة
 بالتركية دوكك قوله خلافا لمحمد وقال لا يطهر الدهن
 النجس بوجه من الوجوه وهو احوط وقول ابي يوسف رج
 اوسع وفي فتاوى قاضيخان وعلى هذا الخلاف اللحم اذا طبخ
 بالخسر والحديد اذا موه اى اعطى الماء النجس عند محمد لا يطهر
 ابدا وعند ابي يوسف رحمه الله يغلى اللحم في الماء الطاهر ثلثا
 فيطهر واما الحديد فيموه بالماء الطاهر ثلثا ويبرد في كل مرة
 فيطهر الحديد انتهى قوله وذكر في الذخيرة عطف على روى
 في قوله الى ما روى فهو من تمة صلة ما قوله رجل ادهن
 اى طلى في رجله دهنا مأخوذ من باب الافعال اصله ادهن
 فقلبت التاء دالا لاتحادهما في المخرج فادغم قوله ثوب مبطن
 اسم المفعول مأخوذ من البطانة بكسر الباء وفتح الطاء بالتركية
 اسطاركه ثوبك ايحنده اولور يعنى اسطاري ثوب ديمك قوله
 اصاب في ظهارته اى في طرفه الظاهر نجاسة وكذا
 لو اصاب في بطنه الثوب فنفذت الى ظهارته قوله باعتبار
 الموضعين اى باعتبار القدر الذى في البطانة مع القدر الذى
 في الظهارة قوله في حكم الثوبين فصار كما لو كان في جبة
 اقل من قدر درهم وفي قبضه كذلك ولو جعلا زاد على قدر
 الدرهم فبمع الجواز عند محمد رج قوله لا يمنع اى جواز الصلاة
 لانهما اى البطانة والظهارة في حكم ثوب واحد فلو شرع
 والنجس في الظهارة فقط صح الشروع اجماعا ثم لو نفذت
 الى البطانة وهو في الصلاة فسدت عند محمد رج فيقضى
 الا عند ابي يوسف رج فلا يقضى والله اعلم قوله لا يضر

جواز الصلاة كالقميص والسراويل فكذا هذا اى في ثوب
 ذى طاقين * قال قاضيخان وقول محمد احوط وقول ابي يوسف
 اوسع انتهى قوله والاولى ان يأخذ بقول ابي يوسف في المضرب
 اسم المفعول من التضريب بالتركية نكندة ايله ديكلمش قفتان
 لباده كى لاحتمال انهما اتفقا في المضرب على عدم المنع وفي غيره
 على المنع بان يكون قول ابي يوسف في المضرب فقط وقول محمد
 في غير المضرب فقط كذا في ابن آطهوى قوله واذا لف الثوب
 المبلول النجس صفة بعد صفة للثوب في ثوب طاهر اى اذا جعلا
 بحيث ظهرت نداوة المبلول في الطاهر والنداوة بفتح النون
 والدا ل بالتركية ياشليق كه رطوبت معنائه فاللف ليس للتقييد
 قوله والمراد من المبلول المبلول بالماء بان كان الثوب متنجسا فاصابه
 ماء طاهر فصار مبلولا بالماء او بان كان متنجسا بالماء النجس
 فالمراد بالماء مطلق الماء قوله فان الطاهر بالطاء المهملة اى الثوب
 الطاهر لو ادخل في الثوب المبلول بالبول قوله يتنجس لان الندوة
 حينئذ عين النجاسة وان لم تقطر بالعصر قوله وكذا المراد اى
 ينبغي تقييد المسئلة ايضا بما اذا لم يظهر في الثوب اثر النجاسة
 من لون او ريح حتى لو كان الثوب المبلول متلونا بلون او متكيفا
 بريح فظهر ذلك في الثوب الطاهر يجب ان يكون نجسا كما
 لو غسل ذلك النجس ولم يزل اثره ولم يبلغ خدامشقة حيث لا يحكم
 بطهارته فكذا هذا الحاقا للبداية بالنهاية فلا يحكم بطهارته
 كذا في الكبير قوله فظهرت رطوبتها اى رطوبة الارض فيه
 اى في الثوب لكن لا يقطر منه الماء ان عصر لا يتنجس الثوب
 الطاهر قوله وكذا لو كان الثوب مبلولا بالماء الطاهر ونشر على

مكان يابس نجس قابل المكان منه لا يتنجس ما لم يظهر فيه اى
 في الثوب عين التجاسة قوله فغرق اى النائم وابتل الفراش اى
 صار الفراش بللا من عرقه اى عرق النائم قوله اذا غسل
 رجله ومشى على لبد بكسر اللام بالتركية بكه كه يوكدن اولور
 قوله فابتلت ماض مؤنث اصله ابتلت فادغم اللام فيها فصارت
 ابتلت عطف على قوله مشى قوله وجازت صلاته بدون اعادة
 غسلها لكونها طاهرة بيقين والطاهر بيقين لا يصير نجسا الا يقين
 مثله * وانما عرض الشك ههنا بسبب المشى على ارض نجسة
 فلا يعارضه قوله طينارطبا بكسر الطاء ومد الياء بالتركية
 بالحق جامور والرطب بالتركية ياش كه قر و نك ضدى قوله
 ما لم يغسلها اى ما لم يغسل الرجل رجلاه ان كان الطين قدرا مانعا
 اى اذا كان ذلك الطين زائدا على قدر الدرهم وهو محمول على
 كون التجاسة غليظة ولا يجوز حملها على التجاسة الخفيفة
 قوله رجل رمدت مؤنث من الباب الرابع مأخوذ من الرمد
 بالفتحتين بالتركية كوز اغريق قوله فرمست بكسر الميم
 وفتح الصاد المهملة مأخوذ من الرمص بالفتحتين بالتركية كوز
 يكارنده جمع اولان وسخ كه چياق ديرل اكر جمع اولوب سيلان
 ايدرسه غمص ديرل بالفتحتين والصاد المهملة اى رمست عيناه
 قوله فى المؤق بضم الميم وسكون الهيمزة مهموز العين بالتركية
 كوز يكارى قوله الى ماتحت الرمص ان كان محل الرمص
 بقى فى الخارج عند غمض العين فينشذ يكون من الوجه فيجب
 ايهال الماء الى ما تحته ان لم يضره قوله فلا وضوء عليه
 اى لا يجب عليه تجديد وضوء لان الدهن لم يصل الى جوفه

١ لانه ان كانت التجاسة
 خفيفة لا تمنع الجواز وان عم
 جميع باطن القدم
 عن الحلية ملخصا
 ٢ و اكر طورك رسد اكارهص
 ديرل يقال رهمست عليه
 من الباب الرابع

الذى

الذى هو محل التجاسة قوله انما يخرج بعد الوصول الى الجوف
 وفى الكبير قال قاضى خان لان ما يخرج من الفم لا يخرج الا بعد
 الوصول الى الجوف وانه موضع التجاسة انتهى اقول قد ينزل
 الدهن وغيره من الدماغ الى الحلق من غير ان يصل الى الجوف
 كما فى البلغم فينبغى انه اذا علم نزوله الى الحلق فقط لا ينقض قوله
 وكذا ان عادى الماء من اذنه بضمى الهيمزة والذال المعجمة او بسكونها
 بالتركية قولاق وجعه آذان بمد الهيمزة والذال فلا وضوء عليه
 ايضا اللهم الا اذا صار قيقا او صديدا فانه حينئذ ينقض وضوءه
 وعن النصاب اذا اصاب الثوب من ذلك الماء اكثر من قدر الدرهم
 لا ينجس الثوب الا اذا تغير لون الثوب منه كذا فى الحلية قوله
 القرحة اذا برأت فارتفع قشرها اى القرحة وهى بضم القاف
 وفتحها وسكون الراء المهملة بالتركية قليج وسائر سلاحدن اولان
 ياره وجبانه ديرل والقرح بفتح القاف وضمها مأخوذ من قرح يقرح
 من الباب الثالث ياره لمق جرح معنسانه والجمع قروح بالضمين
 والبرء بضم الهيمزة وفتحها وسكون الراء من برء من المرض يبرء
 برأ وبراء من الباب الرابع بالتركية خسته لمكى وجبانى ابو اولمق
 وقوله قشرها بكسر القاف وسكون الشين المعجمة قابق ديمك والجمع
 قشور بالضمين قوله كان اى الجلد فوق المادة وهى بمعنى
 الزيادة المتصلة مأخوذ من المدة والمراد ههنا القرحة التى هى
 تحت القشر قوله فوق ذلك الخ منصوب بفعل مقدر تقديره
 فتوضأ وغسل فوق ذلك القشر المرتفع وقوله جاز وضوءه جواب
 اذا وكلمة ان وصلية اى ولم يصل الماء الى ماتحت ذلك القشر
 لان القشر لم يخرج عن ان يكون ظاهر البدن ولم يخرج ماتحته

ايضا عن ان يكون باطن البدن فلا يفترض عمل ما تحت القشر
 كذا في الحلية قوله ثم خلق رأسه من الخلق بفتح الحاء المهملة
 وسكون اللام من الباب الثاني بالتركية باش تراش ايتك والتخليق
 ايضا بمعناه وقوله او قلم من باب التفعيل بمعنى قطع ظفره بالضم
 بالتركية ديرناق ديمك عطف على خلق قوله فهو ظاهر ادخل
 الفاء في الخبر لتضمن المبتدأ الموصوف معنى الشرط كانه قال
 اي ماء سال من ثم النائم فهو ظاهر كيف ما كان سواء كان متحلا
 بالحاء المهملة اي منفصلا من الفم او مرتقا اي صاعدا من الجوف
 وفي الحلية ذكر في الخانية والخالصة هو الصحيح لانه متولد
 من البلغم انتهى قوله في المحيط انه اي الماء الذي يسيل من الفم
 ان جف وبقى له بعد الجفاف اثر بان كان مثنا او اصفر فهو نجس
 اما قبل الجفاف او بعده ولم يبق له اثر فلا يحكم بنجاسته لعدم الدليل
 والاصل في ماء الفم الطهارة يقيين قوله الا اذا علم انبعائه
 اي الماء من الجوف بان جف وبقى له اثر من ريح مثنة او صفرة
 خفيفة يتنجس فان تغير الريحة او اللون دليل على انه من الجوف
 واما اذا علم انه من قرحة ونحوها فلا خفا في نجاسة الماء السائل
 منه قوله الذي يستفحشه الطباع السليمة اي يعتقدونه ويعتدونه
 كثيرا فاحشا الطبايع المستقيمة جمع طبيعة وهي عبارة عن القوة
 السارية في الاجسام بها يصل الجسم الى كماله الطبيعي كذا
 في التعريفات قوله او طبيعة المتبلى به وهذا اصل المروى عن
 ابي حنيفة على ما هو دأبه من التفويض الى رأى المتبلى به وفي الحلية
 وروى عن ابي يوسف قال سألت ابا حنيفة عن الكثير الفاحش
 فكره ان يحدله حدا وقال هو ما يستفحشه الناس ويستكثرونه

انتهى

انتهى قوله هكذا في جميع النسخ اي جميع النسخ التي عندنا
 ولعله سهو من قلم النساخ فلذا قال والصواب اشارة الى ان رواية
 مسألة الشبر عن ابي حنيفة خطأ مخالفا للمعتبرات قوله والصواب
 بناء على ما ذكره في الهداية وشروحهها وسائر الكتب ان هذه
 الرواية انما هي عن ابي يوسف * وايضا عن ابي يوسف روايات
 اخر منها ذراع في ذراع ومنها اكثر من نصف الثوب ومنها
 نصف الثوب ثم في رواية نصف كذا وفي رواية نصف جزء
 من اجزاء الثوب كذا في الحلية * والشبر بكسر الشين وسكون
 الباء بالتركية قارش كه بر مقلى تفر يق ايله برنسنه او طول ويحيى
 مصدرا من الباب الاول والثاني بالتركية قارشلق معنسنه والمعنى
 ان الكثير الفاحش ما يكون وسعة النجاسة الخفيفة شبرا في طول
 وشبرا في عرض قوله لان الربع اقيم مقام الكل كخلق ربع الرأس
 في الاحرام يخرجه عن الاحرام وكشف ربع العورة يفسد الصلاة
 ولفظ اقيم مجهول من باب الافعال اصله اقوم بضم الهمزة
 وكسر الواو فنقلت حركة الواو الى القاف وقلت الواو ياء
 فصار اقيم قوله ربع جميع الثوب لان ابا حنيفة في رواية
 الخلاصة عنه ربع الثوب والثوب اسم للكل كذا في الحلية قوله
 ربع الموضع الذي اصابته اي اصابته النجاسة ذلك الموضع
 قوله فربع الذيل بالتركية ثوبك اتكينه ديرلر وهو المعتبر في منع
 جواز الصلاة قوله وان كان دخريضا بكسر الدال والراء
 المهملتين وسكون الحاء المعجمة بينهما وبعد ها صاد مهملة
 بالتركية تيزديد كرى نسته كه خيا طر قاتنده معروفه
 كه كرمكك يانسه ديك رر جعى دخا ريص كلور قوله او كما

بضم الكاف وتشديد الميم كوماتك يكي كه كم القميص مغناسنه
ومطلقا يكه دخي ديرل هرنه نك اولورسه جمى اكمام وكلم كلور
قوله فربع ذلك من انذيل والدخريص والكم لان اقل قطعة
من القطع المذكورة من الثوب كان قبل الخياطة ثوبا على حدته
فكذا بعد الخياطة والعضو طرف مستقل بنفسه وفي التحفة
والحيط والبدائع وهو الاصح كذا في الحلية قوله هو المختار
وقال في الحقايق الفتوى على اعتبار ربع الموضع المصاب
من الثوب والبدن كذا في ابن آطهوى قوله واما الشرط الثاني
من شرائط الست للصلاة فهو الطهارة من الانجاس * لما بين
احكام الطهارة من الاحداث شرع ان يبين الشرط الثاني
وهو الطهارة من الانجاس مأخوذ من طهر طهارة من باب نصر
او من باب حسن بالتركية ياكلك ونظافت والنجاس جمع
نجس بفتح الجيم وبكسرهما فالاول اسم لابلحقة الناء والثاني
صفة ويلحقه واستعمل الاول في النجاسة الذاتية خاصة لا فيما
تعرض له النجاسة الا مبالغة كقوله تعالى انما المشركون نجس
لان الشرك الذي هو النجس عارض لذات الكافر لانه طاهر
في ذاته حتى يجوز الصلاة مع حل الكافر الطاهر عليه كما مر
في اول بيان السور واستعمل الثاني اى كسر الجيم في الدانية
والعرضية فهو اعم مطلقا فيقال في نحو العذرة والخنزير نجس
بفتح ونجسة بالكسر ولا يقال في الثوب الذي اصابته النجاسة
نجس بفتح الجيم * وانما يقال نجسة بكسر الجيم كذا في الكبير قوله
من يريد ان يصلى يعنى ان لفظ المصلى مجاز عن مراد الصلاة
بطريق ذكر المسبب الذي هو الصلاة واردة السبب الذي هو

مطلب
في بيان الشرط الثاني
للصلاة وهو الطهارة
عن النجاسة

ارادتها

ارادتها قوله قبل الشروع متعلق بيجب لكن الاحسن من حيث
المعنى تعلقه بقوله ان يزىل المؤخر قوله لقوله تعالى وثيابك
فطهر امر من طهر تطهيرا من باب التفعيل * ثبت فرضية
تطهير الثوب بهذه الآية * قال البيضاوى رحمه الله تعالى
من النجاسات اى طهر ثيابك يا محمد منها فان التطهير واجب
في الصلاة محبوب في غيرها وذلك بغسلها او بحفظها عن النجاسة
كتقصير الثياب مخافة جر الذبول فيها اى في النجاسة انتهى
والمراد من الآية حقيقة التطهير وما عداها من التفاسير عدول
عن الحقيقة من غير ضرورة قوله بالاولوية اى بطريق
الدلالة بالنص * وعلى ذلك انعقد اجماع الامة من غير مخالف
قوله لانها اى البدن والمكان الزم اى احوج منه اى من الثوب
اذ لا يمكن وجود الصلاة بدونهما ولا تنفك عنهما واما الثوب
فيجوز الصلاة بدونه اذا لم يجده للضرورة قوله كماء الورد بالتركية
كول صوبى كه رايحه طيبه سى واردر والبطيخ بكسر الباء
وتشديد الطاء بالتركية قارپوز وقاون وقوله وبكل مايع تعميم
بعد تخصيص قوله يمكن ارادتها اى ارادة النجاسة به اى بالمائع
واستوى الكلام في بحث المياه قوله وكذا يجوز ازالتها
اى النجاسة الحقيقية بالنار والتراب لان المقصود قلع اثرها اى
ازالة النجاسة عن اصله بالكلية * وفي الحلية وانما جاز ازالتها
بكل منها في المواضع المشار اليها لمساواتها الماء المطلق والمقيد
في ازالة النجاسة فاذا وجد التساوى في العلة وجد التساوى
في الحكم عند عدم المانع اولا ان الشارح الحق النار والتراب
بالماء وان كانا قاصرين في التطهير عن الماء دفعا للمخرج انتهى

قوله منها اذا تلمطخ اي من ذلك المواضع العديدة لحصول ازالة
 اثر النجاسة بهما مسألة تلمطخ السكين بالدم بكسر السين وتشديد
 الكاف ومده بالتركية يحاق قانه بولشحق قوله طهر الرأس
 والسكين حتى لو طبخ الرأس بعد الاحراق من غير غسل في ماء
 جاز ولا تفسد المرقعة وكذا لو قطع البطيخ او نحوه بالسكين
 لم ينجس ذلك المقطوع قوله يطهر اي السكين اذا ذهب
 اثر الدم وكذا اذا مسح بخرقعة او بصوف الشاة يطهر
 والسيف كذلك لانه قد صح ان الصحابة رضوان الله عليهم
 كانوا يقتلون الكفار بسوفهم ويمسحونها ويصلون معها
 قوله فيقال اي المسافر النجاسة بالتراب اي يمسح يده بالتراب
 حتى يصير قليلا قوله اذا وجد اي المايغ فان ايا حنيفة وابا يوسف
 انما جوزا ذلك في الخف والنعل ونحوهما بالحديث ومحمد
 لم يوافقهما على ذلك فكيف يجوز هنا فيحمل على ما قلنا
 من التقليل لضرورة عدم المزيل كذا في الكبير قوله من النعل
 بالفتح فالسكون بالتركية بابوج والجر موق بضم الجيم والميم
 وسكون الراء المهملة بالتركية جزمه يه ديزل والجمع جراميق قوله
 لا اذا كانت رطبة اي لا يطهر الخف اذا كانت النجاسة رطبة
 عند ابي حنيفة قوله وعند محمد لا يطهر الا بالغسل قياسا على
 سائر النجاسات * ولهما ما روى ابو داود من حديث ابي سعيد
 الخدري انه عليه السلام قال اذا جاء احدكم الى المسجد فليظفر
 فان رأى في نعليه اذى او قدرا فليمسحه وايصل فيهما * وروى
 ابن حزيمة من حديث ابي هريرة انه صلى الله عليه وسلم قال
 اذا وطئ احدكم الاذى بنعله او خفه فطهورهما بالتراب ولكن قال

ابو حنيفة ان اجزاء النجاسة وهي الرطوبة حقيقة تبقى بعد ذلك
 بالتراب فحمل الحديثين على ما اذا جفت النجاسة فانها اذا جفت
 تجذبها اي الرطوبة الى نفسها فلا تبقى بعد ذلك * وقال ابو يوسف
 ان التراب اذا بولغ في المسح به يجذب تلك الرطوبات ايضا
 فلا تبقى بعد ذلك هذا لمخص ما في الكبير قوله فلا بد من الغسل
 بالاتفاق * وفي الكبير قال في الكفاية خرجت النجاسة الرقيقة
 يعني من اطلاق الحديث بالتعليل وهو ان قوله صلى الله عليه
 وسلم فطهورهما التراب اي مزيل نجاستهما * ونحن نعلم يقينا
 ان الخف اذا تشرب البول او الخمر لا يزيله المسح ولا يخرج
 عن اجزاء الجلد فكان اطلاق الحديث مصروفا الى ما يقبل
 الازالة بالمسح انتهى قوله فلزق بعض التراب اي اتصل
 واصق بالنعل قوله بل بمجرد ما استجسد بالتراب من باب
 الاستفعال اي صار ذات جسد وجرم مع التراب يطهر بالمسح
 عند ابي يوسف رح كما هو اصله في ذات الجرم وعلى هذا لو جف
 البول او الخمر فامر عليهما ماء ثم وضع عليه ترابا فتجسد فالضاهر
 انه يطهر بذلك والله اعلم قوله والحاصل ان المختار للفتوى
 الى اه * والحاصل ان الرقيق يجمع عليه في وجوب غسله وذات
 الجرم ان جفت فيطهر بذلك خلافا لمحمد وان كانت
 رطبة فيطهر عند ابي يوسف رح فقط والفتوى على قوله كذا
 في الحاشية قوله في الجملة اي الازالة لا بالكلية اذا لم يبق
 للنجاسة اثر قوله بالحك بفتح الحاء المهملة وتشديد الكاف
 بالتركية قازيمق من الباب الاول والفرك بفتح الفاء بالتركية
 او موق من الباب الاول والحت بمعنى الحك قوله والحت بخو عود

٩ ولهم في عبارة المص
 ما يفيد الازالة في الجملة بل
 اي عنها قول الشارح
 ابي عنهما انهما اذا بول
 اذا لم يبق لهما اثر البول
 او الرمي وان بقي ولم يزل
 اذا بالغسل فلا بد من الغسل
 فوجب ان التراب بالكلية يزيل
 والله اعلم بحقيقته

بضم العين المهملة ومده بالتركية اغاجه ديرل قوله لقلعها
علة لقولهما اى لزوال النجاسة عن اصلها بكل منهما اى من الحك
والحت عند عدم بقاء اثرها من اللون او الريح وان بقى ولم يزل
اثرها الا بالغسل فلا بد من الغسل قوله بالرى اى فى بلاد معروف
قيل فى طرف خورسان قوله لما رأى عموم البلوى من كثرة
السرقين فى طرقهم قوله وان انتضخ البول اى انتشر بالنضح
بالتركية صا حلق وصحبه مق على البدن مثل رؤس الابر بكسر
الهمزة وسكون الباء وفتح الراء المهملة بالتركية ايكنه كه درزيلر
استعمال ايدر بحيث لا يدركه الطرف اى العين قوله مثل رؤس
الابر بكسر الهمزة وفتح الباء جمع ابرة كسير وسيرة قوله لبس
بشيء معتبر بل هو كلا انتضاح فلا يجب غسله قوله عن ذلك
اى عن الانتضاح مثل رؤس الابر فقال انا ارجو من عفو الله تعالى
اوسع من هذا والاشارة للانتضاح المذكور اى انا ارجو
من الله تعالى لاجل كثرة عفو عفو اوسع واكثر من عفو هذا
الانتضاح ولان الذباب يقع على النجاسة ثم يقع على ثياب المصلى
ولا بد على رجلها شيء من النجاسة ولا يستطيع احد الاحتراز
عنه فمن للتعليل والمرجو منه محذوف للعلم به * ويمكن ان يكون
من بيانا لاوسع المؤخر والتقييد بعدم ادراك الطرف لما روى
عن ابي يوسف رح قال اذا انتضخ من البول على ثوب يرى اثره فيه
لا بد من غسله وان لم يغسله حتى صلى بحال لوجع اى البول
المنتضخ لكان اكثر من قدر الدرهم اعاد الصلاة انتهى كذا
فى الحاشية والكبير قوله فى ماء قليل ظرف لوقع اى لو وقع
الثوب الذى انتضخ عليه البول ونحوه فى ماء قليل قوله قليل

لا ينحسه ٩ لان اعتبار هذه النجاسة لما سقط عم الثوب والماء
قوله وقيل ينحسه وهو الاصح لان سقوط اعتبارها كان
لدفع الحرج ولا حرج فى الماء كذا فى الكبير عن الكفاية قوله
وانتضاح الغسالة اى انتشار ماء الغسل بضم الغين المعجمة فى الاناء
قوله وان استبان من البيان من باب الاستفعال اصله استبينت
فنقلت حركة الباء الى الباء فقلت الباء الفا بحركتها الاصلية
اى وان ظهرت مواقع القطر فى الماء يفسد الماء قوله وغسالة
الميت بضم الغين المعجمة وفتح السين المهملة مبتدأ وخبره فاسد
وهى الماء الذى يغسل به الميت فى المرة الاولى والثاني والثالث
كله فاسد قوله فيطهر الثوب من المني به اى بالفرك اذا ليس
ولا يضر بقاء اثره بلافق بين منى الرجل والمرأة ولا بين ثوب
جديد وغيره بعد ما كان رأس الحشفة طاهرا من البول ثم لو بل
الثوب بعد الفرك فالعتمد عدم عوده نجسا كذا نقل فى الحاشية
عن الدر قوله اذا يمس المني على الثوب * ودلينا على الطهارة
بالفرك والحك ما فى صحيح مسلم عن عائشة رضيتها لقد رأيتنى
وانا احكه اى المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بسا
بظفري * وما ورد فى صحيح ابي عوانة عن عائشة رضيتها ما ذكر
فى الشرح قوله فانه طاهر عندهما لما روى عن عائشة انها
قالت كنت افرك المني من ثوبه صلى الله عليه وسلم وهو يصلى
والواو للحال ولو كان نجسا لما افتتح الصلاة معه وعن ابن عباس
انه قال سئل النبي عليه السلام عن المني يصيب الثوب فقال انما هو
بمزلة المخاط والبصاق وانما يكفيك ان تمسحه بخرقه او باذخرة
ولان المني مبتدأ خلق البشر وهو كرم فلا يكون اصله نجسا

٩ اى الثوب المذكور
ذلك الماء القليل عليه

٩ الحشفة تبقى الحاء المهملة
والشين المعجمة بالتركية
ذكرك سنت برندن
رأس ذكره
بو قارىسى
دبره

كذا في الزيلعي قوله خلافا لما لك وزفر فان الفرق لا يجري في المني عندهما * ثم قيل انما يطهر المني بالفرق اذا لم يسبقه مذى وعن هذا قال شمس الأئمة مسألة المني مشكلة لان كل فحل يمدى ثم يمتن الا ان يقال انه مغلوب بالمني مستهلك فيه فيجعل تبعاً للمني انتهى **كذا في الكبير** قوله ان لم يجاوز البول النقب اى ان لم ينتشر البول على رأس الذكر وعلى اطراف رأسه يطهر بالفرق ولا يجب الغسل قوله لانه لم يصب اى المني لم يصب البول المتجاوز لعدم المجاوز في الاول ٩ ولدفق المني في الثاني ولا اثر لمرور المني على البول الداخلى في الاحليل لعدم الحكم عليه بنجاسته فقوله لانه تعليل للمسئلتين قوله بالاحت والفرق ٤ بطريق الدلالة لان الضرورة فيه اشد ٧ منها في البدن على ما قيل قوله لا يطهر بالفرق لان حرارة البدن جاذبة رطوبة المني الى البدن فيرق وتزول كثافته ٨ ولا يتحقق بفركه استخراج ما تشربه البدن في منفذه بخلاف الثوب لان المني اذا يبس يبس وفيه رطوبة المني لم تتداخل الثوب فاذا فرك الثوب زالت او قلت تلك الرطوبة قال في الكبير وهو الوجه لان الطهارة بالفرق في المني وردت على خلاف القياس وطريق الدلالة ممنوع للفق المذکور على ان الاحاديث في الثوب ايضا حكايات افعال في منيه صلى الله عليه وسلم وهي محتملة لكون المني قليلا وكونه مخصوصا به صلى الله عليه وسلم على ما قيل ان فضلاته عليه السلام طاهرة فكيف تقوم الحجة لنا على طهارته بالفرق مطلقا في القليل والكثير خصوصا وكيف تقوم الحجة للشافعي بالاحاديث على طهارة المني مع المرجح من مذهبه اختصاصه عليه السلام بطهارة

١ اى في صورة عدم مجاوز البول من النقب الى اطراف رأس الذكر ولدفق المني في صورة التجاوز الى اطرافه ٢ اى اذا كان المني يابس في العضو ٣ لان البدن اقل تشربا من الثوب والبلوى فيه اكثر فالتص الوارد في الثوب يكون واردا في البدن بطريق اول ٤ كذا في الحلبي من الباب ٥ من كثف كثافة فهو الخامس بمعنى غليظ ٦ كفيف بمعنى غليظ

فضلاته عليه السلام حتى طهارة الدم والبول له عليه السلام انتهى * هذا ملخص ما في الكبير قوله اذا لم يجب عنه اى دليله من اجاب يجب اصله بموجب بضم حرف المضارعة فنقلت حركة الواو الى الجيم وقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين بعد دخول الجازم فصار لم يجب هذا ولكن نقل عن الدر يطهر البدن بالفرق كالثوب على الظاهر من المذهب كذا في ابن اطهوى قوله ذاتا قين تشية طاق بفتح الطاء الممدودة بالتركية ايكى قات صاحبي يعنى استارلى ثوب ديمك وقوله اى مبطنا اسم المفعول من باب التفعيل بالتركية ايجى استارلنش ثوب ديمك وقوله فنفض المني اى وصل الى البطانة بكسر الباء وفتح الطاء بالتركية استار قوله وهو الصحيح كما قاله التمرتاشى لان المني الواصل الى البطانة من اجزاء المني قوله وقيل لا يطهر اى ما سرى الى البطانة من رطوبة المني بالفرق بفتح الفاء بالتركية اوه له مك وقوله لرقته بكسر الراء وتشديد القاف المفتوحة بالتركية انجد ديمك قوله في الجملة يعنى لا يطهر بالتركية بل يقلل النجاسة المحس قوله بالحس بفتح اللام وسكون الحاء المهملة من لحس يلحس من الباب الرابع بالتركية يلامق قوله يطهر يده بريقه بكسر الراء المهملة ومده بالتركية توكره ويقال له البراق ٩ بضم الباء وتخفيف الراء المعجمة الممدودة والبصاق ايضا بضم الباء وفتح الصاد الممدودة كلاهما وزنا وبابا بمعنى الريق وهى الاجوف الباقى وجعه ارياق قوله واما اذا اصاب الثوب نجاسة هذا شروع في كيفية تطهير النجاسة بالغسل قوله فاما ان تكون اى النجاسة مريئة اسم

٩ من بريق يبرق بريقا من الباب الاول بمعنى القاء البراق من الفهم كذا بصق بيق من الباب الاول بمعنى القاء الريق من الفهم مطلب في بيان كيفية التطهير

المنعول مأخوذ من رأى رؤية بمعنى المبصرة اصله رؤية فاعل
 كالغلال مرمى ومخشى وبابه من الباب الثالث بالتركية كوزايه
 كورلش ديمك قوله زوال عيتها اى جرم النجاسة المرئية
 واثرها من اللون او الريح اذا لم يتعسر ازالته * ثم النجاسة المرئية
 هى التى لها جرم * وغير المرئية هى التى لا جرم لها كذا فى الحلية
 قوله الا ما يشق من شق يشق من الباب الاول اى يعسر
 ازالة عين النجاسة بالماء فقط بل يحتاج فى زواله الى الصابون
 ونحوه ومنه الماء الحار فينشد لا يضر بقاء ما لا يزول بالماء الخالص
 من الاثر كلون وريح * وفى ابن اطه وى الاستثناء منقطع لان ما يشق
 من اثر العين لبس من العين * وفيه تأمل لان الاثر لا يحصل الا
 من العين فيكون جزءاً من العين فصح الاستثناء المتصل والله اعلم
 قوله ولو بغسلة واحدة كلمة لو وصلية اى ولو زالت العين بالغسل
 مرة واحدة طهر الثوب * قال ابن الهمام وهو الاقبس اى الاوفق
 بالقياس لان نجاسة المحل لمجاورة عينها وقد زالت العين عن المحل
 قوله ولا يحتاج الى غسل بعده نعم لو لم يزل عينها غسله الى
 ان يزول ولو بقاء فوق ثلث ثم الغسل اتفاق بل المراد به ما يزيلها
 من غسل وذلك وفرك كذا فى ابن اطه وى نقلاً عن الدر
 قوله وقبل يغسل بعده اى بعد زوال العين ثلاث مرات الحاقاً
 بغير المرئية وهو قول بعض المشايخ قوله وقيل مرتين اى يغسل
 مرتين بعد الزوال كما يغسل غير المرئية مرة واحدة كذا نقل
 عن الفقيه ابى جعفر قوله وان لم يكن النجاسة مرئية اى
 ان لم يكن لها لون مخالف للون الثوب يغسلها اى النجاسة حتى
 يغلب على ظنه اى ظن الغاسل انه اى الثوب قد طهر قوله

اذا لم يكن لها اى للنجاسة ريح ايضاً قوله فان كان اه اى
 فان كان لها ريح يجب اه قوله الا ما يشق بان يحتاج فى زوال
 الريح الى غير الماء معه قوله وهكذا الطعم بفتح الطاء وسكون
 العين المهملة بالتركية هرنسته نك دادى يقال طعمه مر قوله
 وعصر بالمبالغة بحيث لا يقطر ولو كان الثوب بحيث لو عصره
 غيره قطر طهر الثوب بالنسبة الى الاول دون الثانى ولو لم يبلغ
 فى العصر لرقته هل يطهر الاظهر انه يطهر للضرورة كذا
 نقل عن الدر قوله ويعصر بالجزم اى ولم لم يعصر الثوب
 بالمبالغة كما فى القيل الاول عطف على قوله يغسل والعصر
 بالفتح بالتركية ياش ثوبى صيقم قوله انه يعتبر بدل من الاول
 او خبر لمبتدأ محذوف تقديره وهو انه اى يعتبر غلبة الظن فى ازالة
 النجاسة التى لبست بمرئية من الثوب ونحوه من غير تحديد بعدد
 فاذا غلب على ظنه زوالها طهر المحل منها قوله لكن جعلوا
 الثلث اه هذا الجاغل لبس القائل بالثلث ولا بالغلبة بل هى
 جامع للقولين والله اعلم * هذا مقتضى ظاهر كلام المص * ولكن
 الشارح جعل القائل بالثلث هو القائل بالغلبة وحققه فى الكبير
 قوله فى المرة الاخيرة فيطهر الثوب بعصر واحد بعد غسله
 ثلاثاً بلا عصر عند محمد ربح قوله والصحيح ظاهر الرواية مبتدأ
 وخبر وهو اعتبار غلبة الظن فانها مقدرة بالثلث لحصول الغلبة
 بها فى الغالب وقطعاً للوسوسة وانه اقامة السبب الظاهر الذى
 هو الثلث مقام المسبب الذى هو الغلبة لان فى الاطلاع على
 حقيقة المسبب عمرة كاقامة السفر مقام المشقة فى تقصير الصلاة
 ركعتين قوله ان الجنب اذا اترز اى استعمل الازار بكسر الهمزة

وفتح الزاء الممدودة بالتركية يشتمل كه جامده انسان بلندن
اشاغى ستر ايجون بغلديغى ثوبدر وجعه الازر بالضمين وهو
الجمع الكثرة والازرة بمد الالف وكسر الزاء المجعة الجمع القلة والازار
بالتركية بلندن اشاغى ثوب بغلق وباشدن اشاغه وارنجه
بر ثوبى بورنمكه دخی دیرل واصل اتر ازر من الثلاثى واء ترز
من باب الافتعال فقلت الهمزة ٩ ياء ثم قلت لياء ٩ ياء لوقوع الياء
قبل ياء افتعل فادغم التاء في التاء فصار اترز قوله وصب الماء اه
عطف على اترز والصب بفتح الصاد المهملة وتشديد الباء
بانتركية دوكل وقوله من حيث الظاهر بالفتح فالسكون بالتركية
ارقه يه دیرل قوله وامر ماض عطف على صب الماضى اصله
امرر من باب الافعال فادغم قوله بكفيه تشية كف بالتركية
الينك ايجى والمراد ههنا امرار الماء بيديه على الازار فلا عصر
فهو احسن قوله وان لم يفعل اى امرار الماء بكفيه فوق
الازار بل اكتفى بصب الماء على الازار اجزأه اى كفاه
في طهارة الازار في رواية اخرى عن ابي يوسف قوله لضرورة
ستر العورة علة للقولين يعنى او عصر الازار لانكشف عورته
فيترك العصر للضرورة * وعلى هذا ذكر شمس الائمة الحلواني
ان النجاسة لو كانت بولا او ماء نجسا وصب الماء عليه بلا عصر
كفاه ويحكم بطهارة الثوب انتهى قوله وقد تقدم انه اى
العصر في كل مرة ظاهر المذهب عن الكل * وفي الكبير ظاهر
الرواية * ثم المراد بظاهر الرواية والرواية الظاهرة ورواية
الاصول ورواية الاصل ومسائل الاصول والاصل مسائل
رويت عن ائمتنا الثلاثة او عن بعضهم وقد يلحق بهم زفر والحسن

وهذه المسائل هي التي في المبسوط والزيادات والجامع الكبير
والجامع الصغير والسير * وانما سميت بظاهر الرواية لانها رويت
عن محمد رحمه الله بروايات الثقات فهي ثابتة عن محمد اما متواترة
او مشهورة * وهذه الكتب الخمس ككلامه لمحمد بن الحسن
الشيباني صاحب ابي حنيفة رح قاله واحد من الفضلاء حنالى زاده
وكذا في رسالة ابن كمال باشه * وانما قال الشارح عن الكل
لان ظاهر الرواية قد يكون قول بعضهم كما سمعت كذا في الحاشية
قوله فغمسه مرة واحدة اى لو خوض الثوب في الماء الجارى
مرة وعصره يطهر قوله في غير ظاهر الرواية لان ظاهر الرواية
عن ابي يوسف هو الغسل ثلثا والعصر ثلثا وقد مر * وقد يقال
ان غير ظاهر الرواية غير رواية الاصول * وقد يقال في النواذر
وهي التي لم توجد في الكتب ٩ المذكورة بل في غيرها من كتب
محمد ايضا او في غير كتب محمد ككتاب المجرى لحسن بن زياد
وكتب الامالى لابي يوسف او التي ٣ رويت عن محمد برواية مفردة
كرواية ابن سماعة ورواية معلى بن منصور لبروايات الثقات
ذكره الفاضل حنالى زاده ايضا قاله ابن اطهوى قوله لا يسيل
منه الماء من سال يسيل سيلا وسيلا اى لا يخرج من الثوب
شيء بعد المبالغة ولا يقطر والقطر بفتح القاف وسكون الطاء
صوطله مسبته وطلمته غد دخی دیرل يستعمل لازما ومتعديا
من الباب الاول قوله قوته وطاقته اى الموجودة حين العصر
والطاقة عطف تفسير قوله حتى او عصره صاحبه اى غاسله
وهو صاحب الثوب ومستعمله ومقتضاه ان لا يطهر بالنسبة
الى المستعمل ان كان الغاسل غيره وصار بحيث او عصر المستعمل

٩ لسكونها وانكسار ما قبلها
٩ لا يجوز ابدال الياء في المتن لان هذه الياء بدل من الهمزة وليست اصلية والهمزة المذكورة في مضارعه تبديل الفا لفتحة ما قبلها فلا تبديل تاء فلا تدغم قلنا ممنوع بل الابدال جائز لوقوعه في قوله تعالى واتخذ قوم موسى اه وقوله تعالى لا تأخذوا بآياتي فليحوز الكاف بن اوتيا فيحوز ابدال الياء الغير الأصلية تاء بلا ريب
مطلب
بان ظاهر الرواية وغير
ظاهر الرواية وبيان فقهها

١ وهو ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد بن الحسن وتوفي محمد بن الحسن مؤخرًا عن ابي يوسف لان ابا يوسف مات في سنة احدى وثمانين ومائة ومحمد مات في سنة تسع وثمانين ومائة من الهجرة كذا في رسالة ابن كمال باشه في هذا اعتبروا الرواية وعمل بهذا كتب محمد بن الظاهرة من كتب محمد بن الحسن والله اعلم بحقيقة كلامه
ولمحمد بن الحسن الشيباني الكتب الخمس كلها وهي كتب الحسن وسميت مسائل في الرواية الظاهرة وله كتب مؤلفه اخر ايضا وغير ظاهر الرواية قبله من الجرجانيات والمهارفات والكسانيات والرقبات
٣ عطف على لم يوجد

لقطر كذا في ابن ابي عمير قوله اقوى منه اي من صاحب
الثوب يقطر منه الماء فانه اي الثوب يطهر بالنسبة الى صاحب
الثوب قوله اذ كل اي كل احد مكلف بقدر وسعه ولا يكلف
احد ان يطلب من هو اقوى منه ليعصر ثوبه عند غسله قوله
بطانة ساقه بكسر الباء وفتح الطاء المهملة وفتح السين الممدودة
بالتركية مستك عصبه سي وايحي طرفي مبتدأ ثان وخبره
من الكرباس وجلته صفة الخف ٩ والكرباس بكسر الكاف
وسكون الراء المهملة بالتركية كان بزي كه مطلق * خام بزه ده
ديرل جمعي كرايس كلور قوله وغيرها في خروقه اي وقع
في خروقه مكان في جوفه وهو الصحيح اذ المراد ان التجاسة
اصابت الخف ونفذت الى بطائه اي الخف الى داخله من خروقه
قوله ماء نجس فاعل دخل حتى تجس الكرباس ايضا قوله
وذلك باليد عطف على غسل اي فرك الخف بيديه قوله
واهرقه عطف على ملأه بصيغة الماضي * لكن وقع في بعض
النسخ اهراق بالهمزة زائدة جيئ بها للعوض من ذهاب حركة
العين الى الفاء لان اصله اراق يريق اراقة واصل اراق اريق
بالاجوف اليائي او اروق بالاجوف الواوي على اختلاف فيه
كلاهما من باب الافعال فنقلت حركة الواو او الياء الى
الراء فقلبت الياء او الواو الفا لحركتها الاصلية وفتحة ما قبلها
الآن فصار اراق واستعمل بقلب الهمزة هاء فقليل هراق
يهريق بفتح الهاء واهراق يهريق من باب الافعال بمعنى الاراقة
بكسر الهمزة بالتركية صويه دوكم وفيه تفصيل في محله
قوله الا انه لم يتهبأ اي لم يتيسر ولم يسهل له عصر الكرباس

٩ الذي هو مبتدأ اول
وخبره قوله فقد طهس
الخف

قوله ظاهرا وباطنا اي طهر ظاهرا الخف وباطنه ولم يشترط
فيه عصر الخف ولا الكرباس لتعسره قياسا على مسألة البساط
كما سيأتي ان شاء الله تعالى قوله من غير ان يستنقع اي من غير
ان يجبس الماء الجاري تحت رجله بل يجري من تحتها وهو
اي والحال ان المستنحي متخفف اسم الفاعل اي لابس الخف
قوله ولبس بخفيه خرق بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء المهملة
بالتركية يرتقي فلذا لم يدخل ماء الاستنجاء الى داخلها
قوله لان بالماء اه كلمة ان عمل في ضمير شان مقدر وقوله بالماء
متعلق بيطهر المؤخره قوله للضرورة وعموم البلوى هذا
استحسانا ومشى عليه قاضيخان لكنه خلاف المختار كذا
في الحلية قوله متخرقا الخ اسم الفاعل من باب الانفعال مأخوذ
من الخرق بالتركية انواب وغيره ينسند يرتقي قوله رجله وافاقه ٨
بكسر اللام وفتح الفاء الممدودة بالتركية اياغه ياخود برغبري
نسنديه صار دقري صار في كه طولاق معنائه عطف على رجله
٧ قوله رجوت سعة الامراي جواز الامر مأخوذة من وسع يسع
وسعا بضم الواو وسعة بفتح السين والعين المهملتين في اللغة
بمعنى الطاقة والقدرة وبمعنى التوسيع من الباب الرابع وسقط
الواو في المضارع والمصدر كما سقط من يطأ قوله تبعا
لموضع الاستنجاء لان الماء جار من موضع الاستنجاء الى تحت الرجل
واللفافة فاذا اصابها ماؤه التجس او لا تجس ثم كان نزول نجاسته
تدريجا حتى يطهر الموضع ويطهر ماؤه الاخير فكذلك الرجل
واللفافة حكيمهما حكم ما اصابهما من الماء شيئا فشيئا الى الماء
الاخر الطاهر فيطهران غالبا ٢ كذا في الكبير قوله الا يرى الى ما

٩ اي والحال ان لبس
في خفيه خرق حال من
فاعل يستنحي
١٠ علة لقوله لانه طاهر
١١ من لف يلف لفا من الباب
الاول واللف بالتركية
صار دق ودورمك
١٢ وهو بالنصب معقول
اصاب

٣ قف يا من اليقين

صرح به في فتاوى ابي الليث وغيرها ان البساط بكسر الباء
 وفتح السين الممدودة بالتركية دوشه مه ويازي في كه كليم حالي كبي
 يره يازيلور قوله في نهراي اي اذا ادخل في ماء كنير جار من قبيل
 ذكر المحل واردة الحال لان النهر اسم لمكان الماء الجاري واطلاقه
 على الماء مجاز مرسل ٩ وقوله وترك فيه اي في الماء يوما اوليلة قوله
 كما في عامة الكتب والذي في فتاوى قاضيخان والخالصة وعامة
 الكتب ذكره بقوله وترك فيه ليلة وهو الصحيح ولعل الالف
 سقطت في تلك العبارة والاصل يوما اوليلة باولا بالواو كذا
 في الكبير قوله من غير عصر ولا تخفيف لتحلل الجاسة في الماء
 وزوالها بجريانه ظنا غالبا قريبا من اليقين قوله من لون اوريح
 او طعم والا فلا يطهر البساط ما لم يصل غسله الى حد المشقة
 كما تقدم قوله الا ان الاستدلال الخ متصل بقوله ثم ذكر مسائل
 والمراد ههنا تضعيف قياس المص في قوله الا يرى على مسألة
 الملتقط لان مسألة البساط لبست مثل مسألة الملتقط لان مسئلته
 ماء قليل يجري الى رجل المستحي ويصل الى لفافة او لا متنجسا
 ثم يصل اليهما الماء شيئا فشيئا الى ان يكون الماء الآخر طاهرا
 من غير تكرر في زمان يسير واما البساط التجس اذا ادخل في الماء
 الجاري الكثير الطاهر وترك مدة طويلة فيه فهذه المسئلة
 لاتقاس على السابق بل الوجه في ذلك ما ذكرناه مع الضرورة
 وعموم البلوى الغالبة لكن الاحوط ان يغسل الرجل واللفافة
 بماء آخر كذا في الكبير قوله عروة القممة بضم العين المهملة
 وسكون الراء المهملة وفتح الواو بالتركية برداق قولي والقممة
 بضم القافين وسكون الميم الاولى بالتركية ايحينه كلاب قاتيلان

٩ واستناد الجريان في قوله
 جار الى النهر مجاز عقلي
 بعلاقة المحلية وملا بسته

قاب والمراد به ههنا الابريق المتخذ من التحاس وغيره بضم النون
 وفتح الحاء المهملة بالتركية باقر ديد كرى نسنه قوله كلما صب
 اي الاخذ الماء ظرف لقوله واخذ ٩ والتقييد بالرطوبة لبس احترازا
 لانها لو كانت يابسة فترطبت بالغسل فالحكم واحد وهو انه متى
 حكم بطهارة اليد يحكم بطهارة العروة قوله اثر غير شاق ٢
 والا فلوزالت الرايحة من اليد مثلا ولم تزل من العروة لا يحكم
 بطهارة العروة لطهارة اليد بل يحتاج الى غسل العروة مرة
 اخرى قوله من القصب اي الحصير المصنوع من القصب
 بالفتحين بالتركية قامش كه اندن قلم اولور ومدور اولان شيئه
 دبرر قوله يدلك اي يفرك حتى تحت من التخي ٨ اصله تخت
 ماض مؤنث معلوم قفلت الباء الفا وحذفت لاجتماع الساكنين ٧
 اي حتى زالت الجاسة وتباعدت عن محله فيطهر بعد الغسل
 ثلثا متواليا قوله من غير احتياج الى تخفيف فذكر الاحتياج
 بطريق ذكر السبب وهو الاحتياج واردة المسبب وهو التخفيف
 اشعارا لكونه سببا للتخفيف قوله لانه صلب بفتح الصاد المهملة
 وكسر اللام بالتركية قاتي وشديد او بضم الصاد وتشديد اللام
 كذلك بمعناه قوله لا يشرب اي القصب التجاسة الشرب
 من باب التفعّل بالتركية صوي وغيره نسنه بي ايحينه المق قوله
 في الصقالة اه بكسر الصاد وفتح القاف الممدودة بالتركية قليج
 اچق ويوزينه ضيا ويرمك بومقامده قينچق ايحينه صوي كيمز
 مصر طرفده قوغه اوتندن ياييلور حصير مراد اولق غالبا
 الله تعالى اعلم وسامان اصل ولايت ادي وملك ادي قاهوسك
 بيانه كوره وما وجدت في كتب اللغة الموجود عندي لفظ

٩ اي كلما اراد الاخذ صب
 الماء مجاز مرسل بطريق
 ذكر المسبب الذي هو
 القصب واردة السبب
 الذي هو ارادة الاخذ
 القصب
 اي بلا تعب ولا مشقة
 ٨ بفتح التاء والنون والحاء
 المهملة المشددة الممدودة
 بالتركية برشي مكانين
 بعبد اولوب ايرلي
 وزائل اولق
 ٧ او مأخوذة من النحت
 بالنون من الثلاثي مضارع
 مجهول وهي بمعنى الحاك
 والفك

السا مان الا في القاموس كما ترجمته قوله وان كان الحصر
من بردى بفتح الباء وسكون الراء المهملة ونشديد الباء بالتركية حصر
او توديد كرى كه قبا ويموشق او تدر قوله ويخفف من التحفيف
بالتركية قور تمق قوله في كل مرة اى في كل غسلة واحدة
بان يفصل بين الغسلتين بقدر انقطاع التقاطر منه لتشربه
النجاسة وما يشبه البردى في الرخاوة وتشرب النجاسة حكمه
حكم البردى في الغسل قوله وعليه الفتوى اى على قول
ابى يوسف قوله خلافا لمحمد فانه يقول المستخرج للنجاسة
انما هو العصر فا لا يقبل العصر لا يخرج منه جميع اجزاء النجاسة
فلا يطهر قلنا بل التحفيف المتعدد ايضا مؤثر في استخراجها
فانها اى النجاسة تخرج مع قطرات الماء بعد ما تحللت النجاسة
وامتزجت بالماء الدا خل في الحصر وما يبق من النداوة بعد
التقاطر معفو ولكن بشرط زوال اثر النجاسة كما مر مرارا كذا
في الكبير قوله اذا اصاب الخنزف او الاجر والخنزف بفتح الخاء
والزاء المعجنيين بالتركية دسى وحناق وطبراقدن يابلوب آتشد
بشان نسنه نك كلبنى والاجر بمد الهمزة وضم الجيم وتشديد
الراء المهملة بالتركية كره مده آك ايله بنا يابلور قوله جفف
اولم يخفف لان النجاسة على ظاهره فكان كابدن في الاكتفاء
بتكرار الغسل بلا عصر مع زوال اثر قوله وان كان اى الخنزف
او الاجر حديثا يعنى حديثا غير مستعمل قوله ان يخفف
في كل مرة اى في كل واحدة من الغسلات الثلاث الى ان ينقطع
التقاطر في كل منها وماترك بعد الاستعمال مدة مديدة حتى جف
قويا فهو كالجديد في الحكم لانه يشاهد اجتذابه الماء فينبغي

تقييد

وحتى يظهر من ظاهره

تقييد القديم بما اذا تجس وهو رطب كذا في الكبير نقلا عن ابن المهام
قوله مقدار ما يقع اكثر ايه اى اكثر ظنه وعقله فلفظ
اكثر فاعل يقع قوله انه قد طهر اى على انه قد طهر بحذف الجار
قوله وقد تقدم ان الثلاث قائمة مقام اكثر الراى يعنى ان هذا
القول لا ينافى للقول بالثلاث كما يفيد قول المصنف فيما تقدم بل
الثلاث سبب اقيم مقام اكثر الراى المسبب تيسيرا على المكلف
وقطعا للوسوسة كما حقق في الكبير فيما تقدم قوله على
ان اشتراطاه علاوة متصلة بقوله واشترط وقوله لا يجوز ٤ مأخوذ
من الاحواج من باب الافعال اى يعنى اشتراط اكبر الراى عن ذكر
هذا الاشتراط ٨ وتصر يجه لانه داخل في اشتراط اكبر الراى
قوله مع وجود شئ من ذلك اى وجود شئ واحد من الاشياء
الثلاثة التى هى اللون والطعم والريح قوله الا ان يصل اى غسلة
الى حد المسقة وحينئذ يحكم بطهارته مع وجوده لان اكبر
الراى حاصل حينئذ مع وجود احده هذه الاشياء الثلاثة * فالحاصل
ان زوال اثر شرط في كل موضع مالم يشق كيف ما كان التطهير
وبابى شئ كان فليحفظ ذلك فقد كثر فيه الكلام لذلك كذا
في الكبير قوله الاشياء المذكورة من اللون والطعم والريح
قوله لا يحكم بطهارته اى الخنزف او الاجر المذكورين قوله
الا ان يصل غسلة الخ حينئذ يحكم بالطهارة ايضا قوله ولو موه
الحديد ماض مجهول من باب التفعيل وهو آلة من الحديد
كالسكين والسيف اى لو اعطى الحداد حين صنعه ماء نجسا ثم
اعطى ماء طاهرا ثلاث مرات يطهر عند اى يوسف الخ قوله
خلافا لمحمد فان عنده لا يطهر ابدا كما ر قوله في الحمل في الصلاة

٩ بالباء المثلثة وهى ظاهر
وفي بعض النسخ وقع اكبر
باباء الموحدة وهو صحيح
ايضا يمكن تطبيقه على
٤ اى لا يجعل اكبر الراى
محتاجا الى اشتراط صاحب
الحبس
٨ اى اشتراط صاحب
الحبس بعدم وجود طعم
النجاسة ولا لونها
ولا ربحها

يجوز الصلاة معه عند ابي يوسف لا عند محمد قوله اما في حق الاستعمال اي استعمال السكين بعد التوي به بالماء التجس بان غسل ثلاثا بالماء الطاهر ولو في دفعة واحدة ثم قطع به بطيخ او خبار او غيرهما فلا خلاف في عدم تجس البطيخ ونحوه وكذا لو وقع في ماء قليل او غيره لا يجسه اما لو صلى معه فان كان قبل التوي به ثلاثا بالماء الطاهر لا يجوز صلاته بالاتفاق وان كان بعده جازت عند ابي يوسف فغسل ظاهر السكين يطهره اجماعا والتوي به يطهر باطنه ايضا عند ابي يوسف وعليه الفتوى كذا في الكبير قوله تطهيرها عاجلا اي تطهير الارض في زمان قليل بسرعة قوله بخرقة طاهرة بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء المهملة بالتركية بزدن چايد اسكبي قوله حتى لا يظهر اي لا يبقى في وجه الارض اثر النجاسة مريئة يطهر ايضا قوله وان كبسها اي ستر المصلي النجاسة بتراب وقوله القاء صفة تراب اي وضع التراب على النجاسة الى ان لا يجد ريح النجاسة فيها جازت عليها الصلاة عند ابي يوسف وكذا عند محمد في هذه الصورة فقط كما جاز التيمم منها لانها طيب عنده قوله وكذا الحصاة بفتح الحاء المهملة وتخفيف الصاد اوافق چاغل طاشي وجمعه الحصى بالقصر وفتح الحاء والحصيات ايضا بالفتحات قوله ايضا اي جازت الصلاة عليها بحسب الاقتضاء كما جازت على المصبوب عليها الماء اذا تداخلت الحصاة في الارض قوله مثلها في الحكم اي مثل الارض في اطلاق اسم الارض عليها فيعطى الحصى حكمها والحصى اسم جنس يجوز التذكير والتأنيث وفي هذا المقام مسئلتين في بعض النسخ قوله لا تجوز الصلاة كذا ذكره

لان المصلي يستعمل المكان بالصلاة كما يستعمل البدن والثوب فيها فيمنع جواز الصلاة فيه قوله وهو الثيل بكسر المثلثة بعدها ياء تحية ساكنة وفتح المثلثة وكسر المثناة مشددة النجيم بنون نجيم نوع من النباتات قوله وهو اي الحشيش بفتح الحاء المهملة وكسر الشين المعجمة ومده الكلاء اليابس بفتح الكاف فقصر اللام على وزن جبل بالتركية اوت كه عشب معناسنه واوتلويزه ديرلر يقال كلئت الارض من الباب الرابع اذا كانت الارض ذات كلاء واليابس بالتركية قوري اوت كه ياش مقابلي وكذا حكم الرطب فالحشيش لبس بقيد قوله وكذا سائر ما ينبت اي ما يخرج من الارض من نجم وشجر والنجم بفتح النون وسكون الجيم بالتركية ساقى اوليوب يره دوشه ن اوته ديرلر والشجر بالفتحين نباتان ساقى وبالديرى اولان اوته واغاجه ديرلر قوله لم ينفصل عنها اي عن الارض يعني المراد بالقيام الاتصال بالارض لا مطلق القيام قوله بالجفاف مطلقا اي سواء جف بالشمس او بالهواء او بالريح وسواء جف بعد ما وقع عليه مطرا وقبله قوله لان ما اتصل بالارض ولو بغير نبات كالجص الموضوع على السطوح بفتح الجيم وتشديد الصاد المهملة بالتركية كرج والسطوح جمع السطح بالفتح فالتسكون بعده بالتركية طام اوزه رى وهرنسنه نك يوقاروسنه سطح ديرلر ودوشه نك بسط معناسنه دخى كلور مصدر در من الباب الثالث قوله فحكمه اي حكم ما اتصل بها حكمها اي حكم الارض في ذلك اي في حكم الطهارة بالجفاف وذهاب اثر بدلالة النص الوارد في حق الارض كذا في الكبير واما ما لم يتصل بالارض فلا الاجرا

خشنا كجرحي فهو كارض كما سيأتي ان شاء الله تعالى قوله
فيه الثيل بالياء المثلثة المفتوحة نوع من النباتات له خاصة كثيرة
بينها الاخترى قوله العطل اي التدي بفتح النون وقصر الالف
بالتركية كيجه يغان چه ونم وهو فاعل وقع قوله وهذا اي
المروى عن محمد بن الفضل يخالف ما قبله من مسألة الثيل
والخشيش ٩ قوله يطهر بالجفاف وذهب الاثر لان كل واحد
من الحجر والاجر صار كوجه الارض لاتصالها بها اتصال قرار
فياخذ حكمها في هذا الامر فان قلع بعد ذلك هل يعود نجس فيه
روايتان قلت والاشبه عدم العود كذا في الحلية قوله ولا يطهر
اي كل واحد من الحجر والاجر الموضوعين على الارض
بلا تثبت ولا تخصيص بالجفاف فان الطهارة بالجفاف انما وردت
في حق الارض * ومثل هذه لا يسمي ارضا عرفا وكذا لا تدخل
الموضوعة في بيع الارض حكما لعدم اتصالها بها على وجه
القرار ولكن قال قاضيان ان كانت النجاسة في الاجر الموضوع
على الجانب الذي يلي الارض جازت الصلاة عليها وان كانت
النجاسة على الجانب الذي قام عليه المصلي لا تجوز انتهى قوله
وكذا اللبنة بكسر اللام وسكون الباء الموحدة بالتركية كريبج
وقوله مفروشة بالتركية دوشمش قوله كالارض اه لما قلنا
في الاجر والحجر ذكر في قاضيان هذه المسائل قوله تطهر
بالجفاف وذهب الاثر * وفي الكبير وهذا بناء على ان النص الوارد
في الارض معقول المعنى لان الارض تجذب النجاسة والهوى
يحففها فيقاس عليها ما يوجد فيه ذلك المعنى الذي هو الاجتذاب
ولكن يلزم منه ان يطهر اللبن والاجر بالجفاف وذهب الاثر

ولا إطلاق الأول في الطهارة
وتنفيد الثاني بوقوع الندى
ثم الجفاف ثلث مرات
والفتوى على الأول مثله

وان كان منفصلا من الارض لوجود التشرب والاجتذاب
انتهى * ويمكن التوجيه بانه اراد بالحجر حجرا عظيما خشنا بحيث
يتعسر نقله او يتعذر كارض والله اعلم كذا قاله في الحاشية
قوله كالرخامة لا تطهر الا بالغسل والرخامة بفتح الراء المهملة
والحاء المعجمة بالتركية يومشقلق وملايمت معنائه من رخم برخم
من الباب الرابع وبضم الراء وفتح الحاء مدا بالتركية آق يومشقلق
طاش لكن بمقامه مشهور مرمره كقالي طاش مراد در اي
لا بد من الغسل لعدم صحة قياس الرخامة على الارض حيث
تجذب الارض النجاسة والرخامة لا تجذب فلا تكون مثلها
قوله فالطين الحاصل منهما اي من الماء والتراب الذي كان
احدهما نجسا قوله هذا هو الصحيح كما ذكر قاضيان وهو
اختيار الفقيه ابو الليث وكذا روى عن ابي يوسف ذكره
في الخلاصة قوله وقيل العبرة للماء ان كان الماء نجسا فالطين
المخلوط نجس وان كان التراب نجسا فقط فالطين المخلوط منهما
طاهر قوله وقيل العبرة اي الاعتبار للطاهر * قال ابن الهمام
والاكثر على انه ابهما كان طاهرا فالطين طاهرا انتهى قال البرازي
وهو قول محمد قوله وبعض ٩ افتى به اي بقول محمد * ووجهه
في الخلاصة بصيرورته شيئا آخر لكون الماء والتراب طينا وهو
توجيه ضعيف قوله وفيه نظر اي في قول محمد وغيره اذ يقتضي
ان جميع الاطعمة اذا كان ماؤها نجسا او دهنها او نحو ذلك
ان يكون الطعام طاهرا لصيرورته شيئا آخر وعلى هذا سائر
المركبات اذا كان بعض مفرداتها نجسا ففساده غير خفي * فله در
ابي الليث وقاضيان حيث جعل قوله هو الصحيح مشيرا الى

٩ وهو البرازي

ان سائر الاقوال الاربعة لاصحة لها بل هي فاسدة لان النتيجة
 تابعة لاختس المقد متين دائما والمقدمة الاخس ههنا هي الجزء
 النجس المخلوط بالجزء الطاهر كذا في الكبير قوله اذا جعل
 منه اى من الطين النجس الكوز او القدر والكوز بضم الكاف
 ومده بالتركية برداق كه اندن صوايحيلور وجعه ثلثة كيران
 واكواز وكوزة بالفتحات مثل عود جعه عيدان واعواد وعودة
 والقدر بكسر القاف وسكون الدال بالتركية چناق چولمك
 والطين بكسر الطاء ومده بالتركية چامور كه بالحق معنا سند
 قوله فطبخ ماض مجهول اى طبخ الطين بالنار والطبخ بفتح
 الطاء المهملة آتشد بشرمك ويشمك قوله واواحرقت
 ماض مجهول من باب الافعال والاحراق بالتركية ياقق معنائه
 والعذرة بفتح العين المهملة وسكون الذال المعجمة بالتركية قازورات
 انسندر والروث بفتح الراء المهملة وسكون الواو بالتركية
 طوپان ديرنقلى حيوانك ترسى يغل فرس چاركبى قوله رمادا
 بفتح الراء المهملة خبر صار بالتركية كول كه اودن وغيرى نسنه
 ياققدن حاصل اولور قوله اومات الحمار فى الملحمة فصار
 ملحا عطف على احرق والحمار بكسر الحاء مشهور والملمحة
 بفتح الميم واللام وسكون الميم الثانى طوزلق كه دكر كازنده
 بر كولدرا نده طوز طوكار وروم ديارنده بريوك كولدروى
 آجى انده طوز طوكار قوله فصار ملحا اى انتقل الحمار والكلب
 والخنزير من حقيقتها الى حقيقة الملح قوله فصار حياء
 بالفتحين بالتركية قره چامور قوله بل يبقى الرماد نجسا
 عند ابى يوسف لان الرماد اجزاء تلك النجاسة فبقى النجاسة

من وجه فالتحققت بالنجس من كل وجه احتياطا اختاره صاحب
 الهداية فى النجس قوله والفتوى على قول محمد لان الشرع
 رتب وصف النجاسة على تلك الحقيقة اى حقيقة الحمار والكلب
 بلحمه وعظمه مثلا وقد زالت تلك الحقيقة بالكلية فان الملح غير
 العظم واللحم فاذا صارت الحقيقة ملحا رتب عليه حكم الملح
 وكذا الرماد بعينه قوله حتى لو اكل الملح او صلى على الرماد
 جاز لم يوجد هذا فى بعض النسخة قال فى الحاشية ولعله الخاق
 من بعض النسخ ونظيره فى الشرع ان العصير طاهر فيصير نجسا
 فيتنجس ثم يصير خلا فيطهر فعلم ان تبدل الوصف ٩ يدل على
 تبدل العين وعلى قول محمد فرعوا طهارة صابون صنع من دهن
 نجس وعليه يتفرع ما لو وقع انسان او كلب فى قدر الصابون
 فصار صابونا يكون طاهرا لتبدل الحقيقة كذا فى الكبير قوله
 صرح به ٤ فى النجس * حيث قال خشبة اصابها بول فاحترقت
 ووقع رمادها فى بئر يفسد الماء وكذلك رماد العذرة وكذلك الحمار
 اذا مات فى الملحمة لا يؤكل الملح وهذا كله قول ابى يوسف خلافا
 لمحمد انتهى * فعلم ان الحكم عند محمد عدم الفساد ٨ فى كلها كذا
 فى الكبير قوله وكذا الاجر المنفصل بمسند الهمة المفتوحة
 وضم الجيم وتشديد الراء المهملة بالتركية طوغله كره مدى قوله
 قطعة منه اى من الاجر النجس بعد الغسل الثلاثة فاذا زالت
 اى النجاسة من ظاهره اى من ظاهر الاجر قوله بقى ما فى باطنه
 من النجاسة جواب اذا فيحكم بطهارة ظاهره حتى لو قام عليه
 المصلى جازت صلاته واما ما تشربه فباق فى باطنه فاذا وقع
 الاجر فى الماء تحلل ما فى باطنه من اجزاء النجاسة فى الماء فيتنجس

٩ اى ان استحالة العين
 تستتبع زوال الوصف
 المرتب عليها
 ٤ اى يكون النجس قول
 ابى يوسف وعدم النجس
 قول محمد وقوله يفسد
 بالغسل ثلثا بالجفاف فى كل
 مرة اى اذا كان الاجر
 جديدا غير مستعمل على ما
 سبق ايضا
 ٨ اى عدم فساد البئر
 بوقوع ذلك الرماد وجواز
 اكل الملح

فظهر الفرق بهذا التفرير بين الآجرويين رماد العذرة عند محمد
فإن الرماد قد صار حقيقة طاهرة لا يشوبها شيء من اجزاء
التجاسة وباطنه كظاهرة فلا ينجس الماء ولا غيره اذا وقع فيه
كذا في الكبير قوله جار بال في الماء أي لو بال فيه وخرج
من الماء الرشاش بفتح الشين المعجمة ومدّها بعد فتح الراء المهملة
بالتركية صا حيلان نسبه اكرضوا كسر فان سينيديسي قوله
من ذلك الرشاش أي بعض ذلك فمن اسم بمعنى البعض اوزائد
في الاثبات او ملحق من الخارج والله اعلم قوله لا يمنع ذلك
أي الرشاش جواز الصلاة بذلك الثوب وان كثر قوله وكذا
ان رميت مجهول رمى أي ان القيت العذرة وهي قازورات
الانسان قوله فخرج منها أي من اجل رمى العذرة لكون من اجلية
وبتقدير المضاف في الضمير المؤنث او ان الضمير تصحيف من منه
راجع الى الماء لان في رجوع المؤنث اليه تكلفا لا يخفى قوله
فيه أي في الثوب اثرها أي اثر التجاسة من اللون والريح يتنجس
قوله جاريا اورا كدا من ركذ يركذ من الباب الاول والركذ
بالتركية مكائنده ساكن اولوب طور مق لان الغالب ان الرشاش
المرتفع من ضرب شيء للماء انما هو من اجزاء الماء لا من اجزاء
الشيء الضارب فيحكم بالطهارة لان الاصل نعين الطهارة
فلا يعارضه شك ٩ اصابة التجاسة كذا في الذخيرة قوله نحو
السرقين بكسر السين المهملة والقاف الممدودة وسكون الراء
المهملة بينهما اصله السرجين بكسر السين والجيم فارسي
معرب بالتركية طوار ترسي كه قرومش اوله والروث طوبان
دير نقل حيوانك ترسي قوله والاصح هو الاول أي ما قاله الفقيه

٩ لان اليقين لا يزول
بالشك
١٠ من انه لا يمنع ذلك الرشاش
جواز الصلاة بذلك الثوب
حتى يستيقن انه بول عليه

لما في قاضيهان ولا ما ذكر عن محمد بن الفضل قوله لا يزول
بالشك لان طهارة الثوب في الاصل متيقن ونجاسته من اصابة
الرشاش مشكك لا يلتفت اليها قوله عن يغسل الدابة وهي
حقيقة عرفية فبما يركب عليها كالفرس والبغل والجمار* وفي الاصل
ما يدب على الارض أي يتحرك فيها قوله أي ولو كانت أي الدابة
اولا قد تمرغت في بولها من باب التفعّل من التمرغ بالفتحتين
وتشديد الراء المهملة المضمومة والمراغ بفتح الميم والراء المهملة
بالتركية طوار يعني حيوان طيراه ياتوب وسورتب اغتمق يقال
مرغته في التراب تمر يغتمرغ قوله قال أي ابو النصر في جوابه
اذا جفت وتناثرت أي التجاسة بالتركية طاعلق قوله لا يضره
أي الغاسل ايضا* وهذا يناسب ما اختاره الفقيه ابو اللبث
رحمه الله تعالى قوله اذا التقي الحجر المتلطخ اسم المفعول من باب
التفعل بالتركية بولششم وقارششم قوله لون التجاسة فيجب
غسله حينئذ قوله لما تقدم آنفا من قواعد الاصول ان اليقين
لا يزول بالشك وتقدم ايضا ان قاضيهان ذكر في الرشاش من رمى
العذرة نفسها لا يفسد مطلقا ما لم يظهر اثرها فكيف بالحجر
الملوث قوله ولبس بول الخفاش* وقع هذا في بعض النسخ
بضم الخاء المعجمة وتشديد الفاء ومدّه بالتركية يراسه قوشى كه
كيجه او چرو قوله وخرؤه بضم الخاء المعجمة بالتركية قوش ترسي
قوله بشيء خبر لبس يعني لا يجب غسله قوله وكذا دم البق
والبراغيث جمع بقة بفتح الباء وتشديد القاف بالتركية سورى
سك ودخى تحته كهله سنده ده استعمال اول نور والبراغيث
بالفتحتين جمع البرغوث بضم الباء وسكون الراء المهملة بالتركية

به يه ديرل قوله ومعه شعر انسان بفتح الشين المعجمة وسكون
 الغين المهملة بالتركية قيله وتويه ديرل قوله لانه طاهر اى شعر
 الانسان طاهر في ظاهر الرواية وهو الصحيح * قال في الحلية وعليه
 اعتمد الكرخي قوله كسرقينه بكسر السين والقاف بالتركية
 طوار ترسي قوله كالفى بفتح القاف وسكون الباء بالتركية
 قوصمق استفراغ معنائه قوله بعد الابتلاع بالتركية يومتق كه
 بوغازدن بخرمك اى ما يجره البعير من معدته بعد الابتلاع الى فمه
 ثم يعيده اليها مرارا فيضعه والمضع من الباب الثالث والثاني
 بالتركية حينك قوله الزبل مطلقا بكسر الزاء المعجمة وسكون
 الباء الموحدة بالتركية حيوانك ترسي وترس اولان يزه من بله
 دخي ديرل قوله ومرارة كل حيوان كبوله نجاسة للاستحالة
 الى فساد بعد اتصاله بمحل النجاسة كالدم والسوداء ونحوهما
 من الفضلات سوى البلغم والمرارة بفتح الميم والراء المهملة اجليق
 وحيوان اودى ودخى سودايه مرارة اسود ديرل * قال في الحلية
 فان كان بول حيوان نجسا نجاسة غليظة فرارته كذلك
 وان كان نجاسة خفيفة او طاهرا فهي كذلك خلافا ووفقا
 ومن فروع هذا ما ذكرنا اذا دخل مرارة ما يؤكل لحمه في اصبغه
 لقرحة فيه يكره ذلك في قول ابى حنيفة لان عنده لا يباح التداوى
 ببول ما يؤكل ولا يكره عند ابى يوسف لانه يباح به التداوى
 عنده وبه اخذ في الذخيرة والفتاوى وابى اللبث لمكان الحاجة
 وفي الخلاصة وعليه الفتوى * قلت وقياس قول محمد لا يكره ذلك
 مطلقا لطهارة بول ما يؤكل لحمه عنده كما تقدم انتهى قوله
 وان كان اقل من الظفر الخ فلا نجسه والقياس ان نجس مطلقا

لان جلد الانسان المنفصل عن بدنه نجس لان ما بين ٩ من الحى
 بصيغة الماضي المجهول اى ما انفصل منه فهو كينة ولا فرق
 في الماء بين قليل النجاسة وكثيرها الا انهم استحسنا فيما دون
 الظفر للضرورة كذا في الكبير قوله وفي اسنان الآدمي بفتح
 الهمزة وسكون السين المهملة جمع السن بكسر السين وتشديد
 النون بالتركية ديش كه فذه آلك ايله طعام حيزلر قوله طاهر
 بلا خلاف بين ابى يوسف ومحمد فاختلف المناجى مبنى على
 غير ظاهر الرواية * وهو غير صحيح لان السن عظم او عصب
 وهما طاهران من سائر الميتات سوى الخنزير فضلا عن سن
 الآدمى المكرم قوله اى غير مذبوغ بنوع من الدباغة
 ولا مذكى بالذال المعجمة من التذكية اى غير مذبوح بالسكين
 ونحوه قوله الترق اى اتصل برأس جراحة يعيد ما صلى به
 من اعود يعود اعادة فاعلا له ظاهر والعود بمعنى الرجوع قوله
 وان صلى ومعه اى والحال ان معه سنورا بكسر السين المهملة
 وفتح النون المشددة وسكون الواو بالتركية پسى وكدى يه ديرل
 وقوله اوحية بالتركية يلان كه اغولى حيواندر قوله مطلقا
 ان جلس بنفسه اى السنور بلا اعانة من الغير سواء كانت عليه
 نجاسة مانعة او لا لانه ليس حاملا للنجاسة قوله فمكذلك اى
 تجوز صلاته مطلقا قوله والا اى وان كان على ظاهر السنور
 نجاسة مانعة للصلاة فلا تجوز صلاته لانه حامل للنجاسة قوله
 كما لو جل صبيا لا يمسك بنفسه اى لا يقدر القيام والقعود
 بنفسه بل يحتاج الى اعانة الغير فلا تجوز صلاته لانه حينئذ حامل
 للنجاسة قوله بخلاف جر والكل ٤ بفتح الجيم وكسرهما وضمهما

٩ مأخوذ من الابانة اى
 انفصل من الحى وما انفصل
 من الحى كينة فهذا قياس
 جلى يقتضى ان نجس
 الماء قليله وكثيره
 انهم استحسنا في اقل
 وقالوا بعدم نجس كذا
 في ابن اطهوى

٤ وهو موقوف بالمتن
 لا بالشرح

وسكون الراء المهملة بالتركية كلب يوريسي وسائر برتجي سباع
حيوان يوريسي وجع الجر والاجرى بفتح الهمزة وكسر الراء
والباء الساكن المنقلب عن الواو لوقوعها في الطرف وكسر ما
قبلها كلب يوريلرى معنائه قوله لانه حامل للنجاسة التي
هي لعابه بضم اللام وفتح العين المهملة ماء يسيل من الفم بالتركية
اغزدن اقان صلياره ديرل فان لعاب الجر ونجس على كل
من الروايتين لان اللعاب انتقل من محله الذي تولد اللعاب منه
واستقر في الفم الذي يعتبر خارجا وظاهرا بالنسبة الى محل اللعاب
في الباطن فاعتبر نجاسته وقد تنجس بها لسانه وسائر فمه فكان
مانعا للصلاة قوله اما اذا جلس اى الجر وعليه اى على المصلى
بنفسه اى بلا قصد من المصلى قوله كذلك اى لا يجوز صلاته
لانه حامل للنجاسة * قال في الحلية وفي محيط رضى الدين رجل
صلى ومعه جر و كلب بالتركية كلب يوريسي او ما لا يجوز
ان يتوضأ بسوره * قيل لم يجوز والاصح انه اذا كان فمه مفتوحا
لا يجوز لان لعابه يسيل في ثوب المصلى فيصير مبتلا بلعابه فيتنجس
ثوبه فيمنع جواز الصلاة ان كان اللعاب اكثر من قدر الدرهم
قبل الفراغ من الصلاة وان كان فم الجر ومسدودا بحيث لا يصل
لعابه الى ثوبه جاز لان ظاهر كل حيوان طاهر ولا يتنجس الا بالموت
ونجاسة باطنه في معدنها فلا يظهر حكمها في معدنها انتهى
لان المصلى ايضا حامل للنجاسة في باطنه كذلك ولم يمنع
جواز الصلاة له قوله واذا لحست الهرة اه من الباب الرابع
والحمس بفتح اللام وسكون الحاء المهملة بالتركية يلامق والكف
بالفتح والتشديد بالتركية آويح ايجي قوله يكره له ان يدعها اى

ان يترك الهرة وهي تلحس بدنه لان ريقها اى بزاقها مكروه
بضم الباء وتخفيف الراء المعجمة الممدودة بالتركية توكر ك ديمك
قوله ما بقى منها اى من الهرة قوله مما اصابه بيان ما بقى اى
اصابه لعابها اى لعاب الهرة من الاكل بضم الهمزة وسكون
الكاف او بضمها ما يؤكل من الطعام وغيره والماء وسائر
الاشربة لانه اى ما بقى من الهرة سورها وسور الهرة مكروه
عند الاختيار وذكر في الجامع الصغير وبهذا يتبين جهل العوام
انهم يتركون الهرة تدخل تحت لحافهم ولا يغسلون ذلك الموضع
وذلك مكروه عند ابي حنيفة ويضعون الطعام بين يدي الهرة
فتأكل بعضه فيرفع الجاهل ذلك ويأكله وذلك مكروه وبظن
انه اكرم الخبر انتهى * وهذا يفيدان الكراهة المذكورة ليست
تزيهية كذا في الحلية قوله جاز فعله اى سلاته يعنى ان ضمير جاز
في المتن راجع الى الصلاة بتأويلها بالفعل وعلى هذا فقوله
الصلاة بدل منه او خبر محذوف او مفعول اعنى ولكن ما وقع
في عامة النسخ لا يساعده لان لفظ الصلاة وقع باللام الجارة
ولعله تصحيف من الكتاب كذا في الحاشية قوله والاولى ان يغسله
وهذا يشير الى ان الكراهة تزيهية لانها راجعة الى فعل
خلاف الاولى او تركه * وقد تقدم ان هذا القول هو الاصح
قوله وانقاه عطف على استجمر من باب الافعال والنقاوة
بفتح النون ومد القاف من الباب الرابع بالتركية ياك
ونظيف اولق والتقى بفتح النون وتشديد الباء المكسورة
ياك وتميز نسنه والانه كسر الهمزة وسكون النون ومد لفظ
برشنى ياك ونظيف ايتك اى وانقا موضع الاستنجاء ولعل المراد

بالانقضاء ان لا يبقى من النجاسة ما يمنع الصلاة وهو ما زاد على قدر الدرهم لا ازالها بالكلية وكذا المراد بموضع الاستنجاء لبس عين المخرج لان المخرج عفو ساقط الاعتبار كما تقدم والله تعالى اعلم قوله يجزيه اي يكفيه في صحة الصلاة بلا كراهة قوله وبه نأخذ اي نعمل ونفتي * وفي هذا اشارة الى ان البعض يخالف في ذلك ولكن قال في الكبير لا اعلم فيه مخالفا ٩ قوله بعد ذلك اي بعد الغسل ريح قبل ان يبس اه مضارع او ماض من الباب الرابع واليبس بضم الباء وسكون الباء الموحدة بالتركية قرومق قوله من اليه الموضع الخ فاعل يتنجس والييه مفعوله سقط نونها بالاضافة الى الضمير تنية اليه بفتح الهمة والياء وسكون اللام بينهما بالتركية قيون قويروغى وبومقامده انسانك مقعدينك ايكى طرفي قوله اختلف فيه المشايخ بناء ان عين الريح الخارج من الدبر هل هي نجسة ام طاهرة ولكنها تنجس بالمرور على نجاسة فلذا تنقض الوضوء بخروجها والاصح انها طاهرة وتنجسها بالمرور اذ لو كانت نجسة العين لنقض الجشاء على وزن فعال بضم الجيم وفتح الشين المعجمة ومدها بالتركية ككرمك كه طعمى جوق يمك ايله اغزه كلن ريحه ديرل اذ لا فرق في التجسس بين خروجه من اسفل او من الفم كالقئ قوله تمر به الريح اي الريح من الباطن قوله انه اي الموضع يتنجس ويروى الائمة الحلواني انه كان يخطا ولا يصلى مع السراويل قوله خلا فله اي للائمة الحلواني * والاول الاصح وذكر ابن الهمام في شرح الهداية لو مرت الريح بالعذرات واصاب الثوب ان وجدت رايحتها تنجس وما يصبب الثوب من بخارات

النجاسة قبل يتنجسه وقبل لا وهو الصحيح انتهى بناء على طهارة بخار النجاسة كما هو الاستحسان كذا في الكبير قوله لا لان الريح نجاسة اي لا يجب الاعادة لكون عين الريح نجسة فتجست ذلك الموضع قوله بل لانه اي بل يجب عليه اعادة الاستنجاء لانه لما خرج من موضع الاستنجاء الريح اه قوله ما لم يتحقق ذلك اي خروج الماء بعد الدخول فاذا تحقق ذلك فيجب الاعادة والا فيكون حكما بمجرد الوهم لان ذلك لبس بغالب الوقوع فلا يوجب اعادة الاستنجاء بمجرد الوهم قوله مبتلة اي حال كونه مبتلة فخرج منه اي من موضع الاستنجاء ريح قوله لا يتنجس السراويل بفتح السين المهملة والراء وكسر الواو على وزن المصاييح بالتركية طونه وايش كوملكنه دخى ديرل قوله على الاصح ويتنجس على غير الاصح كما في موضع الاستنجاء على اختيار الحلواني اما لو ظهر اثر الريح في السراويل المبتلة كصفرة ظهرت فيه فان السراويل حينئذ يتنجس لان الريح صار منجسدا فيه بظهوره فيه كذا في الحلية قوله واذا ارتفع بخار الكيف بضم الباء الموحدة وفتح الحاء المعجمة ومدها بالتركية تتون كي صويوزندن هوايه قلقان دومانه ديرل والمربط اسم المكان بالتركية حيوان بغلنان طبلديه ديرل وقوله كالا صطبل بالكسر والاصطبل بسكون الباء بالتركية حيوان اخورى قوله اي جند في الكوة والجند بالفتح فالسكون او بالفتحين بالتركية صوطوكوب بوزاو لمق وبوزاولان صويه دخى ديرل والجود بالضمين مصدر در طوكنى وبوزاولمغه ديرل والكوة بضم الكاف او كسرهما وتشديد الواو المفتوحة

٩ وقد تقدم ان المقصود
الانقضاء عندنا دون العدد
وهذا في الحديث اما لو كانت
في النجاسة واما لو كانت
غير المعتاد كالدم ونحوه
او اصاب النجاسة
او اصاب ولا يجزى فيه
من خارج ولا يجزى فيه
المجيب بل لا بد من غسله
اجماعا كذا في الكبير
٩ قال ابن اظه وى نقلا
عن عالم محمد فى رسالة
الاستنجاء ما يدل على ان
الاصح ان الريح الخارج
لا يتنجس بالمجاورة ايضا
بل هو طاهر كسائر الرياح
والله تعالى اعلم

بالتركية ديوارده ياطامده اولان ذلك ويجز به ديرل قوله
ثم ذاب الجداه عطف على القريب او البعيد وهو ارتفع بالتركية
بوزار يوب اقصي قوله والاستحسان ان لا يتجسس اي ان يكون
معفوا للضرورة ولعل المص اخذ بالاخوط او منع الضرورة
اولم يقف على ما في قاضخان والله اعلم والمذكور في قاضخان
اذا احرقت العذرة في بيت فاصاب ماء الطابق بقي الطاء
والبناء وهو الغطاء العظيم من الزجاج او اللبن او الاجر ثوب انسان
لا يفسده استحسانا ما لم يظهر اثر التجاسة فيه وكذا الاصطبل
اذا كان جارا وعلى كوته طابق او بيت البالوعة وهي على
وزن القارورة بئر حفر في وسط البيت للبول والتغوط اذا كان
عليه طابق وتقاطر منه وكذا الحمام اذا اهرى في التجاسة
فغرق حيطانها وكوتها وتقاطر انتهى * فعلى هذا ان التجسس
قياس والاستحسان ان لا يتجسس الثوب بهذه الفطرات * والظاهر
ان وجه الاستحسان فيه الضرورة لتعذر التحرز او تعسره
اذ لانص ولا اجمال في ذلك كذا في الكبير قوله طين رطب
صفة طين بالتركية ياش جامور قوله رجل اي شخص
فاعل وضع والقندم مفعوله قوله في موضع اه ظرف مستقر
صفة الطين قوله اذا مشى الكلب على ثلج بفتح الثاء وسكون
اللام بالتركية كوكدن يغان بياض قاره ديرل قوله بالطاهر
الجاف اه متعلق بالاتصال والجاف اصله بنافف فادغم الفاء
بالتركية قروي يبي يابس معنائه قوله ما لم يظهر فيه البلل
بفتح الباء واللام بالتركية ياش كه قرونك ضدى لان الطاهر
لا يتجسس بالشك قوله او كان غضبان ٩ عطف صفة على راضيا

٩ والنسخ فيه مختلف
في بعضها غضبا وفي
بعضها غاضبا وما وقع
في اكثرها غضبان والمعنى
واحد في كلها

صفة مشبهة مثل عطشان بمعنى الغضوب يريد اضرار المأخوذ
قوله اذا اكل بعض غنقود الغيب بضم العين والقاف وسكون
النون بينهما والغيب بكسر العين المهملة وفتح النون بالتركية
ياش اوزم صالقي قوله كما يغسل الاناء من ولوغه اي من شرب
الكلب من الاناء قوله وما اصابه لعابه عطف على ضمير يغسل
اي يغسل الاناء من اجل ولوغ الكلب وما اصابه لعابه بلا ولوغ
والولوغ بالضمين وبالعين المعجمة شرب الكلب باطراف لسانه
قوله ووجوبا عند الشافعي واحدا اي يجب غسل الاناء
من ولوغ الكلب اي من شربه باطراف لسانه عندهما الحديث
الصحيحين ظهور اناء احدم اذا ولغ فيه الكلب ان يغسل سبع
مرات احدهن بالتراب وهذا لفظ مسلم * ولنا ما روى الدارقطني
عن الاخرج عن ابي هريرة رضى عنه عليه السلام في الكلب الذي
يلغ في الاناء يغسل ثلاثا وخمسا او سبعا ٩ وروى عن ابن عدي
في الكامل بسند فيه الحسين بن علي الكرابي ولفظه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ولغ الكلب في اناء احدم
فليهرقه وليغسله ثلاث مرات فبين في الكبير تفصيلا فلزم
من هذا التفصيل ان يكون حديث السبع منسوخا بالضرورة
وعلى هذا لو اكل من الغنقود خنزيرا وغيره من السباع المحكوم عليه
بنجاسة سورها فيغسل ثلاثا فيؤكل بعده كذا في الكبير
وقوله يلغ بفتح اللام مضارع من الباب الثالث والولوغ بالضمين
بالتركية كلب لسانك اطرافه صوايحكم ويلا مغه دخي ديرل
قوله على العصير بفتح العين فاعيل بمعنى المفعول بالتركية
اوزم صوابي كه شره ديرل والعصير اي والحال ان العصير يسيل

٩ وروى عن ابي هريرة رضى
ايضا موقفا انه كان اذا وقع
الكلب في الاناء امساقه
ثلاث مرات
ثم غسله
مكتوب

قوله ولا يمكن تطهيره اى العصير حتى لو صار اى العصير خرا
ثم تخلل اى تحول وتبدل الى الخل فاختار انه اى الخل لا يطهر
فلا يحل * فاعمل هذا مستثنى من قولهم وحل خل الخمر فتدبر
قوله فى دن خمر بفتح الدال المهملة وتشديد النون بالتركية
كوب ديد كلرى قاه ديرلر قوله قبل التخلل اى قبل تحول
الخمر خلا واذا تفسخت الفارة اى انتشرا جزاؤها فى الاطراف
لا يباح اكله * فالخصل ان العصور اذا تجس ثم صار خرا ثم تخلل
لا يطهر كذا فى الكبير وقوله لا يكون بمنزلة ما الخ اى لا يطهر
فلو قال لا يطهر لكان اخصر واظهر والله اعلم قوله ثم تخمر
اى تحول خرا ثم خلا * ذكر فى الخلافات قبل هى اسم كتاب
لعلاء العالم رحمه الله تعالى انه لا يطهر انتهى ما فى الخلاصة
قوله فعلم بما ذكر فى الخلاصة ان العصور الخ لا يطهر
فى المختار فاعمل قولهم ان انقلاب العين من حقيقة الى حقيقة اخرى
من المطهرات اما ان لا يتناولها او يستثنى هذه من هذا القول
قوله لانها اى المشكوك والمكروه طاهران اما المكروه فظاهر
لانه طاهر وظهور لكن يكره الصلاة قبل الغسل واما المشكوك
فلان طهارة الاعضاء من النجاسة الحقيقية متيقنة ونجاسة
الماء المشكوك مشكوك فيها ولا اثر للشيء المشكوك فى رفع ضده
المتيقن وجوده قوله يستحب لازالة الكراهة غسل ما اصابه
الماء المشكوك او المكروه كما تقدم فيما اذا لحست الهرة عضو انسان
انه يستحب ان يغسله وهذا يشعر بان المشكوك مكروه والله تعالى
اعلم قوله واما ما لاق من الدم السائل اى الدم المتصل
او المتلطخ باللحم بعد الخروج من العروق بالضمين بالتركية

والذى لم يكن سائلا وقت
الادما اى وقت الاختلاط
بالدم او ظهر اثر الدم
فى العصور

مطلب
ان الدم الباقي فى العروق
ظاهر والدم الغير السائل
ظاهر ايضا

طهره ديرلر فهو نجس قوله لان النجس هو الدم المسفوح
دون غير المسفوح لقوله تعالى او دما مسفوحا فالبس بمسفوح
لا يكون حراما فلا يكون نجسا لان الاصل فى الاشياء الحل
والطهارة الا ما حكم الشرع بحرمته او بنجاسته هكذا ذكروا
يعنى اكثر المشايخ وفى القنية عن ابى بكر العياض الدماء
كلها نجسة مسفوحة كانت او غير مسفوحة ودم قلب الشاة
نجس انتهى * واما اثنتا فلم يرو عنهم من يحاشى غير المسفوح
كذا فى الكبير قوله دون الثياب يعنى اذا تلطخ الدم الباقى
فى العروق بالثياب لا يجوز معه الصلاة قوله كانت اى عائشة
ترى فى برمتها بضم الباء وسكون الراء وفتح الميم بالتركية
جو ملك كه آنك ايله طعام طبخ اولتور وجعه برام بكسر الباء
وفتح الراء الممدودة قوله صفرة لخم العنق بضم الصاد المهملة
وسكون الفاء بالتركية صار يلق والعنق بالضمين بالتركية
بوغاز وبوينه ديرلر فلذا قال فى الكبير نقلا عن الايضاح لو صلى
ومعه عنق شاة غير مغسول جاز لان الدم المسفوح ما سال منه
وما بقى لابس به انتهى * قال قاضيخان وما بقى من الدم فى عروق
المذكاة بعد الذبح لا يفسد الثوب وان غش انتهى * قوله فى بعض
الكتب الطحال بكسر الطاء المهملة وفتح الحاء المهملة بالتركية
طلاق ديد كلرى جكر كى نسنه كه اعضاى داخله دندر قوله
يخرج من الكبدة بكسر الكاف وسكون الباء او كسرهما ايضا
و بفتح الكاف وكسر الباء او سكونها وجمعها كباد بفتح
الهمزة والباء بالتركية جكر وجكرلر قوله ان لم يكن اى الدم
من غيره اى من غير الكبدة متمكنا فيه فهو طاهر قوله وكذا

اللحم المهزول بالتركية فلان واريق حيوان اتي قوله لو صلى
وهي اى والحال ان المصلى حامل رجل بالاضافة قوله مادام
اى الدم متصلا به اى بالشهيد قوله اما اذا انفصل الدم عنه
اى عن الشهيد فهو نجس لان طهارته حال الاتصال عرفت
نصا على خلاف القياس لضرورة الامر بترك الغسل بقوله
صلى الله عليه وسلم زملوهم بكلومهم ودماهم الحديث ولفظ
زملوا امر حاضر بمعنى لفروا وادفنوا وبكلومهم جمع كلم بفتح الكاف
وسكون اللام بمعنى الجراحة بالتركية سيف ياره سى مثلاً
فاذا انفصل الدم عن الشهيد غاد الى القياس على سائر الدماء
لزوال تلك الضرورة فيصير نجسا قوله اذا كان الصبي يستمسك
بنفسه بان كان يمشي ولا يحتاج الى معين وان كان رضيعا لا يمشي
فهو غير مستمسك كذا في الحلية قوله فان غير المستمسك بنفسه
في القيام والقعود بمنزلة الجماد فلا تجوز صلاة المرأة الحامل له
قدر اداء ركن لكونها حينئذ هي الحاملة للنجاسة لا الصبي كما
تقدم البيان قوله اذا اصلح مضارين شاة ميتة بالتركية
قيون اولوسيتك بغير سغى بفتح الميم والصاد جمع مضران
بضم الميم وسكون الصاد على وزن فعلان وهي ايضا جمع
مضير على توهم اضالة الميم وقوله النتن بفتح النون وسكون
التاء الفوقية بالتركية رايحه كريهه وقوله لانها اى المضارين
قوله وكذا لو اصلح المشاة بفتح الميم والتاء المثناة بالتركية
سرك اولدوغى قاويق كه موضع بول معنائه قوله ودبغها
طهرت المنانة وكذا الكرش بكسر الكاف وفتحها مع سكون
الراء او كسرهما بالتركية اسكنبه يعنى لو اصلح الكرش بازالة النتن

٩ اى حامل شخص شهيد
باضافة الحامل الى رجل
مطلب
في بيان ان دم الشهيد
التصل طاهراً

والفساد كان طاهراً* وفي قاضيان وقال ابو يوسف رحمه
الله تعالى الكرش يعنى كرش شاة ميتة لا يقبل الدباغ لانه بمنزلة
اللحم انتهى* قوله ومعه فارة مسك بفتح الفاء والالف بلا همزة
بمعنى الناجفة بالتركية كوبك مسكى ديمك قوله لانها اى الناجفة
مد بوغة الخ* هذا مبني على ان الناجفة ناجفة ميتة وكانت يابسة ٩
فلو كانت رطبة لا تجوز الصلاة معها لان الناجفة الرطبة نجسة
واما اذا كانت ناجفة حيوان مذبوح فتجوز رطبة كانت او يابسة
لانها لم تاهر كذا في الكبير قوله والمسك حلال على كل حال
اى سواء دبغت الناجفة اولا قوله يؤكل ويجعل في الادوية
ولا يضر كونه دماً في الاصل لان الدم قد تغير فصار شيئاً آخر
كرماد العذرة كذا في قاضيان لما في صحيح مسلم عن ابي سعيد
الخدري رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
اطيب الطيب المسك وهو طاهر يجوز استعماله في البدن والثوب
ويجوز بيعه* وهذا كله مجمع عليه كذا في الجامع الصغير
واما الزباد بضم الزاء المججمة وفتح الباء فالظاهر طهارته كما ذكره
غير واحد* وصرح في الكبير خروجه عن النجاسة كالمسك
واختلف في اصله* قال في الحلية فان السموع من اهل الخبرة
لهذا انه عرق سنوبرى انتهى* وفي القاموس والزباد الطيب
وهو وسخ لدابة السنور يجتمع تحت ذنبها على المخرج فتمسك
بجهول من باب الافعال الدابة وتمنع الاضطراب ويؤخذ ذلك
الوسخ المجتمع هنالك بخرقه ونحوها انتهى لمخصا منه* وقيل
غير ذلك قوله فان كان لم يستهل الخ من باب الاستفعال
اصله لم يستهل واستهلل الصبي ان يظهر منه ما يدل على

٩ وتجوز الصلاة معها
لانها حينئذ مدبوغة لزوال
الرطوبة والفساد
مطلب
في بيان ان المسك والزباد طاهر
قال النووي المسك اطيب
الطيب وافضله كذا
في الجامع الصغير

الحياة من بكاء أو تحريك عضو بعد خروج أكثره وهو يحصل
بمخرج صدره أن خرج مستقيماً وبمخرج سرته أن خرج منكوساً
كذا في الحلية قوله ولذا لا يصلي عليه أي على جنازة الصبي
الميت لكونه نفساً من وجه وجزء من وجه فعمل بالشبه الأول
في حق الفسل فغسل الصبي ولد ميتاً وبالثاني في الحكم بنجاسته
وعدم جواز الصلاة معه وعليه أخذ بالاحتياط في الموضعين
فيفسل ويسمى باسم علم ويدخل في خرقة ويدفن ويحشر
إلا أنه لا يرث كذا في الكبير وابن أبيه وقوله فإن الميت الخ
فإن الصحيح أن الإنسان يتنجس بالموت كسائر الحيوانات إلا أن المسلم
إذا غسل يحكم بطهارته كرامة له فقط بخلاف سائر الميتات
قوله وأما إن كان أي الصبي المولود قد استهل بأن علم حيوته
قوله وهذا في المسلم أي في الصبي المسلم بأن كان بين مسلمين
أو بين مسلم وكافر فإن الولد يتبع خير الأبوين قوله جاز وقد أساء
أصله أسوء من باب الأفعال أساء بالتركية كوتيلك أيتك وجواز
بناء على أنه يطهر بالدباغ عند أبي يوسف رح في غير ظاهر
الرواية قوله لا تجوز صلاته فيه أي على جلد الخنزير ولودبغ
وهو الصحيح قوله ولو صلى ومعه ٩ بيضة بفتح الباء وسكون
الباء بالتركية بمورطه والواو في معه حالبة قوله قد صار معها
بضم الميم وتشديد الحاء المهملة صفرة البيضة التي هي في داخلها
وهو المراد بقوله أي صفارها والجملة صفة البيضة وقوله إذا
خبر صار قوله لا يعطى لها حكم النجاسة إلا يرى أنه لو صلى
ومعه حيوان مأكول طاهر لبس في ظاهره نجاسة جازت صلاته
أعان في باطنه ما يمنع الجواز قوله ولو صلى ومعه قارورة بفتح

٩ والواو المحالة أي والحال
أن مع المصلي قارورة
البول

القاف الممدودة وضم الراء المهملة بالتركية صيرجه دن أولان
شبهه وجمي قوارير كلور قوله فيها بول لا تجوز والظرف
مستقر والبول فاعل له أو مبتدأ مؤخر للظرف والجملة صفة
قارورة والبول بالتركية سديكه دبرل قوله انفصلت أي البول
عن معدنها فيعطى لها حكم النجاسة حينئذ * ونقل عن خزانة
القنواوي عن البخاري أن الصلاة لا تجوز مع البيضة التي فيها
فرخ ميت علم بموته قبل الصلاة انتهى * وفي الحلية ولفائل
أن يقول الأشبه عدم الجواز مع البيضة المذرة أي الفاسدة سواء
استحالت أي تغيرت صفرتها دماً أو لم تستحل دماً لأنها تصبح
نجسة إذا انتت أو تغيرت كما في اللحم والطعام * نقل عن القنية
والقنواوي واللحم إذا انتن حرم أكله والطعام إذا تغير واشتد
تغيره تنجس فكذا عدم الجواز مع البيضة التي قد صار معها
دماً فإن داخل البيضة المذكورة بأن ذات لبس بمعدن للنجاسة
كذا في الحلية قوله رجل صلى في ثوب محشو من حشا يحشو
حشواً من الباب الأول أصله محشو وقادغم الواوان بالتركية
قفشان إيجني بنو قلمنق ودوشك يصديق طولدرمق تقول
حشوت الثوب والثوب محشو إذا دخلت القطن فيه والحشو
بطلق على ما في بطن النوسادة والفراش والقفشان من القطن
والصوف وغيرها قوله أن سكان في ذلك الثوب ثقب بفتح
التاء المثلث أو ضمها وسكون القاف بالتركية ذلك وقوله
أو خرق بفتح الحاء المعجمة وسكون الراء المهملة بالتركية يرتق
وسوكك قوله يعيد صلاة الخ أي يجب إعادة صلاة ثلاثة أيام
وليألبها عند أبي حنيفة رح قوله خلافاً لهما فإنه أي الرجل

لا يعيد شيئا ما لم يستيقن وقت موت الفارة في الثوب متى ماتت فيه نقل عن الخلاصة رجل فتق جيبه فوجد فارة ميتة وزنها أكثر من قدر الدرهم ولم يعلم متى دخلت فيها ان لم يكن الجبة ثقب يعيد الصلاة كلها منذ يوم ادخل القطن فيها ولبسها وان كان لها ثقب ولبس الجبة يعيد صلاة ثلاثة ايام ولياليها عند ابي حنيفة رح خلافا لهما كما ذكرنا انتهى قوله كما في الموجودة في البئر وهي انه ان وجد في البئر فارة ميتة ولا يدرون انها متى وقعت ولم تنتفخ اعادوا صلاة يوم ولبسها واما ان كانت الفارة قد انتفخت او تسخت اعادوا صلاة ثلاثة ايام ولياليها عند ابي حنيفة رح * وقال ليس عليهم اعادة شيء ولا غسل شيء مما اصاب منه حتى يتحقق ان امرئ وقع فيها لاحتمال انها وقعت في تلك الساعة متفخة قوله ليس بينهما اي بين الفارة وبين الثقب طريق ومنعقد قوله يعيد اي جميع الصلوات التي صلاحها بذلك الثوب من المكتوبات والمندوبات والواجبات وما الحق بها من المستورات كذا في الحلية قوله من قبل ان يخاط مجهول مأخوذ من خاط يخيط والخياطة بالتركية ثوب ديكبك اي لبداهة ان الفارة دخلت في الثوب قبل الخيط قوله ما يزيل به النجاسة المانعة او ما يزيلها من ما يع مزيل طاهر صلى معها اي مع النجاسة المانعة للصلاة قوله ولم يعد لان ما صلى صحيح واعادة الصحيح لا تصح * ولان العبد مكلف بقدر طاقته قوله وهذا بخلاف ما اذا لم يجد ما يتوضأ به ولا ما يتيم به بان حبس في مكان نجس ولا يمكنه اخراج تراب مطهر بصيغة اسم الفاعل وكذا العاجز عنهما لمرض قوله

حيث

حيث لا يصلي ولا يشبه بل يؤخرها الى القضاء عند ابي حنيفة رح قوله وعندهما يصلي بلا وضوء ولا يتم تشبها بالمصلي وجوبا فيركع ويسجد ان وجد مكانا يابس والا يومى قائما ولا يترك الصلاة وبه يفتي * وصح رجوع الامام الى قول ابي يوسف رح كذا في حاشية ابن اطة وي نقلنا عن الدر قوله ثم يعيد ما صلى بلا وضوء اذا وجد ما يطهر به لان الصلاة لم تشرع مع النجاسة الحكيمة اصلا لفظها زيادة على النجاسة الحقيقية ودليل الفرق عليهما غير ظاهر كذا في الكبير قوله على جسده نجاسة اي نجاسة حقيقية مانعة للصلاة لان النجاسة الحكيمة بين انفا اختلاف اثنتا فيها وكذا اذا كان على ثوبه نجاسة مانعة للصلاة ولم يكن معه ساتر لعورته سواء قوله ولبس معه ماء اي والحال لبس معه ما يزيل النجاسة من المطهرات قوله او من تلزمه مؤنته عطف على نفسه اي من يجب عليه نفقته من الزوجة والخدام ولو كلبا قوله ان يصلي بها اي بالنجاسة التي في بدنه او في ثوبه لان التكليف بقدر الوسع وقد ادى ما وجب عليه كما وجب فلا يطالب بالاعادة قوله ان كان اقل من ربع الثوب طاهرا بضم الراء المهملة وسكون الباء مضافة الى الثوب بالتركية ثوبك دورت بلوكده بر بلوكي ديمك قوله فهو اي المصلي بالخيار اي مخير بين صلاته ملابسا له او عريانا قوله وان شاء صلى عريانا لانه متردد بين محظورين كشف العورة والصلاة مع النجاسة فيختار احدهما وكذا لو كان جميع الثوب نجسا ولا حوط ان يصلي مع هذين الثوبين ولا يكشف عورته لان فيه خروجا عن خلاف محمد وزفر والائمة الثلاثة ولان الكشف

محظور بكل حال والعريان بضم العين المهملة وسكون الراء
المهملة على وزن الغفران وكذا العري بضم العين وسكون الراء
من عري يعري من باب علم بالتركية جبلا في كسبه وجبلا في
اولق قوله بل يصلي به اي بالثوب الطاهر ربه وبقية نجس
بلا خلاف بين الائمة كما في خلق رأس المحرم في مكة خرج
عن احرامه اذا خلق ربع رأسه قوله في الوجهين اي في صورة
كون ربع الثوب او اقله طاهرا قوله ولو كان جميع الثوب نجسا
كلمة لو وصلية ودليله ان في الصلاة في الثوب النجس ترك فرض
واحد وهو طهارة الثوب وفي الصلاة عريانا ترك فروض وهي
ستر العورة والقيام والركوع والسجود على تقدير ان يفعل ما هو
الافضل من الصلاة قاعدا بآباء * ولهما ان التجاسة وكشف
العورة قد استويا في حكم المنع حالة الاختيار واستويا في المقدار
اذ قليل كل منهما عقودون كثيرة فيستويان في حكم الصلاة
واما ترك القيام ونحوه فترك الى خلف وهو القعود والاياء واما
القوات الى خلف فكلما قوت فاستويا اي الصلاة عريانا
وبالثوب النجس * لكن الصلاة في الثوب النجس افضل عندهما
ايضا لان فرض السترة لا يختص بالصلاة وفرض الطهارة
يختص بها اي بالصلاة * وقال في الاسرار من طرف محمد ان خطاب
التطهير ساقط لعدم الماء فصار هذا كثوب طاهر كذا في الكبير
تفصيله قوله لعدم الثوب وهذا بالاتفاق * واما قوله او التجاسة
فعلى قولهما لان محمدا يقول عند نجاسة جميع الثوب او اكثر
من ثلثة ارباعه لا يجوز له ان يصلي عريانا كذا في الحاشية قوله
اخفض من ركوعه اسم التفصيل بالتركية سجدته في ركوع

محلندن اشاغى به انديرمك قوله كذا روى عن ابن عباس
وابن عمر وهو انهما قالا العاري يصلي قاعدا بالاياء وعن انس
رضي الله عنه ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ركبوا
في السفينة فانكسرت سفينتهم فخرجوا من البحر عراة فصلوا
قعودا بآباء * وفي المجتبى يصلي العراة وحدها متباعدين كذا
في الكبير قوله يتوسطهم الامام بان كان بعض الجماعة يمينه
وبعضهم شماله قوله لزيادة الستر فيها اي في هذه الكيفية على
كيفية القعود في حال التشهد وهي المذكورة في شروح الهداية
وغيرها قوله وان يصلي العاري قائما اجزأه اي كفى في صحة
الصلاة قوله فيتحير اي يكون مخيرا بين القيام راكعا وساجدا
او ايماء بهما وبين القعود كذلك قوله والاول اي الصلاة
عريانا وقاعدا يومي بالركوع والسجود ايماء افضل من الصلاة
عريانا قائما لان الحالة الاولى اقل انكشافا من هذه الحالة كذا
في الحلية ولان الستر وجب لحق الصلاة وحق الناس عامة والركوع
والسجود لم يجب الا للصلاة فكان الاول اقوى قوله لما فيه من ستر
اي بعض ستر يمكن * وقد قيل ما لا يدرك كله لا يترك كله واما الصور
الثلاثة الباقية فلبس فيها ما يمكن من الستر قوله لان طهارة
المكان شرط من الشروط فاذا فات الشرط لا تجوز الصلاة
قوله قدرا مانعا لصحة الصلاة وهو الزائد على قدر الدرهم
من الغليظة وربع المصاب من البدن او الثوب من الخفيفة قوله
على شئ مبطن اسم مفعول من باب التفعيل بالتركية ايجي
استار انمخس ثوب قوله ان كان ذلك المبطن مخيطا بصيغة المفعول
اصله مخبوط من خاط مخيط فاعل مثل اعلان من يد اي مضربا

اسم مفعول بالتركية يننده اليه ديكلمش قوله لانه ثوب واحد
لان البطانة حيثئذ مع الظهارة في حكم ثوب واحد فكان كما
لو كانت النجاسة في الظهارة وهو قائم عليها لا تجوز صلاته قوله
لانه في حكم ثوبين بسط الطاهر من الثوبين على الثوب النجس
فكان كبسط الثوب الطاهر على ارض نجسة فيجوز الصلاة
عليه اي على الثوب المبطن ٩ قوله عند ابي حنيفة ومحمد لانه
ادى ركعا مع النجاسة ففسدت الصلاة فسادا باتا اي مطلقا
كما لو اداه اي الزكن مع كشف العورة او نجاسة الثوب او البدن
حيث تفسد اجماعا فكذا ههنا عندهما قوله لانفسد صلاته
لان سجوده على النجاسة كعدم السجود فاذا سجد على الطاهر
صار كانه انما سجد الآن ولم يعتبر سجدة على النجس * وهذا
بناء على ان بالسجود على النجس تفسد السجدة فقط لا الصلاة
عنده وعندهما تفسد الصلاة لفساد جزئها لكون الصلاة
لا تجزى كذا في الكبير * ويفهم منه ان الفساد عند عدم الاعادة
لعدم السجود لالفساد قوله وركبته ثنية الركبة بضم الراء
المهملة وسكون الكاف وفتح الباء الموحدة بالتركية ديزكه اياقده
اولور والجمع القلة منها ركبات بضم الراء وسكون الكاف او فتحها
والجمع الكثرة ركب بضم الراء وفتح الكاف كذا في وانقولى قوله
وموضع جبهته عطف على موضع بفتح الجيم وسكون الباء
بالتركية انسانك وسا رحيوانك ايكى قاشينك اوسنه ديرلر
والانف بالتركية بورون ديمك قوله ان سجد على انفه الخ
لان الاقتصار على الانف من غير غدر بالجبهة في السجود جائز
عند ابي حنيفة قوله صار كعدم السجود فلا يجوز الاقتصار

٩ وحيثئذ يشترط ان تكون
الظهارة بحيث لا يظهر
منها لون النجاسة ولا رجبها
كما في البسط على ارض
النجسة كذا في الكبير

على الانف حيثئذ ولو كانت النجاسة اقل من قدر الدرهم قوله
وهذه الرواية عن ابي حنيفة هي الاصح لان عفو قدر الدرهم
انما يعتبر فيما اذا تادى اي حصل السجود بجزء آخر غير متصل
بالنجاسة اما اذا لم يتادى السجود بجزء من مكان طاهر فلا يعفى
لان السجود على النجاسة كلاسجود ولو كان غير مفسد * فالحاصل
ان موضع الانف لو كان اقل من قدر الدرهم فنجاسته لا تفسد
الصلاة اذا اتصل الانف به الا ان الاقتصار على الانف انما
يجوز عند ابي حنيفة اذا كان معدودا من السجود ووقوع العضو
٩ المسجود به على النجاسة لا يكون سجودا وانما يكون سجودا
لو وقع على الطاهر مع وقوع بعضه على النجس كما لو كان
في موضع الجبهة اقل من قدر الدرهم حيث يجوز بالاتفاق
او كان موضعها كله نجسا وموضع الانف طاهرا حيث يجوز
عنده خلافا لهما كذا في الكبير قوله بل هو اي وضع اليدين
والركبتين فيه اي في السجود سنة قوله وكان وضعها اي اليدين
والركبتين في السجود على النجاسة كعدمه اي كانه لم يضعها
كلا قوله وهو غير مفسد اي عدم الوضع لانه ترك سنة لا فرضا
وضمير هو راجع الى هذا لعدم قوله رواية شاذة قال ابن الهمام
وليعلم ان عدم اشتراط طهارة مكان الركبتين او اليدين لم يثبت
الفقيه ابو الليث وعليه بنى وجوب وضع الركبتين في السجود
قال وفي التجنس اذا لم يضع ركبتيه عند السجود لا يجزيه لانا
امرنا بالسجود على سبعة اعضاء * هذا اختيار ابي الليث وفتوى
مشايخنا على انه يجوز لانه لو كان موضع الركبتين نجسا جاز انتهى
نقل ابن الهمام انكر ابو الليث هذه الرواية بانه اذا كان موضع الركبتين

٩ اي والحال ان وقوع
السجود به

نجسا تجوز كذا في الكبير قوله والصحيح ان الحكم في موضع
اليدين ايضا كذلك اي كوضع الركبتين على النجس لا تجوز
صلاته لانه ذكر في فتاوى قاضيان اذا كانت النجاسة تحت كل
قدم اقل من قدر الدرهم فانها تجمع وتمنع الصلاة وكذا لو كانت
النجاسة في موضع السجود او في موضع الركبتين او في موضع
اليدين ولا يجعل كانه لم يضع العضو على النجاسة انتهى * فظهر انه
لا فرق بين الركبتين واليدين وبين موضع السجود والقدمين
في ان النجاسة المانعة في مواضعها مفسدة للصلاة وهو الصحيح
كذا في الكبير قوله لا يعني بل يمنع اه لان اتصال العضو بالنجاسة
بمنزلة جلها سواء كان وضع ذلك العضو فرضا كالقدم
والجبهة او غير فرض كاليدين والركبتين قوله لان الفرض
وضع احدي القدمين في السجود وغيره كالقيام حتى اوقام على
احديهما في السجود وغيره جاز وان كان مكرها قوله من قدر
الدرهم يمنع اي جواز الصلاة وقد تقدم اتفاقا نقل قاضيان قوله
فانه يمنع اي جواز الصلاة قوله او كان ذلك اي اذا كان ذلك
الثوب مفروشا تحت قدميه فان كان مضربا فبمع الصلاة والا
فلا لان الطاق الاسفل حينئذ غير معتبر لوجود الحائل فقي ما
في الطاق الاعلى وهو اقل من قدر الدرهم قوله وان افتح اي
شرع الصلاة فيه قوله جازت صلاته اتفاقا ولم تفسد لان المكث
اليسير على النجس الكثير معفو كالمكث الكثير مع النجس اليسير
كان معفو قوله بل مكث مقدار ما يؤدي ركعا واحدا لان نفق
النفي اثبات قوله فلا تجوز صلاته لان المعفو هو المقدار القليل
من الزمان مع كثير النجاسة اما كثير النجاسة مع كثير الزمان

فليس بعفو * والزمان الذي يمكن فيه اداء ركن من الصلاة مع
ملاية النجاسة زمان كثير فيصير في الحكم كفعل مفسد زيد
في الصلاة فلا يعني عند ابى يوسف سواء ادى الركن اولا كذا
في الحلية قوله ما لم يؤدي ركعا على ذلك الحال بالفعل لانه لم يؤدي
جزأ من الصلاة مع المانع فلا تفسد عند محمد قوله لانه اي
قول ابى يوسف احوط * ولعل المصنف لهذا اقتصر على ذكر
قول ابى يوسف وترك قول محمد قوله على شيء نجس اي
من غير ان يكون النجس في موضع شيء من اعضاء سجوده قوله
لم يحصل منها اي من تلك النجاسة تلوث ثيابه منها قوله بقدر
مانع ولم يتصل بها اي بالنجاسة شيء من اعضاء سجوده لان الشرط
طهارة مكان المصلي لا غير وما عدا مكانه لا تشترط طهارته
ومكان المصلي ما يحتاج اليه في اداء صلاته فقط * وفيه خلاف
الشافعي فان عنده لا تجوز صلاته في الحالة المذكورة لان ثياب
المصلي مما يتحرك بحركته تبع له فقد اتصل بالنجاسة قلنا لا دليل
على فرضية طهارة مكان كل ما يتصل بالمصلي ولا يثبت حكم
بلا دليل كذا في الكبير قوله على باطن اللبنة بكسر اللام
وسكون الباء الموحدة بالتركية كريج او الاجر بمد الهمة وضم
الجيم وتشديد الراء المهملة بالتركية كره مد وطوغله اي تحت
اللبنة والا جر قوله على ظاهرهما بالطاء المعجمة اي والحال
ان المصلي قائم فوق اللبنة والا جر قوله لم تفسد صلاته
لان النجاسة غير متصلة بمكان قيامه قوله اذا حلت النجاسة
بخشبة بالفتحين وجعه خشب بالفتحين ايضا وخشب بضم الخاء
المعجمة وسكون الشين اوضمه بالتركية اغاج قوله على الوجه

الطاهر بالمهملة قوله اى يمكن ان ينشر اى يقطع بألة المنشر
بكسر الميم وفتح الشين المعجمة بالتركية بحقي نصفين جازت
الصلاة عليها وان لم يمكن القطع بالمنشر فيما بين الوجه النجس
وبين الطاهر والتفريق بينهما فلا يجوز قوله ففرشها بطين
او حص اى طين على النجاسة او حصصها وجعلها صلبا بحيث
لا تؤثر النجاسة الى ما فوقها فصلى عليه جازت صلاته قوله
ولبس كالثوب الذى فرش على النجاسة قوله فانه لو فرش
على نجاسة رطبة اه * ولعل المراد به ثوب لا يكون غليظا بحيث
يكون كاللبد كما سيجى بيان حكم اللبد آنفا واما ان كانت النجاسة
يابسة فخكمت حيثئذ يحكم التراب قوله ولو فرشها اى الارض
التي عليها نجاسة رطبة او يابسة بالتراب ولم يطين فوقها قوله
لوشمه اى التراب والشم بفتح الشين المعجمة وتشديد الميم بالتركية
وقوف وقوله مق قوله عليه اى على ذلك التراب الرقيق
قوله اى وان لم يكن التراب قليلا بل كان كثيرا حمله كشف
بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم اى جسده بالتركية جثته وجسدي
قائى وغليظ وصيق بونلر كفيفك معناسى قوله تجوز صلاته
عليه اى على ذلك التراب الكفيف قوله يشف ماتحته من باب
نصر او ضرب بصيغة المعلوم ويحتمل ان يكون مجهولا اى يرق
بحيث يرى ماتحته من رقة الثوب قوله والاجازت اه اى وان كان
الثوب غليظا بحيث لا يكون كذلك جازت الصلاة بل ان كان
غلظه بحيث يمكن ان يجعل من عرضه ثوبان قوله بكسر اللام
وسكون الباء بالتركية كجه كه يوكدن يابلور قوله فقلها اى
حول المصلى الوجه الذى فيه النجاسة الى اسفل قوله جرمه

بكسر الجيم وسكون الراء المهملة نائب الفاعل ليقسم اى جسده
قوله وان كان غليظا اى ولو كان اللبد او الثوب غليظين قوله
قال لا تجوز الا ان يشته من التثنية من باب التفعيل جعل الشئ
اثنين قوله فيجعل الطرف الطاهر فوق الطرف النجس
باللف ليصير بمنزلة الثوبين اعلاه واسفله قوله وهو مذكور
فى المحيط وهو يفيد ان الخلاف بين ابى يوسف ومحمد ثابت
فى الثوب ذى الطاقين وان كان مضربا فان الثوب واللبد
الغليظين بمنزلة ثوب ذى طاقين متصلين وحيثئذ فى المختار
ههنا ايضا قول ابى يوسف كما فى المضرب كذا
فى الكبير قوله وقد قد منى فى فصل الاسرار فى مثله ان هذا
اذا كانت الرطوبة من الماء النجس بالنجاسة لامن عين النجاسة
كالبول مثلا وايضا يشترط ان لا يوجد اثر النجاسة من لون او ريح
كما حقق سابقا قوله وقال شمس الائمة عبد العزيز بن احمد
الخلواتى بالنون والهمزة نسبة الى الخلاوة كذا فى الكبير نقلا
عن القاموس ٩ قوله يصير الثوب والمصلى بصيغة المفعول
نجسا تمنع فيه الصلاة قوله والا اى وان لم يكن تأثير الرطوبة
كذلك بان لا يتل يده من باب الافتعال اصله يتل فادغم اللام
فيها قوله فلا اى فلا يصير الثوب والمصلى اى السجادة
نجسا وقوله فى المعنى اى اقرب فى المعنى الى الصواب قوله لانه
اى ما ذكره شمس الائمة الخلواتى وقوله لو عصر اى الثوب
وقطر جواب لو وقوله يتل جواب اذا قوله والا اى وان لم يكن
كذلك بل اذا كان الثوب محال لو عصر لم يقطر فلا اى فلا يتل
اليده عند الوضع عليه فيشئ تجوز الصلاة معه وعليه والله اعلم

٩ وفى الحاشية وعبارة
القاموس هذا وينسب الى
الخلواتى شمس الائمة عبد
العزيز بن احمد الخلواتى
ويقال جهنة بدل انون
وابو المعالى عبد الله بن
احمد الخلواتى
فروع شئ
مطلب

بحقيقة الحال قوله فروع شتى أى مسائل متفرعة متعلقة بطهارة بعض النجاسات الغير المذكورة فى المتن * وشئ على وزن فعلى جمع شئت مأخوذة من شئت يشئت شئت بفتح الشين المجع وتشديد التاء من الباب الثانى بمعنى تفرق تفرقا وكذا الشاة مصدر بالتركية طباغلى وطاغنى نسبه معنائه ومعنى الشئ بفتح الشين وتشديد التاء وبالالف المقصورة المسائل المتفرقة قوله فى الثالث متعلق بقوله عصر أى اذا غسل الثوب وعصره فى المرة الثالثة الى ان لا يتقاطر منه شئ فحتى بمعنى الى قوله فاليد طاهرة جواب اذا والضمير فى فيه راجع الى الثوب قوله وان كان أى الثوب يقطر أى يسيل منه القطر عند العصر قوله فالذى يقطر نجس أى ما يقطر من الثوب نجس وكذا اليد نجسة قوله ولا يشترط الصب أى صب الماء من فوق العضو النجس عليه قوله كما لم يشترط أى صب الماء من فوق الثوب عليه فى تطهير الثوب النجس فلو غسل الثوب فى ثلث اجانات طاهرات طهر الثوب اتفاقا كما سيجئ قوله يشترط الصب فى تطهير العضو فقط لا فى الثوب فلا يشترط الصب للضرورة فى الثوب دون العضو فلو غسل الثوب فى ثلث اجانات طاهرات او غسل ثلاث مرات فى اجانة واحدة بتجديد ماء طاهر طهر الثوب اتفاقا واما لو غسل العضو مثله فكذلك الا عند ابى يوسف رح قوله او ما يقوم اه عطف على الصب كالجرى بان يمر الماء الجارى على العضو المتنجس قوله حتى لو ادخل الخ ففريق على قول ابى يوسف رح والاجانات جمع اجانة بكسر الهمزة وتشديد الجيم وعاء يغسل فيه الثوب وغيره بالتركية تكنه كـ

ايحنده ثوب غسل اول نور قوله نجس الجميع من التفعيل والضمير المستتر راجع الى العضو النجس وقوله الجميع مفعوله أى جعل العضو النجس الداخلى جميع الاوانى التى ادخل العضو فيها للغسل نجسا فالتثنية اتفاقا فانه ينجس ما فوق الثلث ايضا حتى يحصل له التيقن بطهارته لعدم الشرط وهو الصب او ما يقوم مقامه عند ابى يوسف رح قوله ولا يطهر أى العضو النجس لان القياس بأبى حصول الطهارة للثوب والعضو معا بالغسل فى الاوانى * لكن سقط القياس فى الثياب للضرورة وبقي فى العضو لعدم الضرورة فيه * وفيه نظر لان الضرورة ماسة فى العضو ايضا لاقامة الواجب بل والسنة ايضا مسألة قوله ولو غسل النجس بكسر الجيم أى الشئ المتنجس كالثوب الذى اصابه الدم قوله بشئ نجس بفتح الجيم كالبول قوله قيل يزول حكم النجاسة الاولى وهو المنع من جواز الصلاة اذا كان اكثر من قدر الدرهم قوله ويثبت حكم الثانية أى النجاسة الخفيفة وهو منع الصلاة اذا كان قدر ربع الثوب وهذا اذا كان اثر الدم زائلا ببول الشاة مثلا وقول السرخسى لا يكون أى لا يوجد فلا يطهر الثوب النجس الغليظ بالنجاسة الخفيفة * وقان الشيخ كمال الدين وهو احسن كذا فى الكبير قوله ففهم مجهول أى من عبارة الهداية ان المايغ الى آخره ومفهوم كلام الهداية معتبر بالاتفاق لانه من قبيل الروايات مسألة قوله نجس طرفاه أى لو تنجس بعض طرف من الثوب قيل وكذا البدن ولعل المراد بالنسيان عدم علمه بوجه ما قوله يتحر او بدون تحر أى سواء تحرى محل النجاسة ثم غسله او لم يتحر اصلا قوله طهر جواب او

المقدر قال ابن اظه وي نقلنا عن الدر هو المختار انتهى وطهارته
لان غسل بعض من الثوب اوزث الشك في وجود النجاسة لاحتمال
سكون المغسول محل النجاسة فلا يقضى بنجاسة الثوب بسبب
الشك لان الاصل طهارة الثوب يتيقن فلا يزول بالشك كذا في الكبير
قوله اعاد ما صلى مع ذلك الثوب كذا في الخلاصة اي يجب
الاعادة قوله وفي الظهيرية الخ المراد بغسل كل الثوب الغسل
احتياطاً لا وجوباً ولذا قال الشارح وهو الاحوط * والتعليل
بقوله لان غسل بعض من الثوب اه بعيد فان غسل طرف
من الثوب يوجب الشك في طهارة الثوب بعد اليقين بنجاسته
قبل * وحاصله انه شك في الازالة بعد يتيقن قيام النجاسة والشك
لا يرفع المتيقن قبله كذا في الكبير مذكور تفصيلاً فليرجع اليه
مسئلة قوله ولو بالت الجمر بالضمين وكذا الجمرات بالضمين
والاحرات بكسر الهمزة وسكون الحاء وكسر الميم كلها جمع
الجمار بكسر الحاء المهملة وفتح الميم الممدودة بالتركية اشكه
ديرل فارسيد خرمعناسته قوله على الخطبة بكسر الحاء
المهملة وسكون النون وفتح الطاء المهملة بالتركية بغدايه
ديرل قوله حال الدوس اي عند دوس الحر من بفتح الدال
المهملة وسكون الواو بالتركية خرمي دوكن فذهب بعض
الحنطة باخراج العشر او باعطاء الفقير للتصدق او غيره قوله
فالباقى طاهر بعد الذهاب وكذا الذاهب اي المخرج للعشر
والتصدق طاهر ايضاً * وجهه في المسائلين ان اليقين لا يزول
بالشك والثوب والحنطة كانا طاهرين يتيقن ثم وقع الشك
في طهارتهما وان وقع بعد ان يتيقن نجاستهما فليأمل كذا

في الحاشية مسئلة قوله بثر بالوعدة باضافة البثر الى البالوعة
على وزن القارورة وكذا البالوعة بفتح الباء وضم اللام المشددة
بالتركية اويك اورة سنه ماء مطر جرياني ايجون قازيلان قيو
وخلاقبوسنه دخی ديرل وهو المراد ههنا قوله جعلت بثرماً
اي لوجعلت بثرماً قوله ان حفرت بصيغة المجهول اي بثر
البالوعة قوله طهر ماؤها اي ماء البالوعة ولا يطهر جوانبها
قوله اذا زادوا في عمقها يضم العين المهملة وسكون الميم
بالتركية حقوري ودر يكلكي على قدر ما وصل اليه النجاسة
قوله في الصورة الاولى اي في صورة الحفر قدر ما وصل اليه
النجاسة قوله وبما اذا لم يظهر الخ عطف على قوله بما اذا واثر
النجاسة كاللون والريح والطعم في الماء قوله في كلتا صورتين
اي في صورة الحفر قدر ما وصل اه وصورة التوسيع فوق ما كان
الجوانب عليه في الاصل قوله والمختار الى آخره هذا ما قاله
الخلواني والاول رواية ابي سليمان والثاني رواية ابي حفص
واعل هاتين الروايتين بناء على عدم ظهور اثر النجاسة ايضاً
فان طباع الارض مختلفة يمكن ان لا يظهر الاثر من مسافة خمسة
اذرع في بعضها ومن سبعة اذرع في بعضها والافكيف يحكم
بالطهارة اذا بقي اثر النجاسة في الماء فيجب بناء الروايتين على ان عدم
ظهور اثر النجاسة شرط في طهارة ماء البالوعة كذا في الحاشية
مسئلة قوله توضع اه اي لو توضع رجل ومشى على الواح
مشرعة بفتح الميم والراء المهملة وسكون الشين بينهما باضافة
الواح اليها بالتركية طريق ويول وصواقان اولق وميراب
معناسته ويحتمل ان يكون بصيغة المفعول من التثنية بان يكون

صفة لا لواح اى مشى على الواح موضوعة في الطريق والميراث
قوله برجله قدر بالفتحين اى الخمس وهى فاعل للرجل التى
هى الطرف المستقر او مبتدأ مؤخر لها والجملة صفة من الذى
استند اليه المشى قوله ما لم يعلم معلوم او مجهول انه اى الذى
توضأ قوله على موضعه اى موضع قدم من كان برجله قدر
ووضع المتوضئ عليه قوله للضرورة الظاهرة انه علة لعدم
الحكم بنجاسة رجل * لكن الظاهر ان علمه ان الشك لا يزيل اليقين
فان طهارة قدم المتوضئ متيقنة وجاء الشك في نجسته والله تعالى
اعلم قوله ومثله اه اى مثل المشى على الواح المشى في الماء الجارى
في الحمام لا ينجس الرجل ما لم يعلم انه اى الماء الجارى فيه الخ
مسئلة قوله جلد الحية بالتركية يلان دريسى ديمك الخ
قوله وان ذكيت مجهول من التذكية اى ولو ذبحت الحية
بالسكين لان جلدها لا يحتمل الدباغة حتى تقام الذكاة مقام
الدباغة * يعنى ان الدباغة مطهرة بصيغة الفاعل فيما يحتمل
الدباغة وان الذكاة تقوم مقامها فيما يحتملها * وجلد الحية
لا يحتمل الدباغة فلا تقوم الذكاة مقامها والله تعالى اعلم قوله
واما قيضها اى الحية اه وفي فتاوى قاضى خان نقلا عن شمس
الائمة الحلوانى الصحيح انه اى قبض الحية طاهر * وفيه ايضا
اذا صلى وفي كنه بيضة مذرة بفتح الميم وسكون الذا الميم
من مذر يذر من الباب الرابع بالتركية يدين وفاسد ديمك حال
اى تحول وصار مخها اى باطنها دما جازت صلاته وكذا البيضة
التي فيها فرخ ميت انتهى * وكذا في الخلاصة مسئلة
قوله اذا وجد الشعر بفتح الشين بالتركية اريه في بعرا لابل

بفتح الباء الموحدة وسكون العين بالتركية دوه وقمون ترسى قوله
لا الذى اى لا يؤكل الشعر الذى يوجد في الحثى بكسر الحاء المعجمة
وسكون الشاء المثناة بالتركية صغر ترسى قوله وهذا التعليل
اى التعليل بقوله لانه اه يفيداه وايدضا يفيد ان بعرا لابل والغنم
لو لم يكن صلبا لا يؤكل الشعر الذى فيه وفي قاضى خان اذا احرق
الرجل رأس شاة قد تلطخت بالدم ولم يغسله وطبخه في قدر جاز
ولا يفسد المرقعة انتهى * والروثة بفتح الراء وسكون الواو بالتركية
آت وفاتر وحاتر ترسى مسئلة قوله مشى اى لو مشى رجل
في الطين بكسر الطاء بالتركية جامور بالحق ديمك قوله
جازت جواب لو المقدر اى جازت صلاته ما لم يظهر اه لان النجاسة
المانعة لها لم توجد * ونقل عن ابى نصر الديبوسى طين الشارع
اى في الطريق الجادة ومواطى الكلاب فيه اى في الشارع
طاهر وكذا الطين المسرقن اى المختلط بالسرقين بكسر السين
طوار ترسى وردغة طريق اى الطين المخلوط بالماء بفتح الراء
وسكون الدال وفتح الغين المعجمة بالتركية صولو بالحق وقوله فيه
نجاسات صفة طريق وقوله طاهر خبر لقوله الطين اى طاهر
في جميع الاوقات الا اذا رأى عين النجاسة فيهما قوله هو الاصح
للضرورة * انما قال هو الاصح احترازا عما قال به شمس الائمة
الحلوانى بانه لا يقبل هذا فيما قال به الخلاصة كذا في الكبير
مسئلة قوله فارة ماتت في دهن ان كان الدهن جامدا اى
حين مارأيت قور بصيغة المجهول من التقوير اى قطع ما حول
الفارة مدورا لان ما حولها تنجس ببقين قوله والباقي طاهر
لانه طاهر من الاصل ببقين ثم وقع الشك في نجسته والبقين

لا يزول بالشك كذا في الحاشية قوله وان كان اى الدهن
 ذائبا اى مذوبا بالتركية اريتمش قوله يجوز ان يستصبح بصيغة
 المجهول اى يوقد الدهن التمس في السراج وقد تقدمت
 صفة التطهير بهذا الدهن مسئلة قوله تكرر الصلاة في ثياب
 الفسقة جمع ثوب والفسقة جمع فاسق بمعنى الخارج عن الطريق
 المستقيم والفاجر لانهم لا يتوقون عن الخمر اى لا يحفظون
 عنه قوله الاصح انها لا تكرر لان الصلاة لم تكرر من ثياب
 اهل الذمة غير السراويل بالتركية طون وديزل مع اعتقادهم
 حل الخمر وشربهم قوله فهذا اى ثياب الفسقة اولى
 بجواز الصلاة بلا كراهة مسئلة قوله ولا تجوز الصلاة
 في الديباج اه بفتح الدال المهملة وكسر ها ومد الباء التحتية وفتح
 الباء الموحدة الممدودة بالتركية اطلاق ديد كلرى قماش كه
 فارسيدن معر بدر ارشي وارغاجى ابرشيم اولور والجمع دبايج
 والنسيج بفتح النون بالتركية بزي طقومق قوله للزيادة في بريقه
 اى في لمعانه مسئلة قوله زعفران ذر بالذال المعجمة ماض
 مجهول اى اذيب في اناء للصنع بفتح الصاد المهملة وسكون الباء
 الموحدة بالتركية بويامق فبال فيه صبي وكذا البالغ قوله
 يصنع به اه اى لا يراق لانه اسراف واضاعة مال بل يصنع اه
 قوله لا ينفذ بالفاء اى لا يتناثر منه شئ ولا يسقط قوله فهى
 طاهرة لدخولها تحت عموم قوله عليه السلام ايما هاب
 اى جلد دبغ فقد طهر خرجه احمد والترمذى والنسائى
 عن ابن عباس رضى الله عنهما كذا في شرح جامع الصغير
 قوله يجوز اتخاذ الخفاف بكسر الخاء المعجمة وفتح الفاء جمع خف

بضم الخاء المعجمة وتشديد الفاء بالتركية اياغه كيلان مست
 والمكعب جمع مكعب بكسر الميم وسكون الكاف وفتح العين
 بالتركية طويق مستى كه انجق طيوغه قدر ستر ايدر والغلاف
 بكسر الغين المعجمة وفتح اللام بالتركية كآب ومصحف قويه جق قاب
 وطوريه والدلاء بكسر الدال المهملة ومد اللام المفتوحة
 جمع دلو بفتح الدال وسكون اللام بالتركية قوغه كه آنك ايله
 قيودن صوچكيلوز قوله رطبا اويابسا اى سواء كان الدلو
 رطبا اويابسا مسئلة قوله واذا وقع في قدر اللحم بكسر القاف
 وسكون الدال بالتركية طبراق چناق وچولمك قوله حالة الغليان
 اى في حالة الغليان بالفتحات الثلاث بالتركية آتش
 اوزرنده قينامق لعن المراد وقوعها بعد ما غلى سواء وجد
 الغليان بالفعل حالة وقوع النجاسة او سكن من الغليان
 وحيثذا فالمراد بغير حالة الغليان قبل ان يغلى * قال ابن نجيم
 في فن الحكايات من الاشياء * لما جلس ابو يوسف رح
 للتدريس من غير اعلام لابي حنيفة رحمه الله تعالى ارسل
 اليه ابو حنيفة رح رجلا لبسته عن مسائل * منها انه قال
 لابي يوسف طير سقط في قدر على النار وفيه لحم ومرق هل
 يؤكلان ام لا فقال يؤكل فخطأه من باب التفعيل اى قال اخطأت
 فقال لا يؤكل فخطأه ثم قال اى الرجل ان كان اللحم مطبوخا
 قبل سقوط الطير يغسل اللحم ثلاثا ويؤكل ويرمى المرقع والا يرمى
 الكل انتهى كذا في الحاشية قوله يغلى بمجهول من التغليف اى
 يغلى اللحم في مياه طاهر ثلاث مرات فيطهر قوله والمرقة
 بالفتحات بالتركية چوريه اى في الصورتين المذكورتين لاخير

فيها اي لا يترك قوله تلك النجاسة التي وقعت في القدر خيرا
قوله اذا صب فيها اي في المرقعة خل حتى صارت اي المرقعة
كالخل خامضة بفتح الخاء المعجمة بالتركية اكشى طهرت المرقعة
ايضا مسئلة قوله ولو طبخت الخنطة بكسر الخاء المهملة
وسكون النون بالتركية بغدادى دانه سى قوله وقال ابو حنيفة
لا تطهر اي الخنطة ابدا اذا طبخت في الخسر وبه يفتى انتهى *
ما في التجنبس وقال محمد لا تطهر الكل ابدا فضمير لا تطهر راجع
الى الخنطة فقط ولذا فصله بقوله وكذا اللحم كذا في الكبير مسئلة
قوله ولو القيت دجاجة بالفتحين بالتركية طاووق قوله تنف
مضارع مجهول من التنف بالتركية تويى يولق وحشله مق
قوله قبل ان تنظف اي الدجاجة بان لم يشق بطنها قوله
او كرش بفتح الكاف او كسرهما وسكون الراء المهملة او كسرهما
بالتركية قارن كه اشكنه ديرل وهو عطف على قوله دجاجة
قوله على قانون ما تقدم في اللحم بان تطبخ بالماء الطاهر ثلثا
فيطهر قوله او كان اي الماء وصل الى حد الغليان ولكن اه
قوله ولم تترك اي الدجاجة حتى يغلي اي لم تترك في الصورتين
الى ان يغلي الماء عليها قوله يطهر بالغسل ثلثا كما تطهر به
بعد الابقاء حال الغليان بعد التنظيف مما فيه من النجاسة الباطنة
والظاهرة وبعد غسل الكرش على ما افاده التقييد بقوله قبل
ان تنظف وبقوله في الكرش قبل الغسل كذا في الحاشية
مسئلة قوله تلتطخ ضرع شاة بفتح الضاد المعجمة وسكون الراء
قيون ممة سى كه اذن سود صا غيلور بسر قينها اي بنجسها
اخليها اي الشاة والخلب بالتركية صاغق قوله قال اي في القنية

قوله في الدهن الزكلاي الذي يؤخذ ويجلب من البحر البلعاري
والزكلاي بالفتح فالسكون بالتركية قونضوز ديدكلى حيوان
بحري قوله وصلاة الجلاي اسم كتاب ايضا قوله نص على
طهارته اي طهارة الدهن الزكلاي وقوله نص ماض معلوم
او مصدر فيكون خبر ما في قوله ولكن ما ذكره مسئلة قوله
وفيها اي وذكر في القنية ايضا قوله وقعت في وقر حنطة
بكسر الواو وسكون النون بالتركية يوك كحل معنائه والخنطة
بكسر الخاء المهملة وسكون النون بغدادى كه فارسده كنديم
ديمك قوله فطبحت اي الخنطة ماض مجهول بالتركية دكر منده
او كتمك قوله قال مقاتل يؤكل اه وفي فتاوى قاضيخان بع
الفأرة اذا وقعت في حنطة وطبحت الخنطة لا بأس باكل الدقيق
الا ان يكون كثيرا يظهر اثره بتغير الطعم وغيره خبر وجد في خلاله
بعر الفأرة ان كان البعر على صلابته يرمى البعر ويؤكل الخبز
انتهى * قوله وكذا الدهن واللبن يعني اذا وقعت بعة فيهما
يرمى ويؤكل ما لم يتغير طعمه وفي قاضيخان البعر اذا وقع في الحلب
عند الحلب فرمى من ساعته لا بأس به وان تفت البعر في اللبن
يصير نجسا لا يطهر بعد ذلك انتهى مسئلة قوله صلى على طرف
ثوب او بساط بكسر الباء الموحدة وفتح السين المهملة بالتركية
يره يازيلان نسنه كليم وكبه وحول مثلا قوله وهو الصحيح
لان مكان صلاته طاهر ليس هو حاملا للنجاسة قوله بخلاف ما
اذا كان اي المصلى لابس اي الثوب الذي في طرفه نجاسة
قوله فانه ان تحرك اي الطرف النجس من الثوب بحركة الطرف
الطاهر الملبوس منه لا تجوز صلاته لان بتلك الحركة ينسب بحمل

التجاسة بخلافها في المفروش على الأرض كذا في الكبير
مسئلة قوله وفي سرجها بالتركية اركه فرس ظهره اولور
وقوله اوركا بها اي في ركاب الدابة بكسر الراء المهملة وقح
الكاف الممدودة بالتركية اوزنكي اي موضع قعود المصلي وتحت
قدمه قوله تجاسة مبتدأ مؤخر للظرف المقدم والجملة حال
من الدابة قوله جوزوه لان الاركان ٩ ترك على الدابة والاركان
اقوى من الشرائط فالشرائط التي من جلستها طهارة المكان
اولى بان ترك على الدابة عند الحاجة كذا في الحاشية والكبير
مسئلة قوله لا تجوز صلاته لان الخفين والجوربين تابعة للقدم
فكانه قام على التجاسة وقد ما عاريان قوله الا ان يخلعهما
اي الخفين ونحوهما بان يخرجهما ويجعلهما تحت قدميه
قوله ويقوم عليهما فيثبت ويجوز صلاته لخروج الخفين ونحوهما
عن التابعة فكانه قام على ثوب طاهر ورجلاه عاريان قوله لو ستر
التجاسة بكمه بضم الكاف وتشديد الميم بالتركية قوله كشمس يك
قوله لا تجوز صلاته لان الكم تابع له واما اذا نزع فقد زالت التبعية
قوله صلى في الدياج افوات الشرط بالنجس دونه كذا في الكبير
والديجاج بكسر الدال المهملة ومده بالتركية اطلاس ديمك
فلو صلى في الثوب النجس لم تجز الصلاة والحمد لله على التوفيق
باتمام الشرط الثاني من شروط الصلاة وقوله واما الشرط الثالث
فهو ستر العورة وهي بفتح العين وسكون الواو تطلق في اللغة
على ما تحت السرة الى الركبة وعلى النقص والعيب وعلى ما
يستحي منه وفي الشرع على ما يفترض ستره في الصلاة والاصل
في فرضية ستر العورة في الصلاة قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل

٩ اي اركان الصلاة
كركوع والسجود وترك
على الدابة عند الحاجة
والحال ان الاركان
اقوى من الشرائط لانها
في داخل الصلاة والشرائط
في خارجها

مطلب
بيان الشرط الثالث
ستر العورة

مسجد اي البسوا ثيابكم عند كل صلاة فان المراد من الزينة المحل
الذي يحصل به الزينة مجازا بذكر الحال وارادة المحل وهي الثياب
والمراد من المسجد الصلاة التي المسجد محلها بذكر المحل وارادة
الحال مجازا مر سلا كذا قيل * واعترض عليه بان الآية نزلت
في الطواف والستر فيه واجب لبس بفرض فتقتضى وجوب الستر
في الصلاة ايضا * والحق ان الفرضية ثبتت بالاجماع اذ لم يخالف
في هذه الفرضية احد من الائمة على ما نقله غير واحد من ائمة
النقل الى ان ظهر بعض المالكية كالقاضي اسماعيل فخالف
لكن خلافه غير معتبر لانه بعد تقرير الاجماع * مع ان كونه مجتهدا
غير مسلم وحينئذ فالآية يصح كونها سندا لاجماع لان العبرة
في الآية لعموم اللفظ لا لخصوص السبب وكذا الحديث المرفوع
عن عائشة رضي الله عنها لا يقبل الله تعالى صلاة حائض
الا بخمار رواه ابو داود والترمذي وحسنه الحاكم وصححه
والمراد بالحائض البالغة لان الحائض في الحقيقة لاصلاة لها
اصلا كذا في الكبير قوله ماتحت السرة منه اي من الرجل الى
الركبة بضم الراء وسكون الكاف بالتركية ديزه ديرل والسرة
بضم السين المهملة وتشديد الراء المفتوحة بالتركية كوبكه ديرل
قوله ان السرة ليست بعورة فلذا لم يتعرض للسرة واما الركبة
فلم يعلم حالها لانها غاية محتملة فلذا قال المص والركبة عورة فالغاية
داخلة تحت المغيا فانقطع الاحتمال وثبت القطع وقال الشافعي
الركبة ليست بعورة وعن احمد روايتان احديهما كالشافعي
والاخرى العورة السوءتان فقط اي القبل والدبر وعن مالك
روايات ثلث احديهما كالشافعي والثانية كاحمد في روايت

الآخرى والثالثة ان الركبة والسرة داخلتان في العورة ودليل الشافعي في عدم كون الركبة عورة حديث ابي ايوب قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ما فوق الركبتين وما اسفل من السرة من العورة رواه الدارقطني * ولنا حديث علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الركبة من العورة فتعارض المحرم والمباح في الركبة فيقدم المحرم بصيغة الفاعل على المباح فالركبة من العورة كذا في الكبير قوله تصرحنا بالقول لا اخذا بطريق الاستدلال من مسألة اخرى بل زوى عنهما قوله محلول الجيب بفتح الجيم وسكون الياء بالتركية يقهه ديرل اي مخروق الجيب من تحت الحية الى اسفل السرة فنظر المصلي الى عورة نفسه هذه الرؤية توجد في الركوع غالبا عند عدم المنطق والسراويل اذا صلى في ثوب واحد مخروق الجيب قوله بحيث لا تغطي من التغطية بالتركية اورثك وبرودك قوله لحية فاعل للفعل بالتركية صفاله ديرل لا تجوز صلاته لفقد شرط صحتها وهوسرتها عن نفسه ايضا قوله وفي الخلاصة جعل هذا اي القول المفتي به لبعض المشايخ قول محمد واثار الى انه المختار عنده حيث قدمه صاحب الخلاصة فقال فان صلى في قميص واحد محلول الجيب ان كان بحال يقع بصره على عورته حانة الركوع لا تجوز صلاته وكذا لو كان بحال يقع بصره غيره عليه من غير تكلف كذا ذكر هشام عن محمد وعن ابي حنيفة وابي يوسف ان عورته لبس بعورة في حقه فلا تفسد صلاته انتهى وهذا الترتيب يفيد اختيار قول محمد لتقديم كذا في الكبير قوله ولو صلى الانسان عريانا بضم العين المهملة وسكون الراء

وقوله انما هي اي ستر العورة
عورة من غير لامن نفسه
كل هو مذهب عامة اصحابنا
لان العورة لا تكون عورة
في حق صاحبها الا ترى انه
يجل لصاحبها مسها والنظر
اليها كما نقل عن المحيط انه
الاصح واعترض عليه
بان حلية المس والنظر
جاز بين الزوجين وبين
السيد والجواري مع اشتراط
الستر في الصلاة عن
مصاحبها كذا في
حلية الجلي شرح سنن
المصلي
اي عن ابي يوسف
وابي حنيفة رح
والدليل يساعده وهو

بالتركية احيق جلاق قوله كله اوربعه لان نجاسة ربع الثوب تقوم مقام نجاسة كله حالة الاختيار فتقوم طهارة ربعه مقام طهارة كله حالة الاضطرار كذا في الحاشية قوله وهو قادر اه اي والحال ان المصلي قادر على لبس ذلك الثوب الطاهر قوله وهذا اي هذه المسئلة وهي مسألة المصلي عريانا ذكره بلفظ هذا باعتبار المذكور قوله وجب اي الستر للصلاة نفسها تعظيما للمناجى بصيغة المفعول في هذا المقام بين يديه سبحانه وتعالى وذلك لان الآية المتقدمة ذكرها مطلقة فتعم جميع الصلوات في اي مكان او زمان كانت كذا في الكبير قوله في مسألة الخلاف بينهما وبين محمد وقوله والرؤية بعد السراويل لبس من تمة الجواب بل مسألة مستقلة قوله وبدن المرأة الحرة كلها تأكيد للبدن لا كنسب لفظ البدن التأنيث من الاضافة الى المرأة قوله لقوله صلى الله عليه وسلم المرأة عورة وتماه فاذا خرجت استشرفها الشيطان اي انتظرها ووضع يديه على حاجبيه لرؤية الجاني من البعيد * اخرجه الترمذي عن ابن مسعود رضي الله عنه والاجماع منعقد على ذلك قوله ولا في حق نظر الاجنبي حتى انه يباح نظره الى وجه المرأة الاجنبية وكفيها اذا كان بغير شهوة والمنع من كشف وجهها لخوف الفتنة لانه عورة وفي بعض النسخ حك واو ولا وهو سهو ظاهر كذا في الحاشية قوله والا قدميها اه عطف على قوله الاوجهها قوله اختلاف المشايخ بخلاف الوجه والكف فان عدم كونهما عورة مجمع عليه * والاصل في هذا قوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها والمراد بالزينة محلها بذكر

ان الستر وجب شرطا
للصلاة ذاتها لا لخوف رؤية
العورة فيها واذا كان
بحال لو نظر الراء من غير
تكلف لم يوجد الستر كذا
في الكبير

الحال وارادة المحل مجازا مرسلا فان ابداء الزينة كالخلى من غير
ابداء محلها لا حرج فيه والمراد من ما ظهر الوجه واليد والقدم
على ما نقل عن الزحشرى * واما ما روى ابوداود مرسلا عنه
صلى الله عليه وسلم ان الجارية اذا حاضت لم يصلح ان يرى
منها الا وجهها ويدها الى المفصل فانه لبس قطعيا بل محمول
على كراهة النظر لا على فرضية الستر في الصلاة كذا في الكبير
قوله وفي الحاقاية الخ هذا بناء على ما نقل عن ابي حنيفة
ان القدم عورة ورجحه البعض بسند ان المفسرين اجمعوا على
ان المراد بما ظهر لبس الا الوجه والكف دون القدم فان القدم
من الزينة الباطنة لكونه محل الخلخال فيبقى تحت النهي بدليل
قوله تعالى ولا يضر بن بارجلهن ليعلم ما يخفين اي النساء
من زينتهن فهذا دليل من رجع كونهما عورة قوله ومختار
صاحب الهداية مبتدأ خبره قوله ما في المحيط * قال في الكافي
استثناء هذه الاعضاء في حق المرأة للابتلاء وللضرورة بابدائها
فان المرأة تحتاج الى تناول الاشياء بيديها والى كشف وجهها
خصوصا في الشهادة والمحكمة والنكاح وتضطر الى اظهار
قدميها في المشي خصوصا الفقيرات منهن انتهى ملخص ما
في الكافي قوله وذراعاها مبتدأ خبره عورة اي ذراع المرأة
بكسر الذال المعجمة وفتح الراء بالتركية قول كه اعضا دندر وقوله
كبطنها اي بطن المرأة قوله لا خارجها اي لبس بعورة في غير
الصلاة قوله لعدم الضرورة في ابدائه اي في اظهار الذراع
محيى تذكيرا وتأنيثا بخلاف الوجه والكف مطلقا والقدم فلا يدخل
الذراع في قوله تعالى الا ما ظهر منها بل يبقى تحت النهي

وقوله

الذي هو محل التكحل
والكف الذي هو محل
الختام واما القدم فهو محل
الزينة الباطنة وهو الخلخال
بدليل قوله تعالى لا يضر بن
بارجلهن ليعلم ما يخفين
من زينتهن فهذا دليل من
رجع كونهما عورة
كذا في الكبير

وقوله والاول اي كون ذراعها عورة في الصلاة وغيرها قوله
واما شعر بفتح الشين المعجمة وسكون العين المهملة بالتركية صباح
وقبل ديمك والمسترسل بصيغة الفاعل يقال استرسل الشعر
اي بسطها اي النازل المتدلى من رأس الحرة غير جعد بفتح الجيم
بالتركية قوير جق صباح قوله اي النازل اه واما غير النازل
فتفق على كونه عورة قوله انكشاف ما فوق الاذنين تثنية
الاذن بضم الهمة وسكون الذال المعجمة او ضمها بالتركية قولاق
ديمك فجعل الشعر المسترسل من الاذنين غير عورة في حق الصلاة
قوله قال محمد وهو الصحيح ووجهه ان المسترسل منهما لا يوازي
رأسها فلا يعطى له حكم الرأس بخلاف ما لم يسترسل فيعطى له
حكم الرأس واما نظرا لاجنبى الى النازل من الاذنين فلا يحل بالاتفاق
لانه عورة بل لحوف الفتنة كذا في الكبير قوله ان المسترسل
عورة لانه من اجزاء الرأس * وانما لم يجب غسله في الجنابة المخرج
ووجب الغسل في شعر الرجال اجماعا لعدم الحرج فثبت انه عورة
في حقهن كذا في الكبير قوله واما الخصيتان تثنية الخصية
بضم الخاء المعجمة وسكون الصاد المهملة بالتركية ذكره متصل
ايكي بيضه ل قوله فقبل مجموعهما عضو واحد لان نفعهما
واحد وهو الايلاد والتولد قوله وهو الصحيح لان كلا من الذكر
والانثيين يعتبر عضوا مستقلا في وجوب الدية وكونهما آلة
الايلاد لا يلزم منه كونهما عضوا واحدا فقد يشترك اكثر
من عضو واحد في منفعة واحدة مع ان كلا منهما عضو مستقل
كاشترائك الاعضاء الرأسية في بقاء الشخص واشترائكها مع
الانثيين في بقاء النوع وكون الذكر منشاركاهما غير مسلم كذا

اي نفع الذكر
والخصيتين

في الكبير قوله في الركبة والفخذ بضم الراء بالتركية ديزكه
اياقده اولور والفخذ بفتح الفاء وسكون الخاء المعجمة او كسرها
بالتركية او يلق قوله كلاهما عضو واحد وفي الخلاصة
هو المختار وشرح الهداية لابن الهمام والاصح ان الركبة تبع
للفخذ لانها ملتي العظمين اي عظم الساق وعظم الفخذ
لا عضو مستقل انتهى قوله والفخذ مغطي بصيغة المفعول
عطف على ركبته اي مستور غير مكشوف مأخوذ من التغطية
بالتركية پرده واورتويه ديرلر قوله وكذلك كعب المرأة بفتح
الكاف وسكون العين المهملة بالتركية طوق وهو مبتدأ وقوله
تبع على وزن زمن صفة مشبهة خبره والساق بفتح السين والمد
بالتركية انجيك كيكي قوله لا عضو مستقل لانه ملتي عظمي
الساق والقدم فعلى هذا لوصلت وكعابها مكشوفة تجوز صلاته
لان الكعاب لا تبلغ ربع الساق مع الكعمين كذا في الكبير
قوله عند ابي حنيفة ومحمد ان استمر ذلك قدر اداء ركن لقيام
الربع مقام الكل في كثير من الاحكام ولان من رأى احد جوانب
وجه انسان صح ان يخبر بانه رأى وجهه قوله لان القليل عفو
لاعتبره عدما باستقراء قواعد الشرع للضرورة فان الثياب
لا تكاد تخلو عن قليل الخرق ولا سيما ثياب الفقراء والكثير
يفسد لعدم الضرورة في ستره كذا في الحلية قوله لا يمنع جواز
الصلاة لانه قليل والقليل عفو لا محالة قوله لانه لبس بكثير
والمانع هو الكثير فاما لم يكن كثيرا لا يمنع جواز الصلاة * لم يقل لانه
قليل لانه لبس بقليل كما انه لبس بكثير لان النصف بالنسبة الى
النصف الآخر المقابل لبس بقليل ولا بكثير قوله يمنع لانه

لبس بقليل كما انه لبس بكثير فلذا لم يقل لانه كثير قوله فيعني
اي حتى يعني مجهول من باب عدا يعدو في اللغة بمعنى ترك العقاب
في مقابلة الذنب تقول عفوت عن ذنبه اذا تركته اي فلا يعنى
لان العفو انما يتعلق بالقليل فقط فلذا لم يقل عقب قوله بكثير
فيعني قوله من المرأة الحرة وكذا الرأس منها والبطن والظهر
منها مطلقا يعني سواء كانت المرأة حرة او غيرها قوله كالحكم
في الساق يعني اذا انكشف من احد هذه الاعضاء مقدار ربعه
قدر اداء ركن لا تجوز الصلاة عندهما واما عند ابي يوسف
فان المنع منوط ببلوغ النصف من احدها في رواية وبالزيادة
على النصف في اخرى كما مر قوله من احدهما ربعه ولو كان
اقل من قدر الدرهم يمنع جواز الصلاة جواب اذا قوله فانه اي
الربع من العضو المنكشف لا يمنع عنده ما لم يكن نصف او اكثر
فكلمة او في سياق النفي للعموم كقوله تعالى ولا تطع منهم آثما
او كفورا وما مصدرية او موصولة وضمير لم يكن عائدا الى العضو
المنكشف قوله في الزيادات من كتب محمد التي تسمى ظاهري
الرواية كذا في الحاشية قوله من العورة الغليظة ما زاد الخ
بخلاف العورة الخفيفة وهي ما عدا القبل والدبر منها فان المعبر
فيها الربع كما في الجحاسة قوله والاول اي كون المانع الربع
عندهما والنصف او الاكثر عند ابي يوسف قوله عضو بمفردها
اي عضو مستقل ملبس بالانفراد قوله وكلها اي والحال ان كل
حلقة الدبر لا يكون اكثر من قدر الدرهم قوله يتجه قول الكرخي
اذ لا يلزم حينئذ تجوز الصلاة مع انكشاف تمام عضو هو عورة
نعم يلزم حينئذ تجوزها مع انكشاف تمام الدبر لكن الدبر حينئذ

اي لم يكن العضو
المنكشف نصف او اكثر
منه حتى يمنع الصلاة بل
كان اقل من النصف وهو
الربع وهذا مبني على رواية
ان النصف يمنع عنده

لبس عضواتها لان العورة حيث هو والايتان معا قوله ولكن
هذا اي كون المجموع عضوا واحدا غير الاصح فهذا الاصح
غير الاصح الاول فليتبين قوله بل كل اليه بفتح الهمزة والياء
وسكون اللام بينهما بالتركية بمقامه دبرك ايكي طرفي
فيه جهل ديمك قوله والدبر ثلثهما اي ثالث العضوين وفي بعض
النسخ ثالثها اي ثالث الاعضاء الثلاثة كذا في الحاشية وما رأينا
من النسخ ثالثها بالتأنيث الواحدة قوله اما ندي المرأة بفتح
الهاء وسكون الدال المهملة بالتركية ممه كه اندن سود صاغيلور
قوله مراهة بضم الميم وفتح الراء وكسر الهاء من قارب الى حد
البلوغ من الذكر والاتي قوله وهو المعتمدون المراهقة يعني
ان المعتمد انكسار الثدي سواء كانت مراهة او لا حتى لو كانت
كبيرة بانفتحت ولم ينكسر فهو تابع للصدر ولو كانت صغيرة وقد انكسر
ثديها واسترخى فهو عضو على حدة غير تابعة للصدر بل الصدر
عضو والثديان عضوان لكن المص اعتبر الغالب في ذكر المراهق
فحكم عليه كذا في الحاشية قوله فلا يمنع جواز الصلاة اي
انكشاف ريع الثدي منفردا قوله اصل بنفسه اي عضو
مستقل حيث فيمنع ريعه اي ريع الثدي الواحد جواز
الصلاة قوله وكذا ما بين السرة والعانة اه بضم السين
وفتح الراء المشددة بالتركية كويك ديمك والعانة بفتح العين
المهملة الممدودة والنون بالتركية قاصق قبلي والمراد ههنا محل
الشعر مجازا عضو على حدة اي مستقل قوله واما الجنب
بفتح الجيم وسكون النون بالتركية انسالك قرنك ايكي طرفي
ايمننا ويسارا من الرجل او المرأة حرة او لا فتبع للبطن كل عضو

واحد قوله اي لون البشرة فالمراد بالرقيق ما يرى من ظاهره
ما في باطنه من البشرة التي هي جلد آدمي سواء كان رقيقا او لا
قوله ستر العورة اذ لا يتصور ستر مع رؤية لون البشرة من الحرة
والصفرة والبياض قوله وتشكل بشكله اي بشكل العضو
فصار شكل العضو بعينه مرئيا فينبغي ان لا يمنع جواز الصلاة
وفي الكبير عن القينة لو ستر عورته بزجاج يصف ما تحته فينبغي
ان لا يجوز انتهى قوله ومن صلى بقميص اه بفتح القاف
وكسر الميم ومده بالتركية ككوملاك وهذا القيد اتفاق
والمعتبر انه لو كان المصلي بحال ترى عورته عند التكلف قوله
فلو قدر اي فرض * قبل والمشهور تقديرت بعد لو في امثاله
وكان قدر سهو من الناسخ كذا في الحاشية قوله في منع جواز
الصلاة لان الشرط الستر وقد حصل لان من رآه اطلق عليه
انه مستور العورة ومنع الرؤية التي يحصل عند التكلف لبس بشرط
والا لكان لبس السراويل او ما يقوم مقامه فرضا في الصلاة
ولم يقل به احد كذا في الكبير قوله اي الذي لبس فيه اي
لبس فيه خرق اصلا او كان ولكنه لبس بفاحش بحيث يعتبر
ويجمع فالجديد لبس بقيد احترازي فكذا الخلق المقابل له لبس
بقيد احترازي قوله ثوبا خلقا بفتح الخاء المعجمة واللام بالتركية
اسكي ثوب قوله فيه خرق بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء المهملة
بالتركية يرتق ديمك قوله اوجع جيعه مجاز اولي والا فالجمع
لا يتعلق بالجمع قوله لا تجوز صلاتها دلت على ان المنكشف
لو جمع من عضو واحد او من عضوين لكان اولي بان يمنع لو بلغ
ربع الاصغر والكلام في الرجل كالكلام في المرأة والمشهور

في امثاله قياس المرأة على الرجل الا ان العورة التي وجب سترها في الصلاة في حق المرأة لما كانت اكثر من العورة في حق الرجل عكس الامر فيه وقوله ان الاعتبار الخ الظاهر ان يكون بدلا من ضمير وهو وقوله بلوغ المجموع خبر ان قوله في جمع المنفرق اي جمع الاجزاء المنكشفة من شعرها ومن فخذها ومن ساقها قوله من الاذن تسعها اي تسع العورة وهو من المكسورات العشرة بضم التاء وسكون السين المهمة جزء واحد من تسعة اجزاء واحد وكذا الثمن بضم التاء المثلثة والميم جزء من ثمانية اجزاء واحد والرابع بضم الراء جزء من اربعة اجزاء واحد وقوله والمختار الجمع بالاجزاء اي اجزاء الاعضاء المنكشفة دون قدرها والمراد بالاجزاء هي الثلث والرابع والسادس وغيرها من المكسورات يعني في المنع وعدمه يعتبر جمع المنفرق بطريق الاجزاء وهو الذي اختاره الزيلعي شارح الكنز كذا في الكبير قوله من الاذن ثمنها ومن الفخذ ثمنها ولو جمع الثمان صار ربعا بالاجزاء وكذا لو جمع من الاذن ثلث الربع ومن الفخذ ثلثي الربع صار ربعا بالاجزاء فيجمع جواز الصلاة واما التسعان بضم التاء الفوقية فلا يكونان ربعا بالاجزاء وان كانا ربع الاذن بل اكثر بالقدر فلا يمنع اي التسعان جواز الصلاة قوله واما العورة من الامة اه في القاموس هي المملوكة انتهى فهي شاملة للمدبرة والمكاتبة وام الولد فقوله الا في المدبرة الخ تخصيص بعد تعميم لمزيد الايضاح قوله وبطنها اي بطن الامة عورة وكذا ظهرها لان النظر اليهما سبب الفتنة والضرورة في اظهارهما قوله لانها اي

هذه الاعضاء الباقية محل الخدمة والامتهان اي الابتذال والتحقير اخرج ابن ابي شبة باسناد صحيح عن انس رأى عمر رضي الله عنه امرأة عليها جلباب بكسر الجيم وسكون اللام بالتركية جارشف ديد كلري بركة باشه اورترل فقال اعتقت قالت لا قال عمر ضعيه عن رأسك انما الجلباب على الخراير فلم تطع فضربها حتى القته كذا في الحلية * وقال ايضا لا تشبهوا الاماء بالمحصنات * فان قيل لم منع عمر رضى الاماء من التشبه بالخراير مع انه يرى حسنا في الظاهر * لجوابه ان السفهاء جرت عادتهم بالتعرض للاماء فخشي عمر ان يلتبس الامر فتعرض السفهاء للمرابفة تكون الفتنة اشد وهو معنى قوله تعالى ذلك ادنى ان يعرفن فلا يؤذين اي يتميزن بعلامتهن عن غيرهن كذا في الحلية قوله لا يبالي مجهول من المبالاة بالتركية قا يرمق اي لا يضر انكشاف ذلك اي انكشاف ما عداه من اعلى البطن ومن اسفل الركبة منها اي من الامة قوله والمدبرة بصيغة المفعول وهي التي قال سيدها اذ امت فانت حرة ونحوه لان التدبير في الشرع تعليق المولى عتق مملوكه بالموت فحكمه لا يخرج من الملك الا بالاعتاق او الكتابة فقط كذا في الدرر قوله وام الولد وهي الجارية التي استولد مولاه بالوطى فولدت منه ولد واقره المولى فصار امه ام ولد فحكمها كالمدبرة لا يباع ولا يرهن ولا يوهب ايضا لقوله صلى الله عليه وسلم لما ولدت مارية ابراهيم من رسول الله عليه السلام وقيل له لا تعتقها اعتقها ٩ ولدها كذا في العناية شرح الهداية قوله والمكاتبة وهي الامة التي كاتبها مولاه على مال فقبلتها فصارت مكاتبة لان الكتابة جمع حرية الرقبة

مالا مع حرية البدحالا فان المكاتبه مالك يدا مملوك رقبة
 كقول المولى لعبدته ان ادبت الى الفا فانت خراوكا تبثك على الف
 فقبل لانها معا وضه فلا بد من الايجاب والقبول كذا
 في الدرر لمن لا خسرو قوله لبقاء الرق فيهن ولوناقصا اذهو
 ينافي الحرية فلا يزول حكم الامة ولا يثبت حكم الحرية بلا تحقق
 الحرية والمولود بين واحدة منهن وبين الحرية بمنزلة الامة
 لان الولد يتبع الام في الرق وتوابعه كذا في الكبير قوله ولو اعتقت
 مجهول اى اعتقت الامة والحال انها في الصلاة قوله لا لو يعمل اى
 اى لا يجوز لو سترت الامة العضو المكشوف بعمل كثير او سترته
 بعمل قليل لكن سترته بعد اداء ركن واحد او بعد مكثها
 مقدار اداء ركن كذا في الحاشية قوله من غير لبث اى من غير
 مكث قدر اداء ركن قوله لا يضره ذلك الانكشاف ولا يفسد
 صلاته لان الانكشاف الكثير في الزمان القليل عفو كما كان
 الانكشاف القليل في الزمان الكثير عفو كذا في الكبير قوله
 وان ادى اى المصلى معه اى مع انكشاف العضو الذى هو
 عورة ركا من اركان الصلاة قوله صلاته بلا خلاف مفعول
 يفسد لان المؤدى يكون فاسدا فيمتنع البناء عليه قوله وان لم يؤد
 اى المصلى عطف على قوله وان ادى قوله مقدار ما يؤدى فيه
 اى مقدار زمن يؤدى المصلى فيه ركا كاملا ملتبسا بسنة وقوله
 وذلك اى المكث المذكور ويحتمل ان يشار به الى الركن قوله
 خلافا لمحمد قيل ان ابا حنيفة رحمه الله تعالى مع محمد ومشى
 عليه ايضا رضى الدين في المحيط كذا في الحلية قوله للزوجة
 في صف النساء اى اذا وقع المصلى في صفها للازدحام والمضايقه

بكثرة الجماعة قوله او وقع اى طرح الرجل المصلى قدام الامام
 او في مكان نجس او حولوه عن القبلة او طرحوا ازاره او انكشف
 عورته قوله او رفع نجاسة بصيغة المجهول اى رفع النجاسة
 التى هي اكثر من قدر الدرهم واصابت بدنه او ثوبه ثم طرحها
 وقوله من غير ان يؤديه اى الركن يعنى ولو لم يؤد ركا فكثته
 فقط بقدره يفسد صلاته عند ابي يوسف خلافا لمحمد رح قوله
 والمختار قول ابي يوسف فى الجميع للاحتياط * وقد تقدم الدليل
 فى بحث النجاسة من الطرفين قوله اتفاقا قال فى الفتية انكشف
 عورته فى الصلاة بفعله تفسد فى الحال عند هم كذا فى الكبير
 قوله وجب استعماله وان قل اى ولو كان ما وجده من الثوب
 قليلا قليلا لا انكشف لانه يتجزى كالتجاسة الحقيقية بخلاف
 الحكمة قوله كالسوءتين تشية السوءة بفتح السين وسكون
 الواو وهما قبل والدبر قوله ثم الفخذ اى ثم يقدم الفخذ
 فى الستر على الباقي بفتح الفاء وسكون الحاء المعجمة بالتركية
 او يلق ديمك قوله ثم الركبة اى مثل الفخذ فيه بضم الراء
 وسكون الكاف وفتح الباء بالتركية ديزه دير لركه اياقده اولور
 قال فى الحاشية نقلا عن الدراية زجل رأى غيره مكشوف الركبة
 ينكر عليه برفق ولا ينازعه ان ليج ولو رأى مكشوف الفخذ ينكر
 عليه بعنف ولكن لا يضربه ولو رأى مكشوف السوءة امره
 بسترها وادبه ان ليج انتهى * قوله وفى المرأة اى هذا فى الرجل
 واما فى المرأة فبعد الفخذ يقدم البطن والظهر فى الستر على
 السوءة ثم يقدم الركبة على الباقي قوله ثم الباقي على السوءة
 مبتدا وخبر اى باقى الاعضاء التى يجب سترها على السوءة يستر

المصلي ايها ارادوا ما لو وجد ثوب حرير فلا يصلي عريانا
لان الصلاة فيه صحيحة وان كان لبسه حراما واللبس بضم
اللام وسكون الباء من لبس يلبس من الباب الرابع بالتركية
كيمك كما تجوز الصلاة في الارض المغصوبة اذا لم يكن غيرها
خلاف لا جد فان المصلي عنده يصلي عريانا لان الصلاة
في الحرير لا تجوز للرجل كما لا تجوز في الارض المغصوبة عنده
كذا في الكبير قوله ما يستربه من الحشيش بفتح الحاء
المهملة وكسر الشين ومدها بالتركية قورواوته دبرل ويراد
ههنا مطلقا وجب ستر المصلي بالحشيش قوله عريان الخ
ابتداء كلام بضم العين وسكون الراء وفتح الياء بالتركية جلق
ديمك قوله عريان قدر اي لو قدر على تلطيخ الطين
بعورته وابقائه في العضو الى تمام الصلاة وكذا الورق والثوب
المرجوع وجوده في الوقت فن وجد احدا ما ذكر فلبس له
ان يصلي عريانا قوله كما لو قدر ان يخلص من باب ضرب
بالتركية اعضاياه اغاج يراغي يابشدرمق والله الموفق الى الرشاد
قوله فروع اي مسائل متعلقة بالستر قوله مع رفيقه ثوب
يعني لو صاحب رجلان في سفر وجاء وقت الصلاة وكان
مع احدهما ثوب وعده الخ قوله ينتظر اي يتوقف ولو خاف
فوت الوقت عند مجيء قوله وهو اي قولهما الاظهر
وفي الكبير لكن قول محمد اشبه باتفاقهم اي الائمة الثلاثة على
عدم جواز التيمم وان خاف فوت الوقت اذا قدير على استعمال
الماء مع ان هناك للوضوء بدلا وهو التيمم وهنا لبس للستر بدل
وقد يفرق بينهما بان هناك الوضوء متحقق وهنا الاعطاء غير

مطلب
فروع في بيان مسائل
ستر العورة

متحقق انتهى قوله وكذا بغير وضوء اي لو وصلت صبينة
بغير وضوء تؤمر بالاعادة مع الوضوء قوله قميصه بدل من ثلثة
بالتركية كوملك والازار بكسر الهمزة وفتح الراء المعجمة ومدها
بالتركية باشدن اياغه وارنجه بورولن ثوب والعمامة بكسر
العين وفتح الميم بالتركية صارق كه باشه صاريلور قوله
في ثوب واحد متوشحاه اي ساترايه جميع بدنه كازار الميت
قوله من غير كراهة لما روى عن عمر بن ابي سلمة رضى قال
رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في ثوب واحد
مشملا به في بيت ام سلمة واضعا طرفيه على عاتقيه متفق عليه
والسراويل على وزن المصابيح بالتركية طون كه اياغه كيلور
قوله يكره لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصلي احداكم
في الثوب الواحد لبس على عاتقه منه شيء متفق عليه ايضا
وكذا تكره الصلاة في السراويل وحده قوله يمنع جواز الصلاة
الضمير المستتر في يمنع راجع الى شيء والجملة صفة لشيء قوله
لا ينكشف اي شيء من فخذهما ولا من ساقها وقوله فانها
جواب ان المقدرة في قوله خرجت اي ان خرجت امرأة
من البحر الى آخره فانها تصلي قاعدة لاقائمة فان من ابتلى
بليتين فان استويتا بخير في العمل وان اختلفتا فبأخذ اخفهما
ففي القعود ترك القيام وهذا الترك اخف من ترك الستر كذا
في الحاشية نقلا عن الدر قوله يغطي اي الثوب من التغطية
بالتركية اورتمك وقوله وربع رأسها عطف على جسدها
وهو بضم الراء وسكون الباء من الكسور جزء من اربعة اجزاء
واحد قوله لا تجوز صلاتها لان الربع له حكم الكل في كثير

من الاحكام فهنا كذلك فكانها وجدت ما يستر جميع رأسها
فتركت الستر والختى المشكل كالمرأة كذا في الحاشية صوت المرأة
قال ابن الهمام صرح في التوازل بان نغمة المرأة عورة والنغمة
بفتح النون وسكون الغين المعجمة بمعنى الصوت وبمعنى التكلم ولهذا
قال عليه السلام التسبيح للرجال والتصفيق للنساء وهي
على وزن التكريم بمعنى الصوت الحاصل من ضرب احد اليدين
الى الاخرى وعلى هذا لو قيل اذا جهرت بالقرآن في الصلاة
فسدت كان واردا ولذا منعها عليه السلام عن التسبيح
بالصوت لاعلام الامام بسهوه واجازها التصفيق كذا في الكبير
والله سبحانه وتعالى اعلم قوله واما الشرط الرابع فهو استقبال
القبلة استفعال بمعنى التوجه ههنا لا بمعنى الطلب والقبلة
بكسر القاف وسكون الباء وفتح اللام بمعنى المقابلة وبمعنى الجهة
التي يتوجه اليها المصلي * وكان الانسب تقديم بحث الوقت عليه
لاتصال الاستقبال بالنية غالبا * لكن قدمه للاهتمام به لاحتياج
كل صلاة اليه فرضا كانت او غيره * واما الوقت فمختص بالفرائض
والواجبات فالاصل في فرضية الاستقبال قوله تعالى في سورة
البقرة ٩ قول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم
فولوا اي وجهوا وجوهكم شطره اي جهة المسجد الحرام
روى انه صلى الله عليه وسلم قدم المدينة فصلى نحو بيت المقدس
سنة عشر شهرا ثم وجه بصيغة المجهول الى الكعبة في رجب
بعد الزوال قبل قتال بدر بشهرين * وقال مجاهد وغيره نزلت
هذه الآية ورسول الله صلى الله عليه وسلم قد صلى باصحابه
في مسجد بني سلمة ركعتين من الظهر فمحول في الصلاة واستقبل

مطلب
في بيان استقبال القبلة
٩ اي حول وجهك نحو
القبلة عند الصلاة وحيث
ما كنتم من براوج شرف
او غيب فولوا اي حولوا
وجوهكم شطره اي جانب
المسجد الحرام

الميزاب وتبادل الرجال والنساء صفو فهم اي تحول الرجال
مكان النساء والنساء مكان الرجال فسمى المسجد مسجدا للقبليتين
كذا في اليضاوي والمعالن وهو مما علم من الدين بالضرورة
ويكفر بتركه عمدا لغير عذر على قول ابي حنيفة رح لكن
للزوم الاستهزاء لا بمجرد الترك اذ لا يكفر بترك الفرض بل
بمخذه وكذا يكفر المصلي بالشوب النجس او بغير طهارة
اذا كان عمدا بغير عذر هذا مختار ابن الهمام وفي الكل اختلاف
فلا يفتي بالا كفار لما نقل عن الدر ولا يفتي بكفر من كان
في كفره خلاف ولو كان ضعيفا كذا في الكبير والحاشية قوله
ادخل الفاء الخ قال في الحاشية لعله الحق من الهامش فقد قال
الرضي ولا يعطرد تقديرا ما الا اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا
وما قبلها منصوبا به او بمفسره قاله العصام في الحاشية على
شرح الكافية اي فمن كان مشاهدا للكعبة قادرا على التوجه
بعينها فعليه التوجه الى عينها من اي جهة اراد من جهاتها
الاربعة للقدرة على ذلك حتى لو لم يصب الى عينها هناك
لم تجز صلاته بلا خلاف كذا في الحلية قوله في بيت اي
من بيوت اهل مكة قوله بحيث لو ازيل الجدران مجهول
من ازال يزيل اجوف واوى اصله ازل بضم الهمزة وكسر
الواو فقلبت الواو ياء بعد نقل الكسر الى الزاء كما في الصرقية
والجدران بضم الجيم وفتح الدال والراء المهملتين جمع الجدار
بكسر الجيم بالتركية يابي ديوارى قوله وبين الكعبة حائل
اي مانع وحجاب عن رؤية الكعبة الاصح انه كالغائب الذي
يأتي حكمه آنفا قوله فعلى هذا يراد الخ فيراد بمن كان غائبا

من كان بينه وبين الكعبة حائل سواء كان اى الغائب في مكة او في خارجهما قوله وعلى الاول مكة وحينئذ يراد بمن كان غائبا من لم يكن في مكة هذا * ولو قال فعلى هذا يراد من حضرة الكعبة ما لم يكن بينه وبين الكعبة حائل وعلى الاول مكة لكان اظهر والله تعالى اعلم قوله ففرضه جهة الكعبة لا اصابة عينها حتى لو ازيلت الموانع لا يشترط ان يقع استقباله على عين الكعبة لا محالة * وهذا قول الكرخي وابي بكر الرازي كذا في الكبير قوله هو الصحيح لانه ليس في وسعه الا هذا * وقد قال الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها والتكليف بقدر الطاقة قوله اصابة عينها اى عين الكعبة عند الجرجاني لان المأمور به ذلك * ولا فصل في النص وهو قوله تعالى وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره قوله وثمرة هذا الخلاف اى اثره وحكمه قوله تظهر في اشتراط النية اى نية الكعبة وعدمه * فن قال بالجهة لا يشترطها * ومن قال باصابة العين كالجرجاني يشترط النية اول الصلاة فالبعض اخذ بالاول اشارة اليه بقوله وكان الشيخ الى آخره * والبعض الاخر اخذ بالآخر اشارة اليه بقوله وقال المشايخ الخ والبعض فصل اشارة اليه بقوله وبعض المشايخ قوله بناء على ما هو الصحيح وهو اختيار الكرخي والرازي قوله بناء على اختيار قول الجرجاني قال صاحب الهداية في التجبس نية الكعبة ليست بشرط في الصحيح من الجواب لان استقبال القبلة شرط فلا يشترط فيه النية كالوضوء انتهى * وهذا لان الشروط يراعى وجودها ذاتا لا وجودها قصدا اى مقصودا لان الشروط وسائل

وليس بمقصودة بالذات قوله اى ابن حامد من انه لا يشترط على الغائب نية الكعبة مع استقبال القبلة قوله وضعت غالبا بالتحري اى بالتفتيش والتفحص والنظر الى الاطراف مطلع الشمس ومغربه فكانت اى المحاريب كافية عن نية الكعبة والاراء بفتح الهمزة مع المد والالف الممدودة في آخره جمع الراي بفتح الراء المهملة وسكون الهمزة بمعنى التدبير والتأمل والعقل قوله وقبله اهل المشرق اى البلد الذي وقع في جانب المشرق من الكعبة قريبا منها او بعيدا والانحراف بمعنى الميل والعدول والبلدان بضم الباء وسكون اللام على وزن الفعلان جمع البلدة بالتركية شهر وقصبة به دبر لر ويحيى البلاد بكسر الباء في جمعه ايضا قوله وفيه اى في قوله عندنا قوله بمسامت لها منهم من سمت بفتح السين وسكون الميم اى بمقابل ومواجهة لها اى للكعبة لان الفرض عنده للبعد اصابة عينها ظنا فيلزم منه الانحراف للبعض * وفي الحلية ذكر الزندوسي في نظمه ان الكعبة قبله من يصلي في المسجد الحرام والمسجد الحرام قبله اهل مكة من يصلي في بيته او في البطحاء ٩ ومكة قبله اهل الحرم والحرم قبله اهل العالم انتهى * قوله وليس معه اى بحضرة المصلي المريض من يحوله اليها او كان من يحوله اليها امكن يضر المصلي التحويل قوله الى اى جهة قدر على التوجه اليها من غير حصول ضرر عليه لان استقبال القبلة يسقط عند العجز لان المقصود العبادة لله تعالى ولا بد من الاقبال عليه تعالى والله تعالى منزّه عن الجهة وليس العبادة للكعبة ولهذا لو سجد المصلي الى الكعبة نفسها كفر فعند ابن حنيفة رح يجوز للمريض

٩ بفتح الباء وسكون الطاء
المهملة والحاء الممدودة
١٠ بفتح الميم

ان يصلي الى الجهة التي هو متوجه اليها وان وجد من يحوله ولا يضرة التحويل خلافا لهما * له ان الاستطاعة بقوة الغير ليست بمعتبرة عنده كما مر سابقا كذا في الحلية قوله لا يقدر على الركوب اي ركوب الدابة لموجبتها بفتح الجيم وضم الميم بالتركية باشي سرت وقاتي حيوان والحال ليس عنده من يعينه قوله الى حيث قدر اي يتوجه المصلي الى اي جهة قدر ويصلي بالايحاء على الدابة ولا يكلف الدابة ان تتوجه نحو القبلة لو خاف انقطاع الرفقة او خاف عن العدو او السبع ان توجهت نحوها حتى اولم يكن له خوف انقطاع الرفقة ولا غيره لزم توجيه الدابة نحوها لانه في وسعه بلا حرج ولا ضرورة لان الضرورة تقدر بقدرها وما لا ضرورة الى سقوطه لا يسقط وفي الخلاصة عن محمد راح اذا كان الرجل في السفر وامطرت السماء فلم يجد مكانا يابسا ينزله للصلاة فانه يقف على دابته مستقبل القبلة ويصلي بالايحاء اذا امكنه ايقاف الدابة فان لم يمكنه ايقافها يصلي مستدبرا للقبلة يعني يصلي الى اي جهة اراد انتهى * كذا في الكبير قوله عن الرفقة اه بضم الراء المهملة وسكون الفاء وجمعه رفاق بالتركية يولد اش ديمك وكذا ان لم يخف من عدو او سبع ايضا والله تعالى اعلم قوله وهذا اي جواز الصلاة الى اي جهة توجه المصلي اذا كان اي المصلي خارج المصر لما اخرج مسلم وابوداود والنسائي عن ابن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حماره وهو متوجه الى خيبر واخرج الدارقطني عن انس رضي الله عنه رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو متوجه الى خيبر على

حمار يصلي يومى ايماء كذا في الكبير قوله وعند ابى يوسف لا تتركه اي الصلاة على الدابة في داخل المصر لما روى عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم ركب الحمار في المدينة يعود سعد بن عباد وكان يصلي وهو راكب اي والحال انه عليه السلام راكب على الحمار * ومحمد تمسك بهذا كابى يوسف وانما كرهه لكثرة الاضواء والموانع في المصر * والجواب لا بى حنيفة رح ان هذا شاذ فيما تعم به البلوى فلا يكون حجة فيما هو على خلاف القياس لما فيه من تفويت بعض الاركان والشرائط * والنص ورد في خارج المصر والمصر ليس في معناه كذا في الكبير قوله فقبل قدر فرسخين ولا يجوز فيما دونه والفرسخ اثنا عشر الف خطوة قوله وقبل قدر ميل بكسر الميم ومدها اربعة آلاف خطوة والاول اي قدر الفرسخين ظاهر لفظ الاصل قوله قدر ما يتدنى فيه المسافر القصر اي يتدنى في موضع يجوز فيه قصر الصلاة الرباعية الى الركعتين وهو فناء البلدة وخارج عمراتها قوله والاكثر اي قال الاكثر من اصحابنا الحنفية ينزل ويتم على الارض كذا في الخلاصة وهو يشترط التوجه الى القبلة عند ابتداء الصلاة * ذكر في المحيط ومن الناس من يقول انما يجوز التطوع على الدابة اذا توجه الى القبلة عند افتتاح الصلاة ثم تركها وانحرف عن القبلة واما اذا افتتح الصلاة الى غير القبلة فلا يجوز لانه لا ضرورة في حالة الابتداء انما الضرورة في حالة البقاء الا ان اصحابنا لم يأخذوا به لانه لا فصل في النص كذا في الكبير قوله عند الشروع اي شروع الصلاة لمن يتنفل اي لمن اراد ان يصلي نافلة على

الدابة في خارج المصر عند ابي حنيفة رح ومطلقا عندهما
وقال الشافعي هو واجب وقوله ليس بواجب خبر لقوله واستقبال
قوله وان اشبهت عليه اي ان لم يعرف المصلي جهة القبلة
ولم يوجد عنده احد من اهل ذلك المكان حتى لو لم يكن منهم
بل كان مسافرا لا يعمل بقوله فلا يجب عليه ان يسأله كذا
في الحاشية قوله في طلبها اي في طلب تعيين القبلة وجهتها
قوله بما تغلب اي تغلب معرفة القبلة به فالمستتر راجع الى
القبلة والرابط محذوف للموصول ومن في قوله من الامارات
بيان للموصول وقوله والدلائل تفسير الامارات وقوله من الدليل
متعلق بطلب قوله الى الجهة التي اداه اي وصل اليه اجتهاده
اي عقله ورأيه بعد الطلب لما روى عن عامر بن ربيعة قال
كان في سفر مع النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة مظلمة فلم يدر اين القبلة
فصلى كل رجل منا حياله فلما اصبحنا ذكرناه للنبي صلى الله عليه
وسلم فنزلت فانيما تولوا فثم وجه الله * وعن جابر رضي كا في سير
فاصابنا غيم فتخبرنا في القبلة فصلى كل رجل منا على حدة وجعل
احدنا يخط بين يديه فلما اصبحنا فاذا نحن قد صلبنا لغير القبلة
فقال النبي صلى الله عليه وسلم قد اجيزت صلاتكم * وهذا ان
الحديثان وان كانا ضعيفين فقد تأيد بالاجماع فان الاجماع
على ان الحكم عند الاشتباه هو التحري كذا في الكبير
قوله ولا ان يستخرج الناس عطف على قوله طلب من يسأله
قوله فانه يجب عليه ان يسألهم عن القبلة ولا يجوز له التحري
لان الاستخبار فوق التحري فلا يعدل الى التحري مع القدرة
على الاستخبار كما ان الاستدلال بالتجوم او الشمس فوق التحري

كذا في الحاشية عن شرح النقاية قوله فان علم اي المصلي
انه اخطأ في استقبال القبلة الخ قوله لانه اتى بما هو الواجب الخ
ولقوله صلى الله عليه وسلم قد اجيزت صلاتكم بعد ما اخبروا
انهم صلوا بعد التحري الى غير القبلة * وقال الشافعي يعيد
اذا يتقن الخطأ بعدها كما اذا صلى الصلاة فبان انه صلى
قبل الوقت يعيدها قلنا ان الاستقبال شرط قابل للسقوط
وقد سقط بالاشتباه بخلاف الوقت فانه وان كان شرطا لكنه سبب
غير قابل للسقوط ولا وجود لشيء قبل وجود سببه كذا في الكبير
قوله استدار الى القبلة من الدوران اي يتحول الى جهة القبلة
بدون الخروج عن الصلاة قوله وبني عليها اي ويصلي ما بقي
من الركعات ويضمها على ما صلاة اولا قوله لما روى ان اهل
مسجد قباء الى آخره بضم القاف وتخفيف الباء قرية قريبة
من المدينة ولعل هذا المسجد هو المسجد الذي بدأ يبنائه صلى الله
عليه وسلم حين نزل بقاء بطلب اهل قباء كذا في الحاشية وفي رواية
المسلم فرجل من بني سلة وهم اي اهل قباء ركوع في صلاة
الفجر فقد صلوا ركعة فنادى الا ان القبلة قد حولت بصيغة
المجهول قالوا كما هم نحو الكعبة وعلى هذا انعقد الاجماع
الا في قول عن الشافعي انه اذا يتقن الخطأ في الصلاة يستأنف
لكن الاصح عندهم انه يستدبر ويبنى على ما صلى كذا في الكبير
قوله فاخبروا بمجهول الماضي وهم في ركوع الركعة الثانية
فاستدار اي اهل قباء الى طرف الكعبة ثم هذا مبني على ان خبر
الواحد يوجب العمل قوله القبلة في المفازة بفتح الميم والفاء
وجعه مفاوز ومفايزات بالتركية محل نجاته ديرلر يومقاده اوه

وصحرا معنائه اى سواء اشبهت القبلة في المفاضة او اشبهت
 في المصر قوله او في المصر بالتركية شهر وقصبة به دير لر قوله
 وسواء كان ذلك اى الاشتباه في جهة القبلة الح قوله لان الدليل
 وهو الاجماع كما سبق الح قوله لم يفصل اى لم يفروق بين مكان
 ومكان ولا بين زمان وزمان فهو من الفصل لا من التفصيل قوله
 اى ولو علم اى المصلي انه اصاب في صلاته الى غير جهة التحرى
 القبلة مفعول اصاب قوله وعن ابي حنيفة انه يخشى مضارع
 مجهول اى يخاف عليه الكفر لكون صلاته على غير جهة التحرى
 كانه صلاها عمدا الى غير القبلة والله تعالى اعلم قوله ولهما
 ان فرضه اى فرض التحرى عند تحريه هي جهة التحرى
 وقد تركها فوقع صلاته فاسدة فاعادته فرض فهو النائدة
 وكون الجهة التي صلى اليها هي القبلة التي هي الفرض انما حدث
 بعد ذلك اى بعد علمه باصا به القبلة ولان صلاته هذه فاسدة
 بتركه الفرض ولا يجوز البناء على الفاسد والله هو الموفق قوله
 لما تقدم من الدليل وهو انه لو اعاد الصلاة قائما يعيدها الى هذه
 الجهة التي اصابها فلا فائدة في الاعادة وفي الخلية رجل اشبهت
 عليه القبة فاخبره رجلان ان القبلة الى هذا الجانب وهو يتحرى
 الى جانب آخر فان لم يكونا من اهل ذلك الموضع لم يلتفت
 الى كلامهما لانهما يقولان عن اجتهاد فلا يترك اجتهاده باجتهاد
 غيره وان كانا من اهل ذلك الموضع فعليه ان يأخذ بقولهما لان
 اهل الموضع يكون اعرف بقبلته انتهى قوله ولهما ان حاله
 اى حال المصلي المشبه عليه القبلة بعد علمه اصابته القبلة
 اى في اثناء الصلاة قوله اقوى منها اى من حاله قبله اى قبل العلم

قوله والفرق لهما اى بين هذا وبين ما اذا صلى الى غير جهة
 تحريه ثم علم بعد الفراغ انه قد اصاب وهذا الفرق للامامين
قوله مذكور في الشرح وحاصله ان استقبال القبلة فرض لغيره
 وهو الصلاة وكل ما هو كذلك حصوله كاف اى وجود الاستقبال
 كاف في صحة الصلاة اذا لم يعتقد المصلي فسادا وان اعتقد
 فسادا فلا يكفي ففما تقدم ان المصلي يعتقد الفساد فان مخالفته
 جهة تحريه عمدا اقتضت اعتقاده فساد صلاته فيها فصار كما
 لو صلى في ثوب يعتقد انه نجس ثم ظهر انه طاهر لا يجزى ما صلى
 بل يعيد * واما هنا فلا يعتقد الفساد بل هو شك في الجواز وعدمه
 فاذا ظهر اصابته بعد تمام الفعل زال احد الاحتمالين وتقرر
 الاحتمال الاخر وانما لم يجز البناء اذا علم اصابة القبلة قبل التمام
 لما قلنا من لزوم بناء القوي على الضعيف ولا يلزم البناء اذا علم
 بعد التمام كذا في الكبير قوله ولم يقع تحريه على شئ بان لم يغلب
 على ظنه جهة بل بقى على الشك قوله وقبل يصلى الح وقبل
 مخير ان شاء صلى الى اربع منارات الى اربع جهات وهو الاحوط
 وان شاء يؤخر قوله من اهل ذلك المكان اى ممن يعلم القبلة
 سواء كان من اهل ذلك المكان او لا فهو ليس بقيد احترازي
قوله فان اصاب اى علم اصابته القبلة في الصلاة او بعدها قوله
 والا اى وان لم يعلم اصابته سواء علم خطأه او لم يعلم قوله وهو
 اى اقوى الدليلين السؤال من اهل ذلك المكان * والدليل
 الضعيف هو التحرى بالنسبة اليه قوله ليس من اهل ذلك
 المكان اى ليس ممن يعلم القبلة سواء كان من اهل المكان او لم يكن
 فتأمل والله الموفق قوله لا يأخذ بقوله اى لا يعمل المصلي بقول من

عند شروعه في الصلاة
 لا تحرك

لبس من اهل ذلك المكان اذا لم يوافق قوله اجتهاد المصلي
 لانهما مجتهدان حينئذ ولا يجوز تقليد احدهما الاخر في الاجتهادات
 قوله اذا لم يوافق اى قول من لبس من اهل ذلك المكان تحريره
 منصوب على انه مفعول لم يوافق * وهذا القيد قيد اتفاق اذ لو
 وافق قوله تحريره فالعمل بالتحرير ايضا لا بقوله * فلا يرد ان مفهوم
 هذا الشرط المخالف يعارض قوله لانه مجتهد مثله الخ فانه
 اى التحري مجتهد وافقه قول المخبر اولا فوجود من لبس بعالم
 القبلة كعدمه حيث لا عبرة بخبره فلا يحتاج الى ان يجاب بان هذا
 مفهوم وذلك منطوق فالعمل بالمنطوق قوله ولو سأل الخ
 اى المصلي عن القبلة فلم يخبره اى امتنع عن الاخبار بسبب ما
 قوله ثم اخبره اى بعدما اتم صلاته فلا يعيد ما صلى فالظاهر انه
 لو اخبر في خلال الصلاة يستدير الى جهة القبلة فيها والله الموفق
 قوله حيث سئل ثم فعل بما في وسعه وطاقته قوله وقع عليها
 صفة جهة اى على الجهة وقوله تحريره فاعل وقع اى وقع اجتهاده
 على تلك الجهة قوله ثم شك اى بعد ما صلى ركعة واحدة
 وكذا لو شك في اثناء هذه الركعة قبل اتمامها قوله وتحري عطف
 على شك وهذا التحري في الصلاة لبس بمكروه لانه لا صلاح
 الصلاة فوق تحريره اى اجتهاده على غير الجهة الاولى قوله ثم
 وثم اى لو وقع الشك والتحري هكذا في الركعة الثالثة والرابعة
 قوله لا ينسخ اى لا يصير الاجتهاد الجديد ناسخا لحكم ما قبله
 اى حكم اجتهاد كان قبل الجديد في حق الماضي وانما يصير
 ناسخا فيما يستقبل وحكم الماضي صحة ما عمل به وما عبارة عن العمل
 السابق بالاجتهاد المتقدم وحاصل المعنى ان الاجتهاد الثانى

لا ينسخ

لا ينسخ صحة ما عمل بالاجتهاد الاول فيما مضى واما فيما يستقبل
 من الزمان فينسخ الثانى صحة ما يعمل بالاجتهاد الاول بل يجب
 العمل بالثانى فقط كذا في الحاشية قوله في اثالث اى في الركعة
 الثالثة في الرباعى او الثلاثى والرابعة في الرباعى قوله الى الجهة
 الاولى مفعول تحول اى اذا تحول رأيه الى الجهة الاولى بان صلى
 بالتحرير الى جهة ثم صلى الركعة الثانية بالتحرير الاخر الى جهة
 اخرى ثم تحول تحريره في الشفع الثانى الى الجهة الاولى قوله
 منهم اى بعض المتأخرين من المشايخ قال يتم صلاته الى الجهة
 الاولى ويبقى ما بقى على ما صلى وهو الاوجه قوله وشك فيها
 اى وبقي شاكا في القبلة * فلا يرد ان الشك هو الاشتباه فكيف
 عطف لفظ شك عليه للزوم عطف الشئ على نفسه قوله
 من غير ان يشك ولا تحري * هكذا في الكبير ايضا فهو اما من قبل
 عطف المصدر الصريح وهو التحري على ان يشرع بتأويل
 المصدر او من عطف المأول على مثله والله الموفق قوله ثم شك
 بعد ذلك اى بعد الشروع في الصلاة قوله فهو اى الصلاة
 بتأويل الفعل على الجواز اى ثابت على الجواز قوله حتى يعلم
 فساد اى يظهر خطأ المصلي يبين او با كبر رأيه لان من ظاهر
 حال المسلم اداء الصلاة اليها فيجب حمله على الجواز وان ظهر
 خطأه يلزمه الاعادة ولو بعد الفراغ منها لان الثابت باستصحاب
 الحال يرتفع بالدليل اذ ما ثبت بالدليل فوق ما ثبت باستصحاب
 الحال كذا في شرح الكفر للزيلعي * ولو بقي مشككا في الصلاة
 لا يحكم بشئ حتى يفرغ فاذا فرغ فان تبين انه اصاب او كان
 الاصابة ا كبر رأيه او لم يظهر من حاله شئ فصلاته جائزة

وان تبين انه اخطأ او كان اكبر رأيه فعليه الاعادة كذا في الكبير قوله
 لعدم اشتراط نية الكعبة وقال بعضهم يشترط وقال بعض آخر
 ان صلى الى المحراب لا يشترط نية الكعبة وان صلى في الصحراء
 يشترط كذا قبل عن المحيط * واعلم ما اقتصر عليه الشارح
 اصح فلذا اعلاه في الدزاية بقوله لان القيام لما تعين للصلاة بالنية
 تعين الاستقبال للصلاة ضرورة وسكت على القولين الآخرين
 كذا في الحاشية قوله بنيت اي بنية ان قبلته محراب مسجده
 ولو كان المصلي متوجها اليها فلا يوجد نية الكعبة حيثئذ قوله
 فان نية القبلة اي الكعبة اه فيكون الامالي والحا فانية متفقين
 في عدم اشتراط نية الكعبة كما انهما متفقان في اشتراط عدم
 الاغراض عنها بنيتها * وهذا كذا في الحاشية قوله بغير عذر اما
 لو كان بعذر فلا تفسد * ولعله كما لمسبق الذي قام للقضاء فدفعه
 دافع من قدامه فأنحرف صدره من القبلة والله تعالى اعلم قوله
 في الصحيح اه احتراز عما قيل انها لا تفسد عند ابي حنيفة رح بناء
 على ان الاستدبار اذا لم يكن على قصد الرفض لا تفسد مادام
 في المسجد عنده خلافا لهما كذا في الكبير قوله وجهه عنها
 اي عن القبلة كان عليه اي وجب على المصلي قوله بذلك
 التحويل اذ لا تفسد الصلاة بمجرد الالتفات بالوجه ولو طال قوله
 لقوله صلى الله عليه وسلم والحديث اخرجه الشيخان كما في الحاشية
 نقلا عن المشكات قوله جلسة بفتح الخاء المعجمة وسكون اللام
 اخذ شي بسرعة بالتركية فاقمق نهب معنائه وفي الكبير
 اختلاس وهو الموافق لما في المصابيح والمشكات ومعناها واحد
 اي استلاب كمال الصلاة كذا في الحاشية نقلا عن شرح المصابيح

قوله هلكة بضم الهاء وسكون اللام وفتح الكاف اي سبب
 هلاك الانسان * ونسب الحديث فان كان لابد في التطوع
 لاني الفريضة رواه الترمذي وصححه لان مبنى التطوع على المساهلة
 لا يرى ان التطوع يجوز قاعدا ومضطجعا مع القدرة على القيام
 كذا في الحاشية قوله قبل ان يخرج من المسجد اه ظرف لعلم
 اي ثم علم قبل خروجه عن المسجد انه لم يحدث لم يفسد عند
 ابي حنيفة قوله لان استدباره اي تحوله عن القبلة لم تكن
 للرفض اي لترك الصلاة بل لقصد اصلاحها بتجديد الوضوء
 قوله مبطل الا يعذر وهو انه اذا انقض الوضوء في المسجد فخرج منه
 لاجل الوضوء وتوضأ لا تفسد صلاته بل يبنى على ما صلى قوله
 والمسجد مع تبين الكفاية اي جوانبه وتباعد اطرافه كمكان
 واحد ولذا يتحد السجدة وان تكرر التلاوة في زواياه فامكن
 جعل اختلاف المكان حقيقة كلا اختلاف للضرورة ولا كذلك
 اذا خرج من المسجد كذا في الكبير قوله واستخلف اي مكانه
 بان جرح شخصا في المحراب للصلاة ثم علم انه لم يحدث فسدت
 صلاته قوله لو ظن انه افتتح اي شرع الصلاة بلا وضوء الخ
 لكون انصرافه على سبيل الرفض حتى لو تحقق ما ظنه
 من الشروع بلا وضوء لزمه الاستئناف اي ان يتدى الصلاة
 من اولها بعد الوضوء بخلاف ظن سبق الحدث فانه لو تحقق
 ما ظنه لا يلزمه الاستئناف بل يجوز له البناء بعد الوضوء كذا
 في الكبير قوله حتى لو علم اي علم انه لم يحدث قبل مجاوزة
 الصفوف قوله في ظن سبق الحدث اي في هذه المسئلة خصه
 بالذكر لان غيرها من المسائل الاربعة لا يفرق فيها بين الخروج

١ فالاصل الذي يخرج
 عليه جنس هذه المسائل
 هو هذا
 ٢ وهي قوله فان كان اماما
 وقوله ظن انه افتتح وقوله
 ٣ ورأي التميم وقوله او ظن
 الماسح

وعدمه من المسجد بل تفسد مطلقا اتفاقا قوله لم تفسد اى
 عند الامام قوله وان علم انه لم يحدث بعد مجاوزة الصفوف
 تفسد اتفاقا كذا في الحاشية قوله ان ذهب الى خلف اى الى
 ورائه ولو توجه الى امامه وذهب قدامه قوله مجاوزة ستره
 الامام بضم السين المهملة وسكون التاء بالتركية امام نماز ايجون
 او كنه قوله غي علامت ويرده قوله والافتقار ما الخ اى
 وان لم يكن للامام ستره فذهب الى قدامه فالمعتبر مقدار مجاوزة
 الصفوف على تقدير ذهابه الى خلف وعدم مجاوزة ذلك المقدار
 ولم يذكر حكم الذهاب الى اليمين او الشمال ولعله كالحلف فليست
 كذا في الحاشية قوله فروع اى مسائل متفرعة على المسائل
 المتعلقة باستقبال القبلة قوله الكعبة وهو بيت الله تعالى في مكة
 ووجه التسمية بها كون بنائها من بعا واكونها مرتفعا مثل ارتفاع
 الكعب قوله اسم للعرصة بفتح العين المهملة وسكون الراء
 المهملة بالتركية اول اراسنده اغاجدن وينادن خالى وواسع
 آحق يردر جمعى عراض وعرصات كلور وعرصة الكعبة
 من الارض السابعة الى العرش قبله كذا في الحاشية قوله في جوف
 الكعبة الخ اى في داخلها او على سطحها بفتح السين المهملة
 وسكون الطاء بالتركية طام اوزه رى وهر شيك يوقاريسى
 ديمك * لكن الصلاة على سطحها مكروهة للنهي وترك التعظيم
 فيها كذا نقل عن الدر واما الصلاة في جوفها فلا كراهة نفلا
 كان او فرضا قوله الى الحطيم وحده لا تجوز والحطيم بفتح
 الحاء المهملة وكسر الطاء ومدّه هو قطعة جدار مستديرة تحت
 ميراب الكعبة بين الركن الشامى وبين الركن العراقى والحطيم

مطلب
 بيان الفروع من مسائل
 الاستقبال

بمعنى الكسر * سمي به لانه قطعة من البيت حتى يطاف من ورائه
 ولو طاف من الفرجة التى بينه وبين الكعبة لم يجوز لان ستره اذرع
 من الحطيم داخل في الكعبة لكنه ثبت بخبر الواحد فلذا لم يجوز
 استقبال المصلى اليه لان فرضية التوجه ثبت بنص الكتاب
 فلا يتأدى الفرض بما ثبت بخبر الواحد احتياطا كذا في الدرر
 قوله ولو صلى في السفينة بالتركية كنى كدكره اولور فلان
 من الاستقبال الى القبلة كما في خارج السفينة قوله ويلزمه
 ان يستدير اذا دارت السفينة لان التكليف بقدر الامكان وهذه
 الاستدارة من افعال الصلاة فلا يكره دورانها كذا في الحاشية
 قوله متخالفين حال من الفاعل وهو جماعة او ضميرها تحت
 قوله بالتحري فانه ظرف مستقر حال اوصفة اى كل واحد منهم
 تخلف اجتهادهم في الجهة او بعضهم والجماعة ما كان اكثر
 من واحد قوله عالما بها اى بالمخالفة المشتق منها خالف وهو حال
 من فاعل خالف قوله حال الصلاة ظرف لقوله عالما وعدم الجواز
 لان اعتقاده ان صلاة الامام الى غير القبلة فقد اقتدى به عالما
 بان صلاته فاسدة قوله صلاة غيره اى صلاة من خالف الخ ان لم يعلم
 ذلك الغير ان امامه خالفه في الجهة وفي بعض النسخ وقع خلفه
 مكان خالفه كلاهما صحيح يمكن توجيهه بكلام الدرر وانه قال لو ان
 رجلا ام قوما في ليلة مظلمة فتحرى وصلى الى جهة وتحرى القوم
 وصلى كل منهم الى جهة يعنى الى جهة اخرى ان لم يعلم المقتدى
 مخالفة امامه ولم يتقدمه اى المقتدى جاز فعل كل واحد لان قبلتهم
 جهات تحريهم ولم يضر المخالفة بخوف الكعبة وان علم انه
 مخالف لامامه او تقدم عليه في الواقع فلا يجوز فعله انتهى

وفي الخلاصة ايضا ولو صلوا بالجماعة يجزيهم ايضا ٩ الصلاة
من تقدم على امامه او علم بمخالفة امامه في الصلاة انتهى قوله
قوم صلوا اي لو صلوا متحررين حال من ضمير الفاعل اصله
متحررين سقط احدهما تخفيفا بان وقع تحريرهم الى جهة
واحدة متفقين على تلك الجهة قوله وفيهم مسبوق وهو
من ادرك الامام بعد ركعة او اكثر قوله ولا حق عطف على
مسبوق والجملة حال من الضمير ايضا وهو من ادرك الامام في الركعة
الاولى ثم سبقه الحدث فذهب وتوضأ وجاء بعد فراغ الامام
او ادرك بعض الصلاة قوله فاما اي المسبوق واللاحق لقضاء ما
فاتهما من الركعات وهو جواب قوله امكن المسبوق الخ
جواب لو المقدر في قوله صلوا وقوله اصلاح فاعل امكن قوله
بان يستدير الى القبلة متعلق بالاصلاح او بامكن قوله فانه اي
اللاحق مقتد فيما يقضيه فحاله حال المقتدي كما ان حال المسبوق
حال المنفرد فيجوز تحوله في الصلاة لكونه منفردا قوله وهو
وراء الامام اي والحال ان المقتدي خلف الامام وقوله ان القبلة
فاعل ظهر قوله لا يمكنه اه اي لا يمكن للمقتدي اصلاح
قوله والا اي وان لم يستدر ولم يتوجه الى القبلة لزم ان يكون
المقتدي متمما للصلاة الى غير القبلة التي ظهر له قوله فكذا
اللاحق ان استدراك فقد خالف امامه وهو مفسد وان اتم بلا
استدراك فقد اتمها الى غير القبلة عنده وهو مفسد ايضا كذا
في الحاشية قوله فاقندي آخر اي اقتدي به رجل آخر قوله
صلاة الامام فقط دون صلاة المقتدي لان الصلاة عند الاشتباه
من غير التخرى انما تجوز عند ظهور الاصابة كما مر قوله فادار

اليها

اي لم تجز صلاة زعمهم
منه

اليها اي حول الرجل الاعمى الى القبلة قوله لم تجز صلاتهما
اما صلاة الاعمى فلعدم سؤاله الذي وجب عليه واما صلاة
المقتدي فلا يثبت على الفاسد قوله والا اي وان لم يجد من يسئله
جازت صلاة الاعمى لعدم تركه شيئا مما يجب عليه قوله دون
المقتدي لان امامه بني عنده صلاته على ركعة فاسدة وهي الركعة
الاولى كذا قاله في الحاشية * لكن فيه ما فيه فليأمل * وعن بعض
العارفين انه قال قبله البشر الكعبة وقبله اهل السماء البيت المعمور
وقبله الكر وبين الكرسي وقبله حلة العرش والعرش ومطلوب
الكل وجه الله تعالى ورضاؤه كذا في الدرر والله سبحانه وتعالى
اعلم قوله واما الشرط الخامس الوقت الصواب فهو الوقت
وفي بعض النسخ والشرط الخامس الوقت والاول هو المناسب
لما تقدم قديمه على النية مع ان النية شرط لكل صلاة كالاستقبال
والوقت مختص بالفرائض لثبوت فرضية الوقت بالكتاب كقوله
تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا اي فرضا
موقوتا ونحوه على ما تقدم في اوائل الكتاب بخلاف النية فانها ثابتة
بالاجماع * نعم قيل ان النية ثابتة بقوله تعالى وما امروا يعني
اهل الكتاب في جميع كتبهم الا يعبدوا الله اي لاجل ان يعبدوا الله
وقبل اللام بمعنى ان اي الابان يعبدوا الله كذا في تفسير ابن السعدي
مخلصين له الدين قال ابن عباس ما امروا في التورية والانجيل
الا باخلاص العباد لله تعالى موحدين خفاء اي ما ثلثين
عن جميع الاديان الى دين الاسلام كذا في المعالم * الا ان صاحب
الاشباه قال والاول ٩ اوجه لان العبادة في الآية بمعنى التوحيد
بقريضة عطف الصلاة في قوله تعالى ويقموا الصلاة على

مطلب بيان الشرط الخامس
هو الوقت

٩ اي ثبوت النية بالاجماع
علا

العبادة كذا في الحاشية ثم ان دخول الوقت شرط لصحة اداء الصلاة
لا وجود جميعه والا يلزم اداء الصلاة بعد الوقت قوله اول
وقت صلاة الفجر مبتدأ خبره اذا طلع ابتداء المص بيان وقت
الفجر وان كان المبدوء به في الحديث الذي رواه ابن عباس قال
قال صلى الله عليه وسلم امنى جبرائيل عليه السلام عند البيت
مرتين فصلى بي الظهر في المدة الاولى منهما الحديث وقت
الظهر لان الفجر اول صلاة يخاطب المكلف بها عند قيامه
من النوم الذي هو اخو الموت ولانه مجمع على وقتها اولا وآخرا
لاختلاف فيها ولانه اول من صلاه اول البشر آدم عليه السلام
حين اهبط من الجنة واظلم عليه الدنيا وجن الليل والحال ان
آدم لم ير الظلمة من قبل فخاف خوفا شديدا فلما انشق الفجر
وعاد ضوء النهار صلى ركعتين تطوعا شكر الله تعالى ركعة الاولى
للاجابة من ظلمة الليل والثانية شكرا لرجوع ضوء النهار فصار
علينا فرضا موقتا وكان ذلك سبب كونها ركعتين كذا في الكبير
والعناية شرح الهداية قوله اي المنشرب بالتركية طاغليجي
كووك كآرندة قوله فمطلوع الفجر الاول متعلق بلا يخرج
المأخر هنا قوله المستطيل صفة للبياض بمعنى الطويل مأخوذ
من الاستطالة اصله مستطول فقلبت الواو ياء بعد نقل الكسرة
الى الطاء فصار مستطيل قوله اي الذي يبدو اي يظهر طولاً
الى الفوق من الافق قوله لانه اي الفجر الكاذب جزء من الليل
قوله من سحور ثم اي من اكل طعامكم في السحور اذان البلال
قوله لا يمنعكم يحتمل النهي والخبر بمعنى النهي قوله المستطير
في الافق اي بمنعكم عن الاكل الفجر المستطير رواه مسلم

وابوداود والترمذي والنسائي عن سمرة ابن جندب رضى عنه قوله
وهو اي الفجر الكاذب جملة معترضة بين المبتدأ والخبر وهو
قوله فلا يخرج وهي جواب اما قوله وهذا ايضا باجماع
الامة لا خلاف فيه من الائمة فلا يلتفت الى ما نقل عن الاصطخري
من الشافعية انه اذا اسفر الفجر خرج الوقت كذا في الحلية
قال في الدر ولما روى ان جبرائيل عليه السلام ام برسول الله
صلى الله عليه وسلم حين طلع الفجر في اليوم الاول وفي اليوم
الثاني حين اسفر جدا وكادت الشمس تطلع وقال ما بين هذين
وقت لك ولا تمك انتهى * ولعله سند الاجماع الذي قاله الشارح كذا
في الحاشية قوله يقدر على النظر الى فرص الشمس بضم
القاف وسكون الراء المهملة بالتركية شمك جرمي وجوره كي
معنائه وهذا القولان قيما في بعض النسخ من المتن لكنه
لم يوجد في الكبير ولا في بعض النسخ فلهذا ملحق من الخارج
والله تعالى اعلم قوله كذا في خلاصة الفتاوى والفتاوى الحاتية
ايضا والمراد بكتاب محمد كتاب الاصل قوله يعقب زوال
الشمس اي الجزء الكائن بعد زوال الشمس عن خط الاستواء
من الزمان قوله اي سوى النى الذي يكون للاشياء يعني ان اضافة
النى الى الزوال لادنى مناسبة فان النى للاشياء لا للزوال والنى
ظل راجع ممتد من المغرب الى المشرق حين يقع الشمس على
خط نصف النهار كذا في الحاشية عن الدر قوله وقال اي
ابو يوسف ومحمد الى آخره فاول وقت الظهر اتفاقا كآخر
وقت العصر واول وقت المغرب واخر وقت العشاء كلها اتفاقا
واما آخر وقت الظهر اختلافا في كاول وقت العصر وآخر

وقت المغرب واول وقت العشاء فان كلاهما اختلافي * واما الفجر
فلا خلاف في اوله وآخره كما سبق قوله نزل كل شيء مثله
بالتركية هرديكيلىن اغاج وغير ذلك برربوي مثلى اوله لكن
بومثل في زوال ديدكاري كوكبه دن ماعداسي اوله امامين
قتنه قوله الى المثليين اى الى ان يصير ظل كل شيء مثليه
سوى في الزوال ايضا قوله حتى تبلغ اى ظل كل شيء الى المثليين
قوله ليخرج من الخلاف فيهما اى في هذين الوقتين فان من صلى
الظهر قبل تمام المثل والعصر بعد تمام المثليين فقد خرج
عن خلافهما وخلاف الائمة الثلاثة * والخروج من خلاف العلماء
والعمل بما اتفقوا عليه اولى وبالقبول احرى والله ولى التوفيق
واما لو صلى الظهر بعد تمام المثل وصلى العصر قبل تمام المثليين
فقد وقع في الخلاف بل ان الظهر لم يقع في وقته على كل قول
على رواية اسد بن عمرو قوله والدليل من الجانبين الخ دليلهما
امامة جبرائيل عليه السلام في اليوم الاول حيث صلى العصر
حين صار ظل كل شيء مثله * ودليل ابي حنيفة حديث ابي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا اشتد الحر فابردوا بالصلاة
فان شدة الحر من فيح جهنم اى من غليانها رواه الستة وعن ابي ذر
رض قال كما مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فاراد المؤذن
ان يؤذن فقال عليه السلام له ابرد بصيغة الامر الحاضر ثم
اراد ان يؤذن فقال له ابرد ثم اراد ان يؤذن فقال له ابرد حتى
ساوى الظل التلول فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان شدة
الحر من فيح جهنم رواه البخاري في باب الادان للمسافرين
كذا في الكبير واعلم ان اول من صلى الظهر ابراهيم عليه السلام

مطلب
في بيان اول من صلى الظهر

حين امر بذيح الولد وقد كان وقت الظهر صلى اربع ركعات
تطوعا الركعة الاولى شكرا لرضاء الله تعالى كما نودي قد صدقت
الرؤيا والثانية لذهاب غم الولد من قلبه والثالثة شكر الصبر ولده
على مضرة الذبح والرابعة لنزول القداء اى الكباش فصار علينا
فرضا موقتا كذا في العناية شرح الهداية قوله واول وقت
العصر الخ مبتدأ خبره قوله اذا خرج بتقدير ثابت مثلا قوله
على القولين اى على اختلاف القولين في المذهب قوله سواء
اى سوى ظل وقت الاستواء ان كان في زمان ومكان له ظل حينئذ
لان النى قد لا يوجد في بعض الامكنة والازمنة كمن كان
في المدينة المنورة في اخر الجوزا فاذا ارتفع الشمس الى وسط
السماء في هذا البرج لا يوجد في الزوال الا اقل القليل بنصف
الدرجة يعرفه ارباب فن الجزئيات * واعلم ان اول من صلى
صلاة العصر يونس عليه السلام حين خاطب الله تعالى
الى الخوت وحين انجاه الله تعالى من اربع ظلمات وقت العصر
صلى اربع ركعات تطوعا شكرا لله تعالى للنجاة من الظلمات
ظلمة الليل وظلمة الماء وظلمة بطن الخوت وظلمة الذلة فصار علينا
فرضا موقتا كذا في العناية قوله اى الجزء الزماني الذي يعقبه
غروب الشمس كما هو قول اكثر اهل العلم * ويدل عليه احاديث
كثيرة صحيحة منها قوله صلى الله عليه وسلم وقت صلاة
العصر ما لم تغرب الشمس رواه ابن ابي شيبة رضى ومنها قوله
صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب
الشمس فقد ادرك العصر رواه البخاري ومسلم فانتفى ما حكا
شمس الائمة السرخسي عن الحسن بن زياد اذا اصفرت الشمس

مطلب
في بيان اول من صلى العصر

خرج وقت العصر * واما ما في صحيح مسلم اذا صليتم
العصر فانه وقت لادائها حتى تصفر الشمس فانه محمول على
الوقت الكامل فانه وقت لاداء العصر من غير كراهة او هو
منسوخ بما رويناه كذا في حلية المجلى * فالظاهر ان من صلى
العصر بعد الغروب اى اتمها كان مؤديا لاقاضيا والله اعلم قوله
يعقبه غيبوبة الشفق يعنى آخر جزء من اجزاء البياض عند
ابى حنيفة ومن اجزاء الاخر عندهما قوله والدليل في الشرح
الكبير * دليل ابى يوسف ومحمد ما روى الدارقطني عن ابن عمر
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الشفق الحرة فاذا غاب وجبت
الصلاة قال البيهقي والنووي الصحيح انه موقوف على ابن عمر
كذا في الكبير وقاله مالك واخذ والشافعي في القديم واختاره
جماعة كثيرة من الشافعية قاله في الحلية وذكر بعض مشايخنا
ان الفتوى على قول الامامين منهم صاحب الجمع وصاحب
الوقاية وتعقبه شيخنا وهو الشارح بقوله ولا تساعده رواية
ولادراية انتهى * ودليل ابى حنيفة ما روى الترمذي من حديث
محمد بن فضل عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان للصلاة اولا وآخر او ان اول وقت الظهر حين تزول
الشمس واخر وقتها حين يدخل وقت العصر وان اول وقت
العصر حين يدخل وقتها وان اخر وقتها حين تصفر الشمس
وان اول وقت المغرب حين تغرب الشمس وان آخر وقتها حين
يغيب الافق وان اول وقت العشاء حين يغيب الافق وان اخر
وقتها حين ينتصف الليل وان اول وقت الفجر حين يطلع
الفجر وان اخر وقتها حين تطلع الشمس فقد جعل آخر وقت

المغرب واول وقت العشاء حين تغيب الافق وغيبوبة الافق
بسقوط البياض الذي بعد الحرة والا كان باديا لكن قد خطأ
البخارى والدارقطني عن محمد فضيل في رفع هذا الحديث
كذا في الكبير قوله قال ابن الهمام الخ لعل الشارح يريد ترجيح
البياض على الحرة بان لا يعتد رواية الحرة هذا لكن نقل عن الدر
والدرر ان ابا حنيفة رجع الى الحرة في رواية سد بن عمرو كما
في الشرح والرجوع غير الرواية ولذا قال في الدر فكان الحرة
هو المذهب كذا في الحاشية * واعلم ان اول من صلى صلاة
المغرب عيسى بن مريم عليه السلام خاطبه الله تعالى كما قال
تعالى ائت قلت للناس اتخذوني وامى الهين من دون الله وكان
ذلك بعد غروب الشمس صلى ثلث ركعات تطوعا الاولى لثني
الالوهية من نفسه والثانية لنفسها عن الوالدة والثالثة لاثباتها
لله تعالى فصار علينا فرضا موقنا كذا في العناية قوله وآخره
اي اخر وقت العشاء ما لم يطلع الفجر لما ذكر الطحاوي
انه يظهر من مجموع الاحاديث ان آخر وقت العشاء حين يطلع
الفجر وذلك ان ابن عباس وابا موسى والحدري رووا انه عليه
السلام اخرها الى ثلث الليل وروى ابو هريرة وانس انه عليه
السلام اخرها حتى انتصف الليل وابن عمر روى انه عليه السلام
اخرها حتى ذهب ثلث الليل وروى عائشة انه عليه السلام
اعتم بها اي اخر بصلاة العشاء حتى ذهب عامة الليل وكلها
في الصحيح قال قتبت ان كله وقت للعشاء ولمسلم في قصة التعريس
عن ابى قتادة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لبس في النوم
تفريط انما التفريط ان يؤخر صلاة حتى يدخل وقت الاخرى

فدل على بقاء كل صلاة الى دخول وقت الاخرى ودخول وقت صلاة الفجر بطلوع الفجر الصادق كذا في الكبير والتعريس هو نزول المسافر منزلة آخر الليل لاجل الاستراحة رواه ابو قتادة انه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة فلما كان آخر السحر عرسنا اي نزلنا لما استيقظنا حتى ايقظنا حر الشمس فارتحلنا حتى ارتفعت الشمس ثم نزلنا فامر بلال لارضى الله عنه فاذن فصلينا ركعتين ثم اقام فصلينا الغداة كذا في الفقه الاكبر * واعلم ان اول من صلى صلاة العشاء موسى عليه السلام حين خرج من مدين وضل الطريق وكان في اربعة غيوم ثم عدوه فرعون واخيه هارون وغم امراته واولاده فلما انجاه الله تعالى من ذلك كله وقت العشاء ونودي من شاطئ الوادي الايمن في البقعة المباركة صلى اربع ركعات تطوعا فصارعنا فرضا موقتا كذا في العناية ٩ قوله وعندهما وقتها اي وقت صلاة الوتر بعد صلاة العشاء بكسر العين المهملة ومد الشين المعجمة * وهذا الخلاف بناء على ان الوتر واجب عنده والوقت متى جمع صلاتين واجبتين فهو وقت لهما وان لزم تقديم احدهما على الاخرى كالفاتية والوقفية وعندهما هي سنة شرعت بعد العشاء فكان وقت الوتر بعدها كسنتها كذا في الكبير قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ طاهره انه تعليل لوجوب الترتيب عنده * وفي الحاشية اوردته دليلا للامامين فليأمل * ومثله ما في الحلية قوله خير لكم من حر النعم بفتح النون والعين المهملة وهي الابل الذي وبره احمر او هي كناية عن ان هذه الصلاة خير من الدنيا كلها لانها

مطلب
في بيان اول من صلى
صلاة العشاء

٩ قال صاحب العناية
في شرح الهداية وهذه
الاقوال التي ذكرتها عقيب
كل الصلوات الخمس وجبت
في شرح شيخنا العلامة
قوام الدين الكاظم رحمه
الله منسولة عن ابي الفضل
مع زيادة فقالت مختصرة
انتهى

ذخيرة الآخرة التي هي خير وابقى كذا في العلي القاري قوله وهي اي صلاة الوتر فجعلها اي الوتر لكم الخ وفي بعض طرق الحديث فيما بين صلاة العشاء الى طلوع الفجر زيادة فيما اخرجته ابو داود والحاكم وصححه كذا في الحلية قوله اما لو وقع ذلك اي لو صلى الوتر قبل العشاء بلا قصد صح عند ابي حنيفة ربح لا عندهما لو وقع الوتر قبل وقتها ولو بلا قصد كما لو صلى الفجر مثلاً قبل وقته بلا قصد فانها لا تصح اجابا قوله ثم ظهر الخ وكذا سائر موانع صحة العشاء كعدم الطهارة والتوجه الى غير القبلة ولم يتحرر في محله قوله كان اي الثوب نجسا فالعشاء فاسدة فيلزمه ان يعيد العشاء دون الوتر عند ابي حنيفة ربح قوله خلافا لهما فانهما قالا يعيد المصلي العشاء والوتر جميعا وايضا حان عند ابي حنيفة ربح وقت الوتر وقت العشاء فقد خرج بادائه في هذه الصورة عن العهدة لا تيانه بشرائطه التي هي الطهارة والوقت * وغاية ما فيه انه سقط الترتيب بظن الطهارة ولا عهدة فيه * واما عندهما فلما كان وقت الوتر ما بعد صلاة العشاء والحال ان العشاء لم تصح في الصورة المذكورة فقد اتى بالوتر قبل وقته فلا يخرج بذلك عن عهدة الطلب فيعيد بعد اداء العشاء الصحيحة ليقع في وقته كذا في الحلية * واعلم ان اول من صلى الوتر نبينا صلى الله عليه وسلم لما روى عن النبي عليه السلام حين صعد المعراج اوصى له ابو بكر الصديق رضي فقال يا رسول الله اذ رأيت عرش ربك فصل ركعة لا تجلي فلما صعد الى العرش نسي وصيته فصلى ركعة لنفسه فقال جبرائيل عليه السلام يا محمد صل لاجل صديقك ركعة ثانية فصلى لاجله

فلما اراد ان يسلم قال جبرائيل يا محمد ان الله تعالى امرك بان تصلي
لاجله ركعة فقام الى القيام فلما قرأ الفاتحة وسورة معها واراد
ان يركع اطلع على النار فرأى فيها ما رأى وقد صاروا كالبحر
فلما رآها زال عقله وحل يديه فجاء جبرائيل ونشر ماء الكوثر عليه
وافاق وكبر وقت واستعاذ بالله من النار ومن اهلها واتمها
على ثلث ركعات فسمى وترا * فان قبل الوتر سنة ام فرض
ام واجب قلنا لما صلى عليه السلام لنفسه صارت سنة فلما صلى
لاجل ابي بكر رضى صار واجبا ولما صلى لامر الله تعالى صار
فرضا كذا نقل من شرح المصابيح قوله فلا تجب بدونه اى
لا تجب الصلاة بدون الوقت لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء
المشروط وكذا انتفاء السبب يوجب انتفاء المسبب وضمير لا تجب
للاصلاة ونفى وجوبها يستلزم نفي ادائها والله تعالى اعلم قوله
فبلغ جوابه اى جواب الشيخ الكبير الى الحلواني قوله فارسل
اى الحلواني رجلا يسأل الشيخ في جماعته العامة وفي درسه
ووعظته قوله فبين اسقط اى اعتقد سقوط الواحدة
من الصلوات الخمس وافتي به قوله فسأله اى فجاء الرجل
وسأل الشيخ الكبير قوله واحس الشيخ اى علم الشيخ مراد
السائل بقراءة ناشية من كمال الايمان فقال الزام له واطهارا
للصواب ما تقول الخ قوله فبلغ الحلواني جوابه قدم المفعول
اهتماما به قوله فاستحسنه ووافقه فيه كذا ذكره نجم
الدين الزاهد في شرح القدوري وهو الذى اختاره الشيخ
حافظ الدين النسفى قوله والغلس بالفتحين ظلمة آخر
الليل اى وانكشف الغلس قوله بحيث يرى الرامى ظرف

للظهور والانكشاف قوله موقع نبه بفتح النون وسكون
الباء بالتركية اوق كذا آلت حريدن عرب قنته وجمعه نبال
وانبال وبومقادمة اوقك واصل اولدوغى محلد قوله لقوله
صلى الله عليه وسلم اسفروا بالفجر فانه اعظم للاجر علة لقوله
اصحابنا الحنفية مأخوذ من السفر من باب الافعال وهو بمعنى
الضوء والانكشاف كذا فى الكوكب المنير اخرج ابن حبان
فى صحيحه والترمذى عن رافع بن خديج رضى الله عنه وقال
حسن صحيح اى صلوا الفجر بالاسفار والامر للاستحباب
للاوجوب كذا فى الحلية قوله على وجه السنة بان يرتل
اربعة آية فى الركعتين قوله ويبقى عطف على يمكنه والرابط
قوله من الوقت لانه اظهره فى موضع الاضمار قوله يمكنه
ان يتوضأ ويعيدها الخ وقيل يؤخر جدا لان الفساد موهوم
وقال الطحاوى يستحب البداية مغلسا وانتم مسفرا قاله فى الدر
والدراية فحصل ثلثة اقوال الاسفار بدأ وختما والتأخير جدا
والتغلبس بدأ والاسفار ختما واما الائمة الثلاثة فقالوا بالتغلبس
فقط كذا فى الحاشية قوله يوم البحر اى يوم الاضحية بمزدلفة
وهى اسم موضع فى طريق العرفات مقدار اربع ساعات من مكة
فينبغى للمص ان يقيد البحر بمزدلفة لئلا يظن ان الاستثناء عام فى يوم
البحر بكل مكان وليس كذلك بل هو خاص بمزدلفة قوله ويستحب
تقديمها اى صلاة الظهر لما فى البخارى من حديث خالد بن دينار
صلى بنا اميرنا الجمعة ثم قال لانس كيف كان رسول الله صلى الله
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اشتد البرد بكر بالصلاة
اى قدمها وصلها اول الوقت واذا اشتد الحر ابرد بالصلاة وهو

عام في جميع البلاد لجميع الناس لاطلاق الحديث كذا في الكبير
 قوله ويكره ان يؤخرها اي العصر الى ان يتغير بان يكون
 قرص الشمس محمرا والقرص بضم القاف وسكون الراء بالتركية
 جرمي وجوره كي ديمك قوله بيضاء نقية بالتركية نوري
 يساض صافي قوله فالعبرة لتغير القرص وكذا العبرة لوقت
 الشروع حتى لو شرع قبل تغير القرص ووقع الاداء حال التغير
 لا يكره قاله في الدر قوله لا لتغير الضوء وقيل العبرة له اي لتغير
 القرص قاله في الحاشية نقلا عن الدر قوله فانه اي تغير القرص
 يوجد بعد زوال الشمس عند خط نصف النهار قوله لا تحار
 فيه العين بفتح التاء والحاء الممدودة من حار يحار حورا بمعنى
 التردد في رؤية قرص الشمس من الباب الرابع اصله لا تحور فقلبت
 الواو الفا بعد نقل حركتها الى الحاء ويحيى بمعنى الرجوع
 من الباب الاول قوله تعجيل المغرب بان لا يفصل بين الاذان
 والاقامة بها عقيب غروب الشمس الا بسكينة مقدار ثلث آيات
 قصار او آية طويلة عند ابي حنيفة وبجلسة خفيفة كالجلسة
 بين الخطبتين عندهما هكذا تفسير التعجيل في الحلية قوله الا
 يوم الغيم بفتح الغين المعجمة وسكون الياء بالتركية بولوده وبولودلي
 كونه ديرل قوله لقول رافع بن خديج كما نصلي الخ اخرج
 البخاري ومسلم عنه وقوله موقع نبله بالتركية اوق رمى اولئذ قد
 واصل اولد يغني محله ديرل ولان في التعجيل هنا مسارعة الى
 مغفرة من ربكم قال في الحلية نقلا عن خزائن الفتاوى واختلفوا
 في المغرب هل تؤخر عن اول الوقت قال بعضهم لا لانه مكروه
 وقال بعضهم لا بأس في التأخير الى غيبوبة الشفق وعليه كثير

من العلماء * وقيل هي اول مسألة خالف فيها ابو حنيفة استاده
 حماد انتهى قوله اخرها اي المغرب حتى ظهر كوكب
 فاعتق عبدا للكفارة قوله والا صح انه يكره اي كراهة تحريرية
 كذا نقل عن التوير والقنية والذي اقصته الاخبار كراهة
 التأخير الى ظهور النجم وما قبله مسكوت عنه فهو على الاباحة
 وان كان المستحب التعجيل كذا في الكبير قوله الى ما قبل ثلث
 الليل مستحب وهكذا في القدوري اي الى ما قبل تمام الثلث الاول
 وفيه اشارة الى انه لا يستحب تأخيرها الى ثلث الليل * لكن المذكور
 في المختار والخلاصة والكتر والكافي انه يستحب تأخيرها الى
 ثلث الليل كذا في الحلية * وجه الاول ماروي البخاري من حديث
 عائشة رضيها انه قالت كانوا يصلون العتمة فيما بين ان يغيب
 الشفق الى ثلث الليل الاول وقوله العتمة بالفتحات وقت العشاء
 او من وقت غيبوبة الشفق الى ثلث الليل الاول * ووجه الثاني
 مارواه الشارح رحمه الله تعالى اخرج الترمذي عن ابي هريرة
 رضي الله عنه قوله لولا ان اشق على امتي الخ محل ان اشق
 رفع بالابتداء وتأويل المصدر والخبر محذوف وجوبا اي لولا المشقة
 موجودة اي لولا تخافة وجودها قوله لامرهم الخ جواب لولا
 وقال الترمذي حسن صحيح قوله وتأخيرها الى ما بعدها اي
 تأخير العشاء الى آخره لانه من حيث كونه يفضي الى تقليل الجماعة
 يكون التأخير مكروها ومن حيث كونه ينقطع به اي بالتأخير
 الى نصف الليل السمر المنهي عنه بالسمر والميم المفتوحين
 بمعنى القصة * ولعل الحكايات بعد صلاة العشاء بناء على ما روي
 الستة في كتبهم انه صلى الله عليه وسلم كان يكره النوم قبلها

اي قبل الصلاة والحديث ايضا بعدها وهو المراد بالسمرا
 يكون اي التأخير مندوبا وذلك لان السمري يقطع بمضى نصف
 الليل غالباً فتعارض دليلاً النذب والكراهة فتساقطاً فبقيت
 الاباحة وهذا البيان اشار اليه الشارح بقوله لما ينشأ في الشرح
 قوله ان كان لا يثق اي لا يعتمد بالانتباه بالتركية وقت سحره
 او ينامق بعد النوم قوله اوتر قبل النوم اي صلى الوتر قبله
 واما ان اعتمد انتباهه بعد النوم في آخر الليل فالتأخير الى آخر
 الليل افضل قوله وذلك اي الايتار آخر الليل افضل هذا
 من تمة الحديث كما في المصايب رواه الخمسة الا البخاري
 من حديث جابر رضى ومعنى مشهودة بالبدال المهملة يشهد
 الصلاة اي يحضرها ملائكة الرحمة اي ملائكة الليل
 وملائكة النهار تنزل هؤلاء وتصعد هؤلاء قاله في شرح المصايب
 والمشكاة كذا في الحاشية قوله عدم التعجيل في اول الوقت
 يعنى المراد بالتأخير تأخير يحصل معه التيقن بدخول الوقت
 وايضاً المراد بالتعجيل الآتى تعجيل يحصل معه التيقن بعدم
 دخول الوقت المكروه وهو وقت تغير القرص والنصف الاخير
 من الليل * وانما قالوا كذلك لان الاوقات الثلث الاول لبس فيها
 وقت مكروه بخلاف العصر والعشاء والله الموفق قوله التأخير
 في الجميع يوم الغيم اي التأخير بحيث يتيقن به دخول الوقت
 لانه اقرب الى الاحتياط فاداء الصلاة في وقتها وبعده يجوز
 ولا يجوز قبل الوقت قوله واما الاوقات التي تكرر فيها الصلاة
 فخمسة واما غير الصلاة فلا يكره فيها كالذكر والفكر والتلاوة
 ومنها سجدة الشكر دون سجدة السهو وسجدة التلاوة فانها

مكروهتان كسائر الصلاة والتخصيص بالخمسة موافق لما
 في محيط رضى الدين وسيد كر المص هنا سبعة اخرى على ما
 في بعض الكتب كذا في الحلية قوله ما يعم عدم الجواز ايضا
 بان يراد بالكراهة عدم الاذن من الشارع وقرينة هذه الارادة
 لحاق الكلام اي سياقه كما سيأتى ان شاء الله تعالى وفاء فكل
 للتعليل للتفريع ومعنى ايضاً كما يعم الكراهة الكراهة التحريمية
 والتنزيهية يعم عدم الجواز ايضاً وفي الكبير يجوز ان يراد بالكراهة
 هنا المعنى اللغوي فيشمل عدم الجواز وغيره مما هو مطلق لعدم
 وان يراد المعنى العرفي والمراد كراهة التحريم اذ النهى الظنى
 الثبوت مالم يصرف عن ظاهره يقتضى كراهة التحريم والقطعي
 الثبوت يقتضى التحريم فالتحريم مقابل للفرض وكراهة التحريم
 مقابل للواجب والتنزيهية مقابل للمندوب والنهى الوارد هنا
 من قبيل الاول انتهى قوله كالفوائت اي كالفرائض الباقية
 للقضاء ادرج الكاف عليه لان من الفرض ما لا تكون فائتة
 وهى صلاة الجنائز وفاء فالكراهة للشرطية اي اذا كان المراد
 من الكراهة عاماً فالكراهة في الفرض بمعنى عدم الصحة والجواز
 وفي التطوع بمعنى الكراهة التحريمية كذا في الحاشية قوله
 تمنع الصحة وجعلتها خبر لقوله فالكراهة اي تمنع الكراهة
 في الفرض صحة الصلاة لوجوب الفرض بسبب كامل وهو
 كالوقت الغير المكروه قوله وكذا الواجبات اورد لفظ كذا
 لانها لم تذكر في المتن صريحاً كانه يشير الى تعميم الفرض
 للواجبات بان يراد به ما لبس بتطوع اي الواجبات الباقية
 للقضاء تمنع الكراهة فيها صحة الصلاة الخ قوله لانها اي

تلك الاشياء الثلاثة وجبت كاملة اى فى وقت غير مكروه قوله
فلا تؤدى ناقصة بالنقصان القوى وهو النقصان الذى هو
من صفات الوقت لشدة اتصال الفعل بالوقت لدخول الوقت
فى ماهية الفعل بخلاف النقصان الذى ليس كذلك كالتقصان
بسبب الاخلال ببعض الواجبات او بسبب المكان كالصلاة
فى الارض المغصوبة او بسبب شئ آخر من المجاورات كالصلاة
فى الثوب الحرير فان ذلك لا يمنع الصحة لعدم شدة اتصال الصلاة
بهذه الاشياء لكون اتصال هذه الاشياء بالصلاة من حيث
المجاورة لامن حيث السببية او الشرطية بخلاف الوقت
امالووجب الفرض او غيره بسبب ناقض وادى فيه ضح الفرض
كمصر يومه عند الاصفرار وتلاوة آية السجدة فى الوقت
المكروه او حضرت الجنائز فيه فان الاخيرين يصحان فيه ايضا
مع الكراهة لادائها كما وجب * وكذا صحة جميع النوافل
فى الوقت المكروه مع الكراهة لان وجوبها على المصلى
بالشروع فاذا شرع فيها وجبت ناقصة فاذا اداها فيه اى
فى الوقت المكروه اداها اى النوافل كما وجبت كذا فى الكبير
واشار اليه الشارح بقوله وتحقيق ذلك فى الشرح قوله وذلك
المذكور يعنى ان تذكر اسم الاشارة مع انه اشارة الى الكراهة
بتأويل المذكور * ويمكن التوجيه ايضا بان الكراهة مصدر
يستوى فيه الامر ان لكن التذكير اخف هذا ولكن المتبادر
من المقام ان الاشارة الى الاوقات الثلاثة وان لفظ عند مقحم ورفع
قوله ووقت الزوال والله الموفق قوله ووقت الزوال اى وقيل
وقت الزوال بتقدير المضاف محازا وهو وقت الاستواء قوله

فى هذه الاوقات الثلاثة لما روى مسلم وغيره من حديث عقبه بن عامر
ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا ان نصلى
فيهن او نقبر فيهن موتانا من الاقبار بمعنى الادخال فى القبر
والمراد به الصلاة عليه بالاجاع دون حقيقة الدفن حين تطلع
الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل
الشمس وحين تصيف للغروب حتى تغرب فالوقت من حيث هو
وقت لانقصان فيه كسائر الاوقات وانما كان النقص فى الاركان
المستلزمة للنسبة بعبادة الكفار * وقد فهم من حديث آخر
ان تلك الاركان هى ما وقع فى الاوقات الثلاثة كذا فى الكبير
قوله اى من غير كراهة هذا القيد بدليل ان تجوز التطوع
مع الكراهة مطلقا مجمع عليه فى جميع الاوقات لا يخص بابي يوسف
ولا بوقت الزوال ولا يوم الجمعة قوله ودليله اى دليل ابي يوسف
وهو انه عليه الصلاة والسلام نهى عن الصلاة نصف النهار
حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة رواه ابو هريرة رضى الله عنه
وفى سنن ابي داود عن ابي قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه كره الصلاة نصف النهار الا يوم الجمعة وقال ان جهنم تسجر
اى تحمى الا يوم الجمعة قوله وجوابه اى الجواب لهما عن دليل
ابي يوسف رح ان نهيه عليه الصلاة والسلام عن الصلاة
فى هذه الاوقات مطلق ليس فيه استثناء زوال يوم الجمعة فى الحديث
الذى رواه مسلم وغيره فى قوله صلى الله عليه وسلم ثلث ساعات
كان رسول الله الخ وفى الحديث الذى رواه مالك فى الموطأ
والنسائي فى قوله عليه السلام ان الشمس تطلع بين قرني شيطان
فاذا ارتفعت فارقتها ثم اذا استوت اى الشمس قارنها فاذا زالت

فارقها واذا دنت للغروب قارنها واذا غربت فارقها ونهى
عن الصلاة في تلك الساعات وهذا النهي محرم وما تمسك به
ابو يوسف منيح * والمحرم مقدم عند التعارض * هذا حاصل ما
في الكبير والله الهادي الى الرشاد قوله صلاة الجنائز سواء
شرعت اى صلاة الجنائز فيها اى في الاوقات الثلاثة المذكورة
واديت فيها او شرعت قبلها واديت فيها اى في الاوقات
المنهيمة وقوله هذا اشارة الى ان المراد بالفرض فيما سبق هو
الفرض على العين قوله ولو قضى فيها اى في الاوقات الثلاثة
المذكورة فرضا ولو كان فرضا عمليا كالوتر اشارته الى
ان المراد من الكراهة في حق الفرض عدم الجواز فتدبر كما مر
الاشارة اليه بقوله كما سيأتى ان شاء الله تعالى قوله على ما قدمناه
من ان الصلاة المقضية وجبت بسبب كامل فلا تنادى بالسبب
الناقص فيلزمه اعادة ما صلى فيها من الفائتة لعدم صحتها
قوله فالأفضل ان لا يسجد ها فيه اى في الوقت المكروه الذى
تلا فيه آية السجدة بل يسجد في وقت غير مكروه ولا يكون
تأخيرها الى وقت غير مكروه قضاء لان ما لا يتقيد بوقت
لا يتأتى فيه القضاء بل هو اداء في كل وقت من اوقات العمر
وسجدة التلاوة من هذا القبيل قوله فان سجد ها اى سجد
لاية السجدة في وقت مكروه قوله لا يعيد ها لصحة ادائها
واجزائها عن التلاوة قوله تصح عندنا ايضا ولا يلزم اعادة ما
في غير الاوقات المذكورة وكذا الحكم في حق السامع آية السجدة
لانها وجبت بالسبب الناقص واديت كما وجبت قوله فضلى عليها
اى على الجنائز فيه اى في وقت من الاوقات الثلاثة تصح الصلاة

ولا في غيره من الاوقات
الثلاثة لانها وان صحت
لوجوبها بالسبب الذى
اديت به الا ان الكراهة
موجودة لحصول الفعل
الشبه بعبادة الكفار
مع ان تأخيرها لا يؤدى الى
فواتها وصبر وادتها قضاء
كذا في الكبير

عليها * ولا يلزم الاعادة لان حضور الجنائز سبب لوجوب الصلاة
عليها وقد وجد السبب في وقت ناقص فوجبت مع النقصان
واديت به كما وجبت قوله كحضورها اى حضور الجنائز علة
لما منع فان حضور الجنائز في وقت مباح مانع للصلاة عليها
في وقت مكروه فيجب التأخير حيث شذ الى وقت غير مكروه كما مر
ولا مانع عن ادائها عند حضورها في وقت مكروه قوله واما
الوقتان الآخران وهما ما بعد طلوع الفجر الصادق الى
طلوع الشمس وما بعد صلاة العصر الى الغروب قوله يكره
فيهما التطوع اى كل تطوع ولو تحية المسجد * لكن بشرط
ان يقصده ولو جاهلا هذه الكراهة واما لو قصده سهوا فلا
مكن تطوع في الوقتين وليس في قلبه ان الوقت وقت الكراهة
كذا في الحاشية قوله يعنى الفوائت الخ اى يعنى بالفرض
الفوائت وصلاة الجنائز وسجدة التلاوة فاطلق الفرض واراد به
ما لزم عمله فشمى الواجب لنفسه وهو سجدة التلاوة وفرض
الكفاية ومن الواجب الوتر * ثم المراد بالجنائز والتلاوة ما حضرت
في وقت غير مكروه فان ما حضرت في وقت مكروه من الاوقات
الثلاثة السابقة غير مكروه ايضا كما سبق فليترك قوله
واللازم بالشروع في وقت مستحب او مكروه وكذا سجدة
السهو ذكره في الدر قوله لوجوبها اى الصور الثلاث
لغيرها اى بعارض بعد ان كان نفلا كالنذر والشروع
والطواف والسهو فانها تكره وان كانت واجبات لان اصلها
النفل فوجب بسبب الشروع او بالنذر او بالطواف او السهو
والله تعالى اعلم فان قلت اى فرق بين تلك الصور وبين سجدة

مطلب
بيان الوقتين من الاوقات
الخمس

التلاوة حتى تكون اى سجدة التلاوة واجبة لنفسها قلت انها لم تشرع نقلا بدون تلاوة بخلاف تلك الركعات فانها مشروعة نقلا بدون نذر وشرع وطواف وهو فانقلب بها واجبا واما التلاوة فكانت واجبة بنفسها حيث لم يسبقها نغلية بل كانت واجبة ابتداء بسبب التلاوة والله الهادي كذا في الحاشية قوله الى ان تطلع الشمس اى الى طلوعها الكامل وهو ان ترتفع الشمس وتشرق * وفي نسخ الكبير وحلية المجلى الى ان ترتفع الشمس وهو الانسب بالمقام لان وقت الطلوع ايضا وقت كراهة الى ارتفاع الشمس مقدار ربح اورحين وهو الضحوة الصغرى قوله لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة بعد الفجر الحديث رواه ابو داود والترمذى عن ابن عمر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولما روى مسلم عن حفصة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا طلع الفجر لا يصلى الا ركعتين خفيفتين كذا في الكبير قوله لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة الحديث اى تم الحديث واقرأ الحديث الى آخره فهذا الحديث راجع على ما روى انه صلى الله عليه وسلم صلى بعد العصر ركعتين كما في الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها بان حديث نهى اه محرم بصيغة الفاعل وحديث صلى اه مباح * والمحرم مقدم على المباح عند التعارض وبان الاول حديث قولى والثانى فعلى والقول مقدم ايضا على الفعل قوله حتى تشرق من الاشراق وهو الضحوة الصغرى قوله وما بعد غروب اه مبتدأ اول وقوله التطوع مبتدأ ثان وقوله مكروه خبره والجملة خبر للمبتدأ الاول وقوله لالذاته اى لالمعنى فى الوقت قوله مع استحباب

تجملها

تجملها اى صلاة المغرب * ويؤيده ما تقدم عن ابن عمر انه اعتق رقبته لتأخير المغرب حتى يدا نجم وقال الشافعى رحمه الله تعالى يستحب ركعتان قبل المغرب تمسكاً بما فى البخارى انه عليه السلام قال صلوا قبل المغرب صلوا قبل المغرب قال فى الثالثة لمن شاء كراهة ان يتخذها الناس سنة * والحواب من طرف اصحابنا المعارضة مما فى ابى داود عن طاووس قال سئل ابن عمر عن الركعتين قبل المغرب فقال ما رأيت احداً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما ونفت ازواج النبي عليه السلام حين تسئلن عنهما * وتفصيله فى الكبير وحيث حصل هنا وقت سادس على الاوقات الخمسة التى يكره فيها التسفل وهو ما بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب قالوا بكرهية الصلاة فيه لما فيه من تأخير المغرب وهو مكروه وعلى هذا اكثر اهل العلم منهم اصحابنا الحنفية ومالك كذا فى الحلية قوله التطوع اى الشروع فى التطوع عند خروج الامام من المقصورة اذا كان فى المقصورة ٩ كما فى ديار العرب وعند قيامه للصعود على المنبر اذا لم يكن فيها بكسر الميم وفتح الباء الموحدة مكان من تقع يقرأ عليه الخطبة فى الجوامع ما جود من المنبر بالفتح فالتسكون بمعنى الرفع من الباب الثانى وكذا يكره صلاة الجنائز وسجدة التلاوة عند خطبة الجمعة كذا نقل عن الدراية * ثم المفهوم منها انه لا كراهة قبل شروع الامام فى قراءة الخطبة وعند امساكه عنها قاله فى الحاشية * واما قضاء الفوائت فقال فى النهاية غير مكروهة عند الخطبة * وقال صدر الشريعة يكره كذا فى الحاشية نقلاً عن الدرر * ثم ان زمان خروج الامام وقت

وهى اى المقصورة محبرة
صغيرة فى طرف المنبر
يصلى الخطيب فيها
سنة الجمعة

آخر سابع من الاوقات المكروهة ايضا قوله عن اكار الصحابة
 منها ما اخرج ابن ابي شيبة عن علي وابن عباس وابن عمر رضوان
 الله عليهم انهم كانوا يكرهون الصلاة والكلام بعد خروج
 الامام على المنبر قوله كذا خصه قاضيان الخ فاطلاق المص
 لبس كما ينبغي هذا * لكن قال في التوير ويكره تطوع عند
 اقامة صلاة مكتوبة فان الظاهر ان المراد اى مكتوبة كانت
 ثم المراد بالاقامة ما اقامه امام مذهب كذا قيل فلو اقام
 امام شافعي كما رأينا في مصر القاهرة فلا يكره التطوع وان علم
 انه لا يدركه اصلا كذا في الحاشية * ثم ان وقت الاقامة وقت
 آخر ثامن من الاوقات المكروهة كذا في الحلية قوله ان علم انه
 يدرك الخ وان لم يعلم فيكره الا اذا علم انه يدرك اماما ثانيا والله تعالى
 اعلم كذا قال في الحاشية قوله وكذا لا يكره بقية السنن يريد سنة
 الظهر والعصر والعشاء قوله قبل الركوع اى قبل تمام الركوع
 فلو علم انه لا يدرك آخر جزء من الركوع فلا يكره وان لم يعلم ادراكه
 كره ان لم يجده اماما ثانيا كما سبق قوله بل يكره في جميع ذلك
 اى في التطوع والسنن ان يصلى بعد شروع الامام في الصلاة
 مخالطا للصف حال من فاعل يصلى بان كان في خلال الصفوف
 او بان كان الصف واحدا وهو اى المصلى في خلاله قوله
 او خلف الصف فقط بان لم يكن خلفه صف فلو كان خلفه
 صف كان اشد كراهة لاجتماع الامرين بان يكون مصلى
 السنة بين الصف في امامه وبين الصف خلفه قوله او خلف
 اسطوانة غطف على قوله في المسجد والاسطوانة بضمي التهمة
 والطاء وسكون السين بينهما بالتركية يدرك دركه ستانه معنائه

٩ ومذهب الصحابي بجهة
 يجب علينا تقليده عندنا
 اذا لم ينفع شي آخر من
 السنة على ان مارواه السنة
 عن ابي هريرة عنه عليه
 السلام قال اذا قلت
 لاضاحك يوم الجمعة انصت
 والامام يخطب فقد لغوت
 يفيد لانهم منع صلاة السنة
 وتحية المسجد لان المنع
 في الحديث من الامر
 بالمعروف وهو اعلى من
 السنة والتحية منع منهما
 بالظاهر في الاولى كذا
 في الكبير *

يعني بل يصلى في المسجد خلف اسطوانة او خلف من لبس
 في صلاته مع الامام او يصلى قدام المنبر وقوله او بالعكس
 بان يصلى السنة في الشئ اى في داخل المسجد ان كان الامام
 في الصفي اى في جناح المسجد الذي هو خارج لما روى الطحاوي
 وغيره عن ابن مسعود رضي الله عنه دخل وقد اقيمت الصلاة فصلى
 ركعتي الفجر في المسجد خلف اسطوانة وذلك بحضور حذيفة
 وابي موسى وروى مثله عن عمر بن الخطاب وابي الدرداء وابن عباس
 كذا في شرح البخاري لابن بطال عن الطحاوي وعن محمد بن
 كعب قال خرج عبد الله بن عمر من بيته فاقيمت صلاة الصبح
 فركع ركعتين قبل ان يدخل المسجد ثم دخل فصلى مع الناس
 وذلك مع علمه باقامة الصلاة ذكره الحافظ ابو جعفر الطحاوي
 ومثله عن الحسن ومسروق والشعبي كذا في الكبير قوله
 لا يقطعها اى الصلاة اى لا يخرج من الصلاة بل يتمها ركعتين
 ظاهره سواء قام الى الثالثة وقيدها بالسجدة اولم يتم فليتم
 كذا في الحاشية قوله مطلقا اى اى نفل كان بعد ان لم يكن
 ما شرع المصلى تحية المسجد فلفظ اولم جمع قوله قيل يقطع
 اى من يصلى السنة على رأس ركعتين سواء قام ولم يقيد الثالثة
 بالسجدة اولم يتم بان كان في الشفع الاول * ووجه هذا القول
 ان محمدا قال اذا خرج الامام ينبغي لمن كان في الصلاة ان يفرغ
 منها انتهى * فجمع بعضهم لفظ الفراغ على القطع فلذا قال
 يقطع على رأس الركعتين قوله وقيل يتمها اربعا اى وحل هذا
 القائل قول محمد على اتمام الاربع قوله انه اى القاضي الامام
 رجع اليه اى الى ما في النوادر من الرواية عن ابي حنيفة قوله

بعد ما كان اى القاضى يفتى بالاول اى باتمام الاربع * ووجه
افتائه بالاول ان الاربع قبل الظهر بمنزلة صلاة واحدة ولا يصلى
في التشهد الاول ولا يقرأ الشاء اذا قام الى الثالثة ولو ان رجلا
خير امراته بالطلاق والحال ان المرأة في الشفع الاول من سنة
الظهر فأتت المرأة الى الاربع لا يبطل خيارها ولو ان امرأة اخبرت
بصيغة المجهول بشفعة لها وهي في الشفع الاول من سنة الظهر
فاتمتها ايضا لا تبطل شفعتها ولو ان رجلا خلا مع امرأة بان كانا
في حجرة واحدة وهي اى والحال ان المرأة في الشفع الاول منها
لا تكون هذه الخلوة خلوة صحيحة بخلاف غيرها من التطوعات
كذا في الكبير قوله انه الاوجه اى ما ذكر في النوادر موجه
بالتوجيه الاحسن لانه يتمكن من قضائها بعد الفرض ٩ ولا يبطل
في التسليم على رأس الركعتين فلا يفوت فرض الاستماع والاداء
على الوجه الاكمل انتهى كذا في الكبير قوله على ما حققناه
في الشرح * وحاصله ان الاوجه ان يتمها اربعا لانها ان كانت
صلاة واحدة فظاهر وان كانت اى الثالثة بمنزلة شفع آخر
فالقيام الى الثالثة بمنزلة تحريمة مبتدأة ففي العود الى القعود
ابطال العمل وهو منهي عنه قوله قيل لا يلزمه الخ وقيل
يقضى الخ هذا الاختلاف مبنى على قول ابي حنيفة ومحمد قوله
وقال ابو بكر الخ هذا مبنى على قول ابي يوسف من ان كل تطوع
نواه المصلي اربعا يقضى اربعا كذا فيه ايضا قوله قبل صلاة
العيدين اى ويكره التنفل قبل صلاة عيد الاضحى وعيد الفطر
مع كون الشمس مرتفعة سواء صلى في المصلى او غيره كذا نقل
عن الدر * وهذا وقت تاسع من الاوقات المكروهة لما تقدم

اى بعد اداء الفرض وهو
الاستماع للخطبة

قوله وعند الخطبة اى اى خطبة كانت من الخطب والخطب
ثلاث في الحج اولها بعد ظهر اليوم السابع من ذى الحجة في الحرم
الشريف والثاني في اليوم التاسع بعد الزوال قبل الصلاة في مسجد
عرفات والثالث في ثاني يوم النحر بعد الزوال ايضا قبل الصلاة
في مسجد الخيف وحين ما وفقني الله تعالى بالحج الشريف
في تاريخ ثلثين بعد مائتين والالف سألت واحدا من ساقى زمزم
شيخ مشهور فانكر الخطبة الثالثة مع اني رأيتها في المناسك
فتحرير الرفقاء ثم جئت الى مسجد الخيف وقت الظهر وجدت
فيه جماعة كبرى والخطيب على المنبر ثم اخبرتها للساقى فقال
بلغت الى سن ثمانين ما سمعت هذه الخطبة فاعتبر هذا خادم
الحرم الشريف وساقى زمزم في مدة طويلة عصمنا الله تعالى
عن الغفلة ووفقنا الى طاعته ورضائه بحرمه حبيب محمد صلى الله
عليه وسلم قوله بعد خطبتهما في المصلى على الاصح لما روى
السنة من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج
فصلى بهم العيد لم يصل قبلها ولا بعدها وهذا النفي بعدها محمول
عليه في مصلى العيد لما روى ابن ماجه من حديث ابي سعيد
الخدري قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي قبل العيد
شيئا فاذا رجع الى منزله صلى ركعتين وقيل لا يكره بعد الخطبة
في المصلى ايضا كذا في الكبير قوله وكذا يكره عند خطبة
الكسوف وخطبة الاستسقاء اى في حال كسوف الشمس
والاستسقاء والكسوف بضم الكاف والسين المهملة بالتركية
كون طوتلوب ضيا سي كتمكدر والخسوف بالضمين آى طوتلوب
سياه اولغه ديرلر والاستسقاء طلب رحمت ايجون مصلايه جم

غفير حقوق دعا يتمكده ديزل * والحاصل انهم ذكروا في الفتاوى ان اوقات الكراهة اثنا عشر منها ثلاثة لا يجوز فيها الفوائت عند طلوع الشمس واستوائها وغروبها وتسعة يجوز فيها قضاء الفوائت وسجدة التلاوة وصلاة الجنازة بلا كراهة وما عدا هذه الثلاثة تجوز مع الكراهة وهي بعد طلوع الفجر قبل فرضه وبعد فرضه قبل طلوع الشمس وبعد صلاة العصر قبل تغير الشمس وبعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب وعند خطبة يوم الجمعة وعند اقامة الجمعة وعند خطبة العيدين وعند خطبة الكسوف وعند خطبة الاستسقاء ولكن يستدرك عليهم بعد خروج الامام للخطبة قبل ان يخطب وقبل صلاة العيد كما في المتن وكذا بعد صلاة العيد في المصلي على ما هو الاصح وكذا ينبغي ان يكره ايضا عند الخطب الثلاث في الحج كسائر الخطب كما مر آنفا فعلى هذا تكون اوقات الكراهة خمسة عشر سوى الثلاث الاولى ومعها صارت ثمانية عشر كذا في الكبير والله الموفق الى الرشاد قوله فالافضل ان يقطعها والقضاء بعد القطع افضل من الاستمرار والاتمام هذا على طريق قولك زيد افقه من الحمار فلا يردانه ليس في الاتمام فضل بل هو اثم لانه ترك واجب قوله تخلصا عن الكراهة والنقضان الى الكمال وليس هذا ابطلا للعمل بل توبة وترك لاثم لان القطع للاكمال لا يكون ابطلا كمن شرع في الفرض منفردا ثم اقيمت الجماعة فان الافضل ان يقطع ويفتدى لا خراز فضيلة الجماعة وكان كهدم المسجد لتجديده ونحو ذلك كذا في الكبير قوله بل يتم شفعا بفتح الشين المعجمة وسكون الفاء اي اتم ركعتين قوله فقد اساء من الاساءة اصله

مطلب
اوقات الكراهة اثنا عشر
بل ثمانية عشر

اسوء بالتركية كتولك ايتك ويكون آثما كترك الواجب بالامر قوله وقد علم هذا الخ فلا فائدة في افراد هذا بالذكر اذ قد فهم بالطريق الاولى مما قبله قوله لانه اذا لزم الخ في هذا اللزوم خفا شديدا * والذي يلوح لنا ان ههنا ثلث احوال القطع مع القضاء والاتمام والقطع مع ترك القضاء فالاول افضل والثاني جائز والثالث غير جائز فاذا الاول بقوله فالافضل اه والثاني بقوله ولولم يقطع اه والثالث بقوله هذا والله تعالى اعلم كذا في الحاشية قوله ولو افتتح النافلة اي شرعها في وقت مستحب اي غير مكروه فيراد بالمستحب غير ما هو المشهور بقريته المقابلة بالمكروه قوله اوفسدت اي النافلة بلا قصد بان قدر التيمم على استعمال ماء اومضى مدة المسح بعد افتتاح النافلة في وقت غير مكروه فقول المصن ثم افسد قيد اتفاسق لا احترازي كذا في الحاشية قوله اي يكره ان يقضيها يعني ان المراد بالقضاء المنفي بقوله لا يقضيها هو القضاء بلا كراهة * ثم الفرق بين هذه النافلة وبين الفوائت من الفرائض التي لا يكره قضاؤها بعد طلوع الفجر وقبل تغير الشمس بعد العصر هو ان فوائت الفرائض واجبة لعينها بخلاف هذه النافلة فانها انما وجبت لصيانة الجزء المؤدى في الوقت المستحب عن البطلان فبقيت هذه النافلة نافلة لذاتها والنافلة مكروهة في هذين الوقتين بخلاف ما وجب لعينه كما تقدم قوله ولو قضاها اي النافلة التي افتتح في الوقت المستحب في هذين الوقتين تسقط وتصح مع الكراهة لما ذكر من ان الكراهة في الوقتين ليست بمعنى في ذات الوقت قوله فانها اي النافلة المذكورة لا تسقط بقضائها

في وقت من الاوقات الثلاثة وهي وقت طلوع الشمس واستوائها
وغروبها لوجوب النافلة كاملا اي في وقت غير مكروه وادائها
ناقصا اي في وقت مكروه كما لا تسقط الفوائت من القرائض
فيها قوله ما لزم بالشروع اي بالشروع في الوقت المستحب
فان الشروع في سنة الفجر بعد انقجار الصبح قبل الفرض
شروع في النافلة في وقت مستحب قوله في الوقتين متعلق
بقضاء ويهذارد ما نقل عن اسماعيل الزاهد ان من خشي
ان صلى السنة ان لا يدرك الامام في الفجر انه قال يشرع في سنة
الفجر ثم يقطعها ويدخل في الفرض فيجب القضاء فيمكن
من القضاء بعد الفرض لما رده السرخسي بان ما وجب بالشروع
لبس باقوى مما وجب بالنذر وصرح محمد ان المندور لا يؤدي
بعد الفجر قبل الطلوع ولانه شروع في العبادة بقصد الفساد
فلا يجوز فان ابطال العمل قصدا منهى ولو بنية الاداء لا يقصد
الاكمال ولا تكميل هنا كذا في الكبير قوله ان لا يدرك الفرض
اي الصلاة مع الامام قوله ويكبر لها اي للسنة عطف تفسير
لقوله ان يشرع قوله فيخرج اي المصلي منصوب عطف
على ان يشرع او مرفوع فالقاء تفرغ قوله لعدم الفائدة
في ذلك الشروع المذكور علة لقوله ولا يلتفت وقوله لانه اه
علة لعدم الفائدة قوله في هذا التكلف ونقل هذا ايضا
عن الفقيه اسماعيل الزاهد فلعل من قال به قال ان لا يدرك
كله لا يترك كله ففي ترك هذا ترك السنة او الجماعة كلا وفي اتيانه
الجمع بينهما ما امكن بان صلى السنة وقت الاشراف نعم لو نذر
ان يصلي السنة فصلي مع الامام ثم اتى بالسنة وقت الضحوة

فالظاهر

فالظاهر انه اولي والله ولي التوفيق كذا قاله في الحاشية قوله
وقيل يقضيها اي سنة الفجر بلا كراهة فان القضاء مع الكراهة
قبل الطلوع متفق عليه قوله وهو اي القضاء بعد صلاة
الفجر بلا كراهة قبل الطلوع غير صحيح لوجود الكراهة
في القضاء بعدها ايضا قوله تنوب الخ من ناب ينوب من الباب
الاول اي تقوم صلاة هاتين الركعتين مقام سنة الفجر قوله
بمطلق نية الصلاة من غير احتياج الى تعيين كونها سنة قوله وهو
الصحيح اي النيابة والتأدي بمطلق النية وكونها سنة لا واجبة
هو الصحيح قوله وروى الحسن الخ بناء على ان السنة تحتاج
الى النية او على انها واجبة لاسنة على رواية المرغباني عن
ابي حنيفة ان سنة الفجر واجبة كذا في الكبير والاول اي النيابة
وكون التعيين لبس بشرط هو الصحيح فلو صلى ركعتين اخريين
بنية السنة تكون آتيا بالكراهة على الرايتين كذا في الحاشية
قوله اي الشأن ولوعاد الضمير الى الفجر او اظهر الفجر في مقام
الاضمار لمزيد التوضيح لاستغنى عن الشانين قوله وقد تبين
بعد ذلك اي ظهر بعد اتمامها ان الفجر قد طلع عند الشروع
فيها قوله هو اي ما ذكر في الذخيرة ظاهر الراية عن الكل
خلافا لرواية الحسن كما تقدم الوجه فيه آنفا قوله في طلوع
الفجر متعلق بشك اي شك حين الشروع في تلك الركعتين
قوله واستمر شكه بحيث لم يدرك ان الصلاة وقعت بعد الفجر
او قبله او بعضها قبله او بعده قوله لا يجزئه اه اي من جزى
يجزى من باب ضرب بمعنى الكفاية ويحتمل ان يكون من الاجزاء
بكسر الهمة من باب الافعال بمعناه ايضا اي لا تكفي هذه الصلاة

له عن سنة الفجر بالاتفاق لان الليل متيقن واليقين لا يزول بالشك قوله حتى ارتفعت قدر ربح اوزمحين بضم الراء المهملة وسكون الميم بالتركية مزارق كه سونكي معنائه وجمعه رماح وارماح ولعل المراد بها اوسطها لا طولها ولا قصرها بالنسبة الى الناظر في الظاهر لا في نفس الامر وبالنسبة الى الطرف الاسفل للشمس والافبعدها عن الافق في نفس الامر اكثر منها وجرمها اكبر بناء على ما في بعض الروايات قوله هذا هو لمذكور في الاصل لما روى انه عليه السلام كان يصلي العبد حين ترتفع الشمس قدر ربح اوزمحين قال سبط بن الجوزي متفق عليه قوله وقيل يدلى من الادلاء او من البداية اي يوصل ويلزق ذقنه بصدرة وقائل القيل الاول ابو بكر محمد بن الفضل وقائل هذا القيل علامة خوارزم كذا في الكبير قوله فان لم ير القرص بضم القاف وسكون الراء اي جرم الشمس بالذات فقد تم الطلوع وحينئذ تباح الصلاة وبعبكسه عند الغروب والقول الاخير نقله البرازي وهو ايسرها واضبطها قوله لعروض النقصان على ما وجب بالسبب الكامل والسبب هو ما اتصل به الشروع سواء شرع في اول الوقت او وسطه او اخره فان كل وقت الفجر كامل لانقصان فيه اصلا * فان قلت الم يرواه عليه السلام قال من ادرك ركعة من الصبح فقد ادرك الصبح ومن ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر رواه الجماعة من حديث ابى هريرة رضي الله تعالى عنه * قلنا قد عارضه حديث النهى عن الصلاة في الاوقات الثلاثة فان العام عندنا كالخاص ولا يرجح الخاص عليه فرجعنا

الى ما ذكرناه من المعنى كذا في الكبير * فان قلت الم يزوعن ابى يوسف انه قال ان المصلي يمسك عن الافعال في اي جزء وقع الطلوع فيه الى ان يرتفع الشمس ثم يتم صلاته قلت نقل عن ابن الهمام هذا بعيد لانه اذا كان طلوع الشمس يوجب الفساد لا يفيد الامساك كذا في الكبير قوله على ما وجب بالسبب الناقص وهو وقت الاصفرار لما في الاصول ان الوقت هو السبب لوجوب الصلاة ولا يمكن ان يكون كله سببا لانه يؤدي الى عدم جواز الاداء قبل تمام الوقت فيلزم ان لا تجوز الصلاة الابعده وهو خلاف الشرع فلزم ان يكون جزء من الوقت هو السبب وحينئذ فالجزء الاول هو الاولى لسبقه فان اتصل به الشروع التام تقرر له السببية والانتقلت الى ما يليه ثم وثم فاي جزء اتصل به الشروع التام اي الذي لم يطرء عليه الفساد تقرر له السببية هكذا الى آخر الوقت فان خرج الوقت ولم يتصل بضاف الوجوب الى جميع الوقت لزوال الضرورة التي لاجلها لم يضاف الى الجميع لعدم اولوية بعض الاجزاء للسببية لان الاولوية كانت باتصال الشروع ولم يتصل بالشروع بشيء من اجزاء الوقت اشارة اليها الشارح بقوله وقد حققناه في الشرح والله ولي التوفيق قوله الشرط السادس النية لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات اي حكم الاعمال او ثوابها ملصق بها او مقارن بها وقيل الباء للاستعانة وقيل للسببية اخرج الامم الستة وهذا الحديث اصل في وجوب النية في العبادات * وانما لكل امرئ ما نوى اشارة الى ان تعيين النوى شرط بان ينوى كون الصلاة ظهرا او عصر او نحوهما كذا في الكوكب المنير

شرح جامع الصغير وتحقيقه هناك واضل النية نوية بكسر النون
وسكون الواو قلبت الواو ياء فادغمت الياء فيها وقد يخفف كذا
في القاموس قوله وهي اى النية قصد كون الخ هذا معنى
شرعى وفي اللغة مطلق القصد بالقلب ٩ قوله ففي العبادات
قصد كونها اى النية لله تعالى اى رضائه تعالى لان العبادات
انما شرعت لنيل رضى الله تعالى ولا يكون ذلك الا باخلاص
النية له فالنية فيها قصد كون الفعل لله تعالى لا لغيره * قال في الدرر
النية هي الارادة ٤ وهي صفة من شأنها ترجيح احد المتساويين
على الاخر لا العلم ونقل عن الواحدى في كتاب صلاته اذا علم
اى المصلى اية صلاة يصلى قال محمد بن سلمة هذا القدرية وكذا
الصوم * والاصح ان مجرد العلم لا يكون نية لان النية غير العلم
الاترى ان من علم الكفر لا يكفر به ولو نواه يكفر والمسافر اذا علم
الاقامة لا يصير مقيما ولو نواه يصير مقيما اما الذكر باللسان فقط فلا
معتبر به ويحسن ذكره باللسان معا لاجتماع عزيمته مع الذكر
ووقتها اى النية الافضل ان تقارن بالشروع بان تتصل بالتحريمة
هذا ظاهر الرواية وقيل تصح النية مادام المصلى في التاء وقيل
تصح قبل الركوع وقيل تصح قبل رفع رأسه عن الركوع وفائدة
هذه الرواية ان المصلى اذا غفل عن النية امكن له التدارك فانه
احسن من ابطال الصلاة انتهى ملخص ما في الدرر واما ان نوى
قبل الشروع فروى عن محمد انه لو نوى عند الوضوء انه يصلى
الظهر او العصر مع الامام ولم يشتغل بعد النية بما لبس من جنس
الصلاة الا انه لما انتهى الى مكان الصلاة لم تحضره النية جاز
اصلاته بتلك النية كذا في قاضى خان قوله قال الله تعالى

٩ لان اصل النية ان يقصد
بقوله فان قصد بقلبه وذكر
بلسانه كان افضل وعند
الشافعى لا بد من ذكر
اللسان كذا في قاضى خان ٤
اى الارادة الجارمة
القاطعة لان النية في اللغة
العزم والعزم هو الارادة
الجارمة القاطعة كذا
في الغاية شرح الهداية

وما امر والاية معناه سبق نية في اول الشرط الخامس نقل
عن الدرر والاشباه اشترطت النية بالاجماع في العبادة وفي الاشباه
او بآية وما امر والاية والاول اوجه لان العبادة في الاية
بمعنى التوحيد بقريضة عطف الصلاة والزكوة عليها كما بين
سابقا * قال في الدرر اشترطت اى النية بحديث انما الاعمال الخ
ولعل هذا الحديث سند الاجماع كذا في الحاشية قوله المصلى
اذا كان متغلا سواء كان ذلك النفل سنة مؤكدة او غيرها قوله
مطلق نية الصلاة وان لم يقل لله تعالى ونية التطوع لان المصلى
لا يتخلو اما ان يكون منفردا او مقتديا وكل ذلك على وجهين
اما ان يكون مفترضا او متغلا مؤديا او قاضيا والمتغلا يجوز
صلاته بنية الصلاة وكذا التراويح وسائر السنن عند مشايخنا
رحمهم الله تعالى كذا في فتاوى قاضى خان وقوله ولا يشترط توضيح
لكفاية مطلق النية قوله تعيين كون ذلك النفل سنة فضلا
عن كونه سنة ظهر او عشاء ثم فضلا عن كونه سنة ظهر قبلية
او بعدية مثلا بل يكفي نية الصلاة او نية التطوع قوله مؤكدة
او غيرها اى لا يشترط سواء كان ذلك النفل مؤكدة اولا فالمؤكدة
تفصيل للنفل لاصفة سنة فليتأمل في قوله الاتى والاحتياط
للخروج من الخلاف اه قوله والمذكور في فتاوى الخ يعنى
ان اختلافهم لبس مقصورا على التراويح ولا في الاضحية كما
يفيدهما كلام المصنف حيث اقتصر على التراويح وقال الاصح
بصيغة التفصيل فان قاضى خان قال في فصل نية التراويح
وان نوى الصلاة او صلاة التطوع اختلف المشايخ فيه
حسب اختلافهم في سنن المكتوبات قال بعضهم يجوز

مطلب
نية التراويح

اداء السنن بنية الصلاة وبنية التطوع وقال بعضهم لا يجوز وهو الصحيح لانها صلاة مخصوصة فيجب مراعاة الصفة للخروج عن العهدة وذلك بان ينوي السنة او ينوي متابعة النبي صلى الله عليه وسلم * وعلى هذا اذا صلى التراويح مقتديا بمن يصلي المكتوبة او بمن يصلي نافلة غير التراويح اختلفوا والصحيح انه لا يجوز انتهى * فقد جعل الخلاف في السنن وفي التراويح واحدا كذا في الكبير قوله على ما حققناه في الشرح قال ابن الهمام * وتحقيق الوجه فيه ان معنى السنة كون النافلة مواظبا عليها من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعد الفريضة المعينة وقبلها فاذا وقع المصلي النافلة في ذلك المحل صدق عليه انه فعل الفعل المسمى سنة * فالخاص ان نفس السنة يحصل بنفس الفعل على الوجه الذي فعله عليه السلام لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن ينوي بلفظ السنة بل ينوي الصلاة لله * فعمل ان وصف السنة ثبت بعد فعله عليه السلام وتسميته سنة من افعاله الخصوص لا انه وصف يتوقف حصوله على نيته انتهى ملخصا وتفصيله في الكبير قوله والمض تبع قاضيه ان اراد بعض المتابعة فيها والا فقد قال قاضيهان الصحيح والمض الاصح وسوى قاضيهان بين التراويح والسنن واقتصر المض على التراويح قوله ثم قال اي المص بناء على ذلك اي تبعا لما قال قاضيهان والمتقدمين قوله على ما قالوا يعني ان الخروج من الخلاف في صورة نية قيام الليل مبني على ما قالوا والا فلا فرق بين نية قيام الليل ونية مطلق الصلاة في الليل فالحكم بالخروج باحديهما دون الاخرى لا يخرج عن تحكيم

كذا في الكبير قوله ولونوى اي او اراد ان ينوي وقوله وكذا جميع الفرائض * الظاهر ان الجمع بمعنى الباقي بقريضة المقابلة فان الجمعة من الفرائض قوله وقضاء ما لزم بالشروع وغيرها لان مطلق نية الصلاة يحتمل النفل وغيره والنفل مشروع في الاوقات التي يصح غيره فيها فلا بد من صرفه عن النفل الى غيره وذلك الغير متعدد متنوع فلا يتعين البعض الا بالتعين القاطع لاحتمال ما عداه كذا في الكبير وقوله وغيرها يراد به ما اوجبه بافساد وركعتي الطواف والله الملهم الى الصواب قوله والدعاء للميت اي ينوي كون الدعاء للميت وان اشبه عليه ان الميت ذكر او انثى ينوي ان يصلي على من يصلي عليه الامام كذا في الدرر * فهذا خاص للمقتدى لا يتأني للامام والله الموفق قوله والمفترض المنفرد اي الشخص الذي يريد ان يصلي الفرض منفردا مجاز مرسل بعلاقة المسببية قوله لا يكفيه نية مطلق الفرض بان يقول عند الشروع نويت ان اصلي الفرض ما لم يقل في نيته اي المصلي بالاضافة الى ضمير المصلي وقوله الظهر مفعول لم يقل قوله الظهر او العصر سواء قرنه بذكر الوقت او اليوم اولا بان ينوي وقت الظهر او وقت العصر فتصح بغير تقييد وبه هو الاصح كذا في الحاشية قوله وغيره من الامام والمقتدى فقيد المنفرد في قوله والمفترض المنفرد قيد اتفاق لا احترازي قوله ولم يكن الوقت قد خرج اذ لو كان قد خرج لم يخرج لان فرض الوقت حينئذ غير الظهر مثلا نعم لو قال ظهر اليوم جازت نيته سواء خرج الوقت او لم يخرج فيكون قضاء او اداء قوله اجزاء

ذلك اى كفاه ذلك القول في صحة نيته ولو كان عليه
فاضة لان الفاضة لا تراحم الوقتية في هذه التسمية قوله الا
في الجمعة فانه لو نوى فرض الوقت فيها لا يصح الجمعة لان فرض
الوقت عندنا الظهر لا الجمعة * ولكن قد امرنا بالجمعة لاسقاط
الظهر ولذا لو صلى الظهر قبل ان تقوته الجمعة صححت عندنا
خلافا لافر والائمة الثلاثة وان حرم على المصلي الاقتصار على
صلاة الجمعة فقط كما سيأتى ان شاء الله تعالى قوله لو كان
عنده الخ اى لو كان في اعتقاده ان فرض الوقت هو الجمعة
لا الظهر لجاز ذلك لتعين الجمعة حيثئذ في اعتقاده * قال في الدرر
والاحوط ان يصلي بعدها الظهر اى بعد صلاة الجمعة قبل
سنتها اى الجمعة قائلا نويت ان اصلي آخر ظهر ادركت
وقته ولم اصله بعد لان الجمعة التى صلىها ان لم تجز فعلية الظهر
وان جازت اى ان صححت الجمعة اجزأته الاربع عن ظهر فائت
عليه ثم يصلي اربعا اخرى بنية السنة اى سنة الجمعة لانها
احسن من مطلق النية انتهى * ولو قدم السنة على الظهر
الاخير لجاز تقديمه هذا اذا كان عليه ظهر فائت والا
فيكون نفلا فالاحوط قراءة السورة مع الفاضة في الاخرين
لاحتمال ان يكون نفلا فيلزم ترك الواجب بترك قراءة السورة
كذا في حاشية العزيمى على الدرر قوله لكونها اى الاعداد
معينة معلومة بتعين الصلاة لان المصلي لما نوى الظهر مثلا
فقد نوى عدد الركعات التى هى الاربع والخطأ في عددها
لا يضر حتى لو نوى الفجر اربعا او الظهر ركعتين او ثلاثا جاز
ويبلغو نية التعيين كذا في الدرر وان نوى الظهر فقط لا تجوز

مطلب
نية الجمعة وما بعد الجمعة
من الظهر والسنة

نيته لان هذا الوقت كما يقبل ظهر هذا اليوم يقبل ظهر يوم آخر
وان نوى ظهر الوقت او محصر الوقت ولم ينو اعداد الركعات
جاز لانه لما نوى الظهر فقد نوى اعداد الركعات * هذا اذا كان
يصلي في الوقت فاذا صلى بعد خروج الوقت وهو لا يعلم
بمخروج الوقت فتوى الظهر لا تجوز لما قلنا كذا في فتاوى
قاضيخان قوله ولو نوى الفرض والتطوع اه هذا شروع
في بيان ككون النوى من نوعين سواء نواهما معا او مرتبا
وفي بيان تكرار النية وفي بيان نسيانها بعد اتيانها فهذا ثلاثة
مباحث قوله لقوة الفرض فلا يراحم الضعيف * هذا جواب
عن قول محمد ربح لا يجوز عن الفرض ولا عن التطوع بل تبطل
نيته بالكلية فلا تصح صلاته لان الصلاة الواحدة لا يمكن
ان تتصف بالوصفين لتنافيهما ولا باحدهما لعدم تعيينه فيبطل
اصل الصلاة انتهى * يعنى سلمنا عدم الاتصاف بالوصفين معا
ولكن عدم الاتصاف باحدهما ممنوع فان الفرض قوى والنفل
ضعيف فيتعين الفرض ولا يراحمه النفل كذا في الحاشية
قوله اذ لا يشترط استحباب النية اى مقارنتها ومصاحبتها
الى آخر الصلاة لما فيه من الحرج المنفى بل يشترط في الابتداء
لا في البقاء * الا يرى ان من صدق كلمة التوحيد بقلبه واقر بلسانه
مرة ثم لم يتذكر مدة حياته ثم مات فهو مؤمن كذا في الحاشية
قوله ولو كبر اى المصلي اه يصير اى المصلي الخ قوله وتبطل
نية التطوع لان النية في الافعال يصح تبديلها اذا قارنتها
كما يصح تبديلها في التزك مجردة كما يحكى بيانه بقوله اعلم انفا
قوله ثم افتتح ناويا العصر اما بان شرع الظهر في وقته فلما صلى

اي قارنت النية الافعال
✽

ركعة دخل وقت العصر فتوى العصر وهو ليس بصاحب ترتيب او بان شرع الظهر في وقت العصر فلما صلى ركعة نوى العصر وليس بصاحب ترتيب ايضا والله الموفق قوله فقد نقض الظهر كلكه نقض تجي لازما بمعنى صار الظهر منقوضا ومتعديا بمعنى نقض المصلي الظهر قوله وصح شروعه اي المصلي فيما كبره بعد الركعة حال كونه ناويا له اي لما كبره اعلم ان الاصل الذي يتنى عليه مسائل النية ان النية ان قارنت المنوى صحت فعلا كان المنوى او تركا وسواء تقدمت على هذه النية نية مماثلة كما اذا صلى ركعة من الظهر ثم كبر ناويا الظهر ايضا كما سيأتي او تقدمت نية مغايرة كما في مسئلتنا فتكون مقررة في صورة المماثلة وناسخة في صورة المغايرة ولم يتقدم علينا نية اصلا وهو ظاهر كذا في الحاشية قوله اي مكتوبة كانت اي اي فرض كان ما شرع المصلي فهو من ذكر العام بعد الخاص فان الظهر في المسئلة المتقدمة مكتوبة خاصة وهي من المبنى على الاصل المذكور فان نية النافلة ناسخة لنية المكتوبة قوله ناويا له اي لما كبره خبر بعد خبر ليصير وقوله مقتديا ورافضا خبر بعد خبر ايضا او حال والرفض بمعنى الترك اي يصير تاركا للصلاة منفردا ومقتديا للامام قوله للمغايرة بينهما لما ذكر من الاصل لان الصلاة بالاعتداء غير الصلاة مع الانفراد حكما لما فيها من التزام المتابعة والزيادة بسبع وعشرين درجة اي مرتبة وطبقة فالنية الثانية ناسخة للنية الاولى قوله فهو هي اي النية الثانية هي النية الاولى بعينه فيكون مقدرا له قوله فسدت صلاته لتركه فرضا وهو القعدة الاخيرة بحيث

لا يمكن

لا يمكن تداركه لسجوده للركعة الخامسة * ولكن فسدت فرضية صلاته عندهما وتحولت نفلا فينبغي ان يضم اليها ركعة واحدة ويكون متفلا بست ركعات وفسد اصل صلاته عند محمد رح فينبغي ان يضم اليها ركعة ليكون متفلا بركتين كذا في الكبير قوله التي دخل وقتها كالظهر في الصورة المذكورة لان الوقتية واجبة الحال وغيرها لا قوله الاولى منها لان الثانية لا تجوز الا بعد قضاء الاولى قوله وفيه اشارة الخ اي في جعل النية للقائفة في سعة الوقت والوقتية عند ضيقه قوله حتى لو شرع على نية الانفراد بل لو شرع على ان لا يؤم احدا وقد حلف على عدم الامامة فاقصدى به الناس صح الاقتداء به وصار اماما * ولكن هل يحث في حلفه ام لا قال في الجانبية يحث قضاء لاديانته الا اذا شهد قبل الشروع فلا يحث قضاء ايضا كذا في الحاشية قوله يجوز اي الاقتداء بالشارع على نية الانفراد خلافا للكرخي وابي حفص الكبير كذا نقل عن الاشباه قوله الا في حق جواز اقتداء النساء واستثنى بعضهم الجمعة والعيدين وحيث تحت الامامة بلائية او مع نفيها لا ثواب له على امامته كذا نقل عن الاشباه ايضا قوله ما لم ينو اي الامام كونه اماما لهن قوله خلافا لفر لان عندنا لا تشترط نية امامتهن لصحة اقتدائهن به قياسا على الرجال * ولنا الفرق بان المرأة يحتمل ان يوجد منها فساد صلاة الامام بسبب فحاشا لهن بالامام وهو ضرر على الامام فلا يلزمه اي لا يلزم الضرر للامام بدون التزامه اياه بخلاف الرجل كذا في الكبير قوله ايضا اي كما نوى الصلاة قوله نية الصلاة

مطلب
لا يحتاج الامام الى نية
الامامة للناس
بإضافة المصدر الى فاعله
اي اقتداء النساء بالمصلي
المتن الذي لم ينو الامامة
للنساء
بالحجب بدل من التبيين
او بالرفع خبر مبتدأ محذوف
تقديره احديهما نية الصلاة
وانيهما نية المتابعة
للامام

مطلقة ان كانت تطوعا ومعينة ان كانت غيره ونية المتابعة
 للامام وذلك لانه يلزم من فساد صلاة الامام فساد صلاة
 المقتدى فلا بد من التزامه اى المقتدى اياها وهو اى الالتزام
 انما يحصل بالنية قوله يحزبه ذلك الفعل وهو نية الاقتداء
 عن تعيين الصلاة لان المقتدى جعل نفسه تبع للامام من كل
 وجه مصليا بما صلاه الامام لان الاقتداء عبارة عن المتابعة
 والمشاركة فيقتضى المساواة ولا مساواة الا اذا كانت صلاته
 مثل صلاة الامام فعند الاطلاق ينصرف الى الفرض كذا
 في الحلية قوله فلا يتعين احدهما اى من الغرض والنفل
 بدون التعيين فظهر ان ما اختاره المص قول بعضهم وعدم
 الجواز هو المختار قوله وكذا الحكم اى الاختلاف في الجواز
 وعدمه قوله والمختار عدم الجواز كالمسئلة الاولى * ووجهه
 ما ذكره بقوله لان الاقتداء الخ فا ذكره المص فيهما من الجواز
 غير المختار كما في الكبير * ولو قيل ان كلمة لا ساقطة من الناسخ لكان
 كما ذكره قاضيان قوله وان لم تحضره نية الخ اى
 ولو لم تحضر بباله نية الاقتداء للامام يعنى لو وجد منه الانتظار
 للصلاة فقط من غير ان تحضر بباله نية الاقتداء عند التكبير
 يصح الاقتداء ويقوم انتظاره مقام النية وهو حسن قوله
 في صلاة الامام اى صلاة صلى من الظهر او الجمعة او غيرها
 قوله والاصح انه اى ما يقول المصلى نويت الشروع في صلاة
 الامام يحزبه في صحة الاقتداء للامام لما في قاضيان لانه اى
 المقتدى لما نوى الشروع في صلاة الامام صار كانه نوى فرض
 الامام مقتديا به انتهى * وفي الخلاصة اذا اراد المقتدى ان يسهل

الامر على نفسه يقول شرعت في صلاة الامام قوله وكذا
 ان لم يعلم الخ اى ولو نوى المقتدى صلاة الامام والاقتداء به
 وهو لا يعلم ان الامام في اى صلاة هو اى الظهرام في الجمعة
 يجوز اى اجزأه ايتهما كانت لانه نوى الدخول في صلاة
 الامام مقتديا به فيصير شارعا في صلاة الامام كذا في قاضيان
 قوله واوعين صلاة اى لو لم يقل نويت صلاة الامام بل عين
 صلاة كالظهر والحال ان الامام في غيرها كالجمعة او بالعكس
 قوله لا يجوز لان اختلاف الفرضين يمنع الاقتداء كذا في قاضيان
 قوله لان الجمعة وهكذا العيدان بخلاف اقتداء الكسوف
 والاستسقاء اذا صلوا بالجماعة لصحة الكسوف والاستسقاء
 بالانفراد بخلاف العيدين قال في الدرر والافضل للمقتدى
 ان يقول اقتدى بصيغة التكلم بمن هو امامى او بهذا الامام
 قال الزيلعي والافضل ان ينوى اى المقتدى الاقتداء بعد
 تكبير الامام ليكون مقتديا بالمصلى * ورده المولى خسرو في الدرر
 بان الافضل مقارنة تكبير القوم مع تكبير الامام فهو مناف لما قال
 الزيلعي قوله ولكن لم يخطر بباله اه من الخطور بالخاء المعجمة
 والطاء المهملة المضمومتين بمعنى الدخول والمرور وخلصان
 القلب من الباب الاول اى لم يدخل ولم يحجى بباله ان الامام
 من هو ازيد ام عمرو صح الاقتداء لعدم التقييد بشئ قوله
 اذ لبس في نيته تقييد بان الامام الذى اقتدى به زيد وهو المعتبر
 والتقييد الذى هو في ظنه انه زيد لا عبرة به مع حقيقة الاطلاق
 قوله لبس هو الامام في الواقع فلم يكن مقتديا بمن هو متصف
 بالامامة والحاصل ان الوصف معتبر دون الذات عند عدم

تعيين الذات فاما عند تعيينها اى الذات فهي المعتبرون الوصف حتى لو قال اقتديت بهذا الامام الذى هو عبد الله فاذا هو جعفر جاز سواء كان يرى شخص الامام اولا لان الاشارة تفيد تعيين الذات والموصوف يدل على الصفة كذا في الكبير وفي قاضيان وكذا لو كان اى المقتدى في آخر الصفوف لا يرى شخص الامام فقال اقتديت بالامام الذى هو قائم في المحراب الذى هو عبد الله فظهر انه جعفر جاز ايضا لانه عرفه اى المقتدى عين ذات الامام بالاشارة فلغت التسمية انتهى * فلعل هذه العلة الاولى وما في قاضيان فالمعتبر فيه وصف القيام في المحراب او التسمية فقط والله تعالى اعلم قوله بتكبير الامام ولا شك ان مقارنة النية بالتكبير هو الافضل فيلزم على قول ابي حنيفة رح افضلية مقارنة النية لتكبير الامام قوله وان لم تحضره النية اه اى ولو لم تحضر المقتدى نية الاقتداء يعنى لو لم تجئ بباله نية الاقتداء عند الشروع في صلاة الامام وقوله قبل شروعه متعلق بقدر شرع والضمير للمقتدى قوله لبس بمصل في نفس الامر وان كان مصليا في ظن المقتدى فان العبرة لنفس الامر لا لظنه واما لو نوى الشروع في صلاة الامام والامام لم يشرع بعد وهو يعلم بعدم شروعه يصير اى المقتدى شارعا في صلاة الامام اذا شرع الامام لانه ما قصد المقتدى الشروع في الحال بل قصد الشروع في صلاة الامام اذا شرع الامام كذا في قاضيان قوله ومن صلى سنين اه جمع سنة بالفتحين بالتركية ييل ديمك ولم يعرف اى لم يفرق ولم يميز بينهما بان ظن ان الكل فريضة او نافلة او ظن ان بعضها

٩ بناء على ما سبق فحين نوى عند الوضوء انه يصلى العصر مع الامام مثلا ولم يشتغل بغير عمل الصلاة الا انه لما انتهى الى مكان الصلاة لم تحضره النية جازت تلك النية عند محمد رحمه الله تعالى كذا في قاضيان

فريضة وبعضها نافلة الا انه لا يفرق بينهما فانه ينظر الى تفصيل الشرح قوله وسقط عنه الفرض لحصول شرائطه كلها قوله ولم ينو الفريضة حتى لو نوى الفريضة في الكل في هذه الصورة جاز وسقط عنه الفرض وكذا لو صلى الكل مع الامام يجوز وكذا لو ميز الصلاة الفرض من النافلة الا انه لا يعرف ما في الصلاة من الفروض والسنن جازت صلاته كذا في الحاشية قوله لو اقتدى به اى بمن ظن ان الكل فريضة قوله وان كان اى ان وجد الظان في صلاة قبلها سنة مثلها اى مثل الفريضة في العدد كالفجر والظهر ٩ قوله لا تصح صلاة المقتدى فان الامام الظان قد سقط فرضه بما صلى اولا مما هو سنة وهو يظنه فرضا فايصله بعد ذلك يقع نفلا فيكون اقتداء المفترض بالمتفل فلا تصح صلاة المقتدى قوله لاسنة قبلها صفة صلاة كالمغرب وكذا العصر والعشاء قاله في الدراية وكذا في قاضيان قوله فالصحيح انها اى نية ظهر الوقت لا تجوز لان الظهر لا يتعين بضم الوقت حينئذ وانما يتعين بضم اليوم لانه لا يخرج عن كونه ظهر اليوم بخروج الوقت ويخرج عن كونه ظهر الوقت بخروجه في لصحة تسمية ظهر اليوم لا ظهر الوقت لان الوقت لبس له اى للظهر اذا اللام للعهد لا الجنس فلا يضاف اليه فعلم من هذا ان ما اختاره في المحيط على ما ذكره المص غير المختار كذا في الكبير قوله فرض اليوم بان يقول نويت فرض اليوم قوله سهوا ايضا خبر لقواه وما ذكره والذي يظهر ان هذا السهو وقع من النساخ اى السكاكين حيث بدلوا في السهو الاول الوقت باليوم فقالوا ظهر الوقت

٩ وكذا الجمعة داخل فيها ولو كانت سنة الجمعة أكثر من فرضها لان صلاة الامام نية الفرض في سنة الجمعة صحيحة الا ان الزيادة على ركعتي الجمعة يصير صلاة فحينئذ لا تصح صلاة المقتدى والله اعلم بحقيقته

بدل ظهر اليوم وبدلوا الفرض بالظهر في الثاني فقالوا فرض
اليوم بدل ظهر اليوم * فالصواب في الموضعين ظهر اليوم
والله الهادي قوله اي ظهر اليوم الذي هو فيه اداء ان كان
في وقت الظهر او قضاء ان كان بعد وقته قوله مثلا ناظر الى
الامس او الظهر وكلمة اولئك قوله اي ظن اشار الى ان نوى
لبس بالمعنى المشهور بل بمعنى رجحان القلب قوله جاز ظهره
لانه قد عرفه وعينه باسم الاشارة فلغت التسمية باسم التلاء
كن لا يرى شخص الامام فنوى الاقتداء بالامام القائم في المحراب
الذي هو عبد الله فاذا هو جعفر الخ كما سبق آنفا قوله اذا حصل
تعيين الفرض بان لم يكن على المصلي غير الفرض من نوعه
اما اذا كان عليه ظهران مثلا ونوى الظهر ولم يعين احدهما
انه ظهر اي يوم فانه لا يجوز قوله حيث نوى اضافتها اي
اضافة الصلاة الى يوم قبل وجوبها والصلاة قبل وقتها
لا يجوز قوله لانه اضافها الخ اي الصلاة وتسقط عنه الفرض
لان الصلاة بعد وقت وجوبها جائزة قوله والمستحب في النية
الخ لان الانسان قد يغلب عليه تفرق الخاطر فاذا ذكر بلسانه
كان عوناً على تجميعه فيحسن تكلمه باللسان كذا في الهداية
ونقل عن التجنب ان النية بالقلب لانها عملة والتكلم لا معتبر به
كما في اول البحث * ونقل ابن الهمام عن بعض حفاظ الحديث
انه قال لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق صحيح
ولا ضعيف انه كان يقول عند الافتتاح اصلي كذا ولا عن احد
من الصحابة والتابعين بل المنقول انه كان صلى الله عليه وسلم
اذا قام الى الصلاة كبر وهذه بدعة انتهى * لكن عدم النقل

٩ فانه هو الذي يجوز
بلا خلاف لقطع احتمال
الغير بالكلية

مطلب
بيان المستحب في النية

وكونه بدعة لا ينافي كونه حسنا لقصد اجتماع العزيمة على ما
ذكر في الهداية والتجنب كذا في الكبير قوله هذا اي
القصد بقلبه والتكلم بلسانه هو المختار لكثرة الشواغل على
القلوب بعد عصر الصحابة والتابعين حتى ذكر في القنية
وفي شرح القدوري من عجز عن احضار القلب في النية يكفيه
اللسان لان التكليف بقدر الوسع لا يكلف الله نفسا الا وسعها
كذا في الكبير قوله جاز بلا خلاف وبلا كراهة فان المنقول
عنه عليه السلام وعن الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم
اجمعين هو النية بالقلب دون التكلم باللسان كما في الكبير قوله
الافضل ان يشتغل الخ لانه الاجز وافضل الاعمال اجزها
اي اشقها وسيرة السلف الصالح على ما مر وفيه خروج عن خلاف
الشافعي رحمه الله تعالى * فالحاصل ان حضور النية في القلب
من غير احتياج الى اللسان افضل واحسن وحضورها بالتكلم
اذا تعسر بدونه حسن والاكتفاء بمجرد التكلم من غير حضورها
رخصة عند الضرورة وعدم القدرة على استحضارها كذا
في الكبير قوله ان من خرج من منزله اي من بيته بعد
التطهر فيه او في مكان آخر فان تقديم النية على التكبير جائز
بعد ان لم يوجد بينهما عمل قاطع بصلاته كالاكل والشرب
واما نحو الوضوء والمشي الى المسجد فلبس بعمل قاطع فلا يضره
كذا في الحاشية قوله ولم تحضره اي لم يجز بباله نية الصلاة
والاقتداء قوله وبين التكبير عمل كسراء الخطب ونحوه ولو كانت
النية قبل الوقت كذا نقل عن الدر قوله وقبل الى الرفع منه
اي يجوز تأخير النية الى رفع الرأس من الركوع قال في الكافي

مطلب
النية بالقلب فقط في الصلاة
جائزة بلا خلاف ولا كراهة

وجه ظاهر الرواية ان الصلاة عبادة وهي لا تجزى وما لم ينو
من الصلاة لم يقع عبادة وفي الصوم جواز الحرج لانه لا يتمكن
من وصل النية به الا بالسهر الكثير ولا حرج في الصلاة انتهى
قوله وهي في غاية البعد اى جواز الصلاة بنية متأخرة

كما قال الكرخي * قال صاحب البدائع هو فاسد لان

سقوط القرأن لمكان الحرج والحرج يندفع

بتقديم النية فلا ضرورة الى التأخير

والله الموفق الى الصواب

والحمد لله

رب العالمين

